

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإسلامية

قسم التاريخ



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

صدي التجديد الاجباري في الصحافة الأهلية بالجزائر (1939-1900)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه ل م د في العلوم الانسانية- تاريخ

تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد المجيد قدور

إعداد الطالب:

زريق علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. نور الدين ننيو
محررا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد المجيد قدور
عضوا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد محدي
عضوا	جامعة العربي بن المهيدي - أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد حاري
عضوا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مصطفى عبيد
عضوا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد المعبد قاسري

السنة الجامعية : 1441-1442هـ / 2020 - 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سنة ١٤٢٠ هـ

جامعة الإمامية

جامعة الإمامية

شكر وتقدير

أتقدم بهذا البحث المتواضع إلى قسم التاريخ من كلية الآداب والحضارة الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، راجيا من الله أن أكون قد ساهمت ببحثي هذا المتواضع في إبراز جوانب معينة تهم البحث العلمي وتساهم في

تقدمه

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي القدير المحترم "الدكتور عبد الميّد قدور" لما تمرنني به من أفضال كثيرة، وشجعني على مواصلة الدراسة، وأشكر له دعمه وتوجيهه وارشاداته القيمة في إنجاز هذا البحث طيلة فترات الدراسة.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الذين قدموا لي مساعدتهم وخاصة أساتذة قسم التاريخ بالجامعة، كما أشكر كل أساتذتي الذي سمروا على تدريسينا وتوجيهنا طيلة سنوات الدراسة.

وفي الأخير أشكر كل الأساتذة والاداريين مع حفظ الألقاب والمقامات سواء في القسم أو في المكتبة الذين لطلما أمدونا بالعون في أوقات الحاجة.

الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من ربّنتني وأعاننتني بالصلوات والدعوات، إلى من حاكمت سعادتي بخيوط
منسوجة من قلبها ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود
أمي الحبيبة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء ، إلى من علمني أن ارتقي في سلم
الحياة بحكمة وصبر
أبي الغالي.

إلى التي تحملت التقصير الذي بدر مني طيلة البحث، وكانك لي نعم السند،
إلى رمز المحبة والوفاء
زوجتي

إلى من شجعوني وحفزوني على إكمال هذه الدراسة، إخوتي:
رياض و عبد الكريم وفوزي وأحمد وعبد الله وزوجاتهم وأولادهم

إلى أخواتي: سميلة وسارة وكاثر

إلى كل عائلة رزيق، كريم، وزروخي

إلى أصدقائي الذين شاركوني هذا البحث وكانوا لي إخوة

إلى أصدقائي بل إخوتي: جمال عطابي، إلى فاروق جباب، ومراك بن حمودة

إلى أستاذي المحترم الدكتور عبد المجيد قدور، الذي لم يبخل علينا يوماً بالنصح
والتوجيه والدعم والأصغاء، أتقدم له بأحر عبارات الشكر والتقدير والعرفان

إلى من طأخوا لنا من علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

إلى أساتذتي الكرام.

قائمة المختصرات:

ARCH	Archives
B.CA.F.	Bulletin du comité de l' Afrique Française
B.S.G.A.	Bulletin de la Société Géographie d' Alger et de l' Afrique du nord
G.G.A.	Gouvernement Général de l' Algérie
C.G.A	Commissariat Général du centenaire de l' Algérie

جامعة القادر للعلوم الإسلامية

حفظكم الله

جامعة الأمير
عبد القادر
المطوم الإسلامية

خلف الاحتلال الفرنسي للجزائر تداعيات سلبية على افريقيا، أبرزها بداية الحملة التوسعية نحو باقي الأقطار المغاربية والإفريقية، وبروز النزعة الاستعمارية، الأمر الذي ولد الحاجة الملحة من أجل استغلال الجزائريين وتجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي والزج بهم في حروبها، وقد تأكد ذلك بصفة رسمية بعد صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912، الذي خلف صدوره ضجة كبيرة وترك صدى لدى الصحافة الأهلية التي شهدت تضاربا في المواقف الجزائرية، التي وجدت في الصحافة الوسيلة الأمثل من أجل ابلاغ مواقفها والتعبير عن آرائها كونها مثّلت إحدى وسائل النضال والكفاح السياسي السلمي لدى شعوب المستعمرات على الخصوص، لما لها من سرعة في ابداء الرأي وتبليغ المطالب، والتعبير عن المواقف من هذه السياسة الاستعمارية، وخاصة منها التجنيد الإجباري، الذي أسال الكثير من الحبر لدى الصحافة الأهلية بمختلف مشاربها وتوجهاتها، وكذا ميولاتها وأهدافها، فخلف صدوره حركة صحفية نشطة لم تشهدا الصحافة الأهلية بالجزائر من قبل، هذا النشاط الصحفي لدى الصحافة الأهلية كان سببا في نمو الوعي السياسي وتغير المواقف والمطالب تجاه ادارة الاحتلال الفرنسي.

أسباب اختيار الموضوع:

من أجل تتبع القضايا والمواقف الوطنية الجزائرية في الجرائد الأهلية تجاه مختلف القوانين والقرارات الاستعمارية الناقمة في حق الشعب الجزائري وخاصة منها التجنيد الاجباري الذي أسال الكثير من الحبر في مختلف الصحف الأهلية اخترت العنوان التالي: صدى التجنيد الاجباري في الصحافة الأهلية بالجزائر؛ وقد اجتمعت أسباب عدّة جعلتني أميل إلى هذا العنوان منها:

- انطلاقا من أن المادة الخبرية المتواجدة بالصحف الأهلية مليئة بالمعلومات الهامة والتي تعتبر مصدرا أوليا مهما من أجل تحصيل المعارف حول فترة الدراسة.

- أن الصحافة الأهلية وبمختلف توجهاتها، وعلى اختلاف سنتها بين العربية والفرنسية تعبر بحق عن توجه النخب المؤيدة والرافضة لهذا المشروع -التجنيد الاجباري-.

- عبّرت هذه الصحف بشكلٍ صريحٍ عن القضايا الوطنية ونحّص بالذكر التجنيد الاجباري في الفترة المذكورة، خاصة الجرائد الاصلاحية التي كانت المؤنس لمواقف الجزائريين من مرسوم التجنيد الاجباري.

إشكالية الدراسة:

من أجل التطرق الى مواقف الصحافة الأهلية من التجنيد الاجباري الذي كان حديث الساعة وقت صدوره كمرسوم، أو طوال فترة تطبيقه الى حدود فترة دراستنا، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن هذه المواقف ومدى تناول الصحافة لمسألة التجنيد الاجباري على الأهالي، وكذلك مدى مساهمتهم لمطالب الجزائريين أو الابتعاد عنها، وعليه نطرح الاشكال التالي:

- كيف كان موقف الصحافة الأهلية من تجنيد الجزائريين اجباريا في الجيش الفرنسي؟ وعليه فإن أهم الأسئلة التي سنحاول في هذه الدراسة تقديم إجابات علمية لها هي:
- لماذا أصرت فرنسا على تجنيد الأهالي في صفوف جيشها؟
- وكيف كان موقف الصحافة الأهلية من المشاريع الأولى للتجنيد التي طرحها النواب الفرنسيون والقادة العسكريون الفرنسيون؟
- كيف كان موقف الصحافة الأهلية من صدور مرسوم التجنيد الاجباري؟
- هل كان هناك اتفاق تام حول رفض أو قبول التجنيد الاجباري من قبل الصحافة الأهلية؟
- كيف تناولت الصحافة الأهلية الرافضة للتجنيد هذه المسألة في ظل وجود الضغوطات الفرنسية؟
- وهل حققت بقية الصحافة الأخرى التي قبلت هذا المشروع مطالبها مقابل ذلك؟
- الى أي مدى ساهمت الصحافة في قبول أو رفض التجنيد الاجباري للجزائريين؟

- وكيف تفاعلت مع مطالب الأهالي من ذلك؟

حدود الدراسة:

تمتد فترة الدراسة ما بين سنة 1900 وهو تاريخ خمود الثورات الشعبية المسلحة تقريبا وبداية التحول الى العمل السياسي الذي كان من أهم ركائزه الصحافة الأهلية، التي كانت من أهم الوسائل لتبليغ المواقف، وقد كان نشاطها في هذا المجال محتشما في البداية نظرا للضغوطات التي فرضتها ادارة الاحتلال الفرنسي على النشاط السياسي والجمعي بالجزائر، حيث لمخنا جريدة المغرب التي تبعت مشروع التجنيد منذ البداية في حدود سنة 1903م، الى جانب نشاط الصحفيين الجزائريين بالخارج في الجرائد التونسية والمشرقية مثل عمر بن قدور، لكن مع اصرار ميسيمي على طرح هذا المشروع في شكله القانوني بدأت الصحافة تعطي هذه المسألة أهمية كبيرة وخاصة منذ 1911 حيث نشطت الصحف الاصلاحية وصحافة الشبان كالرشيدي والاسلام اللتان كانتا تتجذبان المسألة بين الرفض والموافقة من أجل المكاسب، فنجد في هذه الفترة ظهور الكثير من الجرائد التي اختلفت تسمياتها وتوجهاتها منها جريدة الاسلام والرشيدي وجريدة الحق الوهراني، ليعرف بعد ذلك النشاط الصحفي توسعا كبيرا بعد صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912، حيث تناولت الصحف هذا المرسوم من جانبيه بين الرفض والقبول بشروط، فنجد من الصحف التي خاضت في هذه المسألة الحق الوهراني التي اعتبرت بحق الند الكبير للجزائريين الى جانب الفاروق، وجريدة البريد الجزائري، وغيره من الصحف الأهلية الأخرى، وتنتهي فترة دراستنا عند سنة 1939 وهو تاريخ بداية الحرب العالمية الثانية أين لحنا توقفنا للنشاط الصحفي، وذلك بقرار من الادارة الاستعمارية من أجل تجنب الدعاية للعدو ما تعذر على مزاوله النشاط الصحفي، ومنه حصر الموضوع وتم التقيّد بما جاء في هذه الصحف وعرضه ومناقشته وتحليله ومقارنته بما ورد في المصادر والمراجع والدراسات التي تناولت القضايا نفسها المعروضة في هذا البحث أو المشابهة لها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور الصحافة الأهلية في الجزائر ومدى مساهمتها في التعريف بالقضايا الوطنية والدفاع عنها، وخاصة ما تعلق بمسألة التجنيد الاجباري.
- الكشف عن المستوى الذي وصل إليه النشاط الصحفي العربي بالجزائر رغم المضايقات التي تفرضها الإدارة الفرنسية عليه.
- إبراز دور الصحافة الأهلية ومدى تمكنها من المحافظة على الهوية العربية الاسلامية للجزائريين أمام الهجمات الاستعمارية من خلال مناقشتها لموضوع التجنيد الاجباري.
- الكشف عن دور الصحافة الأهلية في مواجهة مخططات الاستعمار من إدماج وتجنيس وتبشير في اطار التجنيد الاجباري للجزائريين.
- إبراز دور الصحافة الأهلية في تقوية الشعور الوطني، وهمة الفرد الجزائري، وتوعيته بحقوقه في الحياة والحرية، ومنه المطالبة بها.

المنهج المتبع:

أما بخصوص مناهج البحث المتبعة فإن خصوصية الموضوع المطروح وطبيعة الدراسة التاريخية العامة تطلب مني استخدام مناهج متعددة حسب كل مرحلة من مراحل الدراسة، فقد تطلب استعمال المنهج التاريخي حيث استخدمناه في عرض سياق الأحداث التاريخية وسرد عناصرها وكذلك رصد وتسجيل أهم المواقف والآراء والنصوص والجداول، كما استخدمت المنهج الوصفي حين الحديث عن الصحف الأهلية من الناحية الشكلية، واتبعت المنهج التحليلي عند استخراج المادة من الجرائد، وعرضها عرضا تاريخيا وهنا دعمت بالمنهج النقدي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة التجنيد الاجباري، لكن كلها كانت على مصادر ومراجع خارج عن النطاق الصحفي، وما يلاحظ هو ذلك النقص في الدراسات

الصحفية الأكاديمية ذات الطابع التاريخي والمرتبطة بموضوع القضايا الوطنية الجزائرية وخاصة موضوع التجنيد الاجباري الذي أحدث صدوره ضجة اعلامية كبيرة في الاوساط الصحفية الجزائرية وحت الاستعمارية ومن الدراسات الأكاديمية عن أبي اليقظان أو القضايا الوطنية عموما استطعت أن أحصر العناوين التالية:

1- ناصر بلحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (1912-1916).

وهي رسالة ماجستير تتناول موضوع التجنيد الاجباري خلال فترة صدور مرسوم التجنيد الاجباري الى سنة 1916 وهو تاريخ اندلاع ثورة الاوراس ضد التجنيد الاجباري، تعرض فيها لتعريف مرسوم التجنيد الاجباري ، أسباب صدوره وتداعياته على الجزائريين.

2- عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907-1945).

وهي أطروحة دكتوراه تتناول أولا المجندين الجزائريين حتى 1912، ثم تتعرض الى المجهود الحربي للأهالي من 1914-1918، كما تتعرض الى الدعاية الفرنسية والامانية العثمانية، ثم تعرج على تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ثم الاصلاحات التي طرحتها فرنسا مقابل التجنيد وأخيرا انعكاسات مسألة التجنيد على الاهالي

3- وهما دراستان تتقاطعان في أمور عدّة مع بحثنا لكنهما لا تتناولان موضوع التجنيد من خلال الصحافة الأهلية.

وهناك دراسات أخرى مشابهة لموضوع دراستنا، والتي تعالج قضايا متنوعة سواء وطنية أو مغاربية من خلال بعض الصحف، نذكر منها:

4- ثابتي حياة: الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني.

وهي رسالة ماجستير تتناول تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، ومواقف النخب الجزائرية والمستوطنين من ذلك في القطاع الوهراني.

5- صادق بلحاج: الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الاصلاحى والتقليدى (1919-1939).

وهي رسالة ماجستير تتناول صحافة التيار الاصلاحى والتقليدى ومواقفها من مختلف القضايا الداخلىة والخارجية مثل: التعليم والآفات الاجتماعية والتجنيس.

المصادر والمراجع الأساسية للبحث:

انطلقنا في بحثنا هذا من جملة مصادر أساسية، والتي لولاها ما كان هذا البحث، وهي في أساسها الجرائد والمجلات الأهلية التي كانت تصدرها النخب الجزائرية والتي تعتبر مصدرا أساسيا لدراستنا لما تحتويه من كتابات ومقالات تعد بحق منجما غنيا بالمادة البحثية الخامة ومن هذه الجرائد: جريدة المغرب، وجريدة الحق الوهراني التي كان من عوامل نشأتها اقرار التجنيد الاجباري للأهالي، وجريدة الفاروق، وجريدة الشهاب، إلى جانب جريدة المغرب وميزاب، وجريدة الاسلام والرشيدي، وجريدة الميدان، وكذلك جريدة الاقدام، والبصائر والبلاغ، وبعض الجرائد الطرقية كجريدة الرشاد، الى جانب الجرائد الاستعمارية مثل جريدة *La dépêche algérienne* التي عارضت بشدة مسألة تجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي مقابل الحقوق السياسية .

كما اعتمدت على بعض المصادر الأجنبية التي تعد أساسية في البحث، مثل تراجم القادة العسكريين خاصة ما تعلق الأمر بفترة بداية الاحتلال مثل:

- Louis de szafraniec bystrzonowski :le spectateur militaires résumé des principes de la guerre, D'apret louvrage du posthume Du Général de Clausewitz chapitre IX esquisse de la tactique, chez M. noirot, directeur-gérant, Paris, 1846.

وكذلك مؤلفات فرحات عباس كونه يعد أحد النخب المفرنسة التي عاشت خلال الفترة التي تعرضنا لها في دراستنا مثل: الشاب الجزائري، و غدا سيطلع النهار، حيث تناولنا موضوع

المجندين من الأهالي في اطار دراسته وتحليله للسياسة الاستعمارية التي خلقت في الجزائر الجنس الأعلى والجنس الأسفل، كما تناولنا مصدرا مهما للبحث وهو للمؤلف عمر بن عيسى بن ابراهيم: بيان حقيقة عن التجنيد الاجباري وما ينتج عنه بوادي ميزاب، وهو عبارة عن رسالة بعثها أهلي ميزاب يوضحون فيها أسباب رفضهم للتجنيد وخطورته على أهلي ميزاب المسلمين، وكذلك مؤلف: سياسة فرنسا في شمال افريقيا مقالات معربة عن مجلة الأهالي الوطنيين (لاروفوانديجين)، وهو يحتوي على مجموعة من المقالات التي تخص موضوع دراستنا وتعد مصدرا مهما فيها، إلى جانب كتاب مفدي زكريا: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، كما اعتمدنا على كتاب

أما مراجع البحث الأساسية فيمكن أن نذكر منها :

Ihaddaden Zoheir, l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Enal entreprise nationale du livre.

اعتمدنا على هذا المرجع باعتباره هاما لموضوع دراستنا، حيث يتناول بالدراسة الدقيقة للصحافة الأهلية من بداية ظهورها الى تاريخ 1930، ووجدنا فيه ما يفيدنا.

اعتمدنا أيضا على كتابات المؤرخ شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، وكتاب: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج02، هذا إلى جانب بعض المراجع الأخرى التي تصب في صلب الموضوع منها مؤلفات المرحوم أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج02 ، ومؤلف محفوظ قداش ومحمد قنانش: نجم شمال افريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، وهي دراسات أكاديمية بامتياز كونها قدمت مادة تاريخية حول تاريخ الجزائر المعاصر مبنية على التحليلات للسياسة الاستعمارية بالجزائر ومنها سياسة التجنيد الاجباري والتي اتسمت بالعمق

خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بأهداف الدراسة، والوصول بها إلى إيجاد أجوبة عن الإشكالية المطروحة بفروعها الجزئية، قسّمت البحث إلى فصل تمهيدي وستة فصول موزعة على بابين ومرتبة حسب درجة الاهتمام بها وحسب المادة الخبيرة التي جاءت بها هذه الصحف، الى جانب مراعاة الترتيب الزمني المنطقي في طرح الاحداث ومعالجتها، ففي الفصل التمهيدي الذي خصصته للمشاريع الأولى لتجنيد الجزائريين بين سنتي 1830 و1900، تناولت فيه الفرق العسكرية المجندة في الجيش الفرنسي التي كان تعدادها أربعة فرق بين فرق الزواف والقناصة الجزائريون والصباحية وفرق القومية، ثم تطرقت فيها الى مراحل تجنيد الجزائريين في هذه الفترة والتي كانت مقسمة الى ثلاث مراحل، وكان ذلك دون إسهاب على أساس أنه يوجد من سبقني إلى تعريف ذلك.

ثم الفصل الأول بعنوان: المشاريع الأولى التي سبقت صدور مرسوم التجنيد الاجباري، انطلقت فيه من تمهيد للفصل، ثم تناولت هذه المشاريع الأولى بدأ بمشروع شوتان 1900-1907، الذي طرح فيه مسألة التجنيد الاجباري والاستفادة من خبرات الجزائريين العسكرية على أن تكون بطريقة منتظمة، ثم مشروع ميسيمي الأول 1907-1909، الذي جاء بمفكرة حول كيفية الاستفادة من خدمات الجزائريين العسكرية مقابل اصلاحات، ثم مشروع التجنيد 1909-1911م للسيد ميسيمي الذي لخص فيه لمشروع عام حول تجنيد الأهالي إجباريا في الجيش الفرنسي، وأثناء معالجتنا لهذه المشاريع تطرقنا الى موقف الصحافة الاهلية من هذه المشاريع، كما تطرقنا أيضا الى موقف الصحافة الاستعمارية وحتى الصحف الخارجية التي كان ينشط بها الصحفيون الجزائريون مثل جريدة المشير التونسية.

وكان الفصل الثاني بعنوان: مرسوم التجنيد الاجباري الأسباب والتداعيات، بدأته بتمهيد للفصل يدور حول الاسباب التي دفعت فرنسا للحوء الى التجنيد، وفيه تطرقت إلى جملة من المباحث بدأ بالأسباب الحقيقية التي دفعت فرنسا الى اصدار مرسوم التجنيد الاجباري، ثم

التعريف بمرسوم التجنيد والتطرق بالشرح لبنوده ومواده، ثم التعرض الى موقف المستوطنين من صدور مرسوم التجنيد الاجباري.

وبعدده كان الفصل الثالث الذي حمل عنوان: مواقف الجزائريين من صدور مرسوم التجنيد الاجباري وصداه في الصحافة الاهلية، حيث بدأته بتمهيد ثم ثلاث مباحث، كان أولها يتناول مواقف الاصلاحيين من التجنيد الاجباري من خلال كتاباتهم الصحفية ، أين ركزت جريدة الحق الوهراني التي امتلأت صفحاتها بمقالات منددة بمسألة تجنيد الجزائريين، الى جانب بعض الكتابات الصحفية لعمر بن قدير في الجرائد التونسية من أجل ازالة المبهم من مواقف المعتدلة نوعا ما في مخاطبة الادارة الاستعمارية نظرا للضغوطات التي تفرضها على الجرائد الاصلاحية. و بعدها المبحث الثاني: خصصته للحديث عن موقف صحافة حركة الشبان ، كونهم كانوا داعمين لهذا القرار من أجل المطالبة بحق المواطنة، وركزت فيه بالحديث عن جريدة الاسلام وجريدة الرشيدى لسان حال جماعة الشبان.

ثم المبحث الثالث الذي جاء بعنوان: موقف الرأي العام الجزائري وصداه في الصحافة الأهلية، حيث بينت فيه كيف تناولت الصحف بالعرض مواقف عامة الجزائريين. أما الفصل الرابع فخصص للحديث عن التجنيد الاجباري للجزائريين في الحرب، أين قدمنا إحصائيات عامة حول التجنيد في المبحث الأول، الذي بلغ ذروته في هذه الفترة بسبب الحاجة الملحة للجنود وقت الحرب.

وكان المبحث الثاني بعنوان مواقف صحافة الإدماجين والموالين لفرنسا من تجنيد الجزائريين في الحرب 1914-1918، حيث تطرقنا فيه إلى موقف حركة الشبان الجزائريين، الذين لطالما دعموا مشروع التجنيد في اطار تحصيل الحقوق السياسية والنيابية، ثم عرجنا بالكر الى مواقف الجزائريين الموالين لفرنسا، فذكرنا موقف الاعيان الرسميين، كونهم مستفيدين من الامتيازات الفرنسية، ثم موقف الزوايا وأصحاب الطرق الصوفية الموالية للسياسة الاستعمارية.

أما المبحث الثالث فقد خصصته بالحديث عن مواقف الصحافة الإصلاحية من تجنيد الجزائريين في الحرب، بين عرض لمختلف المواقف الشعبية ومواقف النخب الإصلاحية التي لطالما عبرت عن موقفها المساند للقضايا الجزائرية.

بينما الفصل الثاني خصصته بالحديث عن تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين وعودة مسألة التجنيد 1919-1930م، حيث تعرضت فيه بالحديث عن مسألة المساوات في أمد الخدمة العسكرية التي أصبحت أمرا مفروضا لا جدال فيه، بإيعاز من الصحافة الاهلية من أجل تحصيل الحقوق وتحسين اوضاع المواطنين الجزائريين، ثم المبحث الثاني الذي تكلمت فيه عن المساوات في الامتيازات، مقابل التجنيد، حيث رأينا بأن هذا المطلب قد اسال الكثير من الخبر في الصحافة الاهلية، وهو ما دفعنا الى التطرق له بكل جوانبه، ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى فرض التجنيد الاجباري على أهالي ميزاب 1925م، حيث كسرت بذلك الاتفاقيات والعهود والمواثيق التي عقدها مع الفرنسيين، وموقف الصحف الميزابية وبقية الصحافة الاهلية من هذه المسألة.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه بالحديث عن عودة مسألة التجنيد، حيث جاء بعنوان: تطور مسألة التجنيد ومواقف الصحافة الاهلية من ذلك 1930-1939م، حيث تطرقنا بالحديث عن تطور عمليات التجنيد الاجباري والتطوعي للجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي مع اسناد ذلك بمداول تحتوي على احصائيات عامة وفي مختلف سنوات الدراسة، ثم خصصنا بقية المباحث بالتعرف الى مواقف أقطاب الحركة الوطنية من عمليات التجنيد التي تضر بها الادارة الاستعمارية الفرنسية بين الرفض والقبول، حيث خصصنا المبحث الأول للمواقف الراضية للتجنيد، وتعرفنا على موقف حزب الشعب وصحافته، وكذلك جمعية العلماء والصحافة الإصلاحية، أما المبحث الأخير فقد خصصناه للمواقف المدعمة لتجنيد الجزائريين مقابل بعض الحقوق، فعرضنا موقف بن جلول وفرحات عباس، وكذلك مواقف الجرائد الطرقية والاعيان المواليين للإدارة الاستعمارية.

وقد جاءت هذه القضايا مرتبة على هذه الشاكلة بحكم غزارة المادة في الصحافة الاهلية من جهة، ومن جهة ثانية درجة التداخل فيما بينها على غرار الجانب الاجتماعي والثقافي والديني إذ يصعب في مرات عدّة تصنيف المباحث حسب ميدانها.

وفي خاتمة البحث حاولت الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة رفقة اشكالياتها الفرعية، إذ ضمننتها استنتاجات حول.

الصعوبات:

إن البحث العلمي لا يخلو من الصعوبات أيا كانت طبيعة الموضوع، فهناك دوما عراقيل وحواجز تعترض الباحث، وأحيانا إلى درجة الانسداد التام لفترة قد تكون طويلة، وذلك على الصعيد الشخصي أو العائلي، أو العلمي، ففي بداية البحث كنت في حيرة عندما أردت ضبط العنوان المناسب له، ولكن والحمد لله أولا، ولأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدور ثانيا الذي تفضل بضبط العنوان، وتحديد فترته الزمنية ومصدره الأساسي، وبعدها جاءت مرحلة الصعوبة الحقيقية، وهي طريقة الحصول على الجرائد والصحف الأهلية، وأمام هذا الموقف توجهت بالبحث عن مراكز تواجدها وأماكن تجميعها في المكتبات العمومية والمراكز الأرشيفية سواء منها الولائية أو المركز الوطني للأرشيف، ولم تنته الصعوبات هنا، فقد جاءت مرحلة نقص بعض الأعداد من الجرائد وكذلك نقص وفقدان بعض صفحاتها، والبعض الآخر الذي أثرت عليه طول مدة التخزين، وعليه اتجهت إلى المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة فوجدت بقسمها السمعي البصري بعضا منها على شريط ميكروفيلم يرجع إلى الفترة الاستعمارية، وقد كانت الصفحات غير مقروءة، وغير مرئية بوضوح، وزاد إحباطي عندما أخبرت من المسيرين أنهم لم يتمكنوا من نسخها على قرص مضغوط على غرار بعض الصحف الأخرى التي هي متوفرة إلكترونيا هناك، هذا بالإضافة إلى صعوبة استخراج المادة من الجرائد، خاصة وأنها تتم بجهاز الإعلام الآلي، وأحيانا تكون الصفحة مبتورة، وهو ما أخذ مني جهدا ووقتا كبيرين، وبعدها صعوبة توزيع وتصنيف المادة العلمية على الفصول والمباحث نظرا للتداخل الذي كان بين القضايا وعلى الخصوص بين الجانب الاجتماعي، والثقافي، والديني، ورغم ذلك إلا أنني حاولت قدر المستطاع تصنيفها وتوزيعها، كما حاولت إيجاد فصول متوازنة من حيث مادتها الخبرية.

الفصل التمهيدي:
المجنّدون الجزائريون
ودورهم في توسيع نفوذ
الفرنسيين بالجزائر 1830 -
1900.

1- الفرق الجزائرية المجنّدة في الجيش الفرنسي 1830 -
1900

2- مراحل تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي 1830 -
1900

تعود فكرة استغلال الأهالي وتجنيدهم إلى جانب فرنسا إلى القائد "دي بورمون" قائد الحملة الفرنسية على الجزائر في سنة 1830، هذا الأخير الذي كان يدرك تمام الإدراك بأن توغل القوات الفرنسية داخل الجزائر ليس بالأمر الهين، خاصة وأنه قد جرب صلابة وقوة دفاع الجزائريين في البدايات الأولى للإحتلال، وبالتالي ارتأى تجنيد بعض الأهالي حتى يساعدوا في التوغل إلى المناطق الداخلية، والسؤال المطروح هنا: كيف تم تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي؟ وماهي الفرق التي كونها الجزائريون بعد انضمامهم؟ وما هي مراحل تجنيدهم؟

1- الفرق الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي 1830-1900:

سعت فرنسا إلى تقديم امتيازات لأعيان الجزائر قصد تجنيدهم والأهالي في صفوف الجيش الفرنسي، وقد تمكنت من ذلك بفضل الامتيازات التي منحتها للزعماء ورؤساء القبائل، حيث يذكر الجنرال كلوزويتز Clausewitz في تقريره أنه: « يجب أن نكون فرقا من السكان الأصليين، وشل عملهم العسكري قدر الإمكان؛ هذا لا يعني أنه يجب علينا أن نحرم أنفسنا من المزايا التي يمكن أن تجلبها الخدمة العسكرية للبعض منهم، ولكن يجب علينا تعديل دستور اجتماعي يكون فيه كل فرد جنديًا متاحًا على الفور؛ يجب إعادة السكان الأصليين إلى حالة الجماهير المنزوعة السلاح والعاملة ، مثل تلك الموجودة في أوروبا ، ولكنهم قادرون أيضًا على الحفاظ على قوة عسكرية محدودة ومنظمة جيدًا»¹.

وبالتالي فإن هذا التقرير يطرح العديد من التساؤلات وأبرزها : ماهي هذه الفرق العسكرية التي تمكنت فرنسا من تكوينها من المجندين الجزائريين؟

1 -Louis de safranec bystrzonowski :le spectateur militaires résumé des principes de la guerre, D'apret louvrage du posthume Du Général de Clausewitz chapitre IX esquisse de la tactique, chez M. noirot, directeur-gérant, Paris, 1846, PP 2218-219.

1-1 فرق الزواف (الزواوة)¹:

منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر وهو يعاني ألم المقاومات العنيفة التي لقيها من الشعب الجزائري، هذه المقاومات التي أدخلت في أزمة حادة، أساسها الخسائر التي لحقتها هذه المقاومات سواء منها المادية منها أو البشرية، الأمر الذي أدى بالمستعمر إلى ضرورة إيجاد وسيط يتعامل مع الجزائريين لتخفيف حدة هذه الثورات من جهة، ومن جهة أخرى جعله كذخر واحتياط للجيش الفرنسي، فاتجهت أنظارهم إلى قبائل الزواوة²، هذه القبائل التي خدمت السلطة التركية سابقا وكانت تمدها بالفرسان من المتطوعين الشبان، من أجل استتباب الأمن في الجزائر³، حيث يقول "جون ميرانت" أنه خلال السنوات الأولى من القتال أكدت السلطات الفرنسية لهؤلاء القبائل الذين احتشدوا لقتال فرنسا أنهم صارت لديهم قناعة لتقبل حضارتنا، وهو ما دفع الجنرال ييجوا إلى دعوة رؤساء هذه القبائل من أجل التعاون معهم⁴.

وهو ما حدث بالفعل فقد رضخت فرقة الزواوة لهذا الوضع، وقبلت التعامل مع السلطة الجديدة مقابل الامتيازات، ويظهر ذلك جليا من خلال التقرير الذي قدمه دوبينيوس قائد الشرطة الفرنسية في 12 أوت 1830 الذي أوضح فيه الاتفاق مع قبائل الزواوة⁵، أي بعد قرابة شهر من دخول المحتل أرض الجزائر، وقد اشتق اسم الزواف من "زواوة"، و يتكون عناصره من سكان منطقة بجاية و تيزي وزو والبويرة، وهذا ما أكده المؤرخ اللساني القبائلي بوليفة عمار أوسعيد،

1- زواوة: تشمل زواوة الصغرى و الكبرى بناحية طرابلس، فالزواوة الصغرى تعرف بوطن المحاربين المرابطين، وهم يتصفون بالشجاعة وعزة النفس. ينظر: فضيل الورتلاني: زهرة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تصحيح محمد بن أبي شنب، مطبعة نيرفونتان الشرقية، الجزائر، 1968، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1974، ص ص 645-647.

2- محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجددون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، ط01، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 33.

3- Huré Robert (Général): L'Armée d'Afrique 1830-1962, Ed Charles La Vauzelle, Paris 1977, p 20.

4 - M. Jean Mirante : La France et les œuvres indigènes en Algérie, publication Du comité national métropolitain du centenaire de -l'Algérie, 1930, PP 7-8.

5 -Gautherot Gustave : La conquête d'Algérie 1830, éditeur Librairie Payot, Paris 1929, p191.

حيث يقول بأن مصطلح زواف ليس إلا تحريفا لكلمة زاووة لحقته تعديلات نطقية عربية وفرنسية حتى أصبح هكذا زواف وهم من زاووة أو قواوة¹.

خلف الجنرال دو بورمون الجنرال كلوزيل الذي تولى القيادة في 2 سبتمبر 1830، وأصدر مرسوم 1 أكتوبر من نفس العام، خلقت بموجبه مجموعتين من الكتائب الأصلية تحت اسم كتائب zonaves؛ هذا الاسم "Zouaves" مأخوذ من اسم "Zouaouas"، وهي قبيلة تقيم في أبعد مضيق جرجرة؛ ويقول م. بيبسكو، في *Revue des deux mondes*، أبريل: تشكل أكثر كونفدرالية عظيمة من جرجرة؛ كانوا قد استأجروا في السابق خدماتهم العسكرية من الأمراء البربر، وكان لهم سمعة كونهم أفضل المشاة في ريجنسي. ومن هنا جاء اسمهم لكيتبتين الزواف التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم 1 أكتوبر 1830 ويتألف أولاً من جنود من السكان الأصليين مع إطارات فرنسية².

يقول الجنرال ديفيفي Duvivier سنة 1841: «صفتي الاستقرار وحب العمل اللتين يتصف بهما القبائل وشغف هذا الجنس بالعمل يجب أن يكونا أقوى محورين تستند عليهما سياستنا»³؛ أما عن سبب انضمام الزواف فيرجع إلى تلك الوعود الجميلة التي جعلت منهم يلتحقون بالصفوف الأولى من أجل خدمة المستعمر منذ البدايات الأولى للاحتلال⁴، ونفس الأمر يؤكد المستشرق الفرنسي لوريال جليوس الذي أضاف سببا آخر وضع فيه كيف استطاعت فرنسا إقناع آلاف الزواوة الزواف بمغادرة جبالهم في منطقة جرجرة (منطقة القبائل) لمساعدتها في احتلال الجزائر باللعب على الأسباب الاقتصادية فيقول في كتابه "قبائل جرجرة" بأن الامتيازات التي منحتها فرنسا لهم كانت كفيلة بإخراجهم من الجبال التي كانوا يسكنونها، فهم في السابق كانوا

1 -Ammar ou Saïd Boulifa: Le Djurdjura à travers l'histoire, J. Bringau (Alger), 1925, p295.

2 -Jules Liorel : Races berbères, Kabylie Du jurjura, préface de M. Emile Masqueray, Paris, 1982, P148.

3 - شارل روبر أجرون: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر، محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2004، ص ص 27-28.

4 - أ. بيليسي: حوليات جزائرية، مج01، تر، دليلة حباني، أصالة، الجزائر، 2012، ص118.

يخضعون للنظام التركي، بينما الآن لن يستنكروا فكرة أن يكونوا ملاكا، في المقابل سيخدمون فرنسا ويغرسون بذور الاستعمار في الجزائر¹.

يبدو أن هذه القبائل قد دخلت ضمن المنظومة الفرنسية وتعاونت مع ادارة المحتل، حيث استجابت لإرادة فرنسا حول مسألة تجنيد الشباب من الأهالي، فشجع ذلك الادارة الفرنسية من أجل استقطاب أكبر عدد من الزواوة²، حيث وصل عدد الفرسان الزواويين الى 500 فارس في سبتمبر 1830 وسيكونون فيما بعد نواة الجيش الزواوي، الذي تكون في البداية من فيلقين اسندت قيادتهما إلى القائد موميل maumel والنقيب دوفيفي duvivier، وقد صدرت أمرية فيما بعد من أجل تعيينهما رسميا في 21 مارس 1831³.

تطور عدد المتطوعين في صفوف الجيش الزواوي وبدأ يتزايد بشكل ملحوظ، الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية إلى إعادة تنظيمهم وهيكلتهم من أجل الاستخدام الأمثل لهم، فصدر بذلك مرسوم مؤرخ في 25 ديسمبر 1835 الذي أقر تأسيس فيلق ثاني يضاف إلى الفيلق الأول مع إعادة تنظيم كل فيلق، حيث أصبح بذلك يضم من ستة 06 إلى عشرة كتائب 10 منها كتيبتان فرنسيتان و بعد عامين ومع تزايد عدد المتطوعين تم إنشاء فيلق ثالث، تكونت نواته الأولى من الحامية التركية في مشوار تلمسان⁴.

وبهذا أصبح الجيش الزواوي يتكون من ثلاث فيالق عسكرية:

- الفيلق الاول والثاني: تابعين لمقاطعة الجزائر يضمان 1063 فردا منهم 38 ضابطا و1024 جندي منهم 758 جندي فرنسي
- الفيلق الثالث: فهو تابع للقطاع الوهراني يضم في صفوفه 283 فردا منهم 20 ضابطا و263 جندي منهم 193 جنديا فرنسيا⁵.

1- Jules Liorel : op cit, p 543-544.

2 - شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج01، تر، جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص466.

3 -Commissariat Générale du Centenaire de l'Algérie: L'Armée d'Afrique 1830-1930, Ed Librairie de l'armée, Alger 1930, p4.

4 - Duruy Victor : Le 1^{er} Regiment de Tirailleurs Algériens Histoire et campagnes, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1899, p04.

5 - محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، ط01، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص34-35.

وقد اكتسب الزواوة سمعة محترمة في الجيش الفرنسي، نتيجة الجهود والانتصارات العسكرية التي قدموها للغزاة الفرنسيين، حيث كانت تشهد لهم بالبسالة والقوة، وهو ما مكّنهم من مضاعفة عددهم من خلال كسبهم لعدد إضافي من المتطوعين في الخدمة العسكرية فصاروا بذلك على رأس الجيش الإفريقي الفرنسي¹.

ونجد الصحافة الاستعمارية تتفاعل مع ذلك الوضع من تجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي من أجل توسيع رقعة الاحتلال لتبلغ كامل الجزائر، ومن بينها "جريدة المبعثر"²، فنجدها تنقل تصريح الأمير الفرنسي "نيكولا بيبسكو" سنة 1864 الذي يقول في هذا الخصوص: "لدينا الحق في القول بأن القبائل -قاصدا الزواف- هم أفضل من ساعدنا في تأثرنا الأخلاقي، السياسي والتجاري، والجنود الأكثر وفاء لسيطرتنا"، ونتيجة هذا الولاء الذي قدمه الجيش الزواوي تقرر إنشاء لواء في كل عمالة من العمالات الثلاث: الجزائر، وهران وقسنطينة في 07 ديسمبر 1841 شاركت الجيش الفرنسي في أغلب حملاته العسكرية سواء داخل الوطن، من توسيع رقعة التواجد الفرنسي في الجزائر، تمهيدا لاحتلاله كليا، بل وتعدى ذلك بمشاركة الجيش الفرنسي حروبه خارج

1 - أبو يعلى الزواوي: تاريخ الزواوة، ط01، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص ص 107-108.

2 - جريدة المبعثر 1847-1926: أول جريدة عربية في الغرب العربي، أنشأها الملك الفرنسي لويس فيليب الذي أطلقت عليه الجريدة اسم "سلطان فرنسا"، كان هدفها الحرص على القضاء على العناصر الوطنية الثائرة، جاء في مقالها الافتتاحي الذي نشر في عددها الأول في 15 سبتمبر 1847: أنها تصدر مرتين في الشهر، وأنها تنشر التعليمات التي يصدرها الرؤساء وأمرأ المقاطعات كانت في ثلاث صفحات، وكانت تطبع في المطبعة الحكومية، لكنها بديعة من 1850 أصبحت أسبوعية بصفحات أكثر، ظلت الجريدة غير منتظمة في الصدور، الى أن توقفت مؤقتا بين سبتمبر 1985 و يونيو 1859. ينظر:

- تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والاعلام، ط01، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 37-38.

- عواطف عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر-دراسات تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 27.

- مفدي زكريا: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، تحقيق أحمد حمدي، ط01، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003، ص 33.

- ناجي طعمة: دليل الصحافة العربية، ط01، دار نعمان للطباعة، لبنان، 1992، ص 467.

الجزائر، وهو ما سجلناه من خلال استخدامهم في الحرب إلى جانب العسكر الفرنسي في حرب القرم 1854-1856، كما شاركت فرق أخرى في حملة إيطاليا 1859م¹.

وقد ساعد الزواف الفرنسيين على تثبيت اقدامهم في أرض الجزائر، حيث أنهم صمدوا في عملية الانسحاب من المدينة في يوليو 1831، كما أثبتوا شجاعتهم واستماتتهم أثناء الحملة على منطقة معسكر 1835، حيث يقول فيهم الدوق أورليون الذي شاهدتهم في الميدان: «لقد ألحقوا أكبر الأضرار بالعدو مع أنهم أحرقوا نصف كمية البارود التي أحرقتها باقي القوات، إنهم يجيدون التموغ ولا يسارعون لإطلاق النار، ويحسنون استعمال الأرض ويظهرون ذكاء بارعا في هذه الحرب التي يخوضونها منذ خمس سنوات»².

كما أوكل الفرنسيون لجيش الزواف مهمة جديدة تتمثل في قمع ثورة الأمير عبد القادر التي كانت رفعتها تتسع يوما بعد يوم، خاصة وأن الأمير كان يهدف إلى تطهير الجزائر من الخونة الذين تجندوا مع فرنسا، فكانوا عيوننا لها تحركها بين الاهالي الثوار الذين أعلنوا الحرب عليها³، وهو ما تم بالفعل، فكانوا في الصفوف الأولى لجيوش الفرنسيين، وكانت معركة تيارت بداية سنة 1834 أول معركة مباشرة يخوضها جيش الأمير مع هذا الجيش من المرتزقة الجزائريين الذين خانوا العهد وانضموا لفرنسا⁴، إلى جانب مساعدتهم الفرنسيين أيضا في القضاء على ثورة الشيخ المقراني حيث كان هناك مجموعة من الزوافه يراقبون الثوار من بعيد، وعندما هدأ القتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه لكن فاجأه جنود الزوافه فأصابوه في جبهته، فسقط شهيدا هو وثلاثة من رفاقه⁵.

ونتيجة للانتصارات التي حققتها فرق الزواوة تقرر تعيين مجموعة منهم في الحرس الامبراطوري الفرنسي 1863، وبهذا مثل الزواوة نواة المجندين من الاهالي الأوائل في صفوف العسكر

1- المبشر: العدد، 22 أبريل 1865

2 - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 469.

3 - العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 150-151.

4 - محمد باشا بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج 01 سيرته السيفية، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903، ص 265-266.

5- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 01، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 147.

الفرنسي؛ وتشير الوثائق أن فرنسا استغلت هذه الفرقة - فرقة الزواف - في قمع السكان والثورات التي كانت تعارض سياسة فرنسا، أقيم أكبر مؤتمر في يوليو 1951، جمع حوالي 1200 من الزواف مقسمة إلى 21 فرقة وتأوي تحت مائة خيمة كلها تحت إمرة فرنسا¹.

1-2 فرق القومية les goumies :

مع اشتداد المقاومات الشعبية التي توالى على المستعمر الفرنسي من طرف الجزائريين هذه المقاومات وإن لم تكن موحدة زمانا أو مكانا، إلا أن قوتها أرهقت المحتل والحقت به هزائم كبرى كلفته خسائر مادية وبشرية، الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى إيجاد حل لمسألة تعويض الخسائر البشرية في الجيش الفرنسي، فوجهت أنظارها إلى العنصر المحلي، مستهدفة بذلك مجموعة من الافراد الذين يكونون عارفين بأمور الجزائر وشعبها، من عادات وتقاليد وحتى جغرافية المنطقة، يعطون الولاء لفرنسا مقابل بعض من الامتيازات.

فبعد تجنيد فرق الزواوة عمدت سلطة الاحتلال إلى تجنيد فرق القومية، التي أعطت دفعا كبيرا للقوات الفرنسية، وقد وظفتها الادارة الفرنسية من أجل استتباب الوضع وفرض الأمن، وكذا القضاء على الثورات التي واجهتها من شيوخ القبائل والأعراس الكبرى، حيث استعملتها في القضاء على ثورة الأمير عبد القادر التي تعتبر من أكبر المقاومات وأعنفها في تاريخ الجزائر، حيث قاد فرق القومية الآغا مصطفى بن اسماعيل آغا قبيلتي الدوائر والزمالات²، ويعد الآغا مصطفى بن اسماعيل من المؤسسين الأوائل لهذه الفرق، ويقال أنه قتل إثر كمين بمناطق فليته بعمر يناهز 80 عاما، وأرسل رأسه وإحدى ذراعيه الى الأمير الذي أمر بدفنهما دون التنكيل والعرض لهما، وتشكلت فرقة القومية أساسا من قبائل الدوير و السميلا التي كانت تقع في سهول مليطة بالجنوب الشرقي لمدينة وهران، حيث عقدت تحالف رسمي مع الفرنسيين متمثل في اتفاقية³ 1835.

ومن بين فرق القومية التي أعطت ولاءها للمحتل الفرنسي نجد فرقة القومية التي كونها المملوك التونسي يوسف بماله الخاص، وهي من أوائل الفرق المتعاونة مع سلطة الاحتلال الفرنسي

1- Diane Audy: Les zouaves de Québec au XXe siècle, CELAT, les Presses Université Laval, Canada, 2003, P78.

2 - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص470-471.

3 - Paul Azan (général): Les grands soldats de l'Algérie, publications du comité national métropolitain du centenaire de L'Algérie, Alger, 1930, pp 37-38.

والتي كرس عملها من تثبيت تواجد في الجزائر، حيث عملت هذه الفرقة على نهب الأهالي مع حلفائهم من الكراغلة الذين كانوا يشنون غارات على الأهالي، حتى الفرنسيون أنفسهم كانوا يتعجبون من دناءة تصرفهم، فكانوا بذلك أشبه باللصوص منحرفين في الجيش الفرنسي بالجزائر¹، الى جانب هذه الفرقة نجد قبائل أخرى أعلنت ولاءها للمحتل الفرنسي مقابل بعض من الامتيازات نذكر منها قبائل الدوير و السميطة، كانت هذه القبائل شبيهة بسلك الشرطة فكانت تفرض الأمن داخل الاقاليم المعترف عليها بسلطة الفرنسيين².

كما نجد في الشرق قبائل أخرى أعلنت ولاءها للمحتل الفرنسي وكونت فرقا من القومية من أجل خدمة سلطة الاحتلال نذكر منها فرق القومية التي كانت بزعامة الشيخ بن قانة البسكري الذي كان على اتفاق مع الجنرال غالبوا، هذه الفرق التي عملت بالتعاون معه على متابعة عناصر الأمير عبد القادر من أجل القضاء عليها نهائيا، حيث يقال أنه قام بقطع رؤوس 500 من أتباع الأمير عبد القادر من الأحياء والأموات، وأرسل خمس مائة أذن يمني إلى الجنرال غالبوا Galbois، ونتيجة لهذه الجهود التي بذلتها هذه الفرقة قدم لها الجنرال غالبوا الهدايا والأموال تقديرا لبطولاتهم التي بذلوها من أجل تكريس تواجد الاحتلال بالجزائر³.

وعلى العموم فقد كان القومية على نوعين:

أولا- فرق المشاة التي كانت تتقدم كتائب جنود الغزاة لإخضاع المناطق والأعراس التي استعصى على الفرنسيين إخضاعها .

ثانيا- فرق من القومية التي كانت تعمل كشرطة أقاليم تابعة للسلطة الفرنسية ضمان الحراسة والأمن والمراقبة لما يجري في تلك القبائل، واستمر هذا الصنف من القومية (الحركة) في مساندة الاستعمار الفرنسي على حساب إخواهم وبني جلدتهم يدعمون التواجد الإستعماري بالجزائر حتى إستقلال الجزائر 1962⁴.

1 - Huré Robert (général): op cit, p26-27.

2- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص471.

3 - نفسه، ص ص470-471.

4 - Bachagha boualem : les harkis au servus de la France, ed France empire, copiraight 1963, pp 219-221.

على الرغم مما كان يقدمه القومية من خدمات وولاء للسلطة الفرنسية إلا أنهم لم ينالوا منهم أي احترام، فكانوا لا يذكروهم بحسن إلا عندما يزجون بهم في مقدمة الصفوف للفداء بهم، وقد وصفهم العقيد "مان" بقوله: حلفائنا الحقيرون¹، كما أن الضباط الفرنسيين كانوا يقلون القياد لأدنى شك فيهم، فيقومون بقتلهم كما وصفهم سانت أرنو كما يقتل الكلب²، وما يؤكد على توضيحات القومية في خدمة الفرنسيين هو ما أقره الباشاغا بوعلام في كتابه الحركة في خدمة فرنسا: « لقد قدم الحركة أرواحهم في سبيل نصره فرنسا منذ دخول الفرنسيين أرض الجزائر وعليه فإنها مطالبة برد الجميل لهؤلاء على ما قدموه لها من خدمات وتوضيحات جسام لا يقدمها إلا من عاش معاناتهم أثناء الصراع مع الثوار وحتى بعد استقلال الجزائر»³.

وما يؤكد أيضا على عدم وجود أي مكانة لهم سواء عند الجزائريين أو عند الفرنسيين ما صرح به السيد جورج فريش أحد أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي بقوله: إنكم بشر من الدرجة الثانية⁴ ويؤكد ذلك بقوله: لقد ارتكبتم مجازر في حق إخوانكم في الجزائر ولحستم أحذية أسيادكم ولكنكم لم تجنوا شيئا، فأنتم أشباه رجال ليس لكم أي شرف⁵.

1-3 فرق القناصة الجزائريون :

بعد أن تم إنشاء ثلاث ألوية من طرف الزوايين في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة، أصبحت فرق الزوايين أكثر تنظيما، تم إضافة سريتين من فرسان الفرق الزواوية، أطلق عليهما اسم القناصة الجزائريون، وهم من أدرجوا ضمن السلك العسكري الفرنسي (قناصة إفريقيا)، من أجل دعم وتقوية فرق الزواوة، ومثل فرسان الزواوة الأغلبية الساحقة لهذه الكتائب القناصة تحت قيادة "ديفيفي Duvivier" والنقيب "لامورسيير Lamoricière" و"ماري مونج" حيث برهنوا على إمكانيات كبيرة مكنتهم من حمل تسمية أبطال الجيش الإفريقي الفرنسي⁶.

1- مصطفى الاشراف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 92.

2 - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 471.

3 - Bachagha boualem : op cit, p p 20-15

4- جريدة الخبر : 04 فيفري 2006 ، ص 07.

5 - جريدة الشروق : 02 مارس 2006، ص 02.

6 - شارل أنري جوليان: المرجع السابق، ص 470.

كما تم تأسيس سريتين في كل من الجزائر ووهران في 16 نوفمبر 1831، وضمت جنود فرنسيين ومجندين جزائريين وحتى من المعمرين، وقد ضمت كل سرية 40 مجندا جزائريا، ولكن فيما بعد تم فتح الباب أمام الجزائريين ليصبح العدد غير محدود، ويعرفوا بذلك باسم القناصة الجزائريين التابعين لسلك قناصة افريقيا¹، وفي تصريح لأحد القادة الفرنسيين يذكر فيه أنه: «من وجهة نظر مجردة لرجل الحرب، نحن لا نخشى التأكيد على أن ضم ثلاثة ملايين رجل لمصالح الإمبراطورية على أعلى مستوى القوة العسكرية لفرنسا: العرق العربي هو لصالحنا بلد حضانة جنود نادر! رصانة لا تعرف الكلال، انضباط مطلق، وشجاعة لا جدال فيها، لا سمح الله! كانت فرنسا لا تزال تتعرض للمضايقات بسبب الأيام السيئة للغزو الأجنبي، الإمبراطور، الذي يختم على الأراضي الجزائرية، يمكن أن يخرج آلاف الآلاف منهم في استنفاد البلاد»².

وفي شهر جوان عزل "روفيقو" عن ولاية الجزائر وعين مكانه الجنرال "لامورسيير"، الذي بدأ يسلك سياسة جديدة تجاه الجزائريين، فجنده يمتدحهم محاولا تقربهم إليه، ويستميلهم الى الحكم الفرنسي، وبدأ يشرع في تطبيق سياسة تعتمد على فكرة "الاستعمار المدني بدلا من الاستعمار العسكري"، فأنشأ لذلك أول مكتب عربي وجند عددا من الجزائريين في الجيش الفرنسي ليكونوا مقدمة قواته عند قيامه بالعمليات العسكرية التوسعية³.

ودعمت السلطات الفرنسية بتأسيس لواء ثالث بعنابة خاص بالقناصة، استمد عناصره من السرايا التابعة لمقاطعة الجزائر، إلى جانب بعض العناصر الفرنسية التي تم تعيينها دعما لهذا اللواء، وهكذا ففي 27 جويلية 1835 صار كل لواء من هذه الألوية الثلاث (عنابة - الجزائر - وهران) يضم في صفوفه ستة 06 سرايا، تضم كل سرية فيها 130 جنديا خيالا كامل العدة من حصان وسلاح، أضيف لها 59 جنديا من جنود المشاة⁴.

وقد عمدت السلطات الفرنسية الى الغاء فرقة القناصة الجزائريين من سلك قناصة افريقيا بالرغم مما قدمته من خدمة كبيرة لمدة ناهزت السنة لكن تم اعادتها للعمل في 24 نوفمبر 1838

1- C.g.c : le chasseur d'afrique, p04

2 -J.O : Le Livre D'or Des Tirailleurs Indigènes De La Province D'alger: Ou, Fastes Et Services Des Bataillons D'Alger Et De Titheri, Devenus 1er Régiment De Tirailleurs Algériens, ALGER BASTIDE, LIBRAIRE-ÉDITEUR, Constantine-paris, 1866, PP 3-4.

3 - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين(ثورات القرن التاسع عشر)، دار البصائر للنشر والتوزيع،

طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص33.

4 -C.g.c : le chasseur d'afrique ,op cit, p05

ولم يتم التعرف على أسباب إلغاء هذه الفرقة من الجزائريين¹؛ فقد تم إعادة تنظيم وهيكله السرايا، ففي 31 أوت 1839 أعيد تنظيم الكتائب الجزائرية والفرنسية في سلك القناصة واعدت تشكيل سلك قناصة إفريقيا من أربعة ألوية بتأسيس لواء رابع في عنابة وتم تنظيمهم وفق ما يلي:

- اللواء الاول والثاني يضم كل منهما 06 سرايا فرنسية وسريتين للصبايحية

- اللواء الثالث والرابع يضم كل منهما 05 سرايا فرنسية وسرية واحدة للصبايحية.

وتم تحويل سريتين كانتا تابعتين للواء الأول خاصين بالصبايحية الى سلك خاص أطلق عليه إسم "سلك الصبايحية النظامي" بمقاطعة الجزائر، و تم حول سلك قناصة افريقيا كل سراياه من المجندين الجزائريين الى سلك الخيالة الجزائريين في 07 ديسمبر 1841 تحت تسمية سلك الصبايحية².

وقد كانت فرنسا تولي أهمية كبيرة لهذه الفئة وتحاول إبرازها في المجتمع الجزائري من أجل استقطاب أكثر عدد من المتطوعين، حيث نجدها تضعهم في مقام التبجيل أمام الجزائريين ويتضح ذلك من خلال ما نقلته لنا جريدة المبعثر حول أمر الجنرال راندون بضرورة استقبال عسكري القناصة الجزائريين أحسن استقبال نظير ما قدموه لفرنسا في المعارك التي كانوا يرحلون فيها³.

كان الامبراطور نابليون الثالث يتابع بدقة ما يحصل في الجزائر، كما أبدى اعجاباه بصلافة وقوة الجزائريين، وتبعاً لسياسته الرامية إلى إدماج الجزائر في فرنسا فقد صرح قائلاً: "إن أهم ما يمكن للجزائر أن تقدمه لفرنسا هو الجنود"⁴، وبما أن نابليون كان يهدف إلى خلق مملكة عربية في الجزائر مدججة مع فرنسا فإنه كان يولي اهتماما كبيرا بالأهالي، وطرح فكرة إمكانية تشكيل كتيبة عسكرية من المجندين الجزائريين في كل لواء من الألوية الثلاث، حيث اقترحها على وزير الشؤون الحربية في 25 جويلية 1866 على أن يكون المنظمون إليها من فئة الشباب الغير متزوجين، وتؤكد ذلك في 1870، حيث كان يرى أن الضرورة تدفع فرنسا من أجل إنشاء هذه الفرق العسكرية لدعم مشروعها "الإمبراطوية الفرنسية"⁵، وبالفعل فقد تم إصدار قرار يقضي بإنشاء كتيبة

1 - المبعثر: 22 مارس 1865.

2 - C.g.c : le chasseur d'afrique ,op cit, p06

3 - المبعثر: العدد 198، 30 نوفمبر 1855.

4 - Lunnel eugène : La question algérienne les arabes, l'armée, les colon, La chaud libraire-éditeur, paris, 1869, p95-96.

5 - Le service militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie [Rapports] , Revue africaine ,n° 268, 1908.

عسكرية من المجندين الأهالي في كل لواء من الألوية الثلاث الهدف منها جعلها في إطار الخدمة الدائمة للإستفادة منها¹.

وبذلك فتح هذا المرسوم الباب أمام الأهالي من أجل الانخراط في صفوف الجيش الفرنسي، حيث تقرر ضم ما لا يقل عن 160 جنديا أهليا و 15 فرنسيا في كل كتيبة من هذه الكتائب الثلاث، واشترط في المنخرط من الجزائريين امضاء عقد بـ 04 سنوات مع قبول التوجه إلى أي مكان يوجه إليه طيلة مدة العقد، وعمدت القيادة العسكرية إلى إدراج التعليم في صفوف المجندين من أجل تمكينهم من أداء مهامهم العسكرية على الوجه المطلوب، حيث أصدر وزير الحربية الفرنسي قرارا يقضي باستحداث مدارس خاصة لتعليم رؤساء الكتائب من القناصة والجنود وكذلك مدارس لتعليم أبنائهم وكذا الأيتام الذين تربطهم صلة القرابة مع المجندين في 27 جانفي 1866، وتم إدراج المواد التالية: اللغة الفرنسية، الحساب، الجغرافيا والتاريخ، مع إلزامية حضور كل المجندين لهذه المدارس ولمدة سنتين².

وما تم ملاحظته على المجندين من الأهالي أن أغلبهم كان من منطقة القبائل، تم جلبهم من الجبال، وتم اختيار عناصر تمتاز ببرودة الدم مع سهولة تدريبها وانصياعها لرؤسائها عرفت هذه الكتائب بإخلاصها الكبير لفرنسا³.

1-4 فرق الصبايحية les spahis :

فرق الصبايحية كانت ضمن فرق المجندين في صفوف الجيش الإفريقي الذي كونته فرنسا، تكونت هذه الفرق في عهد التركي بالجزائر وعرفت باسم الخيالة، وكان يطلق عليها الشعب إسم "السابيس"، التحقت هذه الفرق بخدمة فرنسا منذ الأشهر الأولى لتأسيس فرق الزواوة، تضم في أغلب عناصرها فئة الأهالي البدو الرحل الذين من صفاتهم الاستقلالية، يحبون امتطاء الجياد وحمل السلاح، تجندوا لخدمة فرنسا لكن من دون أن يتنازلوا عن حياتهم اليومية، تميزوا بامتلاكهم الأراضي والمواشي على عكس بقية المجندين في بقية القناصة الإفريقية⁴.

1- المبشر: 14 فيفري 1867.

2- المبشر: 27 ديسمبر 1866.

3-Lunnel eugène : op cit, p 96-97

4- epid, P95

تكونت فرقة الصبايحية من الفرسان الجزائريين من عرب وأتراك وقد تم ضمهم الى فرقة قناصة فريقيا من خلال اصدار مرسوم في 16/11/1831¹ ، لكن فيما بعد تم تأسيس فرق الصبايحية بشكلها الواضح أطلق عليها إسم "السلك الخاص بالفصائل الصبايحية" فكانت على ما يلي:

- تأسيس كتيبة الصبايحية النظامية الأولى بمدينة الجزائر بتاريخ 10 أكتوبر 1834 تضم 04 سرايا من تأسيس الجنرال فوارول تم اسناد قيادتها الى الجنرال يوسف المملوك.
- تأسيس كتيبة الصبايحية النظامية الثالثة في وهران بتاريخ 12 أوت 1836 تضم 4 سرايا.
- تأسيس كتيبة الصبايحية النظامية الثانية في عنابة 10 جوان 1853 تضم سريتين .

الى جانب فرق الصبايحية الدائمة عمدت إدارة الاحتلال سنة 1841 إلى إنشاء فرقة جديدة من الصبايحية، تكون غير دائمة وتوازي في مهامها عساكر جيش المخزن والقومية، ويبدو أن السبب الذي أدى إلى إنشائها هو ما حققته السرايا الخفيفة من انتصارات، عندما أوكلت لها مهمة تتبع جيش الأمير عبد القادر في القطاع الوهراني، ونجاحها في معركة الزقاق خير دليل على نجاح خطة الجنرال بيجو، وبهذا تم إنشاء هذه السرايا غير الدائمة من فرق الصبايحية، وذلك بموجب المرسوم الملكي 07 ديسمبر 1841م الذي يقضي بتحويلها إلى فرق منتظمة وأطلق عليها إسم "سلك الصبايحية"، ضم 20 سرية قسمت على العمالات الثلاث كما يلي:

- لواء صبايحية عمالة الجزائر: ويسمى باللواء الأول للصبايحية
- لواء صبايحية عمالة وهران: ويسمى باللواء الثاني للصبايحية.
- لواء صبايحية عمالة قسنطينة: ويسمى باللواء الثالث للصبايحية.

وقد أدمجت سرية من اللواء الأول للصبايحية لتكون تحت تصرف القيادة البحرية على السنغال، وذلك لما تميزت به من قوة وصلابة في ميدان المعركة، وخاصة فيما تعلق في استخدامهم في الغارات المفاجئة على الخصوم بسبب سرعتهم وتحكمهم في الأحصنة .

1- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 462-463.

بعد 02 جويلية 1845 ازداد الاقبال على فرق الصبايحية فشكلت فرنسا ما عرف بأفواج

الصبايحية وهي:

• الفوج الأول للصبايحية الجزائريين في الجزائر العاصمة

(1^{er} régiment de spahis algériens)

• الفوج الثاني للصبايحية الجزائريين في وهران

(2^{eme} régiment de spahis algériens)

• الفوج الثالث للصبايحية الجزائريين في عنابة

(3^{eme} régiment de spahis algériens)

ولهذا عمل المحتل الفرنسي على استغلال هذه الفترة أحسن استغلال، فكان يعينهم في كل مرة لإنجاز أعمال محددة وبصفة مؤقتة حتى يتم استغلالهم في أعمال أخرى، حيث أنشأوا سلكا للخيلة سمي بسلك الخيالة المشرقي corps des spahis des d'ourt في 25 ماي 1853، وهي فرقة مؤقتة بسبب قرب حرب القرم التي اشرك فيها الجزائريون. وبالرغم من كل هذه الهيكلية لفرق الصبايحية وهذا الولاء الذي أظهرته هذه الفرق إلا أن الفرنسيين لم يطمئنوا حيث أنه تذكر المصادر التاريخية عن فرار سرية صبايحية عنابة تحمل معها الأسلحة والمؤن، وذلك سنة 1837م، الأمر الذي جعل من الفرنسيين يتخذون فرق المراقبة والحراسة ونقل الرسائل؛ ومما يؤكد صحة ذلك هو ما صرح به "النقيب دو كرو" في سنة 1847 حيث يقول: "وجود الأمير عبد القادر في المعركة كان دائما يؤثر على الخيالة من الأهالي تأثيرا لم يكن من السهل أن يتخلصوا منه ومهما بذلنا من جهود كان ذلك التأثير يحط من معنوياتهم."

كما يذكر الظابط الفرنسي مونتانيك عندما أمر المجندين الصبايحية عندما أمر بإعدام أحد زعماء النضال وهو سي زردود وكان عظيم الشأن" لقد رفضوا جميعا قتل هذا الرجل فلما قتل أمامهم أصيب جمع الصبايحية الحاضرين بالوجوم والذهول إلى درجة أنني لم أجد واحد من بينهم

من رضي أن يتنازل لي عن حصانه لكي نحمل عليه جثة القتيل عزمنا على نقلها من أسفل الوادي إلى أعلى سفح الجبل حيث كنت أنوي أن أصدر الأمر بقطع الرأس عن الجسد وبحضور جميع أفراد الكتيبة وأمام الصبايحية كلهم وجدت نفسي مضطرا أن أطيح بأحدهم أرضا وأن آخذ حصانه عنوة، وكان غارقا في البكاء بكل بلاده وسخف وأما بالنسبة لقطع رأس القتيل فقد كان الأمر أصعب لأني كنت أرغب في أن ينفذ أحد الصباحية هذه العملية لكي تفسد العلاقة بينهم وبين بقية السكان العرب لكن جميع الصباحية العرب رفضوا أن يمثلوا للأمر أما الصبايحي التركي الذي قطع رأس السي جردود فقد هددته رفقاؤه العرب بالقتل.

مراحل تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي 1830-1900:

1- المرحلة الاولى: 1830-1841:

وصل عدد المجندين الجزائريين منذ البدايات الأولى للغزو الفرنسي للجزائر إلى ما يقارب 2000 مجند زواوي حسب احصائيات شهر سبتمبر 1830، وسبب ارتفاع هذا العدد الكبير يعود إلى الجهود التي بذلها الكونت دي بورمون من خلال الاتفاق الذي عقده مع زعيمهم عاجي ابراشان" كيني في منتصف شهر أوت 1830، ويضاف إلى ذلك الجهود التي بذلها المملوك التونسي يوسف في استمالة وترغيب الشباب في التجنيد، سواء كانوا كراغلة أو عرب بضواحي العاصمة، مشكلا منهم فرقة تحت زعامته، كانت تشن غارات على الأهالي كما تقوم بتنفيذ أوامر الضباط الفرنسيين لما يخدم المصالح الفرنسية .

وكانت هذه الفرقة تابعة للجيش الفرنسي، لذلك كان من الصعب تحديد عددهم الحقيقي بشكل دقيق، لكن تأثر إقبال هؤلاء الشباب على التجنيد وتراجع نوعا ما نتيجة الحملة العسكرية التي خاضها الجنرال بيرتيزن على المدينة عاصمة بايلك التيطري في 03 اوت 1831، حيث لقي الجيش الفرنسي المدعم بفرق الزواوة والتي ضمت في أغلبها شباب جزائريين، لقو مقاومة عنيفة من طرف إخوانهم السكان المحليين للبايلك، وترتب عن هذه المواجهة مقتل حوالي 250 جنديا من الغزاة، من جهة أخرى وجد الشباب المجند في فرق الزواوة نفسه في مواجهة أخيه الجزائري، إلى جانب أن السكان كانوا ينظرون إليهم نظرة ازدراء حيث يذكر أن قائد قبيلة برجية قدور بن المخفي رد على أمه التي ألحت عليه بترك حزب المسيحيين قائلا: لو أسلم نفسي لعبد القادر سأعدم، فأجابته الوالدة بلهجة جديرة : إذ يا ولدي ستموت مسلما، الأمر الذي أحدث صحوة لدى هؤلاء الشباب، فشهدت بذلك هذه الفترة تراجعا شديدا لإقبال الجزائريين على التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي أو حتى في فرق الزواوة¹.

كان لظهور الأمير عبد القادر ومبايعته أميرا في غرب البلاد الأثر البالغ في تحريك روح الوطنية لدى الشباب، وعزوفهم على الانخراط والتجنيد في الفرق التابعة للجيش الفرنسي، بسبب

1- Victor Duruy: op cit, p8.

الشخصية القيادية التي أظهرها ، الأمر الذي أدى إلى الإلتفاف حوله وانطلاق المقاومة في الغرب الجزائري في 27 نوفمبر 1832، وهو ما أعطى دفعا لبقية المناطق لتتحرك من أجل مقاومة المحتل من جهة، ومن جهة أخرى أيقظت ضمير الشباب المجند في فرق الزواوة وغيرها، الذين بدأوا يحسون بتأنيب الضمير الوطني، ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير الفرنسية التي تحدثت عن عمليات فرار جماعية في الوحدات العسكرية التي تضم عناصر جزائرية وبقوة، وهو ما أحدث قلقا وتخوفا لدى ادارة الاحتلال، التي أصبحت تخشى حدوث انقلابات في وحدات الجيش الفرنسي من قبل الجزائريين، خاصة وأنها زودتهم بالعتاد والسلاح، وهو ما أدى بالمارشال الفرنسي فالي في 1838 بأن يطلب من وزير الحربية بتسريح المجندين الجزائريين من الخدم، حتى لا يدعموا مقاومة الأمير خشية هروبهم بالأسلحة .

تراجع عدد المجندين الأهالي في الجيش الفرنسي وهو ما أثر على الجهاز التنظيمي العسكري للجزائريين، فبعد أن كانت فرق الزواوة مشكلة من فيلقين في 1831م تراجع هذا العدد، ليتم إدماجهم في فيلق واحد، وتأكد ذلك بصدور المرسوم الفرنسي في 07 مارس 1833 حيث أصبح الفيلق يتكون من 10 كتائب منها كتيبتين فرنسيتين ليصل عدد الفيلق إلى 38 ضابطا 1245 جندي .

يبدو أنه بعد هذه الحادثة يلاحظ أن عدد المجندين الجزائريين بدأ يتزايد تزايدا ملحوظا، والسبب في ذلك يرجع إلى الاتفاقية التي عقدها الجنرال كلوزيل مع فرسان الدوير والسيميلة في 16 جوان 1835، حيث استغلها الجنرال كلوزيل من أجل شن حملة على مقاومة الغرب التي يقودها الأمير عبد القادر للقضاء عليها نهائيا، فقد وصل عدد الفرسان المجندين الى 5500 مجند انضموا الى القوات الفرنسية المجهزة بـ 11 ألف جندي مجهز بالسلاح والعتاد، تمكنوا خلالها من دخول مدينة معسكر، التي خرج منها الأمير عبد القادر وعاشوا فيها فسادا.

وقد أعطت عودة الجنرال كلوزيل على رأس جيش الاحتلال الفرصة للمملوك التونسي يوسف لكي يبرز من جديد، حيث عينه الجنرال كلوزيل بايا على القطاع القسنطيني، هذا الأخير الذي قام بإنشاء سلك اضافي من المجندين يضم في عناصره أتراك وجزائريين شباب من القبائل الموالية لفرنسا بعنابة، وصل عدد أفرادها الى 500 فارس سنة 1836 من أجل اشراكهم في الحملة

العسكرية على قسنطينة، وقد تناقص عددهم بعد هذه الحملة ليتراجع الى 300 مجند فقط، وبعد سقوط مدينة قسنطينة في يد الفرنسيين في 13 أكتوبر 1837م تم تأسيس فيلق آخر للرماة الجزائريين من طرف الجنرال فالي، هذا الأخير الذي أصر أن يكون أفراده من الكراغلة والأترك والقبائل المجاورة لمدينة قسنطينة، وقد وصل عددهم من تاريخ 17 نوفمبر الى 09 ديسمبر 1837 الى 650 مجند من المشاة و 40 فارسا من الصبايحية وأطلق عليهم لقب فيلق الأترك القسنطيني.

تم تدعيم هذا الفيالق بنصف فيلق آخر في بايلك التيطري، ضم 440 مجند من الكراغلة في 1841، وذلك بعد اقتراح قدمه وزير الحربية في 20 أوت 1840، ويذكر الضابط الفرنسي دوري في كتابه "اللواء الأول للرماة الجزائريين: « اكتمل تأسيس الأسلاك العسكرية للمجندين الجزائريين ففي الأيام الأولى من شهر جانفي 1841م سيصل العدد الإجمالي للجزائريين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي إلى 5600 مجند و 2500 حصان».

2-2 المرحلة الثانية 1841-1855:

تبدأ هذه المرحلة من تأسيس الفرق العسكرية التي كانت تتشكل في أغلبها من الأهالي، وذلك وفق ما نصت عليه أمرية 07 ديسمبر 1841، حيث تم تأسيس السلك العسكري من الجزائريين، ضمت جل كتائبه عناصر من المجندين الأهالي، إضافة إلى بعض الفرنسيين الذين لم يتجاوز عددهم 12 جنديا، أوكلت لهم مهمة المراقبة والتوجيه، فكانت هذه المرحلة أكثر تنظيما من سابقتها، من خلال إعادة هيكلة وتنظيم وتأسيس الفصائل العسكرية المختلطة (المشكلة من الجزائريين والفرنسيين يضاف لها العنصر الأوربي)، وقد شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في تقارب العلاقة بين المجندين الجزائريين والفرنسيين بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي التي كانت لهما تأثيرهما في استقطاب الهالي للجهاد ضد المحتل، أما بقية المقاومات الأخرى فلم يكن تأثيرها كبيرا على الجزائريين مقارنة مع مقاومتي الشرق والغرب، كما أن الجزائريين قد أرهقتهم الحرب مع فرنسا التي طبقت سياسات شنيعة أبرزها سياسة الأرض المحروقة وما تبعها من آثار وخسائر عليهم.

وأضيف الى هذه الفصائل تأسيس فيلق للرماة الجزائريين بمقاطعتي الجزائر والبتيطري في 01 جانفي 1848 وصل تعداد الجنود فيها الى 797 جندي مقسمين الى:

- 222 ضابط فرنسي
- 06 ضباط جزائريين
- 769 جندي

ويسيرهم كل من "السيد فيرجي" كرئيس للفيلق و"النقيب بيلي" مساعدا له و"المساعد تيراد" أمينا للخزينة أما بقية الكتائب الاخرى فيؤطرها ثلاث ضباط فرنسيين وضابط واحد من الأهالي برتبة ملازم وهم: "النقيب ديزون" رئيس الكتيبة، و"الملازم الأول دوغ" مساعدا لرئيس الكتيبة، "الملازم هوغس مساعد الملازم أحمد الصغير: مساعد(جزائري) بقسم الكتائب الستة؛ كان يعسكر هذا الفيلق في البداية في الحراش ثم تم نقله في 16 أوت 1842 إلى بير خادم تيقصر حيث استعان به الجنرال بيجو في عملياته الحربية عندما عزم على تحطيم المقاومة في جبال الونشريس حيث اشترك هذا الفيلق في هذه العملية بتاريخ 20 أكتوبر 1842 حيث كان يضم هذا الفيلق 413 جنديا قاموا بعمليات عسكرية في مليانة، ثم تدعم هذا الفيلق في 28 ديسمبر 1842 بمجموعة جديدة من المجندين الجزائريين ليصل عددها إلى 700 مجند في 21 فيفري 1843، وكانت تحت قيادة "الدوق دومال"¹.

منذ 1945 كتب الجنرال موليير Molière يقول: « إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري وبما أنه سيظل على حالة همجية، فإن فرص التجنيد بين صفوفه لا حدود لها » وحسب رأيه فإن التجنيد أفضل وسيلة لتحقيق الاندماج، بل إن المراد من هذا هو الاستفادة القصوى من خدمات الجزائريين في الحروب وتشجيع التجنيد، حيث يستطرد قائلاً: « هل توجد طريقة للاندماج أفضل من الخدمة العسكرية؟»، مع ضرورة الإشارة أن فرق الصبايحية والنواويين والقناصة كان عددها قليلا لسنوات².

1 -Victor Duruy: op cit, p8.

2 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج02، تر، حاج مسعود وع. بلعربي، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص722.

ومن هنا نلاحظ جهود الفرنسيين في تدعيم ومضاعفة أعداد المجندين الأهالي في صفوف الجيش الفرنسي حيث جند ما يناهز 287 مجند في مدة لم تتجاوز شهر ونصف لتمكن بذلك من تأسيس الفيالق الثلاثة للرماة الجزائريين في المقاطعات الثلاث في 13 فيفري 1852 وقد ضم كل فيلق منها 8 كتائب بمعدل 166 جندي في كل كتيبة، ليصل عدد المجندين الأهالي الكلي في هذا التاريخ إلى 3984 جنديا، في حين وصل عدد السرايا في فرق الصبايحية وذلك بعد أمرية مارس 07 ديسمبر 1841م إلى 20 سرية مقسمة على المقاطعات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) تضم كل سرية 140 فارسا ليصل عددهم إلى حوالي 2800 فارسا¹، وقد اشترك المجندون الأهالي في حرب القرم وتزايد عدده ليصل سنة 1862 إلى حوالي 18000 جندي.

وفي الأخير نتوصل الى العدد النهائي للمجندين في هذه المرحلة التي ذكرتها المصادر التاريخية:

- سلك الصبايحية والرماة 10253 مجند.
- أما سلك الزوافة والقناصة الجزائريون فيذكر الجنرال اوري ان عدد الجنود الذين وصلوا إلى افريقيا ويقصد بها الجزائر قد وصل الى 180000 مجند.

وبذلك يكون عدد المجندين من الأهالي في الجيش الفرنسي في هذه المرحلة قد تجاوز 180 ألف دون حساب القومية الذين بقوا في الجزائر، كانت تعتمد عليهم سلطات الاحتلال من أجل تهدئة الأوضاع في الجزائر .

2-3 المرحلة الثالثة 1855-1900:

أكدت هذه المرحلة على أن التواجد الفرنسي بالجزائر قد أصبح مؤكداً، بسبب طول فترة بقاءه بالجزائر منذ 1830، إلى جانب فشل كبرى المقاومات الشعبية عن صده ونخص بالذكر هنا مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق، وهنا كانت فرنسا قد قطعت خطوة كبيرة نحو التوسع وتثبيت أقدامها في الجزائر، وبالتالي ستوجه أنظارها نحو الخارج من أجل توسيع الامبراطورية المزعومة في بقية دول العالم، لكن هذه الخطوة تطلبت من فرنسا إيجاد مجندين آخرين يدعمون الجيش الفرنسي في حروبه ويعوضون الخسائر البشرية، وهو ما دفع السلطات الفرنسية في الجزائر الى اتخاذ سياسة جديدة من أجل تجنيد واستغلال أكبر عدد من الجزائريين، فقامت بتجنيد

1 - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 464.

ما يقارب 7000 جزائري من بلاد القبائل لوحدها، استعملتهم في حروبها¹، وبدأ بحملة إيطاليا 1859م إلى نهاية الحملة العسكرية على مدغشقر أين استخدمت بقوة العنصر القبائلي في هذه الحرب وذلك أن تضاريس منطقة القبائل شبيهة لحد بعيد بتضاريس مدغشقر الوعرة، حيث عملوا على نقل الأسلحة والمؤن والمعدات الحربية؛ أما بالنسبة لحرب القرم فإنه لم يمض إلا ثلاث سنوات حتى أصدرت الحكومة الفرنسية المرسوم الملكي في 10/10/1855م الذي يقضي بإنشاء ثلاث 03 ألوية للرماة الجزائريين، يضم كل واحد منها ثلاث فيالق وكل فيلق يضم 06 ستة كتائب².

ثم جاء القرار الملكي المؤرخ في 08 جوان 1861م الذي اقر نظام تعاقد المجندين الجزائريين مع المؤسسة العسكرية للجيش الفرنسي، ففتح الباب أمام تجنيد الشباب الجزائري الذين أنھو الخدمة العسكرية والراغبين في الرجوع إلى صفوف التجنيد للمرة الثانية وحتى الثالثة، وهذا دليل على أن فرنسا كانت في أمس الحاجة إلى جنود إضافيين لتدعيم صفوفها في الحروب، خاصة وأن الجزائريين أكدوا على شجاعتهم وبرهنوا على قدرات قتالية كبيرة في الحروب، لكن هذا لا يثبت أن فرنسا كانت تضع ثقتها العمياء في الجزائريين بل كانت تجندهم وبحذر، حيث أنها ركزت على مسألة أن لا يتعدى عدد عناصر كل فيلق 2000 جندي، فيكون بذلك العدد الكلي للمجندين الجزائريين في الألوية الثلاث 18 ألف مجند³.

09 فيالق x 2000 مجند = 18000 مجند جزائري.

وابتداء من 1860 صار كل لواء من الألوية الثلاث يتشكل من أربعة فيالق ليرتفع العدد إلى 12 فيلق لسلك الرماة لسلك الرماة ويزداد عدد المجندين إلى 24000 مجند من الأهالي⁴.

لكن القادة العسكريين طالبو بفتح المجال أكثر لتجنيد الجزائريين برقم يفوق 2000 مجند في كل فيلق وذلك أن المصاريف التي تم رصدها إلى تغطية الفيالق السابقة يمكنها تغطية أكبر من ذلك العدد المطروح، فضغطوا على الإدارة الفرنسية التي استجابة لهم وألغت البند السابق

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 722.

2 - Victor Duruy : op cit, p74.

3 - محمد بجاوي: المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، أشرف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر العاصمة بوزريعة، الجزائر، 2005-2006، ص 117-118.

4 - محمد بجاوي: المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، 1830-1900، المرجع السابق، ص 118.

وأصدرت المرسوم الوزاري في 1866/06/09 وبالتالي تم فتح الباب أمام تجنيد أكبر عدد ممكن من الجزائريين من أجل النزح بهم في حروب لا تخصهم¹؛ كما أن عدد الجزائريين المجندين في فرق الزوافة لم يكن واضحا وذلك بسبب أن هذه الفرق كانت تضم عناصر جزائرية إلى جانب عناصر فرنسية وحتى أوروبية، لكن ما يمكن تأكيده هو أن فرقة عسكرية من الزوايين تتألف من 2000 جندي شاركوا في الحملة العسكرية على إيطاليا في 1859².

أما عن سلك قناصة افريقيا فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إنشاء فرقة عسكرية في كل لواء من الألوية الثلاث، وصل عدد عناصرها إلى 160 مجندا جزائري الى جانب 15 جندي فرنسي³، ومنه فقد وصل تعداد المجندين الأهالي في الجيش الفرنسي حتى سنة 1871م الى 29 ألف مجند، وقد تزايد هذا العدد خاصة بعد فشل ثورة المقراني 1871م الذي فرض نوعا من الهدوء على الساحة الوطنية من جهة ومن جهة أخرى الحرب الفرنسية الألمانية 1870-1871 التي منيت فيها القوات الفرنسية بهزيمة نكراء، كل هذه الأسباب فتحت الباب أمام تجنيد الأهالي الذين عرفوا في هذه المرحلة ضعفا في المعيشة بعد ثورة 1871، بسبب مصادرة فرنسا لأموال أهالي المنطقة الثائرة وتردي الأوضاع الاقتصادية، ما أجبرهم على الانخراط في صفوف العسكر الفرنسي من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهم، وهو استندت عليه إدارة الإحتلال وجعلت منه وسيلة ضغط لتجنيدهم في الخدمة العسكرية الفرنسية⁴، حيث تم اصدار مرسوم في 1899/02/11 يقضي بإنشاء فيلق خامس وسادس في كل لواء من الألوية الثلاث لاستقبال الراغبين في التجنيد واستيعاب أكبر عدد منهم في سلك الرماة⁵، ليرتفع بذلك عدد المجندين في سلك الرماة ويصل إلى 18 فيلق، إلى جانب اللواء الرابع (04 فيالق) فيكون العدد الكلي للفيالق هو 22 فيلق في سلك الرماة يضم في تعدادة 44000 جندي، مع فرقة القناصة الذين وصل تعدادهم حسب إحصائيات 1866م إلى حوالي 480 جندي ، والسلك الصبايحي 2520

1- محمد بجاوي: المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، 1830-1900، المرجع السابق، ص 118.

2- المبشر : العدد 22 أفريل 1865م.

3- المبشر : العدد 04 فيفري 1867م.

4- الجليلي صاري ومحفوظ قداش: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954م الطريق الاصلاحى والطريق

الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 132-133.

5- محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 119.

حسب إحصاءات 1845م، يضاف إليهم فرق الزوافة الذين كونوا 2000 مجند منذ دعوتهم في حرب القرم.

وهكذا يمكننا حصر عدد المجندين الجزائريين في مختلف الاسلاك والفرق حتى سنة 1900م كما يلي:

$$49000 = 2000 + 2520 + 480 + 44000$$

14418 مجندا	- المرحلة الأولى.....1830-1841م
18000 مجندا	- المرحلة الثانية.....1841-1855م
49000 مجندا ¹	- المرحلة الثالثة.....1855-1900م

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر تمكنت فرنسا من تجنيد الأهالي الجزائريين الذين رضوا بالامتيازات مقابل مساعدتها في التوغل داخل التراب الجزائري، والقضاء على المقاومات العنيفة التي أعلنها السكان بقيادة الزعامات المحلية الصوفية والدينية، وحتى الأعيان النافذين سابقا في الإدارة العثمانية، وهو ما سيمهد الأمر من أجل صياغتها مستقبلا لمخطط مشروع ستستفيد من خلاله من خدمة الجزائريين الذين أثبتوا لها القدرة على التخطيط والقتال طيلة فترة المقاومات الشعبية.

1- محمد بجاوي: المرجع السابق ، ص ص 119-120.

الفصل الأول:

المشاريع التي سبقته صدور

مرسوم التجنيد الإجباري

1900-1911

- المبحث الأول: مقترح هوتان حول التجنيد الإجباري 1900-1906.
- المبحث الثاني: مشروع ميسيمي حول التجنيد الإجباري 1907-1909.
- المبحث الثالث: تجديد مشروع ميسيمي حول التجنيد الإجباري 1909-1911.

لجأت فرنسا إلى تجنيد الجزائريين منذ بداية احتلالها أرض الجزائر، لكن هذه المسألة كانت في بداية الأمر تتم عن طريق التطوع كما أشرنا سابقا، حيث تمكنت فرنسا من تكوين العديد من الفرق العسكرية من خلال الامتيازات التي كانت تقدمها لشيوخ القبائل والنافذين من الأعيان، من أجل قبولهم وأتباعهم التجنيد من أجل فرنسا وإشراكهم في حروبها، وقد أثبت الجزائريون صرامتهم وشجاعتهم في المعارك وحسن إدارتهم للحروب، ما فتح الباب أمام إدارة الاحتلال الفرنسي من أجل استغلالهم وتجنيدهم إجباريا وفق مراسيم وقوانين رسمية، تمكنها من استغلال الطاقة الشبانية الجزائرية بصفة دائمة في مختلف حروبها، فطرح ذلك العديد من المشاريع من 1900 إلى 1911م، التي سعت من خلالها لتجنيد الأهالي إجباريا في الجيش الفرنسي قبل صدوره كمرسوم اجباري في 03 فيفري 1912، والإشكال المطروح:

- ماهي المشاريع التي سبقت صدور مرسوم التجنيد الإجباري؟
- وكيف كانت ردود الأفعال الأولية من الجزائريين أو حتى المعمرين؟ و
- كيف كان موقف الصحافة الأهلية من هذه المشاريع؟

• المبحث الأول: مقترح شوتان حول التجنيد الاجباري 1900-1906.

تعود مسألة تجنيد الأهالي الجزائريين واستغلالهم في المجال العسكري لخدمة أغراض فرنسا إلى البدايات الأولى لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر كما أشرنا الى ذلك سابقا، لكن هناك بعض التطورات التي برزت على الساحة السياسية وذلك بداية من 1900م، حيث ظهرت مسألة تمسك فرنسا باستغلال الأهالي الجزائريين بشكل أكثر تركيزا وأكثر تنظيما، خاصة بعد مرور حوالي 70 عاما من الاحتلال.

لقد كانت فرنسا في أمس الحاجة إلى خدمة الأهالي وتدعيم الجانب العسكري بواسطتهم إذا ما أدركنا إصرارها على توسيع مستعمراتها مع تدجيج القوة، من أجل المحافظة على أهمها استراتيجيا ألا وهي الجزائر، وذلك في اطار التسابق الأوربي من أجل احتواء الفراغ الذي خلفه

تراجع قوة الدولة العثمانية في إطار تقسيم ممتلكات الرجل المريض من جهة، ومن جهة أخرى المنافسة الشرسة التي واجهتها من بقية الدول الأوروبية الأخرى خاصة منها ألمانيا، التي عرفت تطورا كبيرا منذ الوحدة وبدأت تطالب بحقها في امتلاك مستعمرات¹.

لقد ظهرت نية ألمانيا الاستعمارية التوسعية من خلال الحملة التي قامت بها من أجل تجديد قواتها لتتزعّم الساحة الحربية في أوروبا والعالم، في إطار منافستها الشرسة لعدوها التقليدي فرنسا، ونلمح ذلك من خلال الميزانية الحربية الكبيرة التي خصصتها ألمانيا للجيش مقارنة بغريماتها فرنسا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1900-1902 بلغت الميزانية العامة للجيش الفرنسي 12 مليار فرنك، لم يخص منها سوى 950 مليون فرنك للعتاد الحربي، مقارنة بألمانيا التي خصصت ضعف هذا المبلغ في عتادها الحربي ليصل تعداد جيشها في حدود سنة 1913 إلى 850 ألف جندي، وبالتالي أصبحت حاجة فرنسا للمجندين الجزائريين أكثر من ضروري لتغطية عجزها العسكري الذي تعاني منه².

جرت بعض الأمور التي أعادت إحياء مشروع تجنيد الجزائريين ولكن بشكل رسمي، وذلك إثر حادثة فاشودة في السودان³، حيث قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإسناد الأمر إلى ثلاث جنرالات بالتعاون مع ثلاث عمال عمالات، وذلك من أجل البحث في مسألة التجنيد، وقد صرح الحاكم العام في 17 مارس 1900 بأن التحقيق الذي أجراه الجنرالات قد أبدو فيه بعض التحفظات، سواء من ولاء الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى مهابة مطالبة الجزائريين مقابل

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 725.

2 - Charles De Gaulle: la France et son armée, librairie Plon, Paris, 1938, p220-231.

3- حادثة فاشودة: حادثة فاشودة وقعت عام 1898 في ذروة التنافس الاستعماري الأوروبي بين المملكة المتحدة وفرنسا في شرق أفريقيا. كادت الحادثة أن تؤدي إلى نشوب حرب بين فرنسا والمملكة المتحدة، لكنها انتهت بالانتصار الدبلوماسي للمملكة المتحدة، ونتج عنها ظهور ما يسمى متلازمة فاشودة في السياسة الخارجية الفرنسية. ينظر: داود بركات: السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص ص 76-77. نشأة البديهي: مصطفى كامل شاب من مصر، كتاب الجمهورية، مصر، 2008، ص ص 156-158.

تجنيدهم بالحقوق السياسية والمدنية، في المقابل ألح بعض الضباط وأكدوا على هذه المسألة بإيجابية، حيث بينوا حاجة فرنسا الماسة الى مجندين أهالي، مستندين إلى خبرتهم في المجال الحربي وشجاعتهم والحاجة الملحة لخدماتهم في الحرب، فطرحوا فكرة إنشاء فيالق من القناصة الجزائريين كقوات احتياط¹.

يبدو أن هذه الفكرة بدأت تجدد استجابة في أوساط فرنسا، حيث اقتنع بعض النواب بهذا الرأي ومنهم شوتان، وتم تقديم المقترحات الأولى من أجل الاستفادة من خبرة الأهالي الحربية، وتم اعتبار أن ذلك ممكن من خلال سن قانون يهدف إلى إنشاء احتياطي من القناصة، حيث يقول في ذلك: يقبل جميع الأهالي القادرين على حمل السلاح، فيكون بذلك شوتان Chautemps² قد طرح مسألة التجنيد في شكل مشروع وذلك في 11 جويلية 1900، يرى فيه بأنه يمكن تشكيل فرق إحتياطية من الأهالي، من خلال تجنيد الشبان منهم، وتدريبهم لمدة ثلاثة (3) أشهر في الجيش النظامي حتى يتحصلوا على الخبرة العسكرية، وبعدها يتم اعتبارهم ضمن فرق الاحتياط

1- شارل رويبر أجرون: المرجع السابق، ص 725.

2- إميل شوتان (Emile Chautemps) (1850-1918): أو كما يسمى بـ: إميل تشاوتيمبس ، ولد في 2 مايو 1850 في فاليري (دوقية سافوي، مملكة سردينيا) وتوفي في 10 ديسمبر 1918 في باريس، وهو سياسي فرنسي وكان نشطاً في الماسونية وانتخب مستشاراً لمدينة باريس، وأصبح رئيساً لهذه الجمعية من فيفري إلى نوفمبر 1889؛ كما شغل أيضاً عضواً في مجلس السينات من عام 1889 إلى عام 1897؛ وفي عام 1895 انتخب مستشاراً عاماً لشامونيكس، خلال هذه الفترة كان أيضاً وزير المستعمرات. كان آنذاك نائبا ل Haute-Savoie من 1897 إلى 1905 (دائرة بونفيل) ، عضو مجلس الشيوخ عن Haute-Savoie من 1905 إلى 1918 ، وزير المستعمرات من 26 يناير إلى 1 نوفمبر 1895 ، وزير البحرية من 9 إلى 13 يونيو 1914.

ينظر:

- Jean-Marie Mayeur, Arlette Schweitz, Les parlementaires de la Seine sous la Troisième République, vol. 1, Paris, Publications de la Sorbonne, 2001, p 136.
- Michel Germain, *Personnages illustres des Savoie*, Autre Vue, 2007, 619 p.
- André Guillerme, Anne-Cécile Lefort, Gérard Jigaudon : Dangereux, insalubres et incommodes: paysages industriels en banlieue parisienne, XIXe-XXe siècles, Editions Champ Vallon, 2004, P P 178-179.

الفرنسي لمدة 15 سنة، ويتم استدعائهم عند الضرورة، كما أنهم يستفيدون بعدها من منحة التقاعد¹.

وفي سنة 1901م طالب مقرر ميزانية الحرب السيد ريبارتي M. Raiberti من وزير الحرب الجنرال نيكولا أندري Nicolas André بضرورة تغليب مصلحة فرنسا في مسألة الخدمة العسكرية للجزائريين، غير أن طلبه هذا لم يلق الإهتمام رغم تظاهر الوزارة بفتح تحقيق في هذه المسألة².

لكن يبدو أنه قد تم رفض هذا المشروع، لأنه لا يمكن تكوين جيش مدرب في مدة ثلاثة أشهر، لكن Chautemps لم يفشل وأعاد طرح مشروعه للمرة الثانية أثناء انعقاد دورة البرلمان لسنة 1902م، مؤكدا على أنه في صالح فرنسا لما له من توفير للنفقات على الميزانية الحربية، وموضحا أنه في الوقت الذي يتم فيه مناقشة قانون التجنيد لمدة سنتين وما يترتب عن ذلك من نفقات تكلف فرنسا الكثير من الأموال، وترهق كاهلها بالمخالفات الحربية والعسكرية، ومنه فلا بد من التفكير بجدية في الموضوع، لأنه من خلال الموافقة على مثل هذا المشروع تستفيد فرنسا من خزان هائل من المجندين المقاتلين البواسل المكونين من الأهالي، للاستفادة منهم في حروب فرنسا وتوسعاتها العسكرية في المستقبل، وتجهيز مشروع الاتحاد الفرنسي³.

ترك إصرار النائب Chautemps صدى في الأوساط الفرنسية خاصة في البرلمان الفرنسي، حيث رأى النائب ريبارتي Raiberti أن النائب شوتان chautemps يسعى إلى استغلال هذا الخزان البشري من أهالي الجزائر من خلال تطبيق نظام الاستدعاء، وطالبت لجنة الميزانية من وزير الحرب الجنرال أندري André ضرورة البحث في الموضوع، وتزويدهم بتقرير مفصل حول ذلك،

1 - Histoire de la question du service militaire indigène , la revue indigène, n29, septembre 1908, p342.

2 - عبد القادر بلحة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي البابس ، 2015-2016، ص33.

3 - شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 725-726.

حيث قام هذا الأخير باستشارة الوزير و الحاكم العام والجنرالات المقيمين في افريقيا من جديد حول امكانية تطبيق مشروع التجنيد الاجباري على الأهالي، فأعرب ثلاث جنرالات عن رفضهم المبدئي للقرار باستثناء الجنرال Caze، الذي أبدى موافقة للفكرة، وذلك لأن التجنيد بالنسبة إليه فكرة صائبة، كما أن الاهالي سوف يتواجبون ويخضعون له إذا ما قدم لهم التجنيد في شكل ينسجم وعاداتهم وتقاليدهم، واقترح أن تدوم الخدمة العسكرية لمدة 03 سنوات كاحتياطي، أما تحقيق الحاكم العام فقد كان سلبيا حيث أنه رفض هذه الفكرة تماما¹.

بعد عملية التحقيق التي أجراها وزير الحربية تم التوصل إلى حل ينساب واقترح النائب Chautemps، وتمثل ذلك في صدور مرسوم 07 افريل 1903م الذي نص على ضرورة استخدام الجنود الأهالي في مختلف فيالق الجيش، وعكس ما كان يحدث في السابق، حيث كان الجنود الأهالي لا يتواجدون إلا في فيالق القناصة وفرق الصبايحية²، لكن من سلبيات هذا القانون أنه بمقتضاه يبقى عدد الأهالي المجندين على حاله كما كان في السابق، فيفتح المجال لهم للانخراط بمختلف الفيالق، ثم يفتح الباب من أجل الزيادة في عدد المجندين، كما أن القانون الذي صدر في 11 جويلية 1903 كان يهدف أساسا إلى تنظيم احتياطي الجيش الفرنسي، وتخفيض تكاليف العسكر من الأهالي التي كانت في نضرم ترهق كاهل فرنسا وميزانيتها³.

في نفس العام (1903) ظهر عمل الكابتن باسول Passols، ضد الذين جادلوا لصالح تجنيد المواطنين، حيث اعتبرها أفضل طريقة لاستيعابهم، واقترح استدعاء خمسين (2 / 5) من الوحدة لخدمة عسكرية مدتها ثلاث سنوات، من 18 إلى 21 عامًا، مخفقا بتدابير الإعفاءات والتأجيلات للعائلات والطلاب المقترحة سابقا، والتي يستفيد منها المواطنون الفرنسيون، وإضفاء

1- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 725.

2- Gilbert Meynier : L'Algérie révélée la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle, Librairie Droz, geneve,1981, P89.

3 - شارل رويبر أجرون: المرجع السابق، ص 725-726.

الطابع الرسمي على الجنود السابقين مع الحفاظ على وضعهم الحالي ولكن بدون حقوق انتخابية، وعدم الوصول إلى الوظائف المدنية كما اعترف بأن الضباط المسلمين قد يتجاوزون رتبة النقيب¹.

بمقتضى هذين القانونين السابقين الذكر تراجع عدد العسكر من الأهالي المشاة بشكل كبير كما تبع ذلك تقليص في مدة الخدمة العسكرية إلى 12 سنة، مع إمكانية الإستفادة من تقاعد مسبق، ولعل أهم الدراسات التي أجريت في هذه السنة (1903) حول مسألة التجنيد الإجباري هي تلك الدراسة التي قام بها النقيب "باسول" Passols ، وهي دراسة موثقة حول الخدمة العسكرية الاجبارية للجزائريين، ومدى استغلال العملية لتحقيق سياسة الإدماج، حيث اقترح من خلال هذا المشروع فرض الخدمة العسكرية على كل شاب جزائري بلغ سن الثامنة عشر (18 سنة)، حيث قال "باسول" في هذا الشأن: «عند بلوغ هذا السن يصبح الأهالي الجزائريون قادرين على تحمل أعباء الخدمة العسكرية، كما أن نموهم الجسماني أسرع من نمو الفرنسيين، غير أنهم يشيخون بسرعة، وبالتحديد عند سن الأربعين (40 سنة) وعليه لابد من تجنيدهم ما بين 18 سنة إلى 40 سنة»².

نشرت صحيفة le Temps في أبريل 1903 مجموعة من الرسائل التي تعود لمختلف الضباط العسكريين، والتي تنص في مجملها على أن تبقى الخدمة العسكرية إجبارية من أجل تنظيم احتياطي الجيش، وخاصة منها الرسالة التي بعث بها الضابط باسول Passols التي تعتبر في مضمونها كدراسة حقيقية موثقة حول الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث قال أنها الوسيلة المثالية و الأنجع من أجل إدماج الأهالي في الجيش الفرنسي³.

أما بالنسبة لمدة الخدمة فقد ورد في هذه الدراسة ما يلي:

1- Belkacem Recham : Les musulmans algériens dans l'armée française, 1919-1945, L'Harmattan, France, et L'Harmattan Inc Canada, 1996, p16.

2 -Capitaine Passols : l'Algérie Et L'assimilation Des Indigènes Musulmans, Henrie Charles La Vauzelle Editeur Militaire, Paris 1903, P 53.

3 -epid.

ينظر أيضا :

Le temps, avril 1903.

« لا بد هنا من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التكوين الجيد، فإذا كان الجندي الفرنسي يتكون في ظرف عامين فإن التجربة أثبتت أن تكوين القناص الأهلي لا تتم إلا في ظرف سنتين ونصف، ويعود ذلك إلى الصعوبة التي يجدها المكون مع الجندي الأهلي والمتمثلة في العائق اللغوي، ولهذا مدة الخدمة العسكرية لا يمكن أن تكون أقل من ثلاث سنوات...»¹.

وقد نصح بضرورة استدعاء الخمسين (5/2) من الفيالق مع فرض مدة 03 سنوات من الخدمة الفعلية للذين تتراوح أعمارهم من 18 سنة إلى 21 سنة، وإعفاء تلاميذ المدارس الإسلامية وكذلك المدارس العليا، كما اقترح التأجيل لمن كانت له أعباء عائلية، كما ألح على ضرورة التفكير في مسألة الإستخلاف عملاً برأي العائلات المسلمة؛ بالمقابل اقترح أن يمنح قدماء الجنود الجنسية مع احتفاظهم بقانون الأحوال الخاصة، ولكن دون أن يستفيدوا من حق الانتخاب، وتخصص لهم الوظائف المدنية، وأعرب في الختام عن أمله بأن يرتقي الضباط المسلمون إلى أكثر من رتبة عقيد².

جاء قانون سبتمبر 1904 الذي دعم القانونين السابقين لكن بدون أي منحة خاصة وهو ما يعني بالنسبة للجنود المسلمين أن المنحة التي كانوا يتقاضونها سوف يتم تخفيضها من 637.50 فرنك إلى 144 فرنك بعد قضاء 14 سنة، ما خلف سخطا كبيرا في الأوساط العسكرية من الأهالي، كما احتج ألبين روزي Albin Rozet³ على هذا الإجراء لكن بدون جدوى¹.

1 -Capitaine Passols : op cit, p p 53-54.

2 - Le temps, avril 1903.

3 - ألبين روزي Albin Rozet : الميلاد: 5 ديسمبر 1852 في باريس - الوفاة: 15 سبتمبر 1915 في فيكفيل (هوت مارن). درس القانون وحصل على رخصة وعاد إلى وزارة الخارجية. تم إرفاقه أولاً بالسفارة الفرنسية في القسطنطينية. وهو سكرتير لجننتين دوليتين: إحداها مسؤولة عن تنظيم رومية الشرقية والأخرى عن الإصلاح القضائي في مصر. كان آنذاك نائب القنصل لمدة عام في ميونيخ عام 1880. ثم ترك الدبلوماسية كقنصل فخري للانخراط في استغلال منطقتيه الزراعية الهامة Closmortier والتشكيلات التي تحمل الاسم نفسه؛ تم انتخابه مندوبا عن ولاية واسي ، ثم مستشارا عاما لكانتون سانت ديزير عام 1881. في هذه الوظائف ، كان معنيا بشكل خاص بمسألة المزاي وإصلاح التشريعات المحلية التي سيجري فيها تحقيقا كبيرا. كان ألبين روزيت جمهوريًا مقتنعًا، وليس تعديليًا ولكنه ليس متطرفًا. أعلن نفسه لا رجل دين ولا ماسوني ويريد "جمهورية مستقرة"، وكان يهتم بشكل رئيسي بقضايا السياسة الخارجية حيث يكون حمائيًا بشكل خاص ومفضلاً

كما قد تم إصدار قانون وزير في شأن استعمال الأهالي في الفرق العسكرية، مع إمكانية فتح المجال أمامهم من أجل الانخراط في صفوف العسكر الفرنسي، وذلك بعد موجة المشاحنات التي جرت في هذه الفترة حول المسألة العسكرية، وذلك نظراً لظروف الحرب التي تعيشها فرنسا، حيث تم تقديمه إلى رئيس الجمهورية، وجاء فيه توضيح لكيفية استعمال الأهالي في الحروب، من أجل استغلال شجاعتهم الحربية التي عهدوهم عليها طيلة فترة المقاومات الشعبية.

ومنه وبمقتضى هذا القانون حسب ما أورده جريدة المغرب² فإن الأهالي الجزائريين الذين ينخرطون في سلك الجندية عن طريق الإكتتاب والمتطوعين، فيقبل فيهم من لم يتقدم له عمل في الجندية أصلاً وهو متجنّد حالاً، ومن تقدم له عمل في طبق من الطوابق العسكرية وأطلق سراحه؛

لسياسة Méline تجاه القضايا الاستعمارية. إنه مدافع قوي عن الغلايات القديمة. يتجلى اهتمامه بالشؤون الخارجية، وخاصة المستعمرات، من خلال عضويته في لجنة الشؤون الخارجية والحميات والمستعمرات التي كانت ثابتة والتي كان رئيساً لها. كما شغل منصب سكرتير المجموعة الدبلوماسية والاستعمارية للجمعية وسكرتير لجنة الجزائر؛ اتخذ موقفاً مؤيداً لتحقيقهم، حيث طعن الحكومة في شرعية قرارات عام 1902 التي أنشئت في المحاكم القمعية الجزائرية. قام بالعديد من الرحلات إلى الجزائر وتمنى الاستعداد لاستيعاب السكان الأصليين. ينظر:

Richard S. Fogarty : Race and War in France: Colonial Subjects in the French Army, 1914-1918, the Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2008, p323.

1 -Le Français capitaine: une erreur milliaire une faute politique , le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, berger , levraut, paris , France, 1913, p26.

2- جريدة المغرب: تعد جريدة المغرب من أوائل الصحف التي فتحت الباب أمام النخب المثقفة من أجل المشاركة في تنوير الرأي الاسلامي الجزائري، صدرت هذه الجريدة بالعاصمة، وكانت تصدر يومي الثلاثاء والجمعة من كل أسبوع، حيث صدر أول عدد منها في 10 أفريل 1903، صاحبها الفرنسي بيار فونطانا P. Fontana كان الهدف منها التأليف بين الأهالي والأمة الفرنسية، كانت مهمة بالجانب الاجتماعي والديني، كما عرفت بانتقادها للمعاملة الوحشية والقاسية للعساكر الفرنسيين ضد الجزائريين، علق عليها محمد عبده قائلا: وهي على قبح ورقها وسوء طبعها نافعة للجزائريين المحرومين من الصحف الوطنية العربية التي تعرفهم بعض أحوال الناس، وقد توقفت بعد سنة واحدة من الصدور أصدرت خلالها 26 عدداً ينظر: محمد بن صالح ناصر: الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ط02، ألفا ديزاين، الجزائر، 2006، ص 28-30.

يمكث أصحاب هذه الطبقة أمدا متساوي الحد المطلوب في حق الرماة الجزائريين، ويمنحون فيما يخص الرواتب والحقوق بعد التقاعد من العمل الامتيازات التي انجرت العمل بها في حق هؤلاء¹.

ويوجد في الشأن المذكور جملة من الشروط وجب توفرها في كل من أراد الإنخراط أو الإكتتاب في سلك الجندية كما ذكرنا سابقا، ومن بين هذه الشروط: مروءة الشخص وحسن سيرته، وعليه يجب لأصحابه أن يكونوا أعرابا وحسب ما تطرق له القانون المذكور، وعليه فإن وزير الحربية هو الذي يقوم بتعيين عدد المستعملين الأهليين الذين يلزم استخدامهم في كل فرقة من الفرق التي تقدم ذكرها سابقا، ولا يقبل متطوع متى بلغ عدد المكتتبين النهاية المحدودة.

وقد ألحقت ملاحظات في هذا الموضوع بخصوص ما يتعلق بالأسلحة والألبسة والإعدادات اللازمة لكل من الطوابق العسكرية التي ذكرناها آنفا²، ومما ورد في تلك الملاحظات أنه عند إرادة النظام يستدعى حائزو الرتب في الجندية والعسكر وفرق الرماة والسبايس (الصبايحية) لاستكمال العدد المطلوب من ذوي المناصب العسكرية، ويكونون من المكتتبين الأهليين.

لم تكن الأوساط الكولونيالية الرسمية تشاطر هذا الرأي، بالرغم من أن اللجنة الاستشارية للمستعمرات اقترحت فكرة استغلال كل الامكانيات المتاحة والمتوفرة في المستعمرات وإلى أقصى الحدود، من أجل الوصول إلى استقلالية نهائية لكل واحد منها، لكن قبل نهاية سنة 1904 صاح الحاكم العام جونا³ أمام اللجنة العسكرية بقوله: « يوجد على الضفة الأخرى من البحر الأبيض

1 - جريدة المغرب: قانون وزيري في شأن استعمال الأهالي في الفرق والطوابق العسكرية ، السنة الأولى، العدد 03، الجمعة 19 محرم 1321هـ الموافق لـ 17 أفريل 1903م.

2 - جريدة المغرب: قانون وزيري في شأن استعمال الأهالي في الفرق والطوابق العسكرية، المصدر السابق.

3 - شارل جونا³ شارل جونا³ Charles Jonnart : (1857 - 1927 م) هو سياسي، ودبلوماسي فرنسي، ولد في فليتشين، كان عضواً في أكاديمية اللغة الفرنسية (منذ 19 أبريل 1923)، وأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية الفرنسية، توفي في باريس، عن عمر يناهز 70 عاماً. ينظر:

J. DU SAULT : une Réussite Française en Afrique du nord Charles Jonnart, revue des deux mondes, N° octobre 1953 , P P 608-615.

المتوسط خزان بشري معتبر ولكننا أهملناه، يمكنكم تجنيد آلاف المتطوعين من الأهالي متى شئتم»¹.

واصلت فرنسا فكرة التخفيض من ميزانيتها الحربية من خلال التقليل من عدد المجندين ليأتي الدور على المجندين الفرنسيين، حيث أصدرت في 21 مارس 1905 قانونا ينص على تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإجبارية بالنسبة للفرنسيين إلى سنتين عوضا عن ثلاث سنوات كما كان في السابق²، وأثناء المناقشات التي دارت بخصوص هذا القانون أتيحت الفرصة للسيد ميسيمي Messimy³ مقرر لجنة الميزانية الحربية لكي يعبر عن رأيه بخصوص قانون 11 جويلية 1903م، على أن هذا القانون سيتيح لفرنسا تخفيض عدد جنودها النظاميين، فكان رد فعل قيادة الأركان عنيفا، حيث أسرع الجنرال Serviere إلى إرسال تقرير يطالب من خلالها على ضرورة أن لا تتعدى مدة الخدمة العسكرية في الفصائل الملحقة بالجزائر 15 أو 16 سنة، كما يجب أن لا تتعدى مدة الخدمة العسكرية كاحتياطي 05 أو 06 سنوات.

وقال في الخلاصة : « إن الأهالي بعد سن 40 سنة لا يصلحون للعمل ».

1- شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرسا، المرجع السابق، ص 727.

2- Jacques Bouveresse: Un parlement colonial ? les élégation financières algériennes 1898-1945, Publication Univ Rouen Havre, 2008, P797.

- ينظر أيضا:

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie; CDHA; archives algérie; recrutement; armée d'Afrique; tirailleurs.

3 - ميسيمي : هو أدولف ميسيمي ولد في 31 جانفي 1869 بمدينة ليون الفرنسية، التحق بالمدرسة العسكرية بسان سير فتخرج منها برتبة ضابط، وقد انتخب نائبا في الفترة من 1902 إلى 1912 ، كما شغل منصب وزير للمستعمرات من 02 مارس إلى 27 جوان 1911 في حكومة آرنست مونيس ، ثم وزيرا للحرب من 27 جوان 1911 إلى 14 جانفي 1912 في حكومة جوزيف كيبو ومن 13 جوان إلى 26 أوت 1914 تم إعادة تعيينه على رأس نفس الوزارة في حكومة روني فيفياني، كما انتخب نائبا بمجلس الشيوخ من 1923 إلى 1935 توفي في 01 سبتمبر 1935. ينظر:

Jean-Paul Bado, Eugène Jamot : le médecin de la maladie du sommeil ou trypanosomiase 1879-1937, Editions KARTHALA , Paris, 2001, P208.

كان لهذا التقرير صدى توج بصدور مشروع قانون طبق الأصل عن قانون 09 فيفري 1906 وكان يقال: إن المسألة المهمة في الوقت الحالي هي البحث عن حلول تمكننا من وضع حد للعجز الملاحظ منذ أن حددت الخدمة العسكرية بسنتين ولكن: هل العودة الى الوضعية السابقة هو الحل؟¹.

كل هذه الاقتراحات والمشاريع التي طرحت من أجل الإستفادة من خدمات الأهالي في الجيش الفرنسي عن طريق تجنيدهم اجباريا لم يكن لها تأثير قوي في الأوساط الكولونيلية نظرا لأن المستوطنين كانوا من أشد الغلاة الرافضين لمشروع التجنيد، لكن يثبت لنا أن فرنسا لن تتراجع عن إنبات ثمرة هذا المشروع الذي سيمكنها من الإستفادة الكاملة من الجزائر وحتى الأهالي من دون مقابل يذكر، في إطار توسيع قوتها العسكرية لتوسيع الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية المنشودة.

1- شارل روبر أجرون: المرجع السابق، ص 727.

المبحث الثاني: مشروع ميسيمي حول التجنيد الإلزامي 1907-1909:

تعد سنوات 1907 - 1908 منعرجا حاسما في السياسة الفرنسية بالجزائر، حيث أن فكرة استخدام الأهالي الجزائريين واستغلالهم وكذلك الزج بهم في الصفوف الأولى للحرب التي تكون فيها فرنسا أحد اطرافها كانت من أهم المشاريع المطروحة في الأوساط الكولونيالية العسكرية منها والسياسية، وقد بدأ التمهيد من أجل صياغتها وإخراجها في الشكل القانوني، ولذلك تعد سنة 1907 مرحلة حاسمة في تاريخ هذا القانون، الذي يبدو أن الأهالي كانوا ساخطين عليه منذ البداية عكس ما كان يدعيه البعض مثل النائب ميسيمي.

حدثت اضطرابات واسعة في مختلف المراكز الإسلامية التقليدية، حيث وقعت مظاهرات عنيفة رفضا للتجنيد الإلزامي، ورفض الجزائريون الساخطون الذين أشركوا في العدوان الفرنسي الإجرامي على المغرب سنة 1907، وكانت هذه المظاهرات مرفوقة بصيحات وعبارات تنادي بـ "المسلمون لن يحاربوا إخوانهم المغاربة" في إشارة إلى رفض المشروع الفرنسي الذي يسعى إلى تجنيد الأهالي في الحروب الفرنسية¹.

سيطر هذا الموضوع على اهتمام جدول أعمال الطبقة السياسية، كما أنه أخذ على محمل الجد من طرف السلطات العسكرية الفرنسية، من خلال التقارير التي أجراها الضباط العسكريون وأبرزهم ميسيمي Messimy مقرر الميزانية الحربية لسنة 1908²، ففي رسالة بعثها إلى وزير الحرب بين فيها قائلا: «الجزائر لا تزودنا إلا بحوالي 1700 جندي فقط في الوقت الذي تستطيع أن تجند 100 ألف»، وعليه وجب منهم أملا من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من الأهالي لخدمة مصالح فرنسا الحربية كما أوضح في رسالته كيفية الحصول على هذا العدد قائلا: «من الممكن

1- نيكولاي دياكوف: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر، عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر الجزائر، 2015، ص160.

2 - Payson: le service obligatoire pour les indigènes en Algérie, revue africaine, N52, 1908, p126.

الحصول على هذا الجند من الأهالي بإقامة نظام على غرار ما هو معمول به في تونس، أي بتنظيم قوات للاحتياط»¹.

ونفس الأمر أكدته مجلة باريس، فقد نشرت في نوفمبر 1910 مقالا لميسيمي الذي وصفته بـ: "الموالي للعرب" والذي أصبح وزيرا للحرب فيما بعد، حيث تناول هذا المقال الموارد العسكرية لشمال إفريقيا الفرنسية وآفاق إدخال الخدمة العسكرية الإلزامية بالنسبة للسكان المحليين، حيث أقرت المجلة بأن ميسيمي بالذات هو الذي طرح مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية التي تخص المسلمين الجزائريين، وقام بعرضها على البرلمان الفرنسي سنة 908م، وقد أثار هذا المشروع احتجاج أغلبية السكان الأصليين للمستعمرة².

استند السيد ميسيمي في ذلك الى إجراء مقارنة بين الجزائر وتونس، فتونس التي تم فرض التجنيد فيها قبل 20 عشرين سنة تقريبا منذ نظام الباي حين صدر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للشباب التونسي في 07 فيفري 1860³، وقد أبقى عليه الاحتلال الفرنسي بعد فرض الحماية عليها في 1881، وبواسطته أصبحت تونس تمد فرنسا بحوالي 7000 مجند من الشباب التونسي في الجيش الفرنسي ويمكنها تقديم ما يقارب 35 ألف مجند في حالة الاستنفار والحروب وبدون أي مشاكل أو عراقيل، مع أن عدد سكانها لا يتجاوز ثلث عدد سكان الجزائر، وبالتالي ألح على ضرورة رفع عدد المجندين الأهالي في الجيش الفرنسي من أجل خدمة فرنسا والزيادة في أمنها، مع تخفيض عدد الوحدات العسكرية المكونة من الجنود الفرنسيين لإعادتهم لفرنسا لتعزيز قواتها الدفاعية تحسبا لأي طارئ⁴.

1- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص728.

2- نيكولا دي كوف: المرجع السابق، ص61.

3- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص35.

كان ميسيمي يحاول اقناع البرلمانيين بأن مثل هذا الإجراء لن يصدّم الأهالي، لأن التجنيد أثناء الحكم العثماني كان يتم في صفوف القبائل الجزائرية، وكان ميسيمي يستشهد بآراء النخبة الجزائرية المسلمة التي تقف حسب زعمه موقفا مؤيدا حول إدخال التجنيد عن طريق الاستدعاء، وترى في ذلك وسيلة من وسائل التقارب بين العرب والفرنسيين، ضف إلى ذلك قوله بأنه يمكن تقديم تعويض معين للأهالي في شكل مكافآت مالية للمجندين وتخفيف أحكام قانون الأهالي¹.

وانطلاقا من مشروع ميسيمي Messimy فإن مسألة التجنيد في الجزائر تكون كما يلي: تكون مدة الخدمة العسكرية في الجزائر 03 سنوات، على أن يتم في البداية تجنيد خمس (1/5) الوحدات، وبذلك يتم تكوين قوات احتياطية بأقل التكاليف، خاصة وأن فرنسا كانت قد فتحت عدة جبهات للقتال، ومنها الجبهة التونسية والجزائرية التي أثقلت كاهلها المقاومات الشعبية بالخسائر المادية والبشرية، فقد كان المجند يكلف الخزينة 480 فرنك سنويا، ورجل القناصة 1500 فرنك سنويا، وعليه فإن ما يكلفه 10000 من الجنود القناصة الخزينة أكثر مما يكلفه 25000 من الاحتياط، ومنه فإن ميزانية فرنسا لن تحسر أموالا أكثر من خلال لجؤها لهذا المشروع، فبدل إرسالها لجنود فرنسيين الى المستعمرات تعوضهم بالجنود الاحتياط من الأهالي.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع وأخذه على محمل الجد تم إرسال لجنة تقنية مكونة من ضباط تم تعيينهم من طرف وزارة الحرب والداخلية، للنظر في هذا المشروع ومدى امكانية تطبيقه على الأهالي²؛ فمنذ أن تم الاعلان عنه اختلفت حوله آراء الصحافة في الجزائر سواء منها الصحافة الاستعمارية أو الصحافة الأهلية.

أثارت صحيفة *La Dépêche Algérienne* العديد من التساؤلات بشأن هذا المشروع وخطورته على المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، بل حتى على مستقبل الجزائر الفرنسية، حيث

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 159.

2 - شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص ص 728-729.

كتبت في أحد مقالاتها تقول: « أنتم من خلال هذا المشروع تشكلون خطرا على مستقبل الجزائر الفرنسية، فأنتم سوف تدربون الرعاع على استعمال البندقية» لذلك نجدها قد عارضت هذا المشروع من أساسه لما له من خطر على إدارة الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث ذكرت في هذا المقال: « إنكم سوف تجتثوهم من جذورهم وسوف تزرعون فيهم بذور السلب والنهب والإجرام»¹.

وبذلك شنت هذه الجريدة حملة مضادة ضد مشروع ميسيمي خوفا من المكاسب التي يمكن أن يتحصل عليها الأهالي المجندون ومن بينها نذكر:

01- لا يمكن تقرير الخدمة الاجبارية نظرا لما يستوجبه في المقابل من حصول الأهالي المسلمين جماعيا على المواطنة وخاصة الحقوق السياسية، وذلك كونهم أصبحوا جنودا ضمن الجيش الفرنسي، وبالتالي سيتحصلون تلقائيا على نفس الحقوق ومن أخطرها حق التجنس، هذا الأخير الذي يشكل تهديدا كبيرا على مستقبل الجزائر الفرنسية.

02- أن مسألة سحب الجنود الفرنسيين الأصليين من الجزائر واستبدالهم بالأهالي المجندين بحجة حماية فرنسا والتصدي لأي خطر يحدق بها له تأثيراته السلبية وانعكاساته الخطيرة على مستقبل الجزائر، فهو يجعل الجزائر في قبضة العرب، ما يؤدي إلى بروز أفكار انفصالية تهدد مصالح فرنسا، خاصة في ظل اشتعال الثورات الشعبية في الشرق والغرب والجنوب، وهو ما يزيد في كسب الأهالي المزيد من الثقة في حالة انهزام الجيوش الفرنسية في معركة من المعارك التي تقودها المقاومات الشعبية، وهو ما يجعل مستقبلها في اطار مجهول ومصالح فرنسا عرضة للزوال؛ ومنه فمسألة سحب 13 ألف جندي من الجزائر أمر خطير على مستقبل الجزائر الفرنسية.

1 - Jules Rounet : La dépêche algérienne, 05 novembre 1907.

03- إن مسألة الحاق كل العرب بالجيش وخاصة منهم الأهالي سوف يولد لديهم حاجات جديدة، ويفتح عيونهم إلى آفاق أخرى خارج فكرة الجزائر الفرنسية، أي ما يهدد مستقبل فرنسا بالجزائر.

04- إذا كانت فرنسا تعاني نقصا في الجيش وهي بحاجة إلى فرق من القناصين الجزائريين كما تقول فهذه قضية تتطلب موارد مالية ضخمة عليها الاهتمام بها، أما إذا كانت تريد منح الحقوق السياسية للجزائريين فما عليها إلا أن تعلنها صراحة من الآن لكي تستعد لإعلان انسحابها من الجزائر نهائيا¹.

أمام هذه الحملة الشرسة التي شنتها الصحافة على مشروع ميسيمي Messimy وخاصة منها صحيفة *La Dépêche algérienne* ذكر ميسيمي على التنافس الذي تشهده أوروبا وعلى المنافسة الحادة التي تفرضها ألمانيا على أوروبا وخاصة على فرنسا من أجل فرض السيطرة على المنطقة، حيث قامت ألمانيا بمضاعفة ميزانيتها الحربية، فقد شهدت الفترة الممتدة من 1896 إلى 1907 زيادة قدرت بحوالي 740 مليون فرنك، أي بنسبة تصل إلى 02٪².

وقد صرح ميسيمي بأن ألمانيا تنوي من سياستها هذه استحداث جيشين نظاميين لسنة 1909، وذلك من أجل أن تضع أحدهما في الألزاس وآخر في اللورين والثالث في الحدود مع روسيا، لذلك وجب على فرنسا مقارعتها وتشكيل جيش قوي لتفرض نفسها كطرف قوي له كلمته في المنطقة³.

وعليه فإن الأکید من هذا كله أن التجنيد الاجباري أصبح في نظر ميسيمي أمرا لا بد منه وذلك نظرا إلى حاجة فرنسا الملحة الى قوة حربية إضافية وبأقل التكاليف، لذلك تم تشكيل لجنة

1 - Jules Rounet: op cit.

2 - فرنسوا جورج دريفوس وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، تر، حسن حيدر، ج03، ط01، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس، فرنسا، 1995، ص44.

3 - عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص28.

حكومية باقتراح من السيد ميسيمي في نفس الرسالة التي عرض فيها مشروعه حول التجنيد سنة 1907، وهي برئاسة المقدم "روديه"، مهمتها دراسة السبل المثلى لتجنيد الجزائريين بالصيغة الإجبارية، مع مراعات المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية، وقد بدأت هذه اللجنة اشغالها في شهر أكتوبر 1907، حيث يذكر ميسيمي في رسالته ذلك من خلال قوله: « بعد دراسة خاصة عُهد بها في 1907-1908 إلى لجنة عينتها وزارتي الداخلية والحرب، كان قد دعم من حيث المبدأ إنشاء طريقة للتجنيد في الجزائر سمح لتوظيف الموظفين الضروريين، من خلال نظام مماثل لذلك الذي عمل في تونس منذ تنصيبنا في الوصاية والذي يعطي نتائج ممتازة»¹، حيث زارت العديد من المدن الجزائرية ثم تونس وكذلك السلطات العسكرية بالجزائر، وكذلك الأهالي ورؤساء البلديات والإدارات الاستدمارية، وبعد أن أعمت تقريرها وبعيدا عن أي ضغوطات سلمت تقريرها إلى وزارة الحربية في مارس 1908².

وقد أوردت جريدة La dépêche Algérienne نتائج هذا المشروع ولخصته فيما يلي:

التأكيد في البداية على ضرورة تجديد قانون 1903 الخاص بالإنضمام الإرادي، ويتم تجنيد الأهالي كما أورده المقدم "لوفرونسييه" عن النائب "كليمنتال" كما يلي:

- يتم التجنيد في البداية عن طريق القرعة بين الشبان الذين يتم احصائهم سنويا ويكون التجنيد بنسبة ضئيلة.
- يتم وضع المجندين من الأهالي في فرق خاصة.
- السماح بمبدأ التعويض وكذلك الاعفاء في بعض الحالات الخاصة ومن بينها: الإبن الأكبر الذي يكفل عائلته وأهله.

1- A. MESSIMY : le statut des Indigènes Algériens, HENRI CHARLES-LAVAUZELLE Editeur militaire, Paris, 1913, P58.

2 -وزارة المجاهدين: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث، الجزائر، 2007، ص ص 152-153.

- تقديم منح للمجندين الأهالي عند نهاية أداء الخدمة العسكرية.
 - أن يتم تحديد سن التجنيد وهو سن 19 سنة ويتم التجنيد لمدة ثلاث (03) سنوات.
- كما قررت اللجنة كذلك ما يلي:

أن يتم توفير وظائف للمجندين من الأهالي الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية وكذلك يتم تحسين الظروف الخاصة به كالتخفيف من القوانين الرادعة وعلى رأسها قانون الأهالي، مع وجوب مسايرة ذهنية الأهالي، لتسهيل القيام بهذا المشروع من أجل الوصول الى الصيغة المناسبة لتسهيل تطبيقه¹.

لم تفوت جريدة *La Dépêche Algérienne* هذا الموضوع وواصلت حملتها الشرسة من أجل إفشال هذا المشروع منذ سنة 1908، وقد أكد *Soulier* الذي كان يتمتع بمكانة ونفوذ أن اللجوء إلى تجنيد الأهالي بأعداد هائلة مخالف للقانون الحربي، وأن ألمانيا لن تتهاون في اتهامنا بمخالفة القانون، أما *Chautemps* الوزير الأسبق للمستعمرات فقد أعرب عن موافقته على نظام التطوع في ديسمبر 1907 وذلك بقوله: « من حقنا أن ننتظر الكثير من الخدمة العسكرية، حيث يتطوع لها العرب»، لكنه أعرب عن تخوفه من التطبيق المستعجل للخدمة العسكرية الاجبارية، كما عارض المشروع أيضا *Leroy Beaulieu* الذي ذكر بخطورة نتائجه على الاقتراع، ونفس الموقف اتخذه الوزير الأسبق للحرب *أوجان إتيان Eugène Etienne*²

1- *La Dépêche Algérienne*, 24 octobre 1908.

2 - **Eugène Etienne** : سياسي فرنسي ولد في 15 ديسمبر 1844 في وهران (الجزائر) وتوفي في 13 مايو 1921 في باريس. كان ينتمي إلى التحالف الديمقراطي ، وكان قبل الحرب العالمية الأولى أحد القادة الرئيسيين ، مع أوغست دارنبرغ ، من "الحزب الاستعماري" ، خاصة تنظيم المجموعة الاستعمارية في عام 1892 والشؤون الخارجية في مجلس النواب التي تضم حوالي مائتي برلماني؛ انتخب باستمرار في مجلس النواب من عام 1881 إلى عام 1919 حيث دافع عن مصالح الجزائر الفرنسية، هو أيضًا زعيم الحزب الاستعماري ومؤسس ورئيس لجنة آسيا ولجنة إفريقيا الفرنسية ولجنة المغرب؛ وهو رجل أعمال حكيم ، وكان أيضًا رئيسًا لمجلس إدارة شركة *Compagnie Générale des Omnibus de Paris*3 وعضوًا في اللجنة الاستشارية للسكك الحديدية؛ انتخب سيناتور وهران في 11 يناير 1920 وتوفي في العام التالي ودفن في مقبرة بير لاشيه (القسم 94). ينظر:

وهو جزائري المولد وابن جندي جزائري، حيث رفض هذا المشروع تماما وكان يقول عنه: " إنه أسوأ مغامرة" ، وقد أعرب عن رأيه من خلال اعتباره أن مسألة تجنيد الأهالي فيه خطورة كبيرة، وذلك أن الأهالي سيعتبرونه مساسا بأحوالهم الشخصية، والحال أن الإبقاء على تلك الأحوال على حالها ضمان أمننا وسيطرتنا، وأي مساس بهذا النظام سوف تكون له عواقب وخيمة، كما أن تجنيد الأهالي بالإكراه تجعل منهم جنودا ممقوتين.

أما بعض البرلمانيين والمندوبين الجزائريين أمثال Joley و Germain و Cuttoli فقد حذرو من تطبيق هذا المشروع بقولهم: " أنه سيأتي يوم نضطر فيه إلى زيادة عدد المجندين الأهالي ولذلك وجب التنبه إلى عدم الربط بين الخدمة العسكرية والحقوق السياسية لما لها من خطر على مستقبل الجزائر الفرنسية"؛ أما المستشار العام Depretti فقد أيد هذا المشروع، واعتبر حاجة فرنسا إلى مجندين أهالي فوق كل اعتبار¹.

وجاء رد النخب الجزائرية وفي مقدمتهم سي محمد بن رحال² ممثل أصحاب العمائم القديمة الذي وجه مذكرة في 02 جانفي 1908م إلى اللجنة العسكرية المكلفة بقضية الإكتتاب

Herward Sieberg : Eugène Etienne und die französische Kolonialpolitik (1887-1904), Springer Fachmedien Wiesbaden GmbH, 1968, P 8-16.

1 - شارل روبر اجرون : المرجع السابق، ص730-731.

2 - محمد بن رحال: ولد محمد بن رحال في الثالث من شوال 1277هـ، الموافق ل 16 ماي 1857م في مدينة ندرومة من أسرة عريقة من الأعيان التي ربما تقبلت الحدث الاستعماري لتصبح من العائلات الوسيطة سياسيا واداريا مع المجتمع الجزائري، درس بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الابتدائية العربية الفرنسية التي انشئت في 1865م ، وتابع دراسته بالجزائر العاصمة ما بين 1870-1874م في الكوليج العربي الفرنسي الامبراطوري ثم في ثانوية الجزائر، ليتقن اللغة الفرنسية ويستوعب ثقافتها، فأطلق عنه من "مزدوجي الثقافة" ، كما أن المصادر التاريخية تصنفه من جماعة المحافظين، تقلد عدة مناصب ادارية منها شغله لمنصب مساعد لرئيس المجلس العام بوهران من سنة 1903 1907، وانتخابه سنة 1920 رئيسا عاما للدائرة الانتخابية لمدينة الرمشي ومندوبا ماليا، ثكما تم انتخابه سنة 1925م كنائب رئيس للمجلس العام بوهران، شارك في نشر بعض المقالات في الصحف الاستعمارية مثل: جريدة "صدى وهران L' Echo D'Oran و"صدى الجزائر Echo'L Alger'D " حيث كان يجادل أولئك الفرنسيين الذين يحقدون الجزائريين، الى جانب جهوده الكبيرة من أجل تعميم تعليم الأهالي. ينظر:

العسكري من خلال قوله: « كان ينبغي تهيئة الميدان وذلك بتمكين المسلمين من الوظائف التي كانت مخصصة لغيرهم وتوسيع حرية الصحافة وتسهيل القروض»، وتكون هذه التهيئة بتحسين أحوال العساكر الجزائريين والسماح لهم بالترقية والوصول إلى مراتب عليا قبل الحديث عن تجنيد المزيد من الأهالي¹، فقد عارض محمد بن رحال منذ البداية مشروع التجنيد، واعتبره عاملا من عوامل تفرنس الجزائريين كما أنه ينافي الشخصية الجزائرية الاسلامية، وهو بمثابة ظلم في حق حرية الجزائريين، وعبء جديد يثقل كاهلهم الى جانب القوانين الزجرية الأخرى².

ودعما لهذا الموقف فقد نشرت جريدة La Nouvelle مقالا جاء فيه: «إعلموا أنكم مهما أقدمتم على هذا الأمر الذي يهددنا بخطر عظيم لا بد أن تضطروا إلى منح الحرية للمسلمين حتى في الانتخاب النيابي وحينئذ تصيرون ماسحي الأحذية... والفلاح في كوخ القصب يحمل أوراق الانتخاب، وقد يصير لهؤلاء الحق في التربع على دسة النيابة والاشارة المالية العليا والرئاسة البلدية وبقية المناصب»³، ومنه فإن توجه هذه الجريدة المعادي لقانون التجنيد لم يأتي من أجل مساندة الجزائريين وإنما جاء تخوفا من تحقيقهم أية مكاسب تهدد مصالح المستوطنين أو تساويهم معهم، كتقلدهم للمناصب، أو تحقيق الحريات السياسية والحصول على الحقوق المدنية.

أما بالنسبة للمحافظين فقد وافقوا على مشروع التجنيد ومنهم "أبو بكر عبد السلام بن شعيب"، الذي اشترط ازدواجية الجنسية مع منح الحقوق السياسية للأهالي في إطار احترام شريعتهم، أما بن التهامي والحامي بوضرة فقد طالبا بتحديد الحقوق الجديدة مقابل الموافقة على

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2000، ص494.

- Abdelkader Djeghloul : De Hamdan Khodja a Kateb Yacine, pour un regard national ! Essais algériens d'histoire sociale et culturelle, Editions Dar El Gharb, 2009, P63.

1- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص69.

2- نفسه، ص23.

3- عمر بن قدور الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، جريدة التقدم، ع29، 25 مارس 1908م.

هذا المشروع، ومنهم من أشرط التجنيد مقابل إلغاء قانون الأنديجينا، وتحقيق المساوات في الضريبة بين الأهالي والفرنسيين، والحق في التعليم بالنسبة للأهالي، وقد ذهب في هذا الاتجاه كل من محمد بن بوضياف وخواشي، وعليه فقد قدم الشبان الجزائريون من العاصمة عريضة في 30 جانفي 1908 إلى القائد شارل جونار أعربوا فيها قبولهم لقانون التجنيد الإجباري، وأن قبولهم هذا هو بمثابة عربون ثقة وحسن ظن¹.

كان المستوطنين يتماشى مع مواقف غالبية الجزائريين، وذلك بعدم قبولهم لفكرة التجنيد الاجباري للأهالي، لكن رفضهم هذا لم يكن دعما للأهالي وإنما جاء اعتبارا لعدة أسباب رئيسية ستطرق إليها بالحديث في الفصل الثاني، أما بالنسبة للفرنسيين فقد اختلفت مواقفهم بين مؤيد لمشروع التجنيد ورافض له، فقد أيدت فئة كبيرة من الفرنسيين هذا المشروع انطلاقا من حاجة فرنسا إلى يد عاملة ومجندين في القطاع العسكري من أجل تغطية العجز الذي تعانيه، كما أن نسبة المنخرطين والمتطوعين إراديا لم تعد تكفي لتغطية حاجة فرنسا الحربية، خاصة في ظل تنامي القوة العسكرية الألمانية التي فرضت منافسة شرسة على فرنسا من أجل التنافس الاستعماري وتوسيع رقعة النفوذ سواء داخل أوروبا أو خارجها، وقد كان أصحاب هذا الاقتراح - فرض التجنيد الاجباري على الأهالي- لا يمانعون في تمكين الأهالي من حقوق المواطنة التي تسمح لهم بأن يكونوا جنودا في الجيش النظامي الفرنسي²، وبالتالي فإن تمكينهم من حقوق المواطنة يسهل على فرنسا مسألة ادماجهم في المنظومة الفرنسية، وهو ما يسهل عملية فرنسة الأرض الجزائرية كليا³.

1 - شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 731-732.

2 - ينص القانون الدولي على أن لا يقبل في الجندية بالجيش النظامي الا أبناء ذلك الوطن.

3 - Payson, Op. Cit. , p. 117

لقد بين ميسيمي بعد تحاوره مع كليمنصو Clemenceau¹ أن الهدف الذي جعله يقترح هذا المشروع هو حماية القطر الفرنسي، وضممان أمن المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا، نظرا للعجز الذي يعاني منه الجيش الفرنسي بسبب تناقص عدد الولادات، وعلى ذلك أكد "كليمنصو" بأن التجنيد أمر ضروري ولا بد منه، لاسيما بعد ظهور بوادر تنذر بقرب حرب في أوروبا، نظرا لتوتر العلاقات بين هذه البلدان، أما عن مسألة الحقوق السياسية التي تكلموا عنها والتي تخص الأهالي، فقد أكد النائب "كيتو" على أنها مجرد أفكار وهمية وتضليلية الغرض منها ترغيب الأهالي وإجبارهم على التجنيد من دون أن يسببوا أية مشاكل².

يبدو أن الحكومة الفرنسية كانت مرغمة على تقبل مشروع التجنيد الإجباري الذي طرحه السيد ميسيمي بسبب التطورات التي طرأت على الساحة الدولية وخاصة منها الفرنسية، والتي سنتطرق إليها بالشرح الوفير في الفصل الثاني، وطرح بعض القادة العسكريين الذين كانوا متخوفين من مسألة رفض الأهالي الجزائريين لهذا المشروع، طرح فكرة دمجهم مع الفرنسيين من خلال تمكينهم من الجنسية الفرنسية³، في المقابل هناك من تحفظ حول هذا المقترح ودعا إلى ضرورة

1- كليمنصو Clemenceau: ولد كليمنصو في مويليرو أون باريه بالقرب من لاروش-سور-يون بفرنسا. تعلم الطب وتمرن عليه، وسافر إلى الولايات المتحدة حيث قام هناك بالتدريس بعض الوقت وتزوج من أمريكية. وحين عاد إلى فرنسا أصبح عمدة مونمارتر، كما ساعد في الدفاع عن باريس ضد الألمان عام 1870. خدم كليمنصو مفضلاً ونائباً من عام 1876 حتى 1893، ثم أصبح رئيساً للوزراء من عام 1906 حتى 1909، عمل جورج كليمنصو (1841-1929) رئيساً للوزراء فرنسا عدة مرات، أهمها أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما تولى رئاسة الوزراء في الخامس عشر من نوفمبر عام 1917. وقد دفعته مشاعره المناهضة لألمانيا من قبل الحرب وإصراره المتقد على هزيمة ألمانيا إلى التصميم على أن تطالب معاهدة فرساي بنزع السلاح من ألمانيا وتغريمها تعويضات قاسية لصالح فرنسا، ويشيع تسميته ("Le Tigre" النمر) و ("Père-la-Victoire" الأب نصر) لعزيمته كزعيم في وقت الحرب. ينظر:

فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج4، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص1343-1344.

2 - La Dépêche Algérienne : **La Conscription des indigènes**, N 8326, Mardi 02 Décembre 1908.

3 - Desachy T. : "l'Algérie & l'assimilation des indigènes Musulmans, Etude sur l'utilisation des ressources militaires de l' Algérie", Bulletin de la Société de Géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord (S. G. A.), 1906 , p. 126.

تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، وهو ما رفضه السيد ميسيمي الذي أقر بضرورة تمكينهم من حقوق المواطنة من أجل دمجهم في المنظومة الفرنسية¹، لكن هذا المقترح المؤيد لمشروع التجنيد الإجباري لم يلقى دعما من كل الفئات الفرنسية، فقد برزت بعض الأطراف سواء من السياسيين أو العسكريين التي رفضت مسألة فرض التجنيد إجباريا على الأهالي من منطلق متعصب للأمة الفرنسية وناقم على الأهالي؛ رفضوا مسألة مساواة الجزائري بالفرنسي مهما كانت التضحيات المقدمة من طرفهم، نذكر منهم النائب البرلماني الفرنسي فريبال، الذي نادى بعدم المساواة بين الأهالي والفرنسيين.

كما تفاعلت الصحافة الاستعمارية مع هذا المقترح حيث نقلت جريدة *La Dépêche Algérienne* مقالا للنائب الاشتراكي رواني بين فيه أن الخدمة العسكرية الإجبارية التي اقترحها ميسيمي تناقض تماما قانون 1905 الخاص بالتجنيد بصيغة الإنضمام الارادي، وأن اقدام فرنسا على مثل هذا المقترح سوف ينتج عنه انعكاسات سلبية حيث يقول: « ليس لفرنسا الحق في فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي، وليس لها الحق في إجبارهم على الدفاع عن وطن لا يعينهم... كما أنه لا يمكنها تجنيدهم دون منحهم حقوقا مدنية وادماجهم عن طريق المواطنة الفرنسية لأن الخدمة العسكرية تستوجب الحقوق المدنية»²

قام الحاكم العام شارل جونار الذي عرف عهده هذا الصراع بين المستوطنين والصحافة والعسكريين حول هذا المشروع الذي تقدم به النائب ميسيمي بإصدار منشور في 12 مارس 1908، وقد أوضح من خلاله أن المشكلة التي تحول دون تطبيق هذا المشروع هي مسألة الإكراه، فصرح قائلا: «لن يشمل التجنيد جميع الناس، ومع هذا فإن الجميع يشعرون بأن هذا الخطر يهددهم، فلا داعي لخلق الذرائع»، أما فيما يخص مسألة الامتيازات والتعويضات السياسية

1- AKHBAR : La conscription des indigènes Algériens, N. 13689, Dimanche 02 Juillet 1911.

2 - محمد ناصر: المرجع السابق، ص ص 37-38.

التي يتلقاها الأهالي مقابل التجنيد فقد أكد على ضرورة التمسك بقانون الأنديجينا والمحاكم الردعية، واختتم في الأخير تقريره بقوله: « إنني لا أعارض تجنيد الأهالي مبدئياً لأن التجنيد الإجباري سيفرض نفسه في يوم من الأيام»؛ من خلال تقرير شارل جوناو ندرك أنه متمسك بمشروع التجنيد، لكنه مصر على رفض مسألة منح الحقوق السياسية كالتجنس مثلاً، لذلك نجده يطالب بأن لا يتجاوز سن التجنيد 18 سنة، تفادياً لوجود عدد من المتزوجين من بين الأهالي المجندين¹.

سجل جورج كليمنصو Clemenceau أن شارل جوناو لا يستبعد إمكانية تطبيق مشروع التجنيد الإجباري وبأنه أمر محتم، وأن فرنسا ستلجأ إليه في المستقبل لا محالة بسبب تداعيات الأوضاع الدولية من خلال تقريره، لكنه اشترط بعض الاجراءات المناسبة².

أثار مرسوم 12 مارس 1908 الذي أصدره شارل جوناو ضجة واسعة في أوساط السياسيين والمستوطنين، وعلى إثر ذلك تم عقد مؤتمر "إفريقيا الشمالية" الخاص بالمستوطنين في 21 مارس 1908، حيث حضره ممثلوهم عن كل من الجزائر وتونس، وتم فيه طرح جملة من القضايا ومن أبرزها مسألة التجنيد الإجباري التي طرحها ميسيمي، حيث تخوف الجميع من إمكانية الحصول على امتيازات وحقوق ترفعهم إلى مرتبة المساوات مع المستوطنين، وقد حضر هذا المؤتمر السيد ميسيمي نفسه، الذي أبدى استياءه من المعارضة الشديدة والعنيفة لمشروعه، وكذلك عن تخوفهم الغير مشروع، معتبراً إياه بأنه خوف في غير محله، حيث صرح قائلاً: « إن الهدف من معارضتهم هو رغبتهم في إبقاء الأهالي في وضعهم المزري والمتدهور، وذلك من خلال إحكام السيطرة عليهم وتقييدهم »، وهو ما أثار حفيظة وسخط المؤتمرين الذين اتهموه بأنه لا يهتم لمصلحة فرنسا، كما اتهمه "أوجان أوتيان" بنقص الوطنية، وذلك بعد أن صرح ميسيمي بخصوص

1 - la revue indigène : **Histoire De La Question du service militaire indigène**, op cit, p370.

2 - سعيد ميزان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010، ص52.

الامتيازات بقوله: « سنعطهم كل الحقوق مثل الانتخابات والترشح وغيرها، ماعدا الترشح للانتخابات في البرلمان»¹؛ وقد أجمع المؤتمر في النهاية إلى الرضا القطعي لفكرة التجنيد الإجباري على الأهالي المسلمين جميعا².

انطلاقا من المرسوم الذي أصدره شارل جونار سابقا تأكد لكل منصو أنه لا يستبعد إمكانية تطبيق نظام التجنيد الإجباري مع مراعات بعض الشروط، وبعد موافقة لجنة التحقيق تم الشروع مبدئيا في تطبيق هذا المشروع ووضعه قيد التنفيذ، حيث تم إصدار مرسوم 17 جويلية 1908، والذي بمقتضاه تم الشروع في عملية إحصاء الأهالي المحتمل تجنيدهم في سنة 1908، واستمرت هذه العملية طيلة ثلاثة أشهر، من خلال إحصائهم في سجلات الحالة المدنية، وكذلك عن طريق التحري المبدئي وفحص البطاقة الشخصية³.

لم يقبل الأهالي بمسألة تجنيد أبنائهم في الجيش الفرنسي، وظهر ذلك جليا فبمجرد انطلاق أولى عمليات الإحصاء انطلقت معها مظاهرات شعبية كبيرة بين 10 و 25 سبتمبر 1908 في كل من تيارت وروفيغو Rovigo وفوكة والأربعاء ومراد، رافعين شعارات "إن المسلمين يرفضون محاربة إخوانهم في المغرب"، كما قدموا بعض المطالب السياسية، حيث أوفد الشبان الجزائريون بعثة إلى باريس تحمل هذه المطالب يتأسسهم بوضربة، طالبوا فيها بتعويضات حقيقية مقابل ضريبة الدم التي فرضتها فرنسا بالتجنيد الإجباري، حيث جاء على لسان أحد الشبان الجزائريين: « إن الأهالي سيطالبون بالحقوق السياسية التامة، وكذلك في حقهم بالهجرة التامة إلى حيث يشاؤون» وعلى إثر هذه الحوادث نشر جونار Jonnart إعلانا في 14 سبتمبر أوضح فيه أن الحكومة لم

1- La Dépêche Algérienne: **La Conscription des indigènes Algérienne**, N8493, op cit.

2- محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، الدار العربية للكتاب، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 283.

3 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 734-735.

تتخذ أي اجراءات، وأن الإحصاء ما هو إلا عملية إدارية، كما رد كليمنصو على البعثة الجزائرية بأنه مستعد لدراسة المطلب الخاص بتوسيع دائرة الحقوق السياسية وفي حدود المعقول¹.

خلف هذا التصريح استياء لدى المستوطنين، وردا عليه أقدموا على التعاون مع الأهالي إن صح القول، حيث امتنع رئيس دائرة روفيغو Rovigo السيد "بيسنونو" عن إحصاء الشبان الموجهين للتجنيد بقوله: « لا يمكن أن يقبل في الجيش الفرنسي غير المواطنين الفرنسيين، كما لا يمكن للأهالي أن يصبحوا فرنسيين »².

وقد ساندت الصحافة هذا الإضراب الذي قام به رؤساء البلديات، وعلى رأسها La Dépêche Coloniale، التي اللوم على السيد "ميسيبي" و "وكليمنصو" الذي ساندته في مشروعه³، وتم عقد "المؤتمر الكولونيالي لإفريقيا الشمالية" في شهر أكتوبر 1908 برئاسة "جوزيف شيلي" Joseph Chailley" وقد ظهر صراع بين المؤتمرين حول هذا المشروع الذي قدمه "ميسيبي" ومسانده "كليمنصو"، حيث تحصل على دعم وتأييد 16 صوتا مقابل 37 صوتا أعلنت رفضها القاطع له⁴.

وقد حاول "ميسيبي" تهدئة الحضور والتقليل من أهمية الحقوق السياسية التي طالب بها الأهالي المسلمون، كما حذر الأوربيين من أن فرنسا محتاجة إلى عدد إضافي من المجندين وأن مستقبل الجزائر مرهون بقوة وعظمة البلد الأم؛ أما كليمنصو فقد حاول كسر مقاومة رؤساء البلديات حيث كلف Cuttoli بمهمة الوساطة من أجل تهدئة الوضع وأنه لم يقدم بعد هذا

1 - شارل روبيير أجرون: المرجع السابق، ص 735.

2 - محمد صالح ناصر: المرجع السابق، ص 30.

3 - شارل روبيير أجرون: المرجع السابق، ص 736.

4 - عمر بن قدير الجزائري : الجزائر لحضرة مراسلنا، التقدم، ع 29، 05 مارس 1908.

المشروع لمناقشته في البرلمان، كما أكد مقرر الميزانية الحربية Gervais على وجوب وجود حلول من أجل تسوية الخلافات¹.

كما أضاف له تصريحاً آخر في جريدة الأخبار للسيد "فيكتور باروكاند" الذي رد فيه على الجريدة الاسرائيلية la nouvelle التي لم تستصغ حصول الأهالي على بعض الحقوق حتى ولو كان الثمن دفعهم لأرواحهم وأبنائهم حيث يقول: « يجب علينا بإزائها أن نقدم جزيل الشكر على لسان التقدم لذلك الفرنساوي الغيور على خدمته هذه التي اعتدنا منه تقديمها للشعب الجزائري في كل وقت وحين وهكذا تكون العواطف الانسانية والمهمم الفرنسية العالية»².

وتم اصدار مرسوم في 01 ديسمبر 1908 يحدد مدة الخدمة العسكرية بثلاث سنوات بالنسبة للأهالي ويتم اختيار المجندين من الأهالي عن طريق القرعة، وكذلك نص على إعفاء قدماء المجندين من نظام الأنديجينا ومن التبعية للمحاكم الردعية، كما لقي مشروع التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين معارضة شديدة أيضاً، حيث علق عليه Luciani بعبارة "مرفوض".

تدخل "جونار" بصفته الحاكم العام بإصدار تقرير في 31 جانفي 1909 جاء فيه: « لا يمكن أن تأمر المسلمين بقضاء ثلاث سنوات في صفوف الجيش في الوقت الذي يمكث فيه الفرنسيون سنتين فقط»، كما أكد على ضرورة إعادة التفكير في قضية المساعدات المقدمة لعائلات المنحرفين والذين يمثلون 10%، وأبدى "جونار" عدم رغبته في تطبيق مثل هذا المشروع وأن الوقت لم يحن بعد لذلك، وقد أدرك "كليمنصو" أنه لا توجد حيلة من أجل تجسيد هذا القرار خاصة بعد تقرير "جونار" الرفض له، لذلك رأى بضرورة تأجيل تطبيق هذا المشروع³.

1 - شارل رويير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 736.

2 - عمر بن قدير الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، المصدر السابق.

3 - شارل رويير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 736-737.

يبدو أن المشروع الذي طرحه ميسيمي من أجل اجبار الأهالي على التجنيد أحدث ضجة إعلامية لدى الصحافة الفرنسية والصحافة الأهلية، بين رافض لهذا المشروع وبين مؤيد وبين ملتزم للحياد، وهو ما سيطرح العديد من التساؤلات حول إمكانية تجدد طرح هذا المشروع مستقبلا ومدى تفاعل الإدارة الاستعمارية بالجزائر و باريس مع محتوى وأهداف هذا المشروع، بل الأهم من ذلك هو ومدى تقبل الأهالي والمستوطنين له.

المبحث الثالث : تجدد مشروع ميسيمي حول التجنيد الاجباري 1909-1911:

مثلت سنوات 1909-1911 مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث أصبح يكثر الحديث حول الخدمة العسكرية بين الأوساط الفرنسية السياسية منها والعسكرية، وحول إمكانية تقبل الأهالي لهذه المسألة واستعدادهم لها، خاصة إذا علمنا أن فرنسا لا تزال مواصلة لمشروعها المتمثل في تكوين إمبراطورية وتوسيع مستعمراتها في إفريقيا، الى جانب استعدادها لاحتلال المغرب الأقصى، فيبدو أنها رأت بضرورة ضرب المسلمين ببعضهم من أجل الحصول على مستعمرة جديدة وبأقل خسائر، خاصة إذا كانت من طرف الجزائريين الذين لم يرقوا لأن يكونوا مواطنين في نظرها إذ كانت تلقبهم بالأهالي.

إن مشروع التجنيد الذي تقدم به السيد ميسيمي والذي ذكرناه سابقا لم يتم قبوله من مختلف الأطراف السياسية الفرنسية، كما تم رفضه من قبل المستوطنين، وحتى من اليهود والعساكر، بالرغم من المساندة التي قدمها "كليمنصو" الذي انتهت عهده بإطاحة "دوكلاص Declass" قبل أن يتمكن من تقديم مشروع قانون التجنيد ومناقشته من طرف مجلس النواب والشيوخ¹، لكن بالرغم من ذلك فقد كانت هناك بعض المساندة التي كان يرى فيها السيد ميسيمي منفرجا لمشروعه، حيث ظهرت في الأوساط البرلمانية حركة داعية لانتهاج سياسة جزائرية ليبرالية أكثر انسانية، تزعمها النائب Chailley رئيس الاتحاد الكولونيالي، حيث بعث تقريرا حول الميزانية الجزائرية، دعا فيه إلى ضرورة تقديم إصلاحات مستعجلة تجاه الأهالي، وهو ما رأى فيه ميسيمي دعما من أجل تمكين الأهالي من إصلاحات حتى يقبلوا مشروع التجنيد².

يبدو أن هذه التساؤلات والمعارضات التي طرحتها الأطراف الفرنسية تعود أساسا الى تخوفها من ردود أفعال الأهالي، فقد كانت مدركة تمام الإدراك أن المساس بأحوالهم الشخصية سيتسبب

1 - شارل ريبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 738-740.

2 - نفسه، ص 764.

في حدوث سخط عارم لديهم، وهو ما يعكس صفة الهدوء في الجزائر¹، كما أن تطبيق هذا القانون عليهم سيمنحهم القدرة والخبرة اللازمة لمقاومة فرنسا، وبالتالي فبمجرد إكمالهم لسنوات الخدمة العسكرية الإجبارية سيلتحقون بجماعات المتمردين على فرنسا، وهو ما يعرض التواجد الفرنسي بالجزائر إلى خطر كبير هم في غنى عنه في هذه المرحلة الحساسة، التي تسعى فيها فرنسا إلى توسيع مستعمراتها في إفريقيا².

تم اقتراح مشروع موازي لمشروع ميسيمي من أجل كسب تأييد الأطراف الرفضية، حيث اقترح Maingain فكرة استخدام "القوات الزنجية" بعد رفض تجنيد الأهالي، وذلك باستقدام فيالق سينغالية تحل محل الفرق الفرنسية، حتى تسهل عليها العودة إلى الوطن الأم (فرنسا) دون خوف من أي ثورات أو تمردات يمكن أن تحدث، من خلال استخدام الأهالي في الجيش الفرنسي خاصة وأن السنغاليين كانوا قد أثبتوا ولائهم لفرنسا³.

لقي هذا المشروع ترحيبا بين أوساط المعمرين الذين كانوا قد رفضوا مسألة تجنيد العرب بصفة عامة من قبل وخاصة الأهالي، واعتبروه ملجأ من أجل الاطاحة بمشروع التجنيد الذي اقترحه "ميسيمي" من قبل، لكنه هو الآخر لقي معارضة من بعض الأطراف، وذلك بسبب اعتناق بعض السنغاليين للدين الإسلامي، وهو ما أثار الرعب في نفوس فرنسيي الجزائر، خوفا من حدوث أي اضطرابات في صفوف المجندين السنغاليين بحجة الدين، لذلك تم اقتراح مشروع تجنيد السنغاليين حاملي التمام؛ كما لقي هذا المشروع موافقة من أغلب الأطراف، لكن في المقابل تحفظ البعض بل وعارضوه، ومن بينهم الجنرال تروي "Troy" الذي عمل في شمال إفريقيا، فقد رفض هذه الفكرة تماما وذلك لعدة اعتبارات أهمها: أن الزواج لا يمكنهم التأقلم في الهضاب العليا بالجزائر، كما أكد عدم استساغة الأهالي لفكرة أن يراقبهم زواج نظرا لكونهم يحتقروهم؛ وقد

1 - Mestré Ramon: **chronique pour les colons Grave question**, La Dépêche Algérienne, N8134, Mardi 05 Novembre 1907.

2 - Henri Charles Lavauzelle : le statut des indigène algériens, I.L.M.paris, 1913 , pp 42-47.

3 - BELKACEM RECHAM : op cit, P P 18-19.

سانده في هذا الطرح "Barrucand" وجوري "Jaurès"، حيث بادر هذا الأخير إلى تقديم نص لتعديل المشروع الذي يقضي باستخدام السنغاليين واستقدامهم إلى الجزائر في 21 فيفري 1910¹.

كان هذا الطرح بمثابة الفرصة التي كان ينتظرها "ميسيمي" الذي ضل متمسكا بمشروعه، حيث نجح في استمالة النواب في البرلمان حين ذكرهم بأن جوهر الاعتراض على مشروع التجنيد جاء من ألمانيا، فهذه الأخيرة كانت قلقة بسبب تضاعف عدد الجنود الفرنسيين، مضيفا إلى أن السلطات العسكرية العليا تميل إلى رفض فكرة استقدام القناصة السنغاليين، وبالفعل أعلن الجنرال "Brun" أنه بصدد تقديم مشروع قانون تجنيد الأهالي الجزائريين، وبذلك تم إعادة طرح مشروع التجنيد الذي جاء به "ميسيمي" سابقا- أي تجنيد الأهالي - فبداية من سنة 1910 وبعد تصويت مجلس النواب بالأغلبية لهذا المشروع بالرغم من رفض مجلس الشيوخ بدأت لجنة الإحصاء برئاسة المقدم "Chardenet"، حيث تم إحصاء 62518 شاب من الأهالي وتم احصاء منهم 46747 شابا على أتم الاستعداد، وقد طالب بتجنيد 1560 شابا منهم، أي بنسبة 3.85% من مجموع الشبان الذين تم احصائهم، وكانت خطته تقضي برفع عدد المجندين إلى 5200 ليصل عدد المجندين في الجزائر وتونس إلى 46000 مجندا على مدى 10 سنوات وأن يكون نصف العدد من المجندين والنصف الآخر من المنخرطين².

وقد لاحظت الصحافة الفرنسية ضعف مطلبها القاضي برفض هذا المشروع من أساسه وتؤكد لها أن تطبيقه صار محتم لا محالة، فبالتالي راحت تطالب بالحقوق السياسية ومنها صحيفة Le Temps؛ أما مجلة باريس فقد نشرت في نوفمبر 1910 مقالا للنائب البرلماني ميسيمي

1- شارل ريبير أجرون: الجزائريون المسلون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص ، 738-739.

2 - نفسه، ص 739.

الذي وصفته بـ "الموالي للعرب"، وقد تناول هذا المقال الموارد العسكرية لشمال إفريقيا الفرنسية، وآفاق ادخال الخدمة العسكرية الإلزامية بالنسبة للسكان المحليين.¹

وأمام هذا السخط ضاعف "ميسيمي" نشر مقالاته التي أكد من خلالها على فوائد التجنيد الإجباري على الأهالي، وعلى أنه يمثل فرصة مواتية من أجل الشروع في سلسلة إصلاحات جديدة عليهم حيث صرح قائلاً: « إن ما يخشاه المعارضون من الجندي الحر من الأهلي المتعلم إنما هو الانسان الواعي بحقوقه»، وقد أثار هذا التصريح حفيظة المستوطنين فكان ردهم أعنف في رفض هذا المشروع، خاصة وأنهم رأوا أن هذا التصريح يشكل خطراً على مصالحهم في الجزائر وليس على مصلحة فرنسا كما كانوا يدعون.²

نفس الأمر الذي أشار له السيد "فيكتور باروكاند"³ في جريدة الأخبار، والذي رد فيه على الجريدة الاسرائيلية la nouvelle التي لم تستصغ حصول الأهالي المسلمين على بعض الحقوق حتى ولو كان الثمن دفعهم لأرواحهم وأبنائهم حيث يقول: « يجب علينا بإزائها أن نقدم جزيل

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 61.

2 - شارل ريبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص 738-740.

3 - فيكتور باروكاند **Victor Barrucand**: ولد في بواتيه في 7 أكتوبر 1864 وتوفي في البيار (الجزائر) في 13 مارس 1934 ، صحفي وكاتب فرنسي ليبرالي لكنه انساني، ي عام 1893 ، شارك في مؤتمرات مجموعة الفكرة الجديدة وشارك في محاكمة إميل هنري. كتب في Les Temps nouvelles بواسطة Jean Grave وأطلق ، في عام 1895 حملة وطنية لصالح الخبز المجاني للجميع، في عام 1897 ، أعلن نفسه اشتراكياً فدرالياً وانتخب عام 1899 مندوباً للمؤتمر الاشتراكي في باريس، من مارس 1894 ، تعاون في La Revue blanche ، مع سجل الأحداث الإيطالية الذي ظهر كل ستة أشهر تقريباً حتى نوفمبر 1897. لمدة ست سنوات ، كان أحد أكثر المساهمين إنتاجاً في المراجعة، إنسانياً ، يشارك في الحياة الثقافية والسياسية من خلال أن يصبح صحفياً. كتب عدة أعمال عن الرسامين المستشرقين؛ أصبح رئيس تحرير Les Nouvelles ثم كاتب عمود أدبي وفني في La Dépêche. في 30 نوفمبر 1902 ، نشر أسبوعه الخاص الأخبار ، حيث قام بحملة من أجل "استعمار أكثر إنسانية" ، وعلى وجه الخصوص ، للاعتراف بحقوق المسلمين الأصليين. ينظر:

François Pouillon : Dictionnaire des orientalistes de langue française, Editions KARTHALA, Paris, 2012, P P58-60.

الشكر على لسان التقدم لذلك الفرنسيون على خدمته هذه التي اعتدنا منه تقديمها للشعب الجزائري في كل وقت وحين وهكذا تكون العواطف الانسانية والهمم الفرنسية العالية»¹.

لقد كان النائب ميسيمي طامعا في وزارة المستعمرات، والتي كان يرى فيها الحل الوحيد من أجل تحقيق مشروع التجنيد الاجباري، فكان يدرك جيدا ذلك من خلال: سياسة استعمارية واحدة لا يمكن تحقيقها إلا في اطار وزارة واحدة، فكان يرى ضرورة إلحاق كل المستعمرات والمحميات بما في ذلك الجزائر بوزارة واحدة، وهو ما جعله يطمح لشغل هذا المنصب حتى يسهل عليه تطبيق سياسته الاسلامية المبنية على الاصلاحات والتي اقترحها ففي تقريره سنة 1910م².

صدر مرسوم في 28 فيفري 1911 حول تجنيد الأهالي، وقد أشار ميسيمي إلى أن هذا المرسوم الذي صدر بعد المرسوم الصادر في 27 يوليو 1908 يكرس مبدأ التعديل في طريقة تجنيد الأهالي، وينص كإجراءات تحضيرية للاستئناف على التعداد السنوي للسكان الأصليين الذين تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عامًا (18 سنة) واستدعائهم أمام اللجان المحلية³، وكان لاستقالة الحاكم العام جونار Jonnart في مارس 1911 أبلغ الأثر في سعي ميسيمي لتحقيق مشروع التجنيد الإجباري، فمنذ شهر أبريل 1911 أعلن أن الحكومة سوف تعمل على تطوير ما وصفها بـ "سياسة إسلامية" أساسها المشاركة والتعاون مع الأهالي⁴، وقد ازداد تخوف المستوطنين أكثر عندما تم تعيين السيد ميسيمي وزيرا للمستعمرات، لأنهم أحسوا بخطورة الوضع عليهم، وأن ميسيمي سينفذ مشروعه لاحالة⁵، خاصة بعد أن طلب chemenetel مقرر الجيش على أن تبدأ القرعة من أجل تجنيد 1800 رجل من الأهالي كضرورة قصوى؛ بعد أن تقلد ميسيمي وزارة الحرب في 27 جوان 1911 بدأ في تجسيد مشروعه منذ جويلية من نفس السنة، حيث قرر

1 - عمر بن قنور الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، المصدر السابق.

2 - شارل ريبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 767.

3 - A. MESSIMY: op cit, P58.

4 - شارل ريبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 766.

5 - في 02 مارس 1911م تم تعيين ميسيمي وزيرا للمستعمرات.

إنشاء فيالق جديدة من القناصة الجزائريين، في الوقت الذي كان العجز يقدر بمئات الرجال في الفيالق بنسبة وصلت الى 18 % بين الفيالق الموجودة¹.

لعل السيد ميسيمي أراد من وراء هذا الإجراء إقناع الرأي العام بأن فكرة التجنيد بالتطوع يصعب تطبيقها، خاصة في ظل حاجة فرنسا الملحة للمجندين وبأعداد كبيرة، في ظل تأزم العلاقة بين فرنسا وألمانيا خاصة أزمة أغادير، حيث كانت أغلب الوحدات في حالة استنفار قصوى في المغرب سنة 1911؛ كل هذه العوامل التي أدرجها ميسيمي كانت سببا في لجوئه إلى الشروع في تجنيد الأهالي المسلمين².

لم تكن مواقف المسلمين موحدة ولا منسجمة إزاء مشروع التجنيد، حيث صرح الشبان الجزائريون بأنهم راضون على هذا المشروع مقابل شرط المواطنة، في المقابل لقي معارضة شديدة من أطراف أخرى أبرزها النخب التقليدية، نذكر منهم الصحفي عمر بن قدور الذي نشر مقالات يرفض فيها الخدمة العسكرية، فقد أشار بأن النواب المسلمين اتصلوا بلائحة من الحكومة في عهد السيد ميسيمي، وطالبوا استشارتهم حول موضوع التجنيد، ولم يحركوا ساكنا لهذا الأمر العظيم .

وقد أشار بيانه بأن الغرض من تجنيد فرنسا للمسلمين الجزائريين ليس حبا فيهم، بأن تغدق عليهم الحقوق السياسية وأن تساويهم بالمستوطنين كما يرى البعض، وإنما الهدف منه تقوية بأسها الحربي بأبناء العرب الأشداء، الذين جرت بأسهم أثناء فترة المقاومات الشعبية التي فرضوها على المحتل الفرنسي، لذلك أكد عمر بن قدور على ضرورة التصدي ومواجهة هذا القرار، حيث تعرض إلى ذكر تمسك المسلمين بدينهم وابتعادهم عن هذا القرار الذي جاء به "ميسيمي" - التجنيد الاجباري- أما الذين انخرطوا سابقا فلم يدفعهم إلا الجوع والفقر، ليس حبا في الدفاع عن فرنسا كما يدعي "ميسيمي"³، وقد أكد عمر بن قدور في بيان له على أن المسلمين الجزائريين لن

1 - شارل ريبير أجرون: المرجع السابق، ص ص 738-740.

2-Tardieu André : le mystère d'Agadir, revue correspondance d'Orient, année 1912, P 545.

3 - عمر بن قدور : هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، جريدة المشير، ع30، 03 سبتمبر 1911م.

يسكتوا على مسألة تجنيد أبنائهم دون مقابل، ورأى بضرورة الحصول على الحقوق السياسية إن اقتضى الأمر، وعليه فإنه يجب على فرنسا أن تعدل من دستورها وتساوي بين الجزائريين والمستوطنين في الانتخابات والترشح والحرية السياسية وحتى الإعلامية، وقارن بين ما تقوم به فرنسا وبين الفترة التي كان النظام العثماني يسودها، حيث كانت الأوساط الشعبية تعيش في حالة من الحرية التامة في ظل الحفاظ على الحرمة والدين.

كما حذر فرنسا من مغبة حرمان الجزائريين من الحقوق السياسية والمدنية، ونبه إلى أن الجزائريين لن يسكتوا ويتركوا حقوقهم تضيع ولن يرضخوا دون مقاومة، وحسبها في ذلك التجارب السابقة والمقاومات الماضية، وقد دعم مقولته هذه انطلاقا من نية بعض الجزائريين الأغنياء على الهجرة نحو البلدان الأخرى، هربا من التجنيد وفرارا من اللامساواة التي تطبقها فرنسا¹.

كما أشار إلى أن مشروع التجنيد الذي طرحه وزير الحرب السيد "ميسيمي" لا تعود على الجزائريين بأي خير، ولا تنوي منح الجزائريين الحقوق كما تدعي، لأن فرنسا واقعة بين ضغط المستوطنين وبين ثورة الجزائريين، وقد أكد أن فرنسا واقعة بين أمرين هما:

أولا: أن تجنيد الأهالي دون اعطائهم الحقوق لها تأثير كبير عليهم، حيث أشار المؤرخ إلى أولى مظاهر المعارضة تجلت في حركة الهجرة التي شهدتها الجزائر نحو الدول الإسلامية التي لا تزال مستقلة، وبشكل أساسي نحو الامبراطورية العثمانية، وكان مركز هذه الهجرة هي تلمسان التي نزح منها مئات الاشخاص في عام 1911م، كما أن الأهالي سيثورون بسبب تجنيد أبنائهم كرها كما عهدتهم فرنسا بمقاوماتهم العنيفة².

1 - عمر بن قنور : هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

2- Guy Pervillé: L'Algérie de 1912 à 1913 dans la Revue de l'histoire des colonies françaises. In: Cent ans d'Histoire des Outre- Mers., Société française d'histoire des outre-mers, Paris, 2013. pp. 473- P474.

ثانيا: أن تمنحهم الحقوق وتساويهم مع المستوطنين، فهذا أمر لن يقبل به المستوطنون الذين ينظرون الى الأهالي على أنهم عبيد لديهم وخدم عندهم؛ وقد دعا في الأخير إلى ضرورة لم تشمل الجزائريين، كما حذر فرنسا من وجوب اتباع سياسة رشيدة، وأن لا تستغل الجزائريين¹.

في 27 نوفمبر 1911 قدم الجنرال Bailloud تقريرا لوزير الحرب، أكد فيه الحاجة الماسة لتطبيق مشروع تجنيد الأهالي بالجزائر وفي أقرب الآجال، من أجل تغطية العجز المسجل في فرق القناصة المشاة، وضرورة رفعه (وصل إلى تجنيد 1968 رجل في 01 ديسمبر 1911)².

تداولت الصحافة العديد من المقالات التي أعلنت من خلالها بأن ملامح تطبيق قانون التجنيد الإجباري بدأت تلوح في الأفق، كما تناولت هجرة التلمسانيين بين الأسباب والنتائج، ونوهت بالاحتجاجات التي بدأت تشهدها أغلب المدن وخاصة في الغرب الجزائري، حيث صوت المجلس العام لعمالة وهران على مذكرة في 28 أكتوبر 1911، طالب فيها بضرورة الحؤول دون تنفيذ هذا المشروع، وضرورة تأجيله بسبب الهجرة الكبيرة التي شهدتها الجزائر، وخاصة هجرة التلمسانيين لكن دون جدوى³.

بعد الشروع في عملية الإحصاء والتقيد لقرار التجنيد وتأكد الجزائريين أنهم سيحبسون على الخدمة العسكرية بدأت ردود الأفعال تظهر لديهم، حيث انطلقت عمليات الهجرة الجماعية، وبدأت العرائض تلوح في الأفق، ومنها عريضة سكان مدينة المدية⁴ التي قدموها سنة 1911، فقد قاموا بكتابتها وإرسالها الى السلطات الفرنسية في باريس، من أجل إعادة النظر في مسألة إجبارية الخدمة العسكرية، وقد قاموا بتقديم العديد من الحجج التي تمنعهم من التجنيد وأجملوها في ما يلي:

أن عدم قبولنا للخدمة العسكرية ليس مبعثه التعصب أو العصيان وإنما هو راجع إلى :

1- عمر بن قدير الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، المشير، المصدر السابق.

2 - شارل رويير أجرون: المرجع السابق، ص740.

3 - نفسه، ص741.

4 - ينظر الملحق رقم: 01 .

1- الدين الإسلامي: حيث أن الدين يمنعهم من قبول التجنيد أو الخدمة العسكرية ، فهي تبعد الشاب عن أهله ما يجعله بعيدا عن والديه الذين ينصحانه بعدم القيام بأمر قد تكون مضرة بدينه وعقيدته.

2- أن الخدمة العسكرية قد تؤدي بهم في بعض الأحيان الى محاربة إخوانهم المسلمين وهذا ما لا يجوز شرعا، فليس هناك رخصة تمنح الحق للمسلم بأن يقاتل أخاه المسلم وأي عقل يتقبل مثل هذه الأفكار .

كما أرفقوا عريضتهم بتذكير فرنسا بأنهم قد قدموا إلتماس إلى الحكومة الفرنسية في 09 سبتمبر 1908 من أجل إعفاء ابنائهم من الخدمة العسكرية، لكنهم قوبلوا بالرفض ليس كتابة وإنما تطبيقا، حيث أنهم فوجئوا في شهر ديسمبر 1911 بتلك الملصقات المعلقة على باب البلدية وعليها أسماء أبنائهم المسلمين الذين بلغوا سن التجنيد (18 سنة)، فطالبوا الإدارة الفرنسية من خلال عريضتهم على ضرورة إعفاء ابنائهم المسلمين من الخدمة العسكرية كما أرفقوا عريضتهم ببعض المظالم التي يعانون منها ومن سوء المعاملة، وطالبوا معاملتهم على أنهم بشر مثلهم مستندين إلى مبادئ الثورة الفرنسية التي لطالما كانوا يتغنون بشعاراتها¹.

ومساندة لرأي عمر بن قدير وقف عبد الحليم بن سماية² ضد التجنيد الإجباري على الأهالي المسلمين منذ بدايته، وهم بالخروج والهجرة من الجزائر نحو المشرق العربي، كما استقال من

1 - جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007، ص ص 278-282.

2 - عبد الحليم بن سماية: ولد سنة 1866 بمدينة الجزائر، تنتسب عائلته الى أسرة آل سماية العريقة بالجزائر، التي يرجح أنها تعود في أصولها الى مدينة أزمير جنوب غرب تركيا، أبوه هو عبد الرحمان بن حسن خوجة، المعروف بثقافته العربية الاسلامية، الذي اخذ العلم عن الشيخ مصطفى الحرار الجزائري، وهو ما جعل الشيخ بن سماية نشأ تنشئة دينية، حيث تشبع بالعلم والقيم الصحيحة بين أفراد أسرته، حيث درس اللغة العربية والعلوم الشرعية على الشيخ السعيد بن زكري، وعلم الفلك والتاريخ على الشيخ أبي القاسم الحفناوي صاحب الكتاب المفيد "تعريف الخلف برجال السلف". ثم انتقل إلى تونس لدراسة الفلسفة على يد الشيخ محمد بن عيسى الجزائري، عام 1896 عيّن مدرسا بالمدرسة الرسمية الثعالبية، ثم استخلف والده بالجامع الكبير في عام 1900 في تعليم القرآن والعلوم الشرعية واللغوية. فدرّس "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني، و"المفصل"

جميع وظائفه في المسجد الجامع والمدرسة، وباع مسكنه وأهدى كتبه، ولم يترك سوى مصحف لنفسه من أجل قراءة القرآن، لكن سكان الجزائر وأعيانها لم يستطيعوا تركه متوسلين له قائلين: "إن هجرتنا انت فإلى من تتركنا" فاهتز الشيخ لهذا الموقف وشكر سكان الجزائر لموقفهم هذا وحبهم وتقديرهم له ما جعله يتراجع عن رأيه¹.

وقد قامت سلطات الاحتلال الفرنسي باستدعائه من أجل إرغامه على الحؤول عن موقفه من تجنيد الأهالي إجباريا إلى جانب جيوشها، حيث اجتمع عليه الناس في دار البلدية في يوم 25 جويلية 1911، وحضر الاجتماع كبار شخصيات فرنسا وضباطها وبعض حكامها، كما حضره كثير من الأهالي المسلمين إلى جانب شخصيات بارزة كالشيخ "محمد بو قندورة" مفتي الحنفية فتقدم الشيخ عبد الحليم بن سماية المجلس واستأذن الناس في الحديث قائلا: أيها الناس أتأذنون لي أن أتكلم بالنيابة أم لا تريدون فأصمت؟ فأجاب الملاء بلسان واحد: تكلم أيها الأستاذ، فقام من

للزخشري، و"البصائر النصيرية في المنطق" لابن سهلان، "الاقتصاد في الاعتقاد" لأبي حامد الغزالي، و"تلخيص المفتاح" للقرويني، ونشر كتابا في سنة 1913 بعنوان: "الكنز المكنون"، وكتب الشيخ عبد الحليم بن سماية في بعض الصحف العربية الجزائرية: المغرب (1903-1904)، كوكب إفريقيا (1907-1914)، الإقدام (1920-1923) باسمه الحقيقي وبأسماء مستعارة، تزعم الشيخ عبد الحليم بن سماية حركة المعارضة لقانون التجنيد الإجباري. فترأس جلسة يوم 25 جويلية 1911 بقاعة المجلس البلدي بالعاصمة، وحضرها أعيان المسلمين وتحدث باسم الوفد معربا عن رفضهم لجميع لمشروع التجنيد الإجباري، تعرض الشيخ عبد الحليم بن سماية لمضايقات واضطهاد سلطات الاستعمار وأصيب جراء ذلك بمرض عقلي لازمه حتى وفاته في 7 رمضان 1351 هـ الموافق ل 4 جانفي 1933 م، ودفن في مقبرة الشيخ عبد الرحمان الثعالبي. ينظر:

- عبد الرحمان الجيلالي: جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية السياسي والثقافي 1866-1933، مجلة الأصلة، ع13، مارس-أفريل 1973، صص 199-200.
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج02 1900-1930، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص153.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج06، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص192.
- 1 - عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج02، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص200.

مكانه مشيرا إلى جماعة المسلمين قائلا: « لو أنهم قبلوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنهم لا يكونون بذلك مسلمين بمعنى الكلمة رغم ما سيحصلون عليه من الحرية مقابل ذلك ». ¹

كما نبه الناس إلى ما تدعوا إليه فرنسا من الحرية السياسية للجزائريين إنما هي دعوة باطلة، وأن الناس إذا ما قبلوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي فإن ذلك جل ما ترغب وتصبوا إليه إدارة الاحتلال الفرنسي، فيكون بمثابة الضربة القاضية على القومية الإسلامية والشخصية العربية الإسلامية التي تتصف بها معالم الجنسية الجزائرية، وأن ذلك سيؤدي إلى انحلال واندماج الجزائريين في الأمة الفرنسية كليا، ما يهدد بقاء الإسلام على أرض الجزائر. ²

كما أشار إلى الحرب الدائرة بين فرنسا وإخوان الجزائر الدولة العثمانية المسلمة حليفة المانيا وأنه يحرم على المسلمين محاربة إخوانهم المسلمين، مستندا في ذلك بالأحاديث والدلائل من الكتاب والسنة. ³

ولما أسهب في الخطاب عارضا الحجج والبراهين التي تبناها في رفضه انبرى له أحد المتفرنجين وخاطب رئيس المجلس البلدي بقوله: « قد أسهب في الموضوع على حين أن المسألة لا علاقة لها بفلسفة القرآن »؛ فأجابه الأستاذ عبد الحليم بن سماية قائلا: « إني أتكلم مع رجل عالم يدري الأمور ويتبصر فيها، فذروني أتكلم مع جنابه وإلا فتكلموا أنتم معشر الخشب المسندة»، ويذكر بن قدور أن بن سماية استأنف السير بعدها خارجا من القاعة التي كانت تجرى فيها هذه المفاوضات والمحادثات، وقد أرجعه رئيس المجلس بعد أن ترجاه قائلا: « أنت الذي تتكلم وإني لا

1- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دراسة تاريخية و ايدولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر. و الإشهار، الجزائر، 1996 م، ص 193.

2 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 35.

3 - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 193.

أصغي لأحد دونك من هذه الجماعة واني لمسور بك جدا»، فتمكن حينها الأستاذ عبد الحليم بن سماية من إتمام كلامه¹.

وقد أدى ذلك الى مساندته من طرف الشيخ بوقندورة والذي هو الآخر أعرب عن مساندته لرأي بن سماية في رفض مشروع التجنيد الاجباري على الجزائريين، ووافق في مسألة تحريم محاربة العثمانيين باعتبارهم إخوانهم وهم دولتهم، ولم يفلح بقية المتفرنجين في معارضتهم²، وبحسب تقرير عمر بن قدور فإن خطبة الأستاذ عبد لحليم بن سماية التي تملأ نحو ستة صفحات كانت وثيقة وطنية صريحة، ولم توجد وثيقة أخرى أجراً منها ولا أثقل وطأة من أية معارضة في العهد الاستعماري في تلك الفترة³، ويبدو أنه تم في الأخير الإتفاق على إدراج عريضة حول رفض التجنيد الاجباري، هذا الأمر الذي اعتبره جماعة الإصلاحيين بمثابة السم الذي سينخر الجزائريين⁴.

إن تجدد عرض المشروع الذي طرح ميسيمي حول التجنيد الاجباري على الأهالي بدأ يتأكد من خلال الاجراءات التي اتخذها والتبريرات التي قدمها عبر الصحافة الفرنسية، خاصة وقوفه في وجه المستوطنين الذين كانوا من أشد المعارضين، وإذا ما لاحظنا تغيرا في المواقف من قبل الصحافة الاستعمارية في الفترات الأخيرة في 1911، فإن ذلك كان بمثابة المؤشر الذي يعلن بقروب صدور التجنيد الإجباري وفق مرسوم قانوني وعلى المنوال الذي اقترحه ميسيمي إن لم نقل إجراء تعديلات تصب في جانب المعمرين، الذين ضغطوا عليه من أجل تجاوز مسألة الاصلاحات التي طرحها على الأهالي مقابل التجنيد، كم أننا لاحظنا قلة المقالات الصحفية التي عاجلت مشروع ميسيمي، ولعل ذلك راجع الى الضغوطات التي تفرضها إدارة الاحتلال الفرنسي على النشاط

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص35.

2 - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص193.

3 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص36

4 - ينظر الملحق رقم: 02.

الصحفي بالجزائر، ولذلك لمنا بعض المقالات التي نشرها الصحفي عمر بن قدور في الجرائد الخارجية خاصة بالاستانة مثل جريدة الحضارة إلى جانب تونس التي كانت تشهد بعض الحريات على النشاط الصحفي والجمعي وهو ما جعلهم يلجؤون إلى هذه البلدان الخارجية من أجل التعبير عن آرائهم تجاه مشروع التجنيد الإجباري، وكذلك التضامن مع الأهالي وإسماع موقفهم من هذا المشروع للرأي العالمي والصحافة العالمية، وإنكار ما تداوله الصحف الاستعمارية حول الأوضاع العامة التي يعيشها الأهالي في ظل الإحتلال الفرنسي للجزائر.

الفصل الثاني:

مرسوم التجنيد الاجباري 03

فيفري 1912 الأسباب

التدابير

- المحرك الأول: دوافع صدور مرسوم التجنيد الاجباري
- المحرك الثاني: صدور مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 "دراسة في بنوده".
- المحرك الثالث: ردود أفعال المستوطنين تجاه صدور مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912.

منذ تسعينيات القرن الماضي اقترح السيد ميسيبي مشروعاً يهدف إلى تجنيد الجزائريين إجبارياً في الجيش الفرنسي، حيث طرح ذلك في شكل مشروع ظهر جلياً منذ 1908 عندما عرضه على البرلمان الفرنسي، لكن كل مشاريعه قوبلت بالرفض وخاصة من طرف المستوطنين، الذين كانوا يرون فيه وسيلة تمكن الأهالي من الحصول على الحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي ولد فيهم الحقد ورفض هذا المشروع برمته، ليرز من جديد على أرض الواقع حيث صدر مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات: ماهي أسباب تجدد ظهور مشروع التجنيد وترسيمه كمرسوم؟ ماهي أهم بنود مرسوم التجنيد الاجباري؟ وكيف كان موقف المستوطنين من مرسوم التجنيد الاجباري؟.

المبحث الأول: دوافع صدور مرسوم التجنيد الاجباري :

صدر مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912، حيث أُلزم الأهالي بموجبه بالتجنيد إجبارياً في الجيش الفرنسي وفق مجموعة من الشروط التي وردت في بنوده، لكن يبدو أنه كان لصدوره العديد من الأسباب التي أجبرت فرنسا على اتخاذ مثل هذا القرار المصيري، خاصة بعد عرض العديد من المشاريع حوله والتي أحدثت زخماً ورفضاً من قبل بعض الأطراف النافذة من الفرنسيين والمستوطنين، دون إعطاء أية نظرة حول رأي الجزائريين، وهو ما يجعلنا نتساءل حول الأسباب التي جعلت فرنسا تصدر مثل هذا المرسوم. ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1- التناقص في تعداد الجيش النظامي الفرنسي:

المقصود بذلك هو التناقص الذي شهدته تعداد المجندين الفرنسيين من أبناء فرنسا وليس من أبناء المستعمرات، ويبدو أن السبب في ذلك راجع إلى جبهات الحرب التي فتحتها فرنسا من أجل توسيع رقعة مستعمراتها وخاصة في إفريقيا، هذه الحروب التي كلفت فرنسا آلاف القتلى من الجنود من جهة، ومن جهة أخرى ترجع بعض المصادر إلى أن سبب هذا التراجع والتناقص يعود أساساً إلى التناقص الذي شهدته فرنسا في الخمسين سنة الأخيرة تقريباً، أي بين 1872 إلى غاية

1912م فترة الإعلان عن مرسوم التجنيد الإلزامي، وإذا ما أمعنا النظر في هذه الفترة فإننا نجد أنها مشتتة بالحروب وكثرة جبهات القتال التي فتحتها فرنسا خاصة في الجزائر، بسبب المقاومات الشعبية العنيفة التي¹ فرضها سكان الجزائر بقيادة الزعامات القبلية وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية كل هذه الأسباب كان لها أبلغ الأثر في تناقص تعداد قوات الجيش الفرنسي، إلى جانب الحرب التي فتحتها فرنسا على الجبهة التونسية في 1881، كل هذه الحروب دفع ضريبتها الجنود الفرنسيون من أبناء فرنسا².

كان لهذه التطورات الحاصلة على مستوى تعداد الجنود النظاميين الفرنسيين من أبناء فرنسا الأم صدى لدى الصحافة الأهلية، حيث علقت جريدة "الحق الوهراني"³ حول هذا الموضوع، وأشارت إلى أن السبب الحقيقي وراء تناقص عدد المجندين الفرنسيين يعود إلى مسألة قلة الولادات بفرنسا، حيث أشارت الجريدة إلى هذه المسألة في مقال مطول، كما نوهت إلى التنافس القائم بين إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأثره في لجوء فرنسا إلى تجنيد الأهالي، حيث أشادت الجريدة بالتقدم العسكري البحري الذي وصلت إليه إنجلترا ووصفته بـ "الباهر"، ثم أشارت إلى القوة العسكرية البرية والبحرية التي وصلت إليها ألمانيا ووصفتها بـ "الأمر المدهش"، وأرجعت سبب قوة ألمانيا إلى النظام الذي يقوم عليه الألمان، فمنذ فترة السبعينات لم تقل ولادات الألمان عكس الدولة الفرنسية.

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 2 - جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: ثورة الأوراس 1335هـ-1916م، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 20-21.

3- جريدة الحق الوهراني: صدرت هذه الجريدة الأسبوعية بمدينة وهران محررة في بادئ الأمر كليا باللغة الفرنسية، وبداية من عددها 31 في أبريل 1912 إضافة لصفحاتها صفحة ثم صفحتين باللغة العربية، وقد كانت تحمل في عناونها كلمات لنابليون الثالث " وإني أريد أن أجعلكم تشاركون شيئا فشيئا في إدارة وطنكم"، مديرها يدعى Tapie وهو فرنسي اعتنق الإسلام، دافعت عن حقوق الجزائريين موضحة أخطار التجنيد الإلزامي عليهم وعلى أبنائهم، وكانت تدعو الأهالي إلى النهوض والمطالبة بالحقوق ونبد التجنيد، كما كانت تتعرض إلى أعمال المبشرين وتفرض نواياهم، وقد كان صدق مقالاتها واتجاهها الوطني سببا في تعرض سلطات الاحتلال الفرنسي لها، حيث تم إيقافها بعد صدور 46 عددا منها . ينظر:

محمد بن صالح بن ناصر: المرجع السابق، ص ص 37-39.

وقد حذرت الصحف الألمانية من خطر ذلك على فرنسا في إطار التنافس الاستعماري الأوربي معها، حيث أوردت جريدة "لكلل إنرجي" الألمانية مقالا جاء فيه: « قوم إذا قعدت فيهم القوى النبيلة والذاتية محكوم عليهم جبرا بالبقاء في زاوية التأخر عند تقاتل الدول على قضية سبق في علمنا هذا بالأقوام الذين لهم الولدان هم المالكون غدا، فهذا ما نكسر به أعناق المتعصبين لفرنسا وبين الذين يترجون للحاق بنا من القوى العسكرية، إذا الدولة الفرنسية وصلت للغاية القصوى من وصولها، أما نحن فلنا قوى مستقبلية في أولادنا، فلتقم الدولة الألمانية على وسادة الاطمئنان»¹.

وقد أوعزت جريدة الأهالي إلى أن التراجع في نسبة الولادات في المجتمع الفرنسي يعود بالدرجة الأولى إلى الثقافة التي انتشرت في المجتمع الفرنسي في هذه الفترة، وهي ثقافة العزوف على الزواج وما لحقه من نقص في الولادات، وكذلك العزوف على الإنجاب، والسبب يعود إلى تردي الوضع الاقتصادي في فرنسا بسبب الحروب وارتفاع ميزانيتها والأزمة الاقتصادية، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة الفرنسية، وقد جعلها تلجأ إلى فرض الضرائب على الفرنسيين، ما خلف أثرا سلبيا كبيرا على تردي الأحوال الاقتصادية والمعيشية بفرنسا².

أشارت جريدة "الحق الوهراني" الى أن السبب وراء تناقص عدد الولادات في فرنسا يعود أساسا إلى عدم احترام العقيدة الدينية، حيث أصبح الرجل في فرنسا يعيش تحت سلطة المرأة عند الزواج منها، فيصبح الرجل يأتمر بأوامرها، ما جعل الرجال يلجؤون إلى الهجرة فرارا من هذا الوضع، وبحثا عن المعيشة الزوجية الحقيقية، أما البقية من الرجال الذين بقوا في فرنسا، فقد كانوا يعيشون مع الأنثى عيشة المرافقة فقط، فلم يكونوا عائلات بمعنى الكلمة، والدليل على ذلك هو عزوفهم على الإنجاب³.

1 - الحق الوهراني: قلة الولادات بفرنسا ومسألة التجنيد الوطني، ع35، 08 الى 15 جوان 1912.

2 - La Revue Indigène : **Le problème natalité**, N29, Septembre 1908, P366.

3 - الحق الوهراني: قلة الولادات بفرنسا ومسألة التجنيد الوطني، المصدر السابق.

الفصل الثاني: مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 الأسباب التدايعيات

وقد أجرى الأخصائي الاقتصادي الفرنسي "فيليكس دوسوليه" دراسة مقارنة بين فرنسا ونظيرتها ألمانيا من حيث العدد في الفئات العمرية، حيث وجد أن ألمانيا تفوق فرنسا بنسبة كبيرة في تعداد الأطفال وذلك بسبب كثرة الولادات، في حين أن نسبة الكهول ترتفع في فرنسا، الأمر الذي انعكس سلبا على قوة الجيش الفرنسي من حيث التعداد، فقد أصبحت بذلك ألمانيا أكبر تعدادا وعتادا في الجيش بفضل ارتفاع نسبة الولادات فيها¹، وعليه فقد كانت فرنسا ترى في الجزائر خزاناً بشريا مهما لتدعم النقص الذي تعانيه في تعداد الجنود، ومن خلالها يمكن أن يكون لفرنسا المزيد من الجنود حتى تقارع ألمانيا، كما أن تكاليف الميزانية لن تكون مرتفعة جدا، وسيتم تعليم الأهالي حتى يتعرفوا على فرنسا أكثر، فيخدموها ويتجنّدوا لها أكثر².

ومنه يمكننا القول أن هذه الأسباب كان لها الأثر البالغ في تناقص عدد الجنود الفرنسيين في السنوات الأخيرة والاحصائيات التالية تؤكد ذلك :

السنة	عدد الولادات بفرنسا
1872	900000 مولود.
1902	845000 مولود.
1911	742000 مولود.

بالنظر إلى هذه الاحصائيات فإننا نجد أن عدد الجنود الفرنسيين عرف تناقصا كبيرا وفي مدة قصيرة لا تتجاوز 40 سنة، حيث نجد أنه من 1872 إلى غاية 1902 عرفت نسبة المواليد تناقصا كبيرا وتراجعا في عدد الزيادات قدر بـ 45 ألف مولود، لترتفع هذه النسبة بين 1902 إلى

1- Félix De Solliers: **La conscription des indigènes** , la Dépêche Algérienne , N8229 ,
Dimanche 09 Février 1908.

2 -Raspail: Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie, L.M.R, Paris,
1910, P23.

1911 بتراجع في عدد المواليد قدر بأكثر من 100 ألف مولود وفي أقل من عشر سنوات (10 سنوات)، وهو ما يعكس الوضعية الاقتصادية والمعيشية المزرية التي يعيشها الفرنسيون فرنسا وانطلاقا من هذه الاحصائيات فإن نسبة التراجع في عدد المواليد تقدر تقريبا بـ 4000 مولود سنويا وهي تقريبا نفس الإحصائيات التي ذكرها "برونيل"¹.

2- تراجع نظام الانضمام الإرادي:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عملت فرنسا على استغلال هذا الشعب على أوسع نطاق، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي كان يمر بها، إلى جانب عرضها لشعاراتها البراقة التي ظلت تتغنى بها باسم الديمقراطية وباسم الثورة الفرنسية، ومن أبرز مظاهر الاستغلال هي تجنيدها للأهالي الجزائريين مقابل حفنة من الحقوق التي وعدتهم بها، وقد عزف الجزائريون عن الخدمة العسكرية الفرنسية لعدة أسباب أوردنا ذكرها سابقا، بينما رضخ البعض الآخر إلى ذلك وانخرطوا في صفوف الجندية الفرنسية، ويذكر عمر بن قدير أن ما دفعهم إلى الانخراط فيها هو تردي الأحوال الاقتصادية والمعيشية التي كانوا يعانون منها، فاضطروا إلى تجنيد أنفسهم وأبنائهم فرارا من الفقر، وبحثا عن مصدر عيش يسد رمقهم ويكفل عائلاتهم².

لقد كان التجنيد بالنسبة للأهالي إراديا، بينما كان بالنسبة لأبناء فرنسا فقد كان مرسوم التجنيد الاجباري ساري المفعول، خوفا من الأهالي وضمانا لدوام قوة الجيش الفرنسي المكون أساسه من خيرة الفرنسيين كما كانت تدعي، لكن هذا التعداد بدأ يعرف تراجعاً، وهو ما أصبح يؤثر سلبا على هبة فرنسا الاقليمية في شمال إفريقيا، وحتى دوليا في ظل التنافس الذي تفرضه ألمانيا، الأمر الذي أقلق السلطات العسكرية والسياسية في فرنسا، حيث أوردت جريدة الأهالي أرقاما واحصائيات تؤكد التراجع الذي شهده تعداد المنظمين الى الجيش الفرنسي، وأوردت لنا

1- A. Prunelle: le recrutement des indigènes Algériennes par la voie de l'appel, Adolphe Jordan, Alger , Algérie , 1913, P22.

2 - عمر بن قدير الجزائري: هفوات الأوربيين، المصدر السابق.

إحصائيات في سلك الرماة، حيث ذكرت أن تعداد المنظمين في 01 جويلية 1899 كان يقترب من 15270 رجلا، بينما أصبح عددهم لا يتجاوز 14924 رجلا سنة 1908، أي بتراجع قدره 286 منظما، ليرتفع هذا الرقم الى عجز قدره 1968 رجلا¹.

إن هذا التراجع الكبير الذي شهده الانضمام الارادي للجيش الفرنسي سواء من طرف الأهالي أو حتى من أبناء فرنسا الأوفياء كما تدعيه مرده إلى عدة أسباب:

من جهة الأهالي: فإن هذا التراجع الرهيب في الانضمام الارادي سببه هو كل تلك الأكاذيب التي كانت تدعيها فرنسا باسم المساوات والثورة الفرنسية، حيث أنها كان ترغب الأهالي في التجنيد مقابل تحسين أحوالهم واعطائهم بعض الحقوق التي وعدتهم بها، لكنها لم تفي بوعودها، وهو ما جاء على لسان حالهم: «لم يقع عهد بيننا وبينكم إنما كانت لكم القوة فألزمتمونا بالمحاربة، فلم نحارب لأنكم كنتم بخلاء عنا بما جدتم به على غيرنا»؛ ففرنسا كانت تفرق بين المجندين من الأهالي وأبناء فرنسا، مع العلم أن كلاهما كان يفدي بنفسه في ساحات الحرب، بل وأن الجزائريين كانوا يتقدمون الفرنسيين في المعارك ويلقون بهم في مقدمة الجيوش، لكن كل تلك التضحيات كانت تذهب مزايها إلى أبناء فرنسا.

ويذكر عمر بن قدور في مقال له بجريدة الحق الوهراني أن تراجع الانضمام الارادي للأهالي سببه راجع الى أن الدولة الفرنسية لم تعطي للمجندين الحقوق السياسية ولم تحترم شرائعهم، كما أنها لم تنزع عنهم تلك المعارم والضرائب التي أرهقت كاهلهم، كما أنها لم تحترم شرائعهم (الدين الاسلامي) التي تعد مقومهم الأساسي². كل ما ورد في جريدة الحق الوهراني أكده "الجنرال فار" الذي لفت انتباه إدارة الاحتلال الفرنسي منذ 1881 إلى هذه القضية، وأرجع أسباب تضرر الأهالي من الانضمام إلى الخدمة العسكرية إلى تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي

1- Bourdarie Paul : le recrutement par vois d'appel des indigènes Algérienne, La Revue Indigènes , N31 , 31 Novembre 1902, P471.

2- الحق الوهراني: قلة الولادات بفرنسا ومسألة التجنيد الوطني، المصدر السابق.

كان يعيشها المسرحون من الجيش الفرنسي، ومن مختلف أنظمة التجنيد الإلزامي، عكس ما كان عليه الحال بفرنسا، أين كان يشتغل هؤلاء في مختلف القطاعات الأخرى، حيث يمنحون فيها مهاماً خفيفة، فقد طالب بتطبيقه في الجزائر من أجل رفع عدد المهندسين، وزيادة ترغيبهم في خدمة فرنسا وتعزيزهم لقوتها البرية العسكرية¹.

إلى جانب وجود أسباب أخرى كان لها الأثر الكبير في تناقص عدد المنخرطين في الجيش الفرنسي، وتناقص عدد المؤدين للخدمة العسكرية، سواء كانوا من الأهالي أو حتى من جانب الفرنسيين، فقد شهد مطلع القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في القطاع الاقتصادي في الجزائر وخاصة في فرنسا، ما أدى إلى تحسن ظروف العمل، مع ارتفاع الأجور في هذا القطاع، كما أن الاستثمارات أصبحت تتطلب يداً عاملة أكبر سواء في الزراعة أو الصناعة، فأصبح الجزائريون والفرنسيون على سواء وخاصة من هم في سن التجنيد يفضلون العمل في المصانع والمزارع والخدمات على حساب الخدمة العسكرية وما لها من أخطار على حياتهم، وهو ما يفسر الهجرة الكبيرة للجزائريين نحو المهجر هرباً من الخدمة العسكرية، إلى جانب البحث عن فرص عمل أفضل في القطاع الاقتصادي، وخاصة منها هجرة التلمسانيين سنة 1911²، حيث تذكر بعض الإحصائيات أن الهجرة بهذه المنطقة وصلت إلى حدود 800 عائلة مع قروب اندلاع الحرب العالمية الأولى بسبب التجنيد الإلزامي³.

وقد جاء في تقرير لجنة العرائض بالبرلمان سنة 1912 ما يؤكد ذلك من خلال قولهم « من الصعب اقناع الشباب بالانضمام للجيش ... نظراً لعدة أسباب لا سيما في ظل التطور الاقتصادي للبلاد... إنه نظام لم يعد كافياً، وبالتالي أصبح التجنيد للأهالي ضرورياً »⁴.

1- Payson : **le service obligatoire pour les indigènes en Algérie** , op cit.

2- M. Messimy : **la conscription des indigènes**, L'islam , N123 , Mardi 03 juillet 1912.

3- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص45.

4- M. Messimy : **la conscription des indigènes**, op cit.

وقد ارتأت السلطات الفرنسية إلى حل للمشكل الذي أصبح يهدد قوة جيشها، حيث أصدرت مرسوما في 11 جويلية 1903، والذي تم بموجبه تقليص مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للمنظمين إلى سلك الرماة من 25 سنة الى 12 سنة، وذلك من أجل ترغيب الأهالي والانخراط في هذا السلك، لكن ذلك فتح الباب من جديد إلى إفراغ تعداد الجنود في الجيش الفرنسي، لأنه أصبح يسمح للجنود الرماة بالعودة بسرعة إلى حياتهم المدينة عكس ما كان عليه الوضع سابقا، كما تراجعت أيضا نسبة المنخرطين في الجيش الفرنسي من الأهالي، وذلك بسبب تخفيض منحة التقاعد من 750 فرنك الى 144 فرنك، ما شكل تخوفا لدى الأهالي، وبالتالي فإن الإجراء سار عكس ما كانت تطمح إليه فرنسا¹.

3- الحملة العسكرية الفرنسية على المغرب الأقصى:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت في مد نفوذها إلى الجارتين تونس والمغرب فكان لها ذلك، حيث تمكنت من فرض الحماية على تونس سنة 1881، وبعدها حولت أنظارها صوب المغرب الأقصى، لتفرض نفسها على الواجهة في منطقة شمال افريقيا، وتقطع الفرص أمام أطماع منافسيها².

لكن يبدو أنه قبل تسيير الحملة إلى المغرب الأقصى حدثت بعض الظروف الدولية، منها المنافسة الحربية الشرسة التي ضربتها ألمانيا، من أجل أن تحصل هي الأخرى على مستعمرات في إفريقيا وآسيا، الى جانب كرهها الشديد لفرنسا، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية متخوفة، وهو ما دفع بها إلى طلب وحداتها من تونس والجزائر من أجل زيادة التعزيزات الأمنية في باريس وكذلك ارتأت الى ضرورة تجنيد أبناء المستعمرات وبالدرجة الأولى من الجزائر و كذلك تونس،

1- Le Français (capitaine): une erreur militaire , une faute politique, le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, Berger, levraut, Paris, France, 1913, P26.

2 - عمر بن قدور الجزائري: هفوات الأوربيين، المصدر السابق.

خاصة وأن التجنيد الاجباري كان ساري المفعول فيها، إلى جانب فرضها له في بقية المستعمرات الافريقية¹.

منذ 1908 درست الحكومة وسائل الجمع بين نظام الخدمة التطوعية ونظام التجنيد الذي سيطبقه في البداية جزئيا فقط، وقد أثار هذا المشروع ردود فعل مختلفة، من ناحية كان الفرنسيون في الجزائر قلقين من فكرة أن التعليم العسكري سيعطى للسكان الأصليين الذين يمكنهم بعد ذلك استخدام هذه المعرفة للتمرد أو ممارسة اللصوصية، ومن ناحية أخرى أظهر السكان الأصليون تردداً قوياً في قبول ضريبة الدم، ففضل حوالي ألف مسلم من منطقة تلمسان الهجرة إلى سوريا بدلاً من خدمة فرنسا كما ظهر تحريض معين في القبائل المختلفة².

فأرادت فرنسا من خلال مشروع التجنيد الساري في تونس أن تطبق نفس السياسة في الجزائر بفرضها لإجبارية التجنيد، وبالفعل فقد جندت فرنسا الفرق العسكرية المكونة من الأهالي الجزائريين وكذلك التونسيين، وقد ورد في تقرير لجنة العرائض مايلي :

إن أحداث المغرب فرضت منذ ربيع 1911 بنقل ثلثي (3/2) الوحدات العسكرية المكونة من الأهالي كما هو موضح في الجدول التالي³:

1- Le Temps : **La loi de deux ans et la question indigène**, N17002 , Dimanche 12 janvier 1908.

2- CLAUDE MARTIN : Histoire de l'Algérie française, Tomes 2 Imprimerie-Reliure Maison Marne – Tours © Tchou, éditeur,, Paris, 1979, p11.

3 -A. MESSIMY : le statut des Indigènes Algériens, op cit, P17.

الفصل الثاني: مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 الأسباب التداعيات

عدد الفيالق المتواجدة بالمغرب			عدد الفيالق	الفرق العسكرية موزعة كما يلي:
في الغرب	في الحدود الشمالية	في الحدود الجنوبية	المتواجدة في كل من الجزائر و تونس	
3	2	/	2	الفرقة الأولى من الرماة (1 ^{er} tirailleurs)
/	3	1	3	الفرقة الثانية من الرماة (2 ^{em} tirailleurs)
4	/	/	3	الفرقة الثالثة من الرماة (3 ^{em} tirailleurs)
6	/	/	6	الفرقة الرابعة من الرماة (4 ^{em} tirailleurs)
13	5	1	14	المجموع.....
19				

بلغ تعداد الجنود 38 ألف جندي ، 27 ألف منهم في اقليم الشاوية وفاس، و 11 ألف في الحدود مع الجزائر؛ ويؤكد لنا ذلك عمر بن قدور حيث يقول أن فرنسا إلتهمت كل الأقطار الاسلامية، ولم تراعي حرمة قومية أهلها، حيث قامت بنقل ألوف الأهالي والزج بهم في حروبها، وخاصة منها الحرب في مراكش كما يقول: « إنهم هناك يقاتلون إخوانهم في الدين والجنسية خدمة لشرف فرنسا، ولم تقنع هذه بذلك التسامح منهم، مع أنها لم تعمل بعد معهم حسنا ومكافاة لتفانيهم في مصلحتها ومصالحة أوربا »¹.

يؤكد المناضل عمر بن قدور على العمل الذي قامت به فرنسا، من حشد الأهالي الجنود سواء من الجزائر أو تونس، وإرغامهم على القتال ضد اخوانهم المغاربة عن طريق التجنيد، ويذكر لنا في فقرة أخرى اضطرار فرنسا الى تجنيد الأهالي جبرا من خلال قوله: « وها هي ذي الآن تحاول حشد كل مراهق من غلمان الأهالي تحت لوائها بلا استثناء وبال...وبلا احترام للشعائر الدينية »؛ من خلال هذه الأعمال عمدت فرنسا إلى اللجوء إلى تجنيد الأهالي الجزائريين إجباريا

1 - عمر بن قدور الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

في الجيش الفرنسي من أجل استغلالهم في حروبها، خاصة وأن الوضع الدولي يبنى بنشوب حرب كبرى¹.

ورد في جريدة L'islâm² أن فرنسا كانت بحاجة إلى 50 ألف رجل على الأقل من أجل السيطرة على المنطقة الفاصلة بين الجزائر وفاس، وذلك عملا بما قامت به نظيرتها إسبانيا التي جندت 53 ألف جندي من لتفرض سيطرتها على سبتة ومليلة والقصر، إذا فالتنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية من أجل توسيع رقعة مستعمراتها فرض نفسه كعامل أساسي إجباري، من أجل فرض سياسة التجنيد الاجباري لأبناء المستعمرات ومنها الجزائر، لتغطية العجز العسكري الذي تعاني منه³.

4- تخوف فرنسا من اندلاع الحرب في أوروبا:

كان للتنافس الاستعماري الذي شهدته القارة الأوروبية بعد مؤتمر برلين من أجل توسيع مستعمراتها في إفريقيا وآسيا أثره البالغ، بسبب سعي كل دولة على تقوية بأسها الحربي، وقد ظهر ذلك جليا بالنسبة لألمانيا، التي لوحظ فيها التزايد الرهيب في قواتها العسكرية، وهو ما صرح به الاقتصادي العسكري "دوسوليه" بأن الجيش الألماني أفضل وأقوى بكثير من الجيش الفرنسي⁴ وقد كشفت هذه القوة العسكرية النوايا الألمانية التي رفعت شعار المنافسة الحربية من أجل الحصول

1 - عمر بن قدور الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر ، المصدر السابق.

2 - جريدة الإسلام L'islâm : تعد هذه الجريدة من بين أهم الصحف التي عدت منبرا للشبان الجزائريين للتعبير عن أفكارهم ، أسسها الصادق دندان الذي كان من أشد المتحمسين للقضايا الوطنية، ومن أبرز الكتاب باللغة الفرنسية، ظهرت هذه الجريدة بعناية في أكتوبر 1910م، ثم تحولت الى العاصمة في شهر جانفي 1912م، كانت تصدر باللغة الفرنسية ثم أضاف لها مؤسسها نسخة باللغة العربية منذ 26 جويلية 1912، لتمكين بقية القراء من متابعتها، اهتمت بالدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين ومتابعة ما تنشره الصحافة الفرنسية حول مختلف القضايا الجزائرية، توقفت النسخة العربية منها عن الصدور سنة 1913م، بينما استمرت النسخة الفرنسية الى غاية بداية الحرب العالمية الأولى. ينظر:

محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص39-40.

3- Raymond Recouly : **La conscription des indigènes en Algérie** , L'islam , N101 , Dimanche 14 Janvier 1912.

4 -Raymond Recouly : **La conscription des indigènes en Algérie**, op cit.

على مستعمرات لها في إفريقيا وآسيا، وأصبحت تهدد أعدائها وفي مقدمتهم فرنسا، التي كانت تتنافس معها بصفقتها قوة إقليمية عسكرية بارزة في أوروبا، فأصبحت ألمانيا تهدد مصالح فرنسا بأوروبا وفي إفريقيا و آسيا، بل وحتى أنها أصبحت تهدد فرنسا نفسها، حيث قامت ألمانيا بمضاعفة الميزانية الحربية بنسبة 08 % بما يعادل 740 مليون فرنك بين سنة 1896 و 1907، في وقت لم تتخطى فيه الزيادة العسكرية في الميزانية الحربية الفرنسية عن 02% (242 مليون فرنك) في المرحلة ذاتها¹.

هذا التطور العسكري لألمانيا فرض نفسه في أوروبا، حيث أصبحت أحد الأطراف التي تنافسها الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، ما جعل بقية الدول الأوروبية تحاول مقارعة ألمانيا، ما مهد لظهور ما يعرف بسياسة التسابق نحو التسلح، وهو ما أدى إلى بروز سياسة التحالفات، فقد انقسمت القارة الأوروبية الى كتلتين متنافستين، أحدها يطلق عليه بالحلف الثلاثي، الذي يضم ألمانيا والنمسا وإيطاليا منذ 1882، والثانية بالحلف الثلاثي الذي يضم فرنسا بصفقتها منافسا لألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا منذ 1907، وقد أدى ظهور هذه التحالفات الى تنافس قوي بينها من أجل الحصول على مستعمرات، وخاصة ألمانيا التي اعتبرت نفسها من دون مستعمرات.

أدى هذا التنافس إلى حدوث صدامات بين الحلفين أبرزها الأزمة الفرنسية الألمانية 1911 المعروفة بأزمة أغادير²، حيث تصعدت هذه الأزمة بسبب التنافس على المغرب الأقصى، وبالرغم من كل المحاولات المبذولة من طرف أصحاب الاقتصاد الفرنسيين والألمان لتهدئة الوضع، نظرا للمعاملات المالية والاقتصادية بين البلدين، أين تم عقد اتفاق في 09 فيفري 1909 ينص على

1 -A. Prunelle: op cit , P27.

2 - أزمة أغادير: أزمة أغادير وتسمى كذلك باسم أزمة المغرب الثانية، هي أزمة عالمية، نتجت عن المنافسة الألمانية لفرنسا في المغرب ووصول زورق المدفعية الألماني بانثر إلى سواحل أغادير والتهديد بقصفه إذا لم تنسحب فرنسا من المغرب. وانتهت بحصول يد ألمانيا على جزء من الكونغو مقابل تخليها عن المغرب لكل من فرنسا وإسبانيا. ينظر:

محمد الصادق محمد الكرياسي: معجم المشاريع الحسينية ، الجزء 01، دائرة المعارف الحسينية، ط01، المركز الحسيني للدراسات، لندن، المملكة المتحدة، 2010، ص ص 154-155.

التزام فرنسا بوحدة المغرب الأقصى، مع الاعتراف بمصالحها السياسية الخاصة بها، وكذلك حماية المصالح الألمانية، لكن كل هذه المساعي تم افشالها إثر إقدام فرنسا على احتلال فاس في أبريل 1911م، بعد توتر العلاقة مع الألمان، ليدخل الألمان بتهديده لاحتلال أغادير في حال بقاء الفرنسيين بفاس؛ وقد انتهى هذا الصراع والتنافس بعقد اتفاق 04 نوفمبر 1911م، الذي بموجبه تخلت ألمانيا على المغرب الأقصى لصالح فرنسا، على أن تتخلى هي الأخرى على جزء كبير من مستعمراتها بالكونغو لألمانيا¹.

بالرغم من هذه الجهود الكبيرة لتهدئة الوضع بين الطرفين كذلك المساعي التي تم بذلها إثر اتفاق 04 نوفمبر 1911، إلا أن المصالح الاقتصادية فرضت نفسها في توتر العلاقة بين الطرفين حيث خشيت الأطراف الجرمانية على مصالحها في المغرب الأقصى، وفي المقابل ضغطت أطراف فرنسية بسبب رضوخ فرنسا لمطالب ألمانيا، واعطائها جزء من الكونغو كتعويض على المستعمرة في المغرب الأقصى، والتي لم تفرض نفسها عنها بعد، وإنما الرعب الحربي الذي وصلت إليه ألمانيا هو من فرض نفسه كعامل ضغط على فرنسا، كل هذه الظروف دفعت فرنسا من أجل الاستعداد لمقارعة الألمان الذين أصبحت قوتهم العسكرية تفرض نفسها في أوربا، وفي ظل العداء الفرنسي الألماني كان على فرنسا أن تستعد لتقوية جيشها، وهو ما دفعها إلى الاستعانة بشباب المستعمرات لتقوية جيشها البري، الأمر الذي دفعها إلى إصدار مرسوم التجنيد الإجباري، حتى تتمكن من حصر عدد الجنود من أهالي المستعمرات، وخاصة منها الجزائر، باعتبارها أكبر مستعمرة فرنسية في إفريقيا، وفي أقصر مدة زمنية ممكنة، إستعدادا للظروف الدولية التي أصبحت تنبئ بقدوم حرب عالمية وشيكة.

كما قامت بعقد اتفاق مع إنجلترا في 22 نوفمبر 1912، وذلك بأن تدافع كل منهما عن الأخرى في حالة أي هجوم حربي، ونفس الاتفاق عقدته مع روسيا في أوت 1912، أما

1 - عبد الحميد زوزو: تاريخ أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص28.

ألمانيا فقد عززت اتفاقها مع النمسا وإيطاليا، وأخذت تحضر للحرب بكل يقين، مثلما يشهد بذلك المجلس الحربي المنعقد في 08 ديسمبر 1912، ليكرس بذلك الطرفان سياسة التحالفات الثلاثية ويمهد للدخول في حرب أوربية يشارك فيها جنود المستعمرات ومنها الجزائر¹.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 - فرانسوا جورج ديفورس وآخرون: الرجوع السابق، ص352.

المبحث الثاني: مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 "دراسة في بنوده".

كان للظروف الدولية التي عرفتها أوروبا، وكذلك الظروف المحلية الفرنسية التي تطرقنا بذكرها سابقا كل الأثر وراء لجوء السلطات الحربية الفرنسية الى سن مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912، وقد بدأ العمل به بشكل قانوني منذ تاريخ صدوره، و تعود نواته الأولى إلى المشروع الذي تقدم به السيد ميسيمي سنة 1907، الذي اعتبر بمثابة تصور أولي لقانون خاص بتجنيد الأهالي، وقد عمل السيد ميسيمي على التمسك بهذا المشروع من أجل إخراجه لأرض الواقع في صيغته القانونية.

يبدو أن المشروع الذي تقدم به السيد ميسيمي قد بدأ في البروز على أرض الواقع، وظهر ذلك جليا منذ توليه شخصيا وزارة الحربية في 1911، وعلى ضوء مشروع ميسيمي تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضية على أرض الواقع، هذه اللجنة بعد أن أنهت دراستها خرجت تقريبا بتصور نهائي حول هذا المشروع، الذي سيتم الاعلان عنه كمرسوم أولي للتجنيد في 31 جانفي 1912، الهدف منه هو تحسين مردودية الانضمام الارادي¹.

ونفس الشيء أكده السيد ميسيمي في رسالته إلى رئيس الجمهوري الفرنسية بقوله: « إن مرسوم 31 جانفي 1912 يحقق الجزء الأول من هذا الحل، ويمكن الحصول على الثاني من خلال إعطاء القيادة العامة لفيلق الجيش التاسع عشر، الذي يعمل تحت السلطة العليا للحاكم العام للجزائر، ولديه الحق في أن يأخذ بأكثر الطرق مرونة من المسجلين من كل فئة الرقم من الرجال الضروري لإكمال القوة القانونية لوحداتنا الأصلية؛ هؤلاء الرجال سيخدمون في ظل نفس الظروف مثل المجندين الحاليين لدينا»²؛ وتم بموجبه رفع مدة البقاء في الجندية إلى 25 عاما عوض

1 - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 01، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص ص 34-

2 - A. Messimy: le statut des Indigènes Algériens, op cit, P58.

12 سنة، مع زيادة في المنح وخاصة منحة التقاعد، ليرسم فيما بعد كمرسوم للتجنيد الاجباري والذي سيعلن عنه في 03 فيفري 1912¹.

وقد قام السيد ميسيمي بإرسال رسالة الى رئيس الجمهورية الفرنسية، يؤكد له فيها ضرورة التأكيد على اجبارية التجنيد بالنسبة للأهالي الجزائريين، حيث يقول فيها:

«سيدي الرئيس: في الوقت الحالي، يمكن للمسلم من الجزائر أن يخدم في الجيش الفرنسي فقط على أنه مشارك أو مفوض. إن نمط التجنيد هذا الذي تم وضعه في أعقاب الغزو لم يخضع لأي تغيير منذ ذلك الوقت، وهو يقدم لنا حاليًا ثلاث أفواج من الرماة tirailleurs ، وثلاث أفواج من الصبايحية spahis وعدد قليل جدًا من الرجال الذين تم دمجهم في الفيلق والخدمات الفرنسية ما مجموعه حوالي 17000 رجل؛ قواتنا الأصلية رائعة على مدى خمسين عامًا، أكدوا قيمتهم الأسطورية وقدرتهم على التحمل الصلبة في جميع الحملات في أوروبا وفي المستعمرات، إذا تم تجنيد هذه القوات لفترة طويلة في ظروف جيدة، من خلال لعبة الاشتباكات والالتزامات الجديدة، فإنها تمر الآن بأزمة خطيرة لأسباب مختلفة، أهمها بلا شك انخفاض القدرة على إشراك مستعمرتنا التي تنخفض بسبب التطور الاقتصادي السريع للبلاد، في هذا المجال الزراعي الرائع الذي أنشأه المستعمرون الفرنسيون، يتم البحث عن القوى العاملة أكثر فأكثر، وبالتالي الحصول على أجور أفضل. المواطن الذي يجد أنه من السهل كسب لقمة العيش أقل ميلًا من ذي قبل للانخراط وبالتالي يتراجع أداء نظام المشاركة القديم بسرعة؛ وقوة أفواجنا وخاصة أفواج البنادق في عجز مستمر»².

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص33.

2 - A. Messimy : le statut des Indigènes Algériens, op cit, P57.

ينظر الملحق رقم: 03.

أعدت الادارة الفرنسية كل الاجراءات اللازمة من أجل تسهيل إصدارها لهذا القانون، حيث قامت بإحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن 18 سنة في سنة في عام 1912م، وقد بلغ عددهم 26662 منهم: 8423 في عمالة الجزائر، و4707 بعمالة وهران، أما قسنطينة فقد أخذت الحصة الأكبر، حيث وصل تعداد احصاء الشبان فيها الى 13532¹.

أما المرسوم فإنه حسب ما ورد في تقرير وزير الحرب A. Melerand الذي وجهه الى رئيس الجمهورية A. Fallière فإنه جاء من أجل مضاعفة عدد المنخرطين من الأهالي في الجيش الفرنسي، والذين لم يكن يفوق عددهم في السابق 17 ألف، وكل هذا التراجع يعود سببه أساسا إلى وجود عمل بديل لدى الأهالي بعيدا عن مخاطر التجنيد وويلات الحروب، حيث يعود ذلك الى تحسن الظروف الاقتصادية وخاصة في ميدان الفلاحة، نظرا للإصلاحات التي أدخلها المستعمرون في هذا القطاع، ونتج عن ذلك الحاجة الملحة لليد العاملة والمتمثلة أساسا في الأهالي لأن المستوطنين كانوا يطالبون فرنسا بضرورة إبقاء الأهالي ليعملوا كخدام لديهم في المزارع، هذا التهرب من التجنيد خلف عجزا لدى السلطات الحربية الفرنسية في مجال التجنيد، حيث جاء في التقرير قوله: « وقد أكد الجنرال قائد الفيلق 19 هذا العجز وبالتالي أصبح من الضروري تطبيق التجنيد الإجباري بالنظر إلى الأسباب المذكورة، وكذلك النتائج التي وصلت إليها اللجنة المكلفة بدراسة القضية سنة 1907، فلا غنى عن الخدمة العسكرية الاجبارية لتغطية العجز»².

وقد وضع السيد ميسيمي كيفية التجنيد من خلال تقريره بقوله: بالتالي فإن المرسوم الذي نقدمه للتوقيع الخاص بك ينص، في عنوانه الأول على أن المواطنين الجزائريين المسلمين غير المتجنسين سيتم تجنيدهم في المستقبل:

1- حسب الالتزامات

1- La Revue indigène, N°75, 30juillet 1912.

2 -Ministre de la guerre : **Rapport au Président de la République Française**, Le Mobacher, N. 5436,Samedi 02 mars 1912.

2- عن طريق إعادة التجميع

3- بمكالمات مميزة خاصة، بالإضافة إلى الوضعين السابقين¹.

وقد تم الاعلان عن هذا القانون في الجريدة الرسمية "جريدة المبرشر LE Mobachir² في 02 مارس 1912م، و قد احتوى هذا المرسوم على ثلاثين (30) بندا مقسمة الى ثلاثة أقسام كما يلي :

• الباب الأول :

هذا الباب يضم في مضمونه أحكام العامة للتجنيد، يضم المادة الأولى، والتي يتم فيها التجنيد بصيغة الانضمام الإرادي التطوعي، أو إعادة الانضمام والانخراط، أو عن طريق الاستدعاءات، و تخصص له منحة كاملة .

• الباب الثاني :

جاء لتأكيد الأحكام الواردة في الباب الأول، وذلك من خلال ما ورد في المادة الثانية، التي ذكر فيها تجنيد الأهالي عن طريق الالتزام الطوعي و إعادة الانضمام، وأكد على أن الوضع الحالي لخدمة الأهالي في التجنيد عن طريق الالتزام الطوعي و إعادة الانضمام تبقى محددة من دون أي تغيير يجري عليها من طرف المراسيم و القوانين و اللوائح المعمول بها .

• الباب الثالث :

1 -A. Messimy : le statut des Indigènes Algériens, op cit, P58.

2 - جريدة المبرشر **Le Mobacher** : صدرت بالعاصمة في 15 سبتمبر 1847م، وتعد أول جريدة عربية في المغرب العربي وثالث جريدة في العالم العربي كله، وهي جريدة فرنسية المصدر كانت تصدر مرتين في الشهر في ثلاث صفحات، ومنذ 1850 أصبحت أسبوعية وزادت عدد صفحاتها، يشرف عليها موظفون فرنسيون ويساعدهم جزائريون في تعريب حل موادها المكتوبة باللغة الفرنسية، كانت تحوي موادها أخبارا عن العمالات الثلاث : الجزائر ، قسنطينة وهران، وكانت مشاركة الأفلام الجزائرية فيها محدودا، وقد صرحت عن هدفها في افتتاحية عددها الثاني بقولها بأنها ستحارب أهل الشيطنة وأن فرنسا لن تخرج من هذا البلد -الجزائر- الذي رزقها الله اياه بفضل جيوشها. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص21-23.

فهو القسم الذي يخصنا في الدراسة ، فهو يشمل 23 بندا من البند الثالث (03) الى البند السادس والعشرين (26) ، وجاءت مقسمة الى ثمانية فصول، قسم منها خاص بالأحكام العامة للتجنيد؛ حيث نجد:

الفصل الأول: يحتوي هذا الفصل على أربعة مواد أي من المادة الثالثة (03) إلى المادة السادسة (06)، وهو يتعلق بالاستدعاء كما يلي:

المادة 03 : نصت هذه المادة على أن الحصص التي يتعين فرضها في حالة الحاجة ستكون عن طريق الاستئناف على الأهالي المسلمين ، وستكون ثابتة كل سنة من طرف وزارة الحربية، و ذلك بعد رأي الحاكم العام في الجزائر، وبناء على اقتراح القائد العام للفيالق 19 العسكرية؛ كما نصت على توزيع الحصص بين مختلف بلديات الجزائر، وسوف ينجز من قبل الحكومة العامة، أما التوزيع للوحدات المختلفة سيتم بواسطة السلطة العسكرية.

المادة 04 : تم التأكيد فيها إلى أن تعيين المجندين سوف يكون عن طريق القرعة .

المادة 05 : أن مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للمجندين ستكون مقررة لمدة ثلاث سنوات، كما سيقى الإفراج عن المجندين تحت تصرف وزير الحربية بعد الانتهاء من أداء خدمته كاملة، و يبقى لمدة 7 سنوات كاحتياطي.

المادة 06 : أن أحكام المادتين 34 و 39 من قانون 21 مارس 1905 ستكون قابلة للتطبيق على الجنود الأصليين¹.

ومنه فقد تبين لنا من خلال الفصل الأول أنه سيتم العمل بطريقة الاستدعاء وأن تحديد عدد المجندين من صلاحية وزير الحرب بعد استشارة الحاكم العام ومدة الخدمة العسكرية مع بقاء المجند بعد تأديته للخدمة في الاحتياط لمدة سبع سنوات، وهنا ندرك خطورة التجنيد الاجباري من

1- Le Mobacher : **partie officielle , Ministère de la guerre**, N 5436 , samedi 02 mars 1912, 13 rebi el-ouuel 1330.

خلال المعارضة الشديدة التي لقيها من أعيان الجزائر وفي مقدمتهم محمد بن رحال ومحمد بن العربي النائب بلدية الجزائر العاصمة، أين سافرا الى فرنسا وقاما بطرح جملة من المطالب ومن أبرزها:

- معارضة قانون التجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي، وطلب جعله اختياريا لأسباب دينية واجتماعية ستنتظر لها بالذكر فيما يلي¹.

القسم الثاني : خاص بالتعداد

يحتوي الفصل الثاني على خمس مواد أي المادة السابعة(07) إلى غاية المادة الحادية عشر(11) والمتعلق بإحصاء كما يلي:

المادة 07 : كل عام من 01 أكتوبر إلى 01 ديسمبر على رؤساء البلديات و الادارين بالجزائر الشروع في تقديم جداول تعداد الشبان .

المادة 08 : يجب ادراج في جداول التعداد لكل بلدية :

1- كل الشبان الذين ولدو في الببلديات و المسجلين وفقا لسجلات الحالة المدنية و جميع الوثائق و المعلومات الأخرى و اللذين بلغوا سن 18 سنة خلال العام الذي يتم فيه اجراء الإحصاء.

2- جميع الشبان الذين ولدوا في البلديات والذين لم يتم تسجيلهم في السنوات السابقة نتيجة لإغفالهم ما لم يبلغوا سن الثلاثين (30 سنة) في وقت اغلاق اللوحات (القوائم).

3- الأهالي الذين بلغوا سن الثمانية عشر سنة (18 سنة) من العمر والذين لم يولدوا في بلدياتهم وأقاموا بها لأكثر من عام².

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 19-21.

2- Le Mobacher, partie officielle :, **Ministère de la guerre**, op cit.

وعليه ندرک حرص فرنسا على طرحها لهذه الشروط الصارمة في احصاء الشبان، والتأكيد على الزامية تسجيلهم من أجل الإستفادة منهم في المستقبل، ونلمح ذلك في التقرير الذي تم إرساله الى رئيس الجمهورية اثناء الحرب العالمية الأولى، أين تم التطرق الى هذه الشروط حول احصاء الشبان الذين ولدوا في الجزائر وغيرها من أجل الاستفادة منهم، وحسب هذا التقرير فإن السلطات الحربية الفرنسية سوف تستفيد من خدمات الشبان من الأهالي في حروبها مستقبلا دون قدرة الأهالي عن التهرب من أداء مهمة الخدمة العسكرية التي أقرها مرسوم التجنيد الاجباري الذي صدر في 03 فيفري 1912¹.

المادة 09:

إدراج تعداد الشبان القادرين أو غير القادرين على الخدمة العسكرية قبل التحقق من جداول التعداد المستخرجة من سجلات الحالة المدنية التي تسجل، وكذلك الذين لا يمكنهم اثبات سنهم.

المادة 10:

يتم نشر جداول التعداد في كل بلدية من بلديات الجزائر من 01 إلى 31 ديسمبر وخلال هذه الفترة يتلقى رؤساء البلديات والاداريين الشكاوى من الاطراف المعنية، ويقومون بإعادة عمليا التعريف والتسجيل الضرورية، ويبقى الجدول مفتوحا حتى 31 ديسمبر، وفي ذلك التاريخ لا يمكن قبول أي مطالبة.

المادة 11:

الجداول المعتمدة من قبل المحافظين والولاية الفرعيين في بعثتين يبقى واحد في يد رئيس البلدية أو المسؤول الاداري ويتم توحيد الآخر الى قسم التجنيد، حيث يتم استلامه بحلول 15 جانفي

1 -RAPPORT AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE : JOURNAL OFFICIEL' DES ÉTABLISSEMENTS français DE L'OCÉANIE , 1^{er} novembre 1917.

الى أقصى تقدير؛ وعليه فإن الفصل الثاني يتعلق بإحصاء الجزائريين، حيث تجرى العملية كل سنة في 01 أكتوبر إلى غاية 30 نوفمبر لتنتشر بعدها قائمة المسجلين في 01 ديسمبر إلى غاية 31 من نفس الشهر¹.

القسم الثالث: الاعفاءات وتأجيل الإعفاءات

الفصل الثالث يحتوي على ثلاث مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الرابعة عشر حيث بين هذا الفصل الأشخاص الذين لهم الحق في الإعفاء والتأجيل كما هو مبين في المواد التالية:

المادة 12: يعفى من الخدمة العسكرية كل من:

- 1- أي مجند له صهر أو أخ تحت العلم (مجند في الجيش الفرنسي)
- 2- الإبن الأكبر من الأخوين الأقارب الذين سقطوا في الحرب.
- 4- الإبن الوحيد الذي يكفل أمه الأرملة، أو الابن الصغير الذي يكفل ويدعم جدته الأرملة.
- 5- اليتيم الذي يعتمد عليه أخواته أو أخواته الأشقاء الأصغر سنا.
- 6- الابن الوحيد الذي يدعم ويكفل الأب الأعمى أو الكبير في السن أو المريض أو المشلول إلى درجة عدم قدرته على توفير واعالة نفسه.
- 7- أي مجند توفي شقيقه في الخدمة العسكرية سوف يتم اعفائه أو إحالته للتقاعد بسبب الاصابة أو العجز المتعاقد عليه للخدمة، بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستغناء عن الأهالي الذين هم في حالات خاصة تستحق الاهتمام، والذين لا يتناسبون مع أي من الاستثناءات الموضحة أدناه (الإعفاءات المحددة يتم الاعتراف بها مرة واحدة).

المادة 13:

1- Le Mobacher, partie officielle : Ministère de la guerre, op cit.

يمكن تأجيل سنتين على التوالي للشباب الذين يقل طولهم عن 1.56 متر أو أن يعترف به على أنه ضعيف جدا تجاه الخدمة العسكرية.

كل أولئك الذين تم التأكد بعد فحصهم النهائي لصلاحية الخدمة بالكامل يخضعون للالتزام بالنشاط و الاحتياط المنصوص عليه في هذا المرسوم.

المادة 14:

يتلقى شهادة الاعفاء جميع الشبان الذين يعلنون أنهم غير صالحين للخدمة العسكرية¹.

القسم الرابع :

ويحتوي الفصل الرابع على سبعة مواد أي من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحدة والعشرين المتعلقة بالقرعة وجمع الأشخاص ورسم وطباعة وتكوين الحصص، كما هو موضح في المواد التالية :

المادة 15: يتم تشكيل لجنة السحب كل عام من قبل البلدية والتي يتم نقلها إلى مراكز مختلفة من البلدية وفقا لطريق قرره الحاكم العام وتم نشرها مسبقا للمضي قدما في عمليات السحب، هذه اللجان ستنتقل في العمل إبتداء من 1 افريل².

المادة 16: تكون على النحو التالي :

- الرئيس: في المدينة رئيس البلدية هو الأمين العام لشؤون الأهالي المحلية (وجود صوت واحد للتداول فقط)

1- journal officiel : **DÉCRET relatif au recrutement des indigènes algériens du 3 Février 1912**, N° 3668, 7 février 1912.

2 -Le Mobacher : **partie officielle** , Ministère de la guerre, op cit.

أما في المقاطعات الأخرى و المناطق الفرعية والبلدية يقوم عضو في مجلس المحافظة أو محافظ ثاني في بلدية أخرى يفوضها المحافظ له، وله صوت تداولي وحيد؛ والأعضاء يشملون:

- ضابط فرنسي (ممتاز)
- ملاحظ من الاهالي
- مساعد للعمولة
- طبيب عسكري أو في حالة فشل ذلك طبيب مدني
- مترجم محلف
- ضابط صف

ويتم إضافة لكل فرد أو مجموعة من الأهالي الرئيس الخاص، هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين ذكرو في الأخير لديهم أصوات استشارية فقط، أما في البلديات الكاملة الوظائف لا يوجد نائب محلي من الأهالي وإنما ينوب عنه مجلس محلي يعينه المحافظ.

ويمكن للجنة أن تخفض إلى عضوين إذا كان الرئيس والموظف الفرنسي حاضرا.

في هذه الحالة إذا كان هناك تعادل في عدد الأصوات فإن الرئيس لديه الحق في صوته حتى يرجح الكفة لأحد الطرفين¹

المادة 17: تتم عمليات التجنيد كما يلي:

- 1- منادات المجندين
- 2- إجراء القرعة
- 3- إثبات ضريبة الحصص.

المادة 18:

1 -A. Messimy : le statut des Indigènes Algériens, op cit, P63.

- يتم سحب أسماء المجندين وفقا للترتيب الذي تم فيه إدخال أسمائهم على جدول التعداد.
- إذا كان هناك مجموعة من الشبان يطلبون أداء خدمتهم طواعية في ظل الشروط والقوانين المنصوص عليها فسيتم نسب الأرقام الأولى إليهم عن طريق الحق وسيتم خصم مجموع تعدادهم من الحصة التي ستقدمها البلدية¹.

المادة 19:

- يتم إدراج كل أولئك الذين لا يجيبون عن المناداة في قائمة خاصة مع استثناء حالات الاستحالة المطلقة التي تقوم بها اللجنة.
- تضم هذه القائمة مجموع المسجلين تلقائيا باعتبارهم غائبين.
- لكن في حالة تقديمهم لعذر صالح (مقبول) بعد التحقيق الذي يقوم به مكتب التجنيد فسوف يشاركون في السحب القادم.
- إذا كان هذا العذر المقدم غير صالح بعد التحقيق يتم دمجهم إذا لزم الأمر بناء على الحكم الصادر ضدهم بعد التحقيق ، إلا إذا تم اعتبارهم غير صالحين للتجنيد.

المادة 20:

- تحدد اللجنة حالات الاعفاء والتأجيل وفقا للبنود المنصوص عليها في المواد 12- 13- 14 السابقة الذكر.

المادة 21:

- يجوز للحاكم العام في الجزائر في بعض الحالات أن يفوض الجمعيات الأهلية المحلية بمهمة تحديد الفرق المطلوبة من الأهالي للتجنيد .

1- journal officiel : DÉCRET relatif au recrutement des indigènes algériens du 3 Février 1912, op cit.

الفصل الخامس: يخص مسألة البدلاء:

المادة 22: يمكن للمجنّد أن يعرض بشاب آخر شريطة أن لا يكون هذا الأخير قد تخلّى على التزامات الخدمة العسكرية، كما نص المرسوم على أن السلطات لا تتدخل بين المعوض والمعوض بل يتم ذلك بالتراضي بين الطرفين مع شرط موافقة السلطة العسكرية.

الفصل السادس:

يضم الفصل السادس المادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين الخاصة بتجميد المجندين والادماج:

المادة 23: يتم دمج المجندين كل عام في تاريخ يحدده وزير الحرب¹.

المادة 24 : بعد 30 يوما من التاريخ المحدد لإدخال المجندين يتم الإعلان عن جميع الأشخاص الذين لم يلتحقوا ولم يتم الاتصال بهم (المتمردين) وبمجرد القبض على العصاة يتم تسليمهم الى السلطة العسكرية .

الفصل السابع: الفصل السابع خاص بالأجر اليومي والحوافز والأقساط كما سيرد ذكره في المادة الخامسة والعشرين مما يلي:

المادة 25: يعامل المجنّدون من الأهالي من حيث الأجور نفس معاملة المتطوعين الأهالي في سلاحهم وخدمتهم؛ ويحق لهم الحصول على مكافأة قدرها 250 فرنكا، تدفع منها 150 فرنك عند الاستدعاء، أما 100 فرنك الباقية فيؤجل دفعها بعد سنتين من الخدمة.

الفصل الثامن: خاص بالأحكام الجزائية

ويضم المادة ستة وعشرون (26) كما هو مبين فيما يلي:

1- Le Mobacher : **partie officielle** , Ministère de la guerre, op cit.

المادة 26: توضع أحكام جنائية خاصة ضد العصيان والغش والمناورة التي تهدف الى التهرب من أداء الخدمة العسكرية من طرف الأهالي الذين يتم استدعائهم وسيتم وضع أحكام خاصة رادعة لذلك.

● الباب الرابع:

يحتوي على أربع مواد من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين المتعلق بالأحكام الخاصة، حيث تحدد مواده الامتيازات الخاصة بالجنود القدامى كما سيتم التطرق اليه في المواد التالية:

المادة 27: يتم تقديم منح وامتيازات خاصة للجنود القدامى من الأهالي وذلك وفق أحكام خاصة.

المادة 28: يتم تحديد عمل ونظام الخدمة العسكرية التطوعي بالنسبة للأهالي وفقا لتعليمات يتم طرحها لاحقا.

المادة 29: تحدد التعليمات الوزارية تفاصيل تطبيق هذا المرسوم خاصة فيما يتعلق بتشغيل لجان القرعة واستبدال المجندين.

المادة 30: وزير الحرب هو المسؤول عن تنفيذ هذا المرسوم¹.
يتضح من قراءة نص المرسوم أنه لم يول اهتماما كبيرا لأسلوب التجنيد الإجباري وقد اعتبره أسلوبا ثانويا مكملا للتجنيد عن طريق التطوع، وذلك ما تبينه مقدمة نص المرسوم إذ جاء فيها: "يشكل التجنيد الإجباري أسلوبا مكملا لا يمكن تعميمه إذ أنه سوف لا يطبق إلا على

1- A. Messimy : le statut des Indigènes Algériens, op cit, PP 64-65.

نسبة قليلة من الدفعات السنوية المتكونة من الشباب القابلين للتجنيد . "ويبدو أن ذلك يعود إلى تخوف السلطات الاستعمارية من ردود فعل الجزائريين والمعمرين في هذا الظرف بالذات¹

من خلال قراءتنا لمضمون مرسوم 03 فبراير 1912 نستخلص ما يلي:

- 1- إقرار تجنيد الجزائريين إجباريا بمرسوم أول صادر عن سلطة تنفيذية، لا بقانون ثاني صادر عن سلطة تشريعية، ففي هذه الحالة لم يراع مبدأ الفصل بين السلطات.
 - 2- بني هذا المرسوم على الإكراه والقسر الذي هو ضد مبدأ الحرية والاختيار ما يترتب عنه ضرر بالغ للجزائريين نفسيا وجسديا.
 - 3- يعد شكلا من أشكال التمييز العنصري، فالجزائري يجند عند بلوغه سن الثامنة عشر ولمدة ثلاث سنوات، أما الفرنسي في سن الواحد والعشرين ولمدة سنتين².
- ما إن تم اصدار مرسوم التجنيد الاجباري على الجزائريين حتى أعطت القيادة الحربية أمر التنفيذ الفوري على الشبان الذين يطالهم هذا المرسوم، حيث تلقى الحاكم العام شارل ليتو Charles Lutaud في 24 فيفري 1912 تعليمات تنص بأمر التطبيق الفوري للمرسوم، فبعث بمراسلات في 20 مارس 1912 إلى عمال العمالات الثلاث (الجزائر ، وهران، وقسنطينة) بخصوص استدعاء الشباب المعني بالتجنيد أمام لجان القرعة، وتم الأمر بروية في بعض البلديات دون الأخرى تفاديا لإثارة غضب وسخط الجزائريين، وتفاديا لردود أفعالهم العنيفة وبدأت هذه اللجان عملها الفعلي في شهر جوان 1912م³.

صدر مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 وقد جاء مخالفا لكل التطلعات والاصلاحات التي وعد بها السيد ميسيمي، وهو ما أدخل الأهالي في دوامة جديدة من الاجراءات القهرية تضاف إلى القوانين الفرنسية الجائرة في حق الأهالي، ليثبت أن فرنسا لن تتوانى في استغلال الجزائريين من ناحية ترى فيها الفائدة لفرنسا.

1 -Le Mobacher : partie officielle , Ministère de la guerre, op cit..

2 - iped.

3 - ينظر الملحق رقم: 04.

المبحث الثالث ردود أفعال المستوطنين تجاه صدور مرسوم التجنيد الاجباري 03

فيفري 1912:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر شرعت سلطات الاحتلال الى تكوين الفرق العسكرية من المجندين الجزائريين، لكن ما يلاحظ أنه لم تكن هناك معارضة من طرف الأهالي لأن عملية التجنيد كانت تطوعية، حيث يتقدم الأهالي طواعية للانخراط في سلك العسكرية دون أي إزام أو جبر مقابل مبلغ مالي يقدم كتعويض للأعمال التي يقومون بها في الجيش الفرنسي؛ لكن منذ طرح فكرة إزامية تجنيد الأهالي اجباريا في الجيش والتمهيد لطرح هذه الفكرة كمرسوم قانوني والذي طبق في 03 فيفري 1912 بدأت تظهر العديد من المواقف بين الرفض والقبول سواء من المعمرين بالجزائر أو حتى الفرنسي بفرنسا.

منذ الإعلان عن مشروع التجنيد الإجماري في 1907 تخوفت الصحافة الاستعمارية منه واعتبرته خطرا على مستقبل فرنسا بالجزائر، فكان لها الدور البارز في تحريك فئة المستوطنين من أجل رفض مشروع التجنيد، حيث طرحت جريدة *la Dépêche algérienne* العديد من التساؤلات حول هذا المشروع والتي يمكن من خلالها تحريك فئة المستوطنين من أجل رفضه، حيث تقول في ذلك: « سوف تدربون الرعاع على استعمال البندقية!... سوف تحتثونهم من جذورهم وتزرعون فيهم بذرة السلب والنهب والإجمام »¹.

كان لهذا النشاط الصحفي الذي قامت به صحيفة *la Dépêche algérienne* وكذلك بقية الصحف الاستعمارية الأخرى صدى لدى فئة المستوطنين الذين رفضوا مسألة تجنيد الأهالي لأن ذلك يمكنهم من تحصيل بعض الحقوق التي ترفع من مستواهم وتفتح لهم الأبواب كالجندية والحقوق السياسية وهو ما يفتح لهم الأبواب من أجل المطالبة بترقيتهم الى مصافهم، وقد أشار الصحفي عمر بن قدور الجزائري إلى ذلك حيث كتب مقالا جاء بعنوان "الجزائر لحضرة

1 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص729.

مراسلنا" يذكر صدى هذا النشاط الصحفي على المعمرين، ويشير في مقاله أنه لأجل هذا المشروع الخطير الذي عرضه ميسيمي دعا "المسيو بيرتس" رئيس الجمعية الزراعية الاستعمارية إلى عقد مؤتمر يجتمع فيه ضرب من المعمرين من أجل إعادة النظر في حقوقهم ومصالحهم بالجزائر، وقد تقرر انعقاد هذا المؤتمر في 19 مارس 1909¹، ومن أهم النقاط التي أدرجت للمناقشة في هذا المؤتمر ما ورد في الفصل الثاني والثالث، والذي يدور محورهما حول مسألة تجنيد المسلمين الجزائريين وتعليمهم².

واصلت الصحافة الاستعمارية تحريكها للحملة الشرسة ضد المشروع الذي طرحه السيد ميسيمي حول تجنيد المسلمين الجزائريين، فقد نظمت جريدة *la Dépêche algérienne* حملة مناهضة لمشروع التجنيد بقلم السيد "جول روني Jules Rouanet" ولم تتطرق إلى سبب الذي دفع ميسيمي إلى طرح هذا المشروع وهو الدفاع الوطني، وكانت جميع حججها مرتكزة على الواقع الجزائري، وقد صنفتها إلى أربع حجج حسب ما أورده المؤرخ أجرون وهي:

- 1- إن مشروع التجنيد سوف يمكن الأهالي من تحصيل الحقوق السياسية والمدنية وبالتالي يفتح لهم الباب أمام تجنيسهم ما يسمح بتحصيلهم للمواطنة .
- 2- إن مسألة مغادرة قرابة 1300 جندي فرنسي من الجزائر نحو فرنسا سوف يضعف من قوة فرنسا فيها، وهو ما قد يفتح الباب أمام تجدد الانتفاضات الشعبية التي أنهكت فرنسا سابقا وكلفتها خسائر ضخمة من أجل إخمادها والقضاء عليها .
- 3- إن مسألة إلحاق الجزائريين بالجيش الفرنسي سوف يولد لديهم أطماعا جديدة من الصعب تحقيقها وهو ما يخلق أعدادا جديدة من المتدربين الناقمين على فرنسا.

1- أكد مؤتمر شمال افريقيا أن مطالب المسلمين هي مصبوغة بصبغة سياسية، وبادرت الصحف الليبرالية لإبراز أبعاد تلك المطالب ومن بينها، صحيفة *Le Temps* التي أكدت بأن الحياة اليومية للأهالي لا تسير التقدم الاقتصادي. ينظر: - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص764.

2- عمر بن قنور الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، المصدر السابق.

4- إن مسألة تجنيد المسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي سوف تكلف الخزينة الفرنسية أموالا ضخمة ليست قادرة على دفعها، أما إذا كانت فرنسا تريد منح الحقوق السياسية للأهالي فما عليها إلا أن تعلن ذلك صراحة وتعلن انسحابها من الجزائر.¹

إن هذه المواقف التي أبدتها الصحف الاستعمارية جاءت لتؤكد سخطها وكرهها للأهالي، لأن مسألة تجنيدهم تعني تمكينهم من الحقوق السياسية والمدنية وتفتح الباب أمام تجنيسهم واعتبارهم بمنزلة المواطن، عكس ما كانوا يلقبونها بمصطلح "الأهالي"؛ ولم تكن الصحافة الاستعمارية هي الوحيدة الناقمة على الجزائريين بل حتى الصحف الأجنبية التي تنشط بالجزائر، وفي مقدمتهم الصحافة الإسرائيلية، لأن الاسرائيليين هم الآخرون كانوا يحضون بمنزلة المواطن الفرنسي بعد تمكينهم من الجنسية الفرنسية، فقد كان هذا العنصر المستوطن بالجزائر ناقما على الأهالي جراء الامتيازات التي تحصلوا عليها من فرنسا على حساب الجزائريين، حيث نددت جريدة la nouvel الاسرائيلية التي كانت تصدر بالجزائر على المشروع الذي طرحه ميسيمي حول تجنيد الأهالي المسلمين، واعتبرته أخطر أمر قد تقدم الادارة الفرنسية على تطبيقه، وقد بينت ذلك لما له من خطر يمس مصالح المستوطنين بقولها: « واعلموا أنكم مهما أقدمتم على هذا الأمر الذي يهددنا بخطر عظيم لا بد أن تضطروا الى منح الحرية للمسلمين حتى في الانتخاب النيابي »، وقد وصفت الجزائريين بـ "ماسحي الأحذية" تقليلا من شأنهم واستصغارا من قدرهم، واعتبرت أن مسألة تمكين الاهالي الأقل مرتبة من المستوطنين يقلل من قدر المستوطنين ويفتح المجال أمامهم من أجل المطالبة بحقوقهم المشروعة في الملكية وكذلك المواطنة²؛ وعليه نستنتج في الأخير أن رفض المستوطنين للتجنيد الاجباري يندرج ضمن محورين رئيسيين يمكننا عرضهما كالتالي:

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص729.

2 - عمر بن قدور الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، المصدر السابق.

1- تخوف المستوطنين من تدريب الأهالي وتسليحهم:

منذ أن أعلن ميسيمي عن مشروعه من أجل تجنيد المسلمين الجزائريين إجباريا وفق مراسيم ومناشير رسمية بدا تخوف الأهالي ملحوظا، خاصة بعد الحملة الشرسة التي قامت بها الصحافة الاستعمارية الناقمة عليهم وذلك من أجل عدم تمكينهم من أية حقوق قد ترفع من شأنهم، هذه الحملة الشرسة حركت المستوطنين الذين أصبحوا يتخوفون من مسألة تجنيد المسلمين الجزائريين وخطر ذلك على مستقبلهم، وقد كانت الصحافة الوسيلة الأمثل التي رفعوا من خلالها مطالبهم للسلطات الفرنسية في الجزائر وحتى في باريس، ومن أهم الصحافة الفاعلة في هذا الميدان نجد المجلة الافريقية، حيث عرضت هذه المجلة آراء المستوطنين الذين أبدوا تخوفهم من الروح الثورية والقتالية التي أظهرها الجزائريون فترة المقاومات الشعبية، وأكدوا أن تمكي الجزائريين من السلاح والتدريب يفتح أعينهم من أجل المطالبة بمكانة في الجزائر¹.

إن تخوف المستوطنين نابع من ادراكهم بأن الأهالي ساطحون على الادارة الاستعمارية، وذلك لأن فرنسا لم تمنح لهم في السابق أية حقوق، خاصة إذا علمنا أن الجزائريين لطالما كانوا يطالبون بالحقوق من خلال العرائض التي كانوا يرفعونها نذكر منها "عريضة أهالي عمالة قسنطينة الى مجلس الأمة وغرفة النواب في 1894"، إلى جانب المراسلات التي بعث بها أعيان الجزائر منها الرسالة التي وجهها "لويس خوجة" إلى رؤساء لجنة مجلس الشيوخ المكلفين بدراسة الأوضاع الضرورية في الجزائر وجاءت بعنوان "المسألة الأهلية" وكلها قدمت من أجل إجراء اصلاحات على أوضاع الجزائريين²، وعليه فإن تسليحهم يعني حصولهم على الحقوق ولو بالقوة، وهو ما تخوف منه المستوطنون، كما أن تسليحهم وتمكينهم من التدريب العسكري سيجعل منهم ذلك

1- Brunelle Camille : **Communication sur le service obligatoire des indigènes En Algérie**, Revue Africaine, N°52, 1908.

2- محفوظ سماتي: الشبان الجزائريون الجزائر الفتاة (مراسلات وتقارير 1837-1918)، تر، محمد المعراجي وعمر المعراجي،
ثالثة للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 189-197.

الخطر الذي يحرق بالمستوطنين، بأملكهم ومصالحهم التي اقتطعوها عنوة من الجزائريين تحت قوة المحتل الفرنسي.

وقد رد عمر بن قذور الجزائري على هذا الاتهام الخطير الذي لفته المستوطنون بالجزائريين من أجل حرمانهم من الحقوق وربط ذلك بمسألة الحرب التي أشرك فيها الجزائريون ضد إخوانهم المغاربة، وأنهم لم يظهروا أي نية خبيثة تجاه فرنسا حتى تحرمهم حقوقهم الطبيعية المشروعة حيث يعلق على ذلك بسؤال جاء فيه قوله: « تلبية العرب لنداء الحكومة وإسراعهم لمحاربة إخوانهم المغاربة تحت الراية الفرنسية أكبر دليل وأوضح برهان على عدم وجود التعصب في القطر الجزائري، فأين ما تبديرون به حجتكم هذه التي بنيتم عليها العلامي والقصور؟¹ ».

تفاعلت الصحافة الاستعمارية مع موقف المعمرين الفرنسيين بالجزائر، وفي مقدمتها جريدة Le Temps التي اعتبرت مطالبهم بالمعقولة، ووصفت مخاوفهم بالمشروعة، وردت على مشروع السيد ميسيمي بأنه سيشكل خطراً على المستوطنين، وذلك لأن الجزائر ليست كباقي المستعمرات الفرنسية فلها خصوصيتها، وذلك أن السياسة الفرنسية المطبقة بها هي سياسة استعمارية بحتة تعتمد على سيطرت العنصر الأوربي على الأرض والممتلكات والثروات وترفض فكرة التشارك مع الجزائريين.²

وقد تضامن مع هذا الموقف Eugène Etienne الوزير الأسبق للحرب وهو جزائري المولد وابن جندي جزائري، حيث أعلن معارضته لهذا المشروع الذي اقترحه السيد ميسيمي واصفا إياه بـ "أسوأ مغامرة"، ويقول في ذلك: « إن التجنيد المباشر خطأ فادح لأن الأهالي سوف يعتبرونه مساساً بأحوالهم الشخصية، والحال أن الإبقاء على تلك الأحوال على حالها هو ضمان أمننا وسيطرتنا»، حيث اعتبر أن تطبيق مشروع ميسيمي سيكون له عواقب وخيمة وانتفاضات مروعة، كما أن فرض التجنيد بالإجبار سينتج جنوداً ممقوتين؛ وقد أعرب المستوطنون عن تخوفهم

1 - عمر بن قذور الجزائري : بين جدران المعمرين، التقدم، ع35، 30 أبريل 1908.

2-Le Temps : La loi de deux ans et la question indigènes, op cit.

من هذه المسألة بقولهم: « لن يجبر الجنود على عبور البحر الأبيض بالسيف أبدا وإلا فسوف يكونون بمثابة فيالق من المتمردين»¹، وبالتالي رفضوا هذا المقترح واعتبروه بـ "شحن السلاح ضد أنفسهم"².

أكد النقيب باسول Passol أن حجج المستوطنين في رفض التجنيد الاجباري على الاهالي هي حجج واهية ولا أساس لها من الصحة، وقد استشهد في ذلك بالولاء الذي قدموه أثناء فترة تجنيدهم منذ بداية الاحتلال في مختلف الفرق من الزواف والقناصة وفرقة الرماة وغيرها، حيث أثبتوا قدرتهم وإخلاصهم لفرنسا في الحروب والمعارك التي اشركوا فيها مثل المساهمة في القضاء على ثورة الأمير عبد القادر، وخاصة المساهمة في القضاء على ثورة 1871، وأكد أن مسألة التحكم في الأهالي هو أمر سهل ولا يتطلب إلا التفريق بينهم من أجل القضاء على العصبية القبلية بينهم، وبالتالي فإن إمكانية تجنيدهم أمر يسير ولا يطرح أية مشاكل³، لكن هناك من القادة العسكريين من تخوف حول هذه المسألة، نذكر منهم المقدم Ia Croix المسؤول على القسم العسكري الخاص بالأهالي، فكانت وجهة نظره تقتصر على توسيع فيالق القناصة، مؤكدا على أنه يوجد مانع لتطبيق الخدمة العسكرية لمدة سنتين مقترحا على أن يكون التجنيد عن طريق الانابة وليس الاجبار⁴.

عمل ميسيمي على نشر عدة مقالات يتحدث فيها عن فوائد التجنيد الإجباري على الاهالي بالنسبة للمؤسسة الاستعمارية، واستشهد بمقال مطول في مجلة باريس حول فوائده، وانتقد بشدة الموقف المتصلب والمعارض للمعمرين بالجزائر وكتب يقول في ذلك: «إنهم يخشون أن يرو الجندي بعد تسريحه انسانا على دراية أفضل بحقوقه وأقل خضوعا»⁵.

1- شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع السابق، ص 729.

2- نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 159.

3- Desachy T : op cit, p. p. 126- 127.

4- شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 733.

5- نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 163.

من خلال هذه الحجج التي وضعها المستوطنون نستنتج أهم كانوا مدركين تماما لنقمة الأهالي عليهم كونهم حرموهم من كل الحقوق حتى من حياتهم الطبيعية، كما أن حججهم مستندة على أساس حرمانهم من أية حقوق سيتحصلون عليها جراء تجنيدهم مثل بقية الفرنسيين وهو ما يؤكد قضية كره المستوطنين للأهالي وحقدهم عليهم.

2- رفض المستوطنين لمسألة تجنيس الأهالي الجزائريين:

رفض المستوطنون المشروع الذي طرحه السيد ميسيمي حول تجنيد الأهالي المسلمين إجباريا وذلك خوفا من حصولهم على الحقوق السياسية والمدنية واكتسابهم حق المواطنة، وبالتالي يتجنسون بالجنسية الفرنسية، الأمر الذي سيساويهم بالمستوطنين أصحاب النفوذ في الجزائر، الأمر الذي لم يقبلوه، وقد تفاعلت الصحافة الاستعمارية حول هذا المقترح الذي طرحه المستوطنون ومنها جريدة *La Dépêche algérien* حيث صرحت في إحدى مقالاتها أن: « التجنيد يعني الفناء بالنسبة لنا، فهو سيؤدي الى المساوات بين الرومي والعربي، وبالتالي قد يطلب منا يوما ما قراءة القرآن وترجمته الى لغتنا ... سنصاب بخيبة أمل إذا ما طبق التجنيد العسكري على العرب لأنهم سيكونون متساوين معنا»¹، كما علقته هذه الجريدة قائلة: إذا تجنس الجزائريون فتلك نهاية الجزائر الفرنسية².

يبدو أن هذه الحملة الشرسة من الصحافة الاستعمارية جاءت بعد التصريح الذي قاله السيد ميسيمي، على أن هذا القانون سيحدث تقاربا بين العرب والفرنسيين، كما أعلن عن اجراء اصلاحات لصالح الجزائريين، حيث يقول في ذلك: « إن المسألة تتعلق بإدماج كامل وسريع غير

1 - محمد ناصر: المرجع السابق، ص 29.

2 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 729.

أنه من الضروري وضع حد للإجراءات الاستثنائية في الجزائر وإعطاء مكانة شرعية في مناقشة وتسيير الأمور لأولئك الناس الذين انتزعنا منهم أرضهم وما زالوا يبذلون لها الجهد والمال»¹.

وبالعودة إلى الجرائد الاستعمارية فإننا نجد أن جريدة le Temps كانت تحرض على رفض مسألة التجنيد كما أشار أجرون، حيث كتبت في مقال صدر في 12 ماي 1901 على لسان المعمرين قائلة أنه لا يريد المستعمرون أن يعترفوا بأن هناك أدنى إساءة في المستعمرة في إشارة منها الى ضرورة عدم المساس بمصالح المستوطنين، وقد صرحت على لسانهم قائلة : يجب أن يعاملوا السكان الأصليين بالقوة فقط².

لم تكن مسألة التجنيد الإجباري التي طرحها ميسيمي محور جدال بين الأطراف الكولونيالية وحدها، بل أنها خلقت جدالا بين مختلف النخب الجزائرية، حيث ظهر جماعة الشبان الجزائريين، الذين رأوا في مشروع التجنيد وسيلة تمكنهم من تحصيل الحقوق السياسية والمدنية وتمكينهم من الجنسية الفرنسية التي ناشدوها، وكانوا يطمحون الى تحقيق التقارب بين العربي والفرنسي وتحقيق المساوات في مختلف جرائدهم منها جريدة الصباح 1904 المحررة بالعتين العربية والفرنسية، فكانوا يريدون أن يكونوا "من أجل فرنسا بالعرب، ومن أجل العرب بفرنسا"³.

وقد بادر جماعة الشبان إلى إرسال وفد إلى باريس سنة 1908م برئاسة بوضربة من أجل المطالبة بتمثيل سياسي حقيقي مقابل ضريبة الدم وكان الوفد يعتمز تقديم عريضة ضد التجنيد الإجباري على المسلمين تحمل عشرة آلاف توقيع، وقد أعلن بوضربة دعمه المطلق لمشروع ميسيمي من أجل تحصيل الجنسية و وتمكينهم من الحقوق والاصلاحات التي اقترحها ميسيمي

1 - نيكولا دي كوف: المرجع السابق، ص 159-163.

2 - Charles-Robert Ageron: **Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919)**, In Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 6 N°2, Avril-juin 1959. p. 121.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، تر، محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 373-374.

سابقاً¹، لكن بالمقابل كانت جماعة المصلحين تؤكد تمسكها بمعالم الشخصية الاسلامية، وأعبأت على جماعة الشبان مطالبتها بالجنسية، وتفاعلت معها المواقف الشعبية من خلال مظاهرات عنيفة، إلى جانب حركة الهجرة² التي شهدتها تلمسان³.

لقد شغلت مسألة الحصول على الجنسية مقابل التجنيد الاجباري للمسلمين الشغل الشاغل بالنسبة للمعمرين ومع صدور مرسوم 03 أكتوبر 1910 الذي سهل تحصيل الجنسية بالنسبة للأهالي الذين تجندوا إرادياً مع شرط معرفتهم للغة الفرنسية قراءة وكتابة، وتذكر المصادر أن غالبية العسكريين من 1865 إلى 1914 كانوا مهتمين بالتجنيس من أجل تمكينهم من الارتقاء في الرتب المخصصة للمواطنين الفرنسيين، وهو ما ينطبق على الأعيان الذين لطالما تمنوا التمثيل النيابي والسياسي⁴.

أصبحت مسألة تجنيد الأهالي المسلمين التي ستفتح الباب أمام تجنيسهم حسب المستوطنين تثير مخاوفهم بشكل أكبر، لأن تجنيس الأهالي يعني تمكينهم من الحقوق السياسية والمدنية وبالتالي ينالون حق المواطنة ويصيرون في مصاف المستوطنين، وقد أشار السيد ميسيمي إلى عدم القلق من هذا المشروع، فهو سيعود بالفائدة على فرنسا، كما أن التجنيد في بقية المستعمرات الفرنسية لم يحدث أي ضرر عكس ما كان في الجزائر، حيث أثار حسب ما وصفه عاطفة معينة- يقصد بها

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص161.

2 - عرفت تلمسان منذ 1908 حركة هجرات سرية واسعة واستمرت في سنتي 1910 و 1911 وبشكل مكثفة بالنسبة للعائلات التلمسانية وأغلب هذه الرحلات كانت نحو بلاد الشام. حددت الصحافة عددهم ب 1200 شخص من أصل 25000 قاطن بتلمسان وضواحيها، وقد كان التجنيد الاجباري أحد أهم أسباب هذه الهجرة، الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تتحرك لتطويق هذه الهجرة وتبحث عن خلفيات هذه الظاهرة حيث أمر الحاكم العام للجزائر بفتح تحقيق حولها.

ينظر:

Charles-Robert Ageron : **Les migrations des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)**, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 22^e année, N° 5, 1967. PP 1048-1066.

3 - شارل رويير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص732.

4- Pautremat Pascal : la politique musulman de la France xx Siecle , de l'hexagone aux terres d'islam, Espoire, réssites, échecs, Maisonneuve et la larose, Paris, 2003, P232.

المستوطنين-¹؛ منذ 1910 تم إعادة طرح مشروع السيد ميسيمي حول تجنيد العرب الجزائريين إجباريا، وبدأت لجنة الاحصاء عملها برئاسة المقدم Chardenet الذي قام بإحصاء حوالي 62518 شابا، ووجد من بينهم 46747 شابا مؤهلا للتجنيد، وقد جند حوالي 1560 منهم بنسبة 3.85٪ من مجموع الشبان الذين تم احصائهم، وازداد تخوف المستوطنين من ذلك، لكن يبدو أن الصحافة الاستعمارية بدأت تعي أنه سيطبق لا محالة وأن الاعتراضات بدأت تتلاشى شيئا فشيئا، فوجد جريدة le Temps تصرح قائلة: لقد آن أوان ضبط الحقوق السياسية².

أمام هذه المعارضة الشرسة من قبل المستوطنين الناقمين على الأهالي في مسألة تحصيل الحقوق السياسية، قام Chailley بإلقاء خطاب شديد اللهجة أمام البرلمان في فيفري 1910 قال فيه: « للمستوطنين مصالح خاصة بهم وفرنسا كذلك مصالح متميزة، وإنهم مخطئون عندما يخلطون مصالح فرنسا بمصالحهم، ويخطئون أيضا عندما يدعون أن في استطاعتهم إملاء سياسة أو اجراء ما إزاء الأهالي، إنهم بذلك يتجاوزون حدودهم. أقول إن المستوطنين الذين يشتمون الأهالي ولكنهم في نفس الوقت لا يضطلعون إلا بنصيب هزيل من الأعباء العامة، في حين يستحوذون لأنفسهم بأكبر نصيب من المداخيل العامة؛ وأقول لهؤلاء إنكم لا تخدمون مصالح فرنسا بهذا الصنيع»³.

درست جريدة Le Temps المشروع في عام 1911، وصرحت مساندة للمعمرين بصفتهن المواطنين قائلة: إن العكس هو الصحيح في الجزائر... إن سياستنا الإسلامية في الجزائر هي عدم إفساح المجال للعنصر الإسلامي في الحياة العامة⁴، لكن يبدو أن السيد ميسيمي ومنذ 02 مارس 1911 أصبح وزيرا للمستعمرات شرع في تحقيق أهدافه المسطرة في مشروع التجنيد

1 - A. MESSIMY : le statut des Indigènes Algériens, op cit, PP5-7.

2 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص739.

3 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص765.

4 - Charles-Robert Ageron : Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919), op cit, P123.

وما يتبعه من اصلاحات لتحسين أوضاع الأهالي، وهو ما أثار حفيظة المستوطنين، وبدا أن مشروع التجنيد الاجباري قد آن وقت ترسيمه، حيث صرحت جريدة La France militaire في 11 سبتمبر 1911 قائلة: إن مشروع التجنيد الاجباري على وشك التطبيق¹.

أثبت المستوطنون عنصريتهم المطلقة وكرههم للعنصر المحلي الجزائري من خلال رفضهم للتجنيد الاجباري، ليس جبا فيهم وإنما اصرارهم على عدم تمكين الأهالي من أية حقوق قد ترفع من قدرهم أو تحسن من المستوى معيشتهم، ومع صدور مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912، حيث أصيب الشبان الجزائريون بخيبة أمل كبيرة، لأن المرسوم جاء منافيا لتطلعاتهم، لأنه أدرج المكافأة المادية بدل التعويض السياسي عكس ما كانوا ينادون به، كما أن مدة التجنيد كانت مقررة بثلاث سنوات على خلاف بقية الفرنسيين، أما بالنسبة للمستوطنين فقد ظلوا يرفضون مسألة التجنيد لأنها تفتح الباب أمام مطالبة الأهالي الجزائريين بالحقوق السياسية والمدنية، وعلقت الجرائد الاستعمارية على ذلك وأصررت على عدم جواز أي تعويض للمسلمين وطالبت في العديد من المرات بإلغاء مرسوم التجنيد الاجباري².

منذ مطلع العشرينات من القرن الماضي أصبحت فرنسا في حاجة ماسة إلى خدمات الجزائريين في الجيش الفرنسي من أجل تقوية بأسها الحربي خاصة في ظل وجود ظروف تعرضنا لذكرها سابق بالشرح الوفير، كل هذه الظروف دفعت فرنسا إلى إصدار مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 الذي تعرضنا بالذكر لمختلف بنوده وشروط التجنيد، وقد كان لهذا المشروع-التجنيد الاجباري- الذي ثبت في شكل مرسوم صدى كبير لدى المستوطنين الناقمين على الأهالي من أجل حرمانهم من أبسط الحقوق التي قد ترفع من قدرهم، وتحسن من وضعهم، ولهذا فقد قابله بالرفض الكامل واعتبروه انقاصا من قدرهم، وتراجعا من القوة العسكرية الفرنسية الحربية التي أصبحت تعتمد على مجموعة من الثائرين الذين ستمكنهم من تعلم أساسيات السلاح

1- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، صص 740-741.

2- نيكولا دياكوف: المرجع السابق، صص 173-175.

والقتال، وبالتالي اعتبروا ذلك خطرا على مصالحهم، وسيكون لصدور هذا المرسوم صدى كبير لدى الصحافة الأهلية التي ستناقش هذا المرسوم كل حسب توجهها وميولها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

مواقف الجزائريين من مرسوم

التجنيد الإجباري وصداه في

الصحافة الأهلية

.1914 - 1912

● المحمد الأول: الصحافة الاصلاحية ومرسوم التجنيد الاجباري

.1914 - 1912

● المحمد الثاني : موقف صحافة حركة الشبان من مرسوم التجنيد

الاجباري 1912 - 1914.

● المحمد الثالث: موقف الرأي العام الجزائري من التجنيد

الاجباري وصداه في الصحافة الأهلية 1912 - 1914

خلف صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 تضاربا في المواقف بين جماعة الاصلاحيين المتمسكين بمبادئ وقيم الشخصية الاسلامية، وبين جماعة الشبان المتفرنسيين والداعين إلى الادماج في المنظومة الفرنسية، وبين المواقف الشعبية التي فرض عليها هذا المرسوم فكيف كان موقف هذه الأطراف من صدور مرسوم التجنيد الاجباري؟ وما مدى تجاوب الجزائريين مع مشروع التجنيد الجديد الذي أقرته فرنسا في شكله القانوني كمرسوم؟

المبحث الأول: الصحافة الاصلاحية ومرسوم التجنيد الاجباري 1912 – 1914.

إن إصرار ميسيمي على طرح مشروع يمكن الحكومة الفرنسية من استغلال الأهالي في الخدمة العسكرية الفرنسية جعل من النخب الاصلاحية تتخذ موقفا معاديا لهذا المشروع، وهو ما ظهر جليا من خلال صحفهم، حيث كان له صدى كبير في ذلك، من خلال المقالات التي نددوا فيها بضرورة التخلي عن تطبيق هذا المرسوم.

عبرت الصحافة الاصلاحية¹ عن رفضها لهذا المرسوم من خلال المقالات التي كتبها روادها من الاصلاحيين، وفي مقدمتهم عمر بن قدور الجزائري² الذي كان ناشطا صحفيا ومصالحا دينيا

1 - الصحف الاصلاحية: والمقصود بالصحافة الاصلاحية هي تلك الصحافة التي انتهجت نهج الإصلاح التربوي العلمي والذي كان يعتمد أساسا على ايقاظ الشعب الجزائري من التخلف الحضاري الذي يعانيه جراء الاستعمار الفرنسي، وبعث روح التمدن والتعلم فيه، والرقي به في مختلف الجوانب العلمية والتربية على ترك كل صور البدع والخرافات منها جريدة الشهاب، والنور، والاصلاح، وجريدة الأمة. ينظر: محمد الصالح نيت علجت: صحف التصوف الجزائرية من 1338 هـ إلى 1373 هـ 1920 م إلى 1955 م، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001م، صص 51-55.

2 - عمر بن قدور الجزائري : هو عمر دزيريل أو كما يسمى بعمر بن قدور الجزائري، ابن سعيد، وابن ياسين يمينة بنت أحمد، ولد بمدينة الأربعاء بضواحي الجزائر العاصمة، وقد نشأ بها وأخذ العلم فيها منذ صغره، ثم انتقلت أسرته إلى مدينة الجزائر العاصمة لتستقر في إحدى ضواحيها كان يرتاد على المدرسة الثعالبية، حيث تتلمذ فيها على يد الشيخ عبد القادر مجاوي وعبد الحليم بن سماية، كل ذلك مكنه من حفظ القرآن الكريم، واكتساب أساسيات ومبادئ اللغة العربية، دخل عمر بن قدور المدرسة الشرعية التي تم انشائها في 30 أكتوبر 1850، انتقل عمر بن قدور بعدها إلى تونس وبعدها إلى مصر، اشتهر بكتاباته الصحفية حيث كتب في الجرائد المشرقية مثل جريدة "اللواء" لصاحبها مصطفى كامل، إلى جانب نشاطه الصحفي في تونس والجزائر. ينظر:

بامتياز، حيث نشر مقالا مطولا في جريدة الحضارة محذرا من خطر هذا المشروع على الجزائريين سواء من الناحية الدينية والخلقية، وقد أعاد نشر هذا المقال في جريدة المشير التونسية جاء بعنوان: "هفوات الأوربيين"، حيث وصف هذا المشروع الذي سقط على الجزائريين بـ "المسألة العويصة" التي يستحيل قبولها وهي مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، حيث أرجع عمر بن قنور أسباب طرح ميسمي هذ المشروع كما ورد في مقاله إلى: « إن غاية الحكومة من هذا التجنيد هي تقوية بأسها الحربي بأبناء العرب الأشداء الذين ما فتئوا يبذلون أرواحهم في المواطن المتعددة أمام جنودها، فافتنت بشجاعتهم وصلابتهم وصبرهم على الشدائد»¹؛ بين مخاطر هذا المشروع على الجزائريين بسبب رفضه من منظوره الديني.²

أما الذين انظموا إلى سلك الجندي في السابق فهم كانوا مرغمين لأسباب اقتصادية على حد قوله، حيث يذكر ذلك في مقاله بقوله: « أولئك الذين انخرطوا في سلك عسكريتها فرارا من الفقر والاملاق»، أما بقية الطبقات الأخرى فقد أوضح عمر بن قنور رفضها القاطع للانخراط في سلك الجندي من خلال قوله: « هو الدين يمنعها أن تخضع للأمر بحمل السلاح ومركزها السياسي والاقتصادي من أحط المراكز»، وقد أعاب على الحكومة الفرنسية دفع الجزائريين في سلك العسكرية الى مقاتلة إخوانهم في الدين (المراكشيين) من دون مراعات لعاداتهم وتقاليدهم وديانتهم التي تمنع المسلم من قتل أخيه المسلم، ودعا إلى عدم جبر المسلمين من الأهالي على مقاتلة إخوانهم بقوله:

- مولود قرين: عمر بن قنور الجزائري دوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1886-1932، دار الخليل، الجزائر، 2013، ص ص 69-76.

- عبد الحميد ساحل: عمر بن قنور الجزائري رائد الصحافة الإصلاحية في الجزائر 1906-1927، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص ص 117-131.

1 - عمر بن قنور الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

2 - الحق الوهراي: رأي حر مسألة تجنيد الأهالي، ع 40، 13-20 جويلية 1912م.

«... وأن لا تقاتل بهم إخوانهم في الدين كالمراكشيين لأنهم مسلمون قبل كل شيء»، كما نبه إلى نتائج هذا العمل الوحيم على الجزائريين وحتى أثره على فرنسا في حد ذاتها، حيث أشار إلى رفض الجزائريين لمسألة التجنيد الإجباري من خلال المحجرات التي شهدتها مدن الجزائر فرارا من التجنيد حيث يقول: « وإذا أبت إلا تنفيذ مشروعها فإن خراب الجزائر يحين وقته لأن المسلمين لا يرحون لقاء ذلك التنفيذ أن يغادروا أو طأنهم ويقصدوا الأقطار الأخرى الإسلامية، وقد علمت أن بعض العائلات المشهورة في العاصمة بالرفاهية والجاه على وشك مغادرة الثغر وقد باعت تلك العائلات كل ما تملكه»، وقد أنهى مقاله ببيت شعري جاء فيه قوله:

إذا كنت في أمر فكن فيه محسنا فعما قليل أنت ماض وتاركه
فكم دحت الأيام أرباب دولة وقد ملكوا أضعاف ما أنت مالكة¹.

إمتازت مواقف النخب الإصلاحية منذ صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 بالرفض الكامل لهذا المرسوم الذي أرهق كاهل الجزائريين، وكانت ضريبته ثقيلة عليهم ألا وهي ضريبة الدم، واتضحت مواقفهم من خلال صحفهم الإصلاحية التي كانوا يدونون فيها آراءهم ومواقفهم، بل وحتى أنهم كانوا ينشرون فيها التقارير الفرنسية الخاصة بالتجنيد، إلى جانب عرضهم لبعض المقالات التي نشرت في الصحف الفرنسية من أجل إطلاع الرأي العام حول مسألة التجنيد؛ وقد تعددت مواقف الإصلاحيين بين نشر عرائض من توقيع السكان من كل ناحية، زيادة على الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات، وحتى مراسلة الصحف الأجنبية خارج الوطن سواء منها الصحف المشرقية أو المغاربية².

كانت الصحف الفرنسية تحذر من الخطر الذي يمكن أن يسببه الإصلاحيون، حيث نشرت حوالي تسعة مقالات ما بين شهري ماي وجوان 1912 في مجلة le Temps، جاءت تحت عنوان "كيف ننظم شمال افريقيا"، وكان لهذه المقالات صدى واسع، كونها كانت تستهدف الدور

1- عمر بن قذور الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

2- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، 1984، ص33.

الواسع والمتنامي للنخب الإسلامية في بلدان المغرب، وتحذر من أنها ونشاطها يمكن أن يصبح معاديا لفرنسا في ضل نظام العنف القائم، ومن أجل تفادي ذلك تكفي تحقيق المساوات في الضرائب، وفي تقسيم الاعتمادات في المستعمرات¹.

لقد كان رد فعل المسلمين ذوي النزعة الإصلاحية أسرع مما كان متوقعا، خاصة وأنهم قد أصيبوا بخيبة أمل خاصة عدم المساوات في مدة التجنيد التي تم اقرارها بثلاث (03) سنوات مقابل سنتين للفرنسيين²، ومن بين أهم الصحف الإصلاحية التي عارضت التجنيد الاجباري نجد جريدة الحق الوهراني³، التي قامت بشن حملة شرسة ضد قانون التجنيد، حيث تفنن رئيسها محمد بن رحال في كتابة مقالات تحارب التجنيد الاجباري، وتوضح مدى خطورة تطبيقه على الجزائريين.

وقد بدأ محمد بن رحال حملته الشرسة بمقال جاء بعنوان "البعثة الوطنية" ذكر فيه أن هذا الوعي الذي وصل إليه الجزائريون ورفضهم للتجنيد الاجباري إنما مصدره انتشار أفكار الجامعة الإسلامية، التي غيرت بأفكارها نظرة وطريقة تعامل الجزائريين مع المحتل الفرنسي، ونلمس أثر ذلك من خلال الوفد الذي أرسله أهالي الغرب الجزائري من منطقة وهران، حيث حملت لنا صحيفة الحق الوهراني أخبار هذا الوفد ونشرته في الصحيفة باللغتين العربية والفرنسية⁴.

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 167.

2- شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 742.

3 - الحق الوهراني 1911-1912: صدرت بمدينة وهران في البداية باللغة الفرنسية الى غاية عدد 31 تحت ادارة تاي Tapie الذي اعتنق الاسلام، وقيل عنه أنه كان متحمسا له أكثر من المسلمين أنفسهم، وقد أضافت منذ أفريل 1912م صحيفة باللغة العربية، عرفت بدفاعها عن الجزائريين ضد التجنيد الاجباري الذي فرضته ادارة الاحتلال الفرنسي منذ نشأتها، هذا الاتجاه الذي شجع العديد من النخب الجزائرية خاصة الإصلاحية أمثال عمر راسم، وعمر بن قدور للكتابة فيها، جاعلين منها منبرا من أجل الدفاع عن عروبة الجزائر، ما جعلها عرضة للاضطهاد الفرنسي الذي قام بإغلاقها ومنعها عن الصدور بعد صدور 46 عددا منها. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 37-39.

الملحق رقم : 06.

4- الحق الوهراني: الإكتتاب العسكري الوطني، عدد 31، 11-18 ماي 1912.

لقد كانت جريدة الحق الوهراني تهدف من خلال تتبعها لأخبار هذا الوفد خطوة بخطوة الى إبلاغ الرأي العام الوطني الجزائري على إصرار أهالي الغرب الجزائري ونخص بالذكر أهالي وهران في رفض مسألة التجنيد الاجباري جملة، بالرغم من التعويضات والمنح التي عرضتها فرنسا عليهم، وبالتالي فهي رسالة موجهة إلى بقية النخب حتى تتابع هذه المسألة، وتشكل طرفا بارزا مدعما للأهالي في رفض مرسوم التجنيد الاجباري، فقد عملت الصحافة الجزائرية على تضخيم هذه الأحداث مع التركيز على قضية التعويضات، كما ركزت على ضرورة التراجع عن قضية التجنيد¹.

هاجمت المقالات الأولى لجريدة الحق الوهراني مضامين وبنود مرسوم التجنيد الاجباري المقرر في 03 فيفري 1912، وقد وصفته بـ "الأمر الدولي" وذلك لعدة أسباب:

- أولا: كون فرنسا فرضت هذا القانون على أغلب مستعمراتها بما فيها تونس وبقية المستعمرات الافريقية الأخرى.
- ثانيا: أن هذا القانون كان يسري في بقية الدول الأوربية الأخرى، في إطار التسابق نحو تقوية الجند والسلاح.

هاجمت الصحيفة هذا المرسوم الذي يجعل الشبان من الأهالي مجبرين على أداء الخدمة العسكرية ولمدة ثلاث سنوات، واعتبرت ذلك بمثابة تفرقة بينهم وبين الفرنسيين، خاصة وأنها لظالما كانت تتغنى بمبادئ الحرية والمساوات وترفع شعارات الثورة الفرنسية البراقة عاليا، حيث كان الفرنسيون يؤدون الخدمة العسكرية لمدة عامين، بل وحتى أن الإسرائيليين كانوا يعاملون معاملة الجنود الفرنسيين ويجندون لمدة عامين فقط مثل بقية الجندين الفرنسيين²، وقد صرحت اللجنة المالية العربية بأنها تنحني لطلب اللجان، وخاصة في سن التجنيد والمنح ومدة الخدمة العسكرية،

1- شارل روبر أجرون: الجزائريون السلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص743.

2- الحق الوهراني : الاكتتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

وأضافت بأن ثقتها تامة في فرنسا التي ستمنح الأهالي كل التعويضات باستحقاق، لكن دون جدوى أو تحرك يذكر لصالح الأهالي¹.

كما ذكرت صحيفة الحق الوهراني أن المجند مقابل خدمته لفرنسا كان يتقاضى جائزة مالية تقدر بـ 250 فرنك كالتى تدفع للمتطوعين²، ويذكر المؤرخ محفوظ قداش بأن المجند كان يجند مقابل هذا المبلغ الزهيد لمدة ثلاث سنوات، وكانت النشرات التطبيقية تدعو الإدارة إلى تشجيع حملات الانخراط في الجيش³؛ ونقلت الصحيفة في نفس السياق تخوف السلطات العسكرية الفرنسية من عدم تقبل الأهالي لهذا الأمر، لذلك تذكر أنها لم تجند في البداية الا فئة قليلة بقولها: « وقد شرع أولو الحكم في تنفيذه بسياسة ومداهنة، بحيث لم يجندوا في السنة الأولى إلا في بعض المواضع السهلة التي لا يفزع أهلها من ايقاعه عليهم، ولم يلزموا إلا عددا يسيرا لا يتحسس به مفقودهم في تلك المهادنة»⁴، وهذا التخوف جعل من السلطات الفرنسية توظف كامل طاقتها من أجل ترغيب الشبان من الأهالي من أجل الانخراط في صفوف التجنيد من خلال توظيفها للصحافة وكل الوسائل الدعائية الأخرى المتاحة لديها⁵.

يذكر " بن رحال " في صحيفة الحق الوهراني أنه ليس من عادة الجزائريين الخوف، بل من شيمهم الشهامة والشجاعة، وأنه ليس من العدل وضع مكافأة للأهالي حتى يقبلوا الجندية، بل اعتبر ذلك انقاصا في قدر الجزائريين ووصفها وكأنها بيع لدماء أبنائهم⁶، وقد وصفها فرحات

1 - شارل رويبر أجرون: الجزائريون السلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص743.

2 - الحق الوهراني: الاككتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

3 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص34.

4 - الحق الوهراني: الاككتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

5 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص34.

6 - الحق الوهراني: الاككتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

عباس بقوله: «هذه المنحة إنما هي شتيمة بالنسبة للفرنسيين، شتيمة مقززة. أما بالنسبة إلينا فهي أجز بفس لثلاث سنوات من الخدمة»¹.

ولما رأة جريدة الحق الوهراني أن هذا الأمر قد أصبح مفروضا على الجزائريين لا محالة، رأة بضرورة استغلال الأمر والبحث للحصول على بعض الحقوق مقابل التجنيد، حيث يذكر "بن رحال" في مقاله بجريدة الحق الوهراني أن المطلوب من الدولة الفرنسية إلغاء المكافأة التي خصصت للمجندين الذين وضعتهم على قدم المساوات مع المتطوعين، وطلب من الدولة الفرنسية التي لطالما كانت تتغنى بشعارات الثورة الفرنسية وأنها دولة عدل وحق أن تنقص مدة التجنيد للأهالي لسنتين مثل بقية المواطنين الفرنسيين، وتسقط تلك الجائزة التي وضعتها مقابل التجنيد لكل من وضعته القرعة على عتبة التجنيد، وتستبدل تلك الجائزة بالحقوق التي تعطى للفرنسيين، وليس ذلك في نظره بالمستحيل، طالما أن هذه الحقوق تعطى للأجانب من الفرنسيين وخص بالذكر اليهود الاسرائيليين، وكذلك على الدولة الفرنسية احترام الشريعة الاسلامية وعادات وتقاليده الجزائريين، وقد ذكر أن هذه المطالب ليست بالصعبة على فرنسا طالما أنها تستفيد من تجنيد الجزائريين الذين تعرف عنهم بطولاتهم وشهامتهم وأمانهم، كما أنها تستولي وتستحوذ على بلادهم، ولطالما دافعوا عنها، فهل يجوز لها أن تحرمهم من الحقوق التي تعطى لبقية الفرنسيين، ومنه فقد انتقلت صحيفة الحق الوهراني من رفض القانون الى المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية مقابل التجنيد بعد أن تأكد حقيقة تطبيق هذا المرسوم على الأهالي².

كان رد الصحافة الفرنسية مخالفا نوعا ما، حيث عبرت لأول مرة عن استيائها للطريقة والأسلوب الذي تم به تقديم قضية التجنيد الإجباري ومنها جريدة الأخبار Akhbar، أما جريدة

1 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 (الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة)، تر: أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص39.

2 - الحق الوهراني: الاكتتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

Le Temps وجريدة la dépêche de Toulouse فقد أكدت على ضرورة ادخال إصلاحات على قانون التجنيد وذلك حسب قولها " لتمكين الفئة المستتيرة من الاستفادة¹.

وإذا ما تتبعنا مقالات جريدة الحق الوهراني فإننا نرى أنها تتبع سياسة حكيمة من أجل تجنب ضغوط الإدارة الفرنسية، فنجدها تسير نوعا ما الإدارة الفرنسية في قبول مسألة التجنيد، لكنها تطالب بالحقوق السياسية الممنوحة للفرنسيين بأن تعطى للمجندين الجزائريين، لكن هذا لم يمنع من أن تشن حملة شرسة ضد التجنيد، نظرا لأن منشأها إصلاحي ضد السياسة الفرنسية، حيث نشرت جريدة الحق الوهراني مقالا تحث فيه الجزائريين على رفض مسألة التجنيد، من خلال نشرها لحقائق مفادها أن المناطق التي رفضت تقديم أبنائها للتجنيد امتنع أهلها عن احضار ابنائهم للعسكرية من أجل التقليل تم تأخير تنفيذ الأمر عليهم للسنة الأخرى دون أن تتحرك الإدارة الاستعمارية بممارسة أي ضغوط بسبب الامتناع، وفي هذا تشجيع على أن يتم هذا النفور والامتناع عن التجنيد في بقية أرجاء الوطن الجزائري، كما أن المناطق التي رفضت تقديم أبنائها للتجنيد طالب أهلها بإلغاء هذا المرسوم كليا وقد وصلت مطالبهم إلى فرنسا، حيث تأسست فيها جمعيات وقفت على مطالبهم هذه ودعمتها حتى تصل إلى الهيئات المسؤولة عن هذا الأمر الخطير الذي ألم بهم (التجنيد الاجباري)².

وقد قدمت هذه الشكايات الى السيد "ميسيمي" نفسه من أجل البحث في هذه المسألة، هذا الأخير الذي استغل الأمر وقدم تقريرا في 12 جويلية 1912 دعا فيه الى المطالب السياسية للشبان الجزائريين³؛ وقد أكدت جريدة الحق الوهراني أنه على الأهالي الذين رفضوا مسألة التجنيد وقاموا بإرسال شكاية إلى باريس أن هذ العمل وحده لن يكون كافيا، وأن اللجنة العسكرية التي درست هذه الشكاية لن يكون لها أي حل عادل على الجزائريين، لذلك وجب عليهم مواصلة

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص744.

2 - الحق الوهراني: الاكتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

3 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص744.

الرفض وإرسال العرائض والشكايات والوفود، كما نوهت إلى الحملة الشرسة التي تشنها الصحف الفرنسية الاستعمارية بفرنسا، وحتى بقية الصحف الفرنسية بالجزائر، التي تطالب بتشكيل لجان من أجل مقاومة مطالب الأهالي المسلمين، والعمل على إخراس أفواههم وإسقاط شكواهم قبل وصولها إلى اللجنة العسكرية المتخصصة بالشكايات، بل وحتى الضغط على الإدارة العسكرية الفرنسية من أجل مواصلة هذا الأمر (التجنيد الإجباري)، والحرص على عدم تقديم الحقوق السياسية للأهالي حتى لا يتساووا مع الفرنسيين¹.

وعليه فقد دافعت جريدة الحق الوهراني ضد قانون التجنيد الإجباري وحثت الأهالي على ضرورة مواصلة رفضهم للتجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائريين، بالرغم من أن ذلك ليس بالأمر اليسير في ظل ضغط المعمرين والصحافة الفرنسية وبعض الصحف الجزائرية التي قبلت مسألة التجنيد من جماعة الإدماجيين وغيرهم، وطالبت الأهالي بضرورة إرسال وفود إلى باريس خاصة في ظل وجود بعض الأطراف الفرنسية التي أعلنت عن دعمها صراحة وجهاً للقضية الجزائرية أمام مسألة التجنيد، وقد أدرجت هذه الصحيفة أسمائهم وهم:

"روزي" و "ميلقو" و "موريس" و "فيوليت" و كذلك السيد "برسانسي" رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق الانسانية بفرنسا، و السيد هيرار مدير جريدة Le Temps وبعرض الجريدة لأسماء الداعمين للقضية الجزائرية تكون هذه الجريدة قد أرشدت الأهالي ووجهتهم إلى الطريق الصحيح حيث يتمكنون من إيصال مطالبهم لدى السلطات العليا الفرنسية ويكون لها صدى وقبول ولو في بعض الحقوق السياسية².

وقد وصفهم المناضل عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون في مذكراته بقوله بالبند العريض: "في الجانب المظلم أحرار"، فمثلما يسجل التاريخ على المستعمرين جانبهم المظلم الذي يظهر أنانيتهم وسفالتهم في محاربة الشعوب واضطهاد الحقوق والحريات، نرى أيضا بصيصا من النور يومض هنا وهناك، بفضل بعض الشخصيات التي وصفها بـ "أحرار الفرنسيين"، بغض النظر عن

1 - الحق الوهراني: البعثة الوطنية في العسكرية، عدد 39، 15-22 جوان 1912.

2 - نفسه.

انتمائهم الحزبي إلا أنهم كانوا يؤيدون مطالب الجزائريين لتحصيل الحقوق، وذكر من بينهم "شارل جيد" Charles Gide، الذي انشأ بعض التجمعات مثل "جمعية التقارب الجزائري الفرنسي" والمهندس شارل ميشال شيخ مدينة تبسة¹.

وبالعودة إلى جريدة الحق الوهراني فقد أكدت أن النجاح في تحقيق مطالب الجزائريين يكون أيضا بحسن اختيار من يقوم بعرضها، فحثت الأهالي على ضرورة اختيار أحسن الأشخاص من أجل القيام بهذه المهمة الصعبة وذلك بقولها: «ومن المبعوث أن يكون: مسلما لا مرتدا إذ كلمة الأول مسموعة لدى أهل الحكومة ونبينا لكي لا يخدع في كلامه ويعلم أهمية وظيفته».

كما عرضت جريدة الحق الوهراني مسألة اختيار الأشخاص الذين يكونون الوحدة الذي سيحمل المطالب إلى باريس حيث أكدت على أن يكون اختيار بقولها: «رأبي في ذلك أنه إن كان في كل بلده رجل بطل يطلق عليه لفظ مسلم حق يقين معروف عنه إخوانه المسلمين يبدأ أولا بالإخبار بأنه يريد تعمير ذلك وطيب... ننشر إسمه، ثم بعد ذلك ييوح في الدائرة فيتلقى الامضاءات ثم يعين يوم الاجتماع المبعوثين فيذهبون معا إلى باريس». وقد ركزت جريدة الحق الوهراني على ضرورة الإسراع في ذلك، لأن مجلس المبعوثين والشيوخ فرنسا يغلقان في منتصف الشهر المقبل؛ أما عن المطالب التي يحملها فقط لخصتها جريدة الحق الوهراني في:

- أن يقوم الوفد بشرح الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري من الظلم والجوع وسوء الحال.

- التكلم على التجنيد الاجباري وضرورة اسقاطه من أصله، والاكتفاء بالتجنيد التطوعي

- في حالة تعذر اسقاط التجنيد الاجباري يطرح الوفد ضرورة الحصول على الحقوق السياسية كلها أو بعضها إن تعذر ذلك لكل متجنند أو لجميع الوطنيين مع احترام الشرائع الدينية .

وقد أكدت جريدة الحق الوهراني دعمها للأهالي وللوفد المرسل إلى باريس بقولها: «ولا مخافة على المبعوثين لأن جريدة الحق موجودة فلهم إن يطلعوها على أي معترض كان يسمع بمقاومته والإعانة من الله ورسوله»².

1- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 41-43.

2- الحق الوهراني: البعثة الوطنية في العسكرية، المصدر السابق.

تتبع جريدة الحق الوهراني هذه القضية بدقة كبيرة لدعم المطلب الذي خرج به أهالي وهران، وهو الرفض القاطع للتجنيد الاجباري، أو الحصول على الحقوق السياسية الكاملة مقابل التجنيد، ومنه فلم تمر فترة طويلة حتى تشكلت جمعيات في ندرومة والمحمدية ومستغانم والغزوات ووهران وتلمسان، وتم اتخاذ كل الاجراءات اللازمة من أجل السفر لهذا الأمر الجلل، حيث تقرر السفر في 27 جوان 1912 متحفا من العاصمة إلى باريس¹.

ألف "محمد بن رحال" وفدا من أعيان نواب الجزائر وذهب على رأسهم إلى باريس ليدافع عن الأهالي ضد مرسوم التجنيد الاجباري المفروض عليهم، وقد التقى هناك أيضا الدكتور "بن تلامي" و "صادق دندان" وبعض النواب الآخرين²، وكانوا أيضا قد قدموا من أجل مناقشة هذه المسألة، وقد ارتدى أعضاء الوفد الوهراني الزي الجزائري التقليدي حتى يتميزوا به عن البقية، وحتى يظهروا نيتهم الوطنية في الدفاع عن الأهالي³.

إتجه الوفد الوهراني الى باريس واستقبل هناك من طرف "البان روزي" "Albin Rozet" و"ميسيمي" "Messimy" وكذلك مع رئيس الجمهورية "فاليريس" "Fallieres" ورئيس المجلس "بونكاري" "Poincaré"، وقد طلب من بن رحال اقناع اعضائه أن يقبلوا الخدمة العسكرية، على أن يتم تحسين أحوال المسلمين، ويتم البحث جيدا في مسألة المعاوضة.

طرح الوفد الوهراني بقياده "بن رحال" شروط الجزائريين والتي تمثلت في:

- 1- إما نسخ (إلغاء) قانون الثالث فيفري (مرسوم التجنيد الإجباري) .
- 2- أو إعطاء المعاوضات للحمل الثقيل الذي ألزم به الجزائريون.
- 3- أو فتح باب الهجرة.

وقد سأل أحد الصحفيين السيد محمد بن رحال عما إذا كان الأهالي سيقبلون الخدمة العسكرية فأجابته: «إن لنا شيئا يظهر فيه حسن نوايا فرنسا بتنفيذات حقيقية فنتمنى بأن تكون لنا بعض القوة في استدعائهم لها ثلة، وإن رجعنا بخفي حنين فلا طمع لنا في الاستسماع»⁴.

1- ابراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919م دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة و الهوية الوطنية ، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006، ص ص 181-182.

2 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص37.

3- Zohir Ihedaden : Histoire de la presse indigène en Algérie origines jusqu'en 1930, ENAL, Alger, 1983, P787.

4- الحق الوهراني: المسألة العسكرية، ع41، 20-27 جوان 1912.

بعد المحادثة التي قام بها الوفد الوهراني تم الاتفاق على المضامين التي قدمها "بن تھامي" خلال جوان 1912 وهي كالتالي:

- 1- تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين على قدم مساوات مع الفرنسيين.
- 2- رفع سن التجنيد من 18 سنة إلى 21 سنة، لأن الجزائري لم يكن قد تكون طبيعياً وبدنياً في سن 18 سنة.
- 3- إلغاء مكافأة التجنيد المقدرة بـ 250 فرنك والتي تمس شرف الأسر الجزائرية.
- 4- إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
- 5- تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس.
- 6- توزيع عادل للضرائب.
- 7- توزيع متساوي لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.
- 8- إصلاح المدارس الجزائرية - الفرنسية، ووضع برنامج خاص لتعليم الجزائريين.
- 9- المساواة في فرص العمل¹.

إن القبول بهذه المطالب التي عرضها "بن تھامي" لم يجعل جريدة الحق الوهراني تهدأ بهذا الأمر، فقد ظلت تحذر الجزائريين وخاصة الوفد الوهراني، وتحثهم بضرورة المتابعة والرفض وذلك من خلال نشرها لمقال آخر جاء فيه: «ومن يوم خرجنا من ندرومة تيقنا بأن نسخ (إلغاء) القانون مستحيل، فتركنا هذه المادة (الكلام يعود لبن رحال) وعزمنا على امضاء ما أعرض به الوفد الذي قابلنا، وقدمه لأولي الحل والعقد، واقتصرت على الطلب من فرنسا إلى أن تمنحنا المسائل المبينة (المطالب السابقة الذكر) في تلك الطلبة أو تفتح لنا باب الهجرة»².

ومنه فقد تابعت جريدة الحق الوهراني مسألة التجنيد الاجباري بتركيز شديد، وشتت عليه حملة شرسة من أجل إلغاءه، أو على الأقل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ما يجعلهم على قدم المساوات مع الفرنسيين مقابل التجنيد الذي فرضته فرنسا، خاصة وأنها كانت في أمس الحاجة إلى الجزائريين لعدة أسباب ذكرتها الجريدة، منها: مسألة قلة الولادات وأثرها في تناقص

1 - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 213.

2 - الحق الوهراني: المسألة العسكرية، المصدر السابق.

تعداد الجنود الفرنسيين، ومنه جعلت جريدة الحق الوهراني هذا السبب كوسيلة ضغط من أجل الحصول على الحقوق السياسية.

أدرجت صحيفة الحق الوهراني شكايات وعرائض الجزائريين ضد التجنيد الاجباري من مختلف مناطق عمالة وهران، فبعد صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 3 فيفري 1912 قدم سكان منطقته "بريقو" شكاية على العسكرية إلى جريدة الحق الوهراني، وقد أعربوا فيها عن هذا الظلم الذي تمارسه فرنسا على أبناء الجزائر، من خلال إلزامهم الخدمة العسكرية و لمدة ثلاث سنوات بدل سنتين مثل بقية الفرنسيين وغير الفرنسيين، ومقابل مبلغ زهيد قدر بـ 250 فرنك والتمسوا منها العودة إلى نظام التطوع الذي كانت تسير عليه الجزائر بالنسبة للخدمة العسكرية، ملتجئين فيها قوة الدولة الفرنسية وعدلها، وقد وصفوا الخدمة العسكرية على أنها أبشع ما قامت به فرنسا ضد الأهالي بقولهم: « منذ استلاءها على وطن الجزائر من سنة 1830 إلى الآن وجميع ما فعلته من اصلاح ووطننا وتعليم أولادنا اللغة الفرنسية كتابة وقراءة وآدابا وغير ذلك نبذته في كلمة واحدة وهي العسكرية على الوجه المسطور».

وقد وصف أهالي بريقو الأمر الذي جاء به السيد ميسيمي على أنه أمر أفزع قطر الجزائر بتمامه وأنتج عداوة شديدة بين الفرنسيين والجزائريين، كما عرجوا على أن التفريق في أداء الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين من حيث المدة فيه مفارقة كبيرة بينهم، وفيه توسيع للهوة بين الفرنسيين والأهالي الجزائريين، فالواجب المساواة في الحقوق السياسية، وسحب تلك المنحة لأنها تعد بمثابة بيع لدماء أبنائنا، فاذا ما ساوت فرنسا بيننا وبين الفرنسيين في الحقوق زادت محبتها لنا وزاد دفاعنا عنها، وهي تعلم شدتنا وقوتنا في الحروب، كما طالبوا بإلغاء القوانين الخاصة كقانون الأهالي الذي جعل الجزائريين يعيشون الذل والفقرة¹.

كما رفع أهالي مدينة الخروب عريضة² بالتوازي مع أهالي الغرب الجزائري، حيث نددوا فيها بهول هذا الأمر العظيم الذي ألم بهم، ودعت الحكومة الى ضرورة النظر في التراجع عن تطبيق هذا القرار الذي يمس عقيدة وتقاليد الجزائريين، وقد دعوا فيه أيضا أنه عند استحالة رفضه فعلى الحكومة الفرنسية أن تلتزم بإعطائهم نفس الحقوق التي يتمتع بها كل منخرط في سلك العسكرية،

1- الحق الوهراني: شكاية من بريقو على العسكرية، ع39، 15-22 جوان 1912.

2 - ينظر الملحق رقم: 07 .

فكيف تفرض على محروم من كل الحقوق ضرورة الدفاع عن وطن لا يملك فيه أدنى أبسط الحقوق، فقد وضحوا في عريضتهم بأنه من غير المعقول أن يكون في وطن واحد ثلاث فئات، فئتين تتمتعان بالحقوق وهم الفرنسيون واليهود، وفئة محرومة هي فئة الأهالي مع إلزامها بالتجنيد الاجباري والدفاع عن الوطن، وقد بينوا ذلك بقولهم: « إذا لم يتوصل بالحقوق فإنه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها، وإذا سيق لقتال عدو ينساق مذعورا مجبوراً... ثم إذا رجع بخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة والجراحات العديدة لاقاه الاحتقار والذلة والانكسار»¹.

أثبتت جريدة الحق الوهراني وقوفها المستميت مع القضايا الجزائرية وخاصة الدفاع عن الجزائريين ضد مرسوم التجنيد الاجباري، وقد وصفته بقولها: « هي المسألة التي همت جميع مسلمي الجزائر وأشعلت في قلوبهم نار اليأس والقنوط» فأكدت بأن كل الشعب الجزائري رافض لهذه المسألة العويصة (التجنيد الاجباري) بالهجرة من البلاد وغيرها، إلا من لم يستطع من الضعفاء والمقهورين، وأكدت أنها تؤدي بالمجتمع الجزائري إلى الانحراف الديني والخلقي وتبعده عن معالم الشخصية الاسلامية الجزائرية²، حتى وإن لمسنا في مقالاتها بعضاً من المسيرة مع السياسة الفرنسية إلا أنها كانت ترفض هذا المرسوم وما تلك المسيرة إلا بسبب القوانين والرقابة المشددة التي تفرضها فرنسا على الصحافة في الجزائر³.

بعد أن تأكد تطبيق قانون التجنيد الاجباري على الجزائريين رأت بعض الصحف إلى ضرورة إيجاد وسيلة لمساعدة الجزائريين على تحطيط هذا الحمل الثقيل، وإن كانت ضريبته هي ضريبة الدم التي دفعها الأهالي المجندون، فنجد بعض الصحف تتعاون مع الجمعيات المحلية وتعرض برنامج عملها، الذي يهدف إلى التخفيف من وطأة التجنيد الاجباري، حيث نجد من هذه الصحف "صحيفة البريد الجزائري"⁴، التي نشرت مقالا عن إحدى الجمعيات الرياضية وكيف

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 39-40.

2- ينظر الملحق رقم: 08.

3 - الحق الوهراني: شكاية من بريقو على العسكرية، المصدر السابق

4 - البريد الجزائري: مؤسسها هو محمد بن عز الدين القلال، صدرت بعد توقف جريدة الاسلام عن الصدور، وقد صدر العدد الأول منها في 28 أوت 1913م يحمل شعارها بعنوان "واعتصموا بجبل الله جميعا ولا تفرقوا"، كانت تكتب باللغة العربية باستعمال عبارات بسيطة في تناول القراء دون استثناء ولا يحرم من قرائتها أي جزائري، لكنها كانت ضعيفة المحتوى وسرعان ما توقفت عن الصدور، وقد صدر منها أربعة أعداد فقط. ينظر:

تتعامل مع قضية التجنيد، فمن بين ما قدمته هذه الجمعية أنها قامت بتأسيس فرق رياضية أبرزها فرقة سميت بـ: "مقدمة الجيش" Avant Garde " وقد أطلقت هذه الجمعية الرياضية هذه التسمية تشبها بالخدمة العسكرية وصعوبتها، وقد جاء تأسيس هذا الفريق بعد فرض الخدمة العسكرية على الأهالي، حيث أحس عقلاء هذه الجمعيات الرياضية والموسيقية بالحاجة الملحة و الأكدية التي تدفع المسلمين بحكم الضرورة الى العناية بالرياضة البدنية، من خلال تدريب النشء والأطفال الصغار على الألعاب والحركات، وتحريك الاعصاب ليسهل عليهم بذلك فيما بعد القيام بالخدمة العسكرية التي أصبحت ضرورة لا مفر منها عند حلول وقتها.

وترى جريدة البريد الجزائري العمل الكبير الذي تقدمه الجمعيات الرياضية والموسيقية للأهالي، فبعد أن كانت هذه الجمعيات مهمشة وغير بارزة في السابق أصبحت جمعيات نشيطة، خاصة وأنها أصبحت تعالج قضية أثارت جدلا كبيرا ورفضاً قاطعا بين مختلف الأوساط الجزائرية، وترجع الجريدة الفضل في انتعاش هذه الجمعيات الى قادتها و رؤسائها الحازمين منهم الاستاذ "المحامي رندرقن" وبقية الأعضاء وأبرزهم "بلقاسم بن التهامي"¹.

والقارئ لهذا المقال يتعجب من متابعة جريدة البريد الجزائري لمثل هذا النشاط الجمعي " تأسيس فريق مقدمة الجيش"، لكن إذا ما رجعنا الى خطة الجريدة وهدفها الأساسي نجد أنها تتابع كل القضايا التي لها علاقة بتحسين أوضاع الجزائريين، ولما لا اذا تعلق الأمر بتخفيف العناء على الجزائريين في تأديتهم للخدمة العسكرية، التي لطالما شكلت حملا ثقيلا عليهم، حيث أن خطة الجريدة تعتمد على البحث في الحقائق السياسية من مناقشات ومجادلات وحتى ما يجري في الصحف الأوربية، من أجل طرحه وعرضه ومناقشته مع مختلف أطراف المجتمع الجزائري، وخاصة القضية التي شغلت الرأي العام الجزائري في تلك الفترة وهي قضية التجنيد الاجباري ومسألة التسليح، وكلها قضايا ترى الجريدة بضرورة تجنيدها بالدفاع عن هذه الحقوق السياسية والاجتماعية².

محمد بن صالح بن ناصر: المرجع السابق، ص ص 43-44.

1 - البريد الجزائري: مقدمة الجيش، عدد 01، الخميس 28 أوت 1913.

2 - البريد الجزائري: خطة الجريدة السياسية، عدد 01، الخميس 28 أوت 1913.

حتى وإن لم نكن قد لمسنا مقالات صريحة في هذه الجريدة تعارض فيه مرسوم التجنيد الاجباري لكننا نجدها تتابع هذه المسألة بجدية، وتحاول أن تعرف الجزائريين بخطورة هذه القضية، وكذلك تقوم بعرض المنشورات التوضيحية حول الخدمة العسكرية، حيث نجدها تنشر مقالات تختص بقضية العفو عن الأهالي الذين لم يحضروا القرعة العسكرية (قانون 5 أوت 1912)، فقد كتبت في عددها الثاني هذا المقال وذلك بمناسبة انتخاب السيد "بوانكاري" بمقام رئيس الجمهورية، أظهرت بعض التعديلات والتغييرات التي سيستفيد منها الأهالي، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة الهاربين من القرعة العسكرية، حيث أصدر الوالي العام أمرا بالعفو عن البعض من الأهالي الهاربين، وذلك حسب قوله أنه جاء كمكافأة للجزائريين على صدقهم وإخلاصهم، الذين ظهروا في أول سنة للتجنيد سنة 1912، حيث أنهم قبلوا الواجبات التي فرضت عليهم من دون أن يظهروا أية مشاكل.

وقد تناولت هذه الجريدة (البريد الجزائري) قانون 05 أوت 1912 بالتفصيل من أجل إرجاع الأمان للجزائريين الذين تغيّبوا على القرعة العسكرية، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون: - أنه تقرر إصدار العفو على طائفة خاصة من الأهالي الذين ارتكبوا مخالفة قوانين التجنيد، وهم الشبان المسجلة أسمائهم في دفتر القرعة، ولم يحضروا لدى مكتب سحب القرعة لسنة 1913، والذين تغيّبوا عنها، حيث اعتبروا بمثابة فارين وتمردين، وبمقتضى القرار الصادر في 19 سبتمبر 1912 تجرى عليهم العقوبة البدنية، وبعدها يجبرون على الخدمة العسكرية، لكن الحكومة الفرنسية رأت بمقتضى قانون 5 أوت 1912 أنه من العدل والانصاف أن تصدر العفو عن هؤلاء الجزائريين الذين تخلفوا عن القرعة العسكرية، خاصة وأن عددهم كان قليلا، وأغلبهم غادروا منازلهم منذ مدة طويلة ولم يتصلوا بأوراق استدعائهم للحضور، فكانوا يجهلون بالطبيعة مخالفة التمرد الواقع عليهم¹.

لكن بالنظر إلى هذا القرار الصادر فإننا نلمح حاجة فرنسا الملحة إلى الأهالي من أجل تغطية العجز الذي تعانيه في تعداد الجنود كما أشارت له جريدة الحق الوهراني سابقا، والمتمثل في "مسألة قله الولادات بفرنسا"، كما أن فرنسا أصبحت تجند الجزائريين وتتحاشى العقوبات، لأنها في وقت لا يسمح لها بفتح حرب وجبهات معارك مع الجزائريين، الذين لطالما عهدت قوتهم وشدة

1 - البريد الجزائري: تجنيد الأهالي، العدد 02، 04 سبتمبر 1913.

بأسهم طيلة فترة المقاومات الشعبية مع نهاية القرن 19¹، إلا أن قانون 05 أوت 1913 لم يمنح العفو الا لهذه الفئة، حيث أنه استثنى من العفو كل الذين تهربوا أو تمردوا في نظرها عن الخدمة العسكرية عمدا عن العساكر، باعتبارهم هاربين خارجين عن القانون².

وقد تناولت هذه الجريدة - البريد الجزائري- الحديث عن المناورات الحربية الفرنسية التي كانت تقوم بها فرنسا في التراب الجزائري، بالموازاة مع طرحها لمسألة التجنيد الإجباري، والواضح أن الهدف من هذه المناورات هو تخويف الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى توسيع نفوذها في بقية المناطق التي لم تخضع لها بعد، وكذلك تخويفا للأهالي بتفكيرهم وتحسيسهم بقوة فرنسا الحربية، والخضوع لقوانينها دون أية مقاومة، ومنها مرسوم التجنيد الاجباري، حيث عرضت جريدة "البريد الجزائري" مناورة قامت بها السلطات الحربية الفرنسية في 16 سبتمبر 1913م بين وادي الفضة والأصنام (الشلف حاليا)، حيث قامت بمحاصرة منطقة الأصنام، ووقعت فيها معركة كبيرة قرب "زاوية سيدي عدة" على مسافة 3 كلم من وادي الفضة³.

1- الحق الوهراني: قلة الولادات بفرنسا، المصدر السابق.

2- البريد الجزائري: تجنيد الأهالي، المصدر السابق.

3- البريد الجزائري: المناورات الحربية الكبرى في القطر الجزائري، العدد 04، 18 سبتمبر 1913.

المبحث الثاني : موقف صحافة حركة الشبان من مرسوم التجنيد الإلزامي 1912-

1914.

خلف صدور مرسوم التجنيد الإلزامي استياء كبيرا لدى الأوساط الجزائرية خاصة منها الشعبية، حيث عمت الجزائر اضطرابات ومظاهرات رافضة لهذا المرسوم، متبوعة بعرائض يعلنون فيها رفضهم القاطع للاستجابة لمثل هذا المرسوم، لكن في المقابل هناك فئة من الجزائريين وجدوا في ذلك فرصة من أجل فرض المساوات مع بقية الفرنسيين، وتحقيق ما اصطلحوا عليه بـ "حق المواطنة"، وعرفت بحركة "الشباب الجزائري" أو "الشبان الجزائريين"، الذين لطالما طالبوا بالاندماج في المنظومة الفرنسية، فكانوا يرون في مرسوم التجنيد فرصة لتحقيق طموحهم.

ترى بعض المصادر أن حركة الشبان الجزائريين مستوحاة من حركة الشباب التركي، التي تتكون من بضع مئات من الخريجين من طلاب المدارس الفرنسية، والمعلمين والتجار أو الصناعيين، حيث وجدوا في قضية التجنيد فرصة مواتية من أجل الحصول على المساواة والحقوق، وتحصيل الحريات المدنية وحقوق المواطنة¹؛ وقد أدرك الشبان أهمية الصحافة لبث أفكارهم وتوعية لمواطنيهم، وأولى الصحف التي أنشأها الشبان هي جريدة الحق البوني بعنابة 1983، كما أنشأوا جريدة المشعل سنة 1904 التي دافعوا من خلال عن أفكارهم التقدمية، الى جانب جريدة الاسلام، وكذلك مجموعة من الجرائد التي كانت منبرا للدفاع عن القضايا الجزائرية من منظور الشبان الجزائريين ومن بينها مسألة التجنيد الإلزامي التي أسالت الكثير من الخبر في صحافتهم، وقد بلغ مجموع الجرائد من سنة 1907 إلى 1913 حوالي خمسة عشر جريدة ساهمت في بث الصحوة السياسية².

وقد كانت فئة الشبان الجزائريين تدعي بأنها تمثل غالبية الأهالي، وذلك دعما لمطلبهم في تحصيل الحقوق السياسية والمدنية وتمكينهم من المناصب، حيث أسسوا تجمعا عرف باسم:

1- Patrick Weil : LE STATUT DES MUSULMANS EN ALGÉRIE COLONIALE

Une nationalité française dénaturée, La réforme ratée de 1919, Histoire de la justice 2005/1 N°16, p105.

2 - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014،

"المساوات في الحقوق والواجبات سنة 1908" بمدينة عين البيضاء¹، وقد علق عليهم "السيد ديون" الموظف السابق في الادارة الجزائرية والاستعماري الراسخ العقيدة بقوله: « إن الفتيان الجزائريين انتشو بالآمال التي خلقتها لديهم الثورة التركية، وولعوا بالقلقل التي كانت تجري في القسطنطينية وانعكس ذلك في أعمالهم السيئة القصد»².

لكننا إذا ما تتبعنا مسيرة الشبان الجزائريين فإننا لا نجد في قوله شيئا من الصحة، وإنما يتضح من خلال تصريحه بأنه محاولة قامت بها الصحافة الاستعمارية من أجل تشويه صورتهم أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي، لأن موالاة الأتراك تناقض كلياً الأفكار الاندماجية للشبان الجزائريين ونزعتهم الواضحة الموالية للوطنية الفرنسية، التي اعتبروها وسيلتهم الناجعة من أجل تحقيق الاصلاحات، أما التشابه بين الفتيان الجزائريين والفتيان الأتراك فهو فقط تأكيد على أن الثورة التركية بلغ صداها إلى بلدان المغرب الاسلامي رغم الرقابة الاستعمارية المشددة تجاه انتشار مثل هذه الأفكار التي تؤرق الاستعمار في شمال افريقيا، كما أن اتصاهم بالأترك يندرج ضمن التنافس مع التيار الاسلامي الاصلاحى، حيث ورد في جرائدهم الرسمية مثل جريدة الرشيدى قولهم: إن فرنسا قوة إسلامية عظمتى ويجب أن توجه سياستها نحو رعاياها وتعيرهم إهتمامها...وهي مطالبة أكثر من ذلك أن تبحث من جديد عن سبل الوحدة مع تركيا الاسلامية³.

وقد قال عنهم "ساباتيه" رئيس المجلس العام بوهران انطلاقاً من المطالب التي تبناها بأنهم موالون لفرنسا، بدليل حبهم المشاركة من أجل الدفاع عنها، لكنهم مقابل هذه الخدمة العسكرية يطالبون بمنحهم حقوقهم الطبيعية كمواطنين⁴.

في 31 جانفي 1908 قام مجموعة من الفتيان بتوجيه عريضة مضادة للحاكم العام جونار عبروا فيها عن عدم رضاهم عن تلك الاحتجاجات الراضة للتجنيد، واصفة بأن متسببها هم أصحاب العمائم القديمة والمرابطون، وأكدت لفرنسا تمثيلها البارز وثقتها المطلقة، واستعدادها

1 - عائدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004، ص24.

2 - نيكولاى دياكوف: المرجع السابق، ص156.

3 - نفسه، ص157.

4- Bourdarie Paule: **Le recrutement par voies d'appel des indigènes Algériens**, op cit, P471

لقبول الخدمة العسكرية الالزامية بقولهم: «إذا كانت فرنسا في حاجة إلى من تبتت من أبنائها فهم في حاجة أكثر إليها ويعولون تماما على سخائها»¹.

وبادر الشبان الجزائريون إلى إرسال وفد إلى باريس بقيادة أحمد بوضربة في خريف 1908 وسلمت هذه البعثة عريضة ضد الخدمة العسكرية، وصرحت أنها توافق على المبدأ بشرط حصول الأهالي الجزائريين المسلمين على الحقوق المدنية، وأكدت ضرورة حصولها على تعويض سياسي حقيقي مقابل ضريبة الدم²، وكان الوفد يعتزم تسليم الحكومة الفرنسية عريضة تحمل 10 آلاف توقيع ضد التجنيد الإجباري من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية للحصول على مكسب التعويض، مع توضيح أن رفضهم للخدمة العسكرية لا يعني رفضهم للمبدأ، بشرط أن يستفيد الأهالي من الحقوق السياسية، مع أن بوضربة صرح أنه يتوافق مع الطرح الذي اقترحه السيد ميسيمي³.

وقد رد عليهم السيد "كليمنصو Clemenceau" بأنه مستعد لدراسة كل توسيع معقول لهذه الحقوق التي طرحوها، كما أن أعضاء الوفد كانوا يأملون أن ترفض الميتروبول توسيع الخدمة العسكرية مستقبلا، وعبر أعضاء الوفد الذين استقبلهم السيد كلمنصو في 04 أكتوبر عن موافقتهم على مشروع ميسيمي وطالبوا مقابل ذلك الحكومة على توسيع الحقوق المدنية للأهالي⁴ لكنه استثنى فكرة إدماج العرق العربي في المؤسسات الفرنسية، نظرا لتعذر اندماج العادات والتقاليد العربية ضمن المؤسسات الفرنسية⁵.

دوى من جديد شعار "التعويض" من منبر المؤتمر الكولونيالي لشمال إفريقيا في أكتوبر 1908، حيث صرح علي بن فخار وهو دكتور شاب من تلمسان بقوله: «إن التعويض السياسي التام أي منح المسلمين كل الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون هو وحده الكفيل بإزالة

1 - نيكولا دي كوف: المرجع السابق، ص 160-161.

2 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 377.

3 - نيكولا دي كوف: المرجع السابق، ص 161.

4 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 377.

5 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 716.

عداوة الجزائريين»¹، كما أشار إلى ضرورة الموافقة على نوع من الاندماج التدريجي للنخبة الجزائرية ودمج العنصر المسلم ضمن الكتلة الفرنسية كلما سمحت الظروف العامة لتعليمه بالاندماج². كان لهذا الوفد ومداخلة علي بن فخار في اشغال مؤتمر افريقيا الشمالية أثر على حركة الاصلاحات، حيث قدم الحاكم العام جونار Jonnart لرئيس الحكومة كليمنصو Clemenceau في 10 ديسمبر 1908 برنامجا يتعلق بمشاركة الأهالي في الحياة العامة وضرورة النظر في نظام الاقصاء الذي يتعرضون له³؛ وقد عبر "ديانديسي" حول مشاركة النخب الأهلية من الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا في هذه الندوة الكولونيالية أنه بغض النظر عن الانطباع الإيجابي الذي تركته هذه النخب لدى الحضور، لكنه كان واضحا أنه من المشكوك فيه اعتبارهم معبرين فعليين عن هموم السكان الأهالي في الجزائر، وكذلك تونس، وعليه فإن المؤتمر من جهة نظر ديانديسي أنه قطع الطريق أمام كل النخب المنافية لصالح فرنسا⁴.

يبدو أن تركيز الشبان على التعويضات السياسية مقابل التجنيد دفع علي بن فخار الى البحث أكثر والمشاركة في هذا الموضوع حيث أنجز في هذا الصدد دراسة ممتازة بخصوص التمثيل السياسي للمسلمين الجزائريين التي نشرت في مقاله بعنوان "تمثيل المسلمين الجزائريين" الصادر سنة 1909، أشار فيها إلى ضرورة رفع نسبة الأهالي في المجالس المحلية ومنحهم نفس الصلاحيات المقدمة لبقية زملائهم الفرنسيين، مع توسيع حق الانتخاب واتخاذ احتياطات جديدة إذا ما اقتضت الضرورة، كإتقان اللغة الفرنسية، وهو ما يوضح توجهه الإدماجي التدريجي⁵.

كان الفتيان الجزائريون إضافة إلى تبنيتهم لمثل هذه المطالب السابقة الذكر يطمحون إلى دعم نفوذهم في أوساط الجماهير العريضة، عن طريق رفعهم لشعارات اتخذت طابعا وطنيا عاما، مثل إلغاء قانون الأهالي والمحاكم القمعية والضرائب العربية⁶، ففي 28 ديسمبر 1909 عقد تجمع في عنابة ضم 300 شخص حسب تقدير المنظمين بينما صرحت الادارة بحضور 1200 شخص

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 161.

2 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 377.

3 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 716.

4 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 161-162.

5 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 716.

6 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 162.

إنتهت اشغاله باستعراض ضخم رفع فيه العلم الفرنسي وردد المتظاهرون بحياة الجمهورية وبحياة العرب الجمهوريين، وكان من أبرز الخطباء الذين ألقوا كلمتهم "صادق دندن" و "خليل قايد لعيون"، الذين ركزوا على ضرورة المطالبة بتحسين أوضاع الأهالي، ورفع القوانين الاستثنائية، واختتم المهرجان بصياغة بيان يطلب من الشباب الاقبال على اختيار الجنسية الفرنسية، وأعقبه مسيرات ضخمة تحت الراية الفرنسية، وقد وجهت أثناءه نداءات بمنح الشباب الذي سيلتحق بالخدمة العسكرية الحق في أن يصبح فرنسي¹.

ردا على مثل هذه المطالب كانت السلطات تتشدد بعدم نضج الأهالي للتجنيس العام كما أن أوروبيي الجزائر كانوا يطالبون الحكومة الفرنسية بضرورة وضع حد لنشاط هؤلاء الشبان والحفاظ على الوضع الراهن، كما عبر بعض الفرنسيين المعتدلين عن الموقف ومنهم الحقوقي "سيب" رئيس بلدية سطيف والنائب في المفوضية المالية في كتابه "تجنيد أهالي الجزائر"، حيث عبر عن شكوكه في كفاءة الجزائريين للخدمة في الجيش وأن فرنسا محتاجة لمواطنين مستعدين لخدمة فرنسا، لكنه أقر بأن المعادل الشرعي الوحيد والمنصف لضريبة الدم هو منح المواطنة الفرنسية لكل المسلمين، وإن وجود فئات مختلفة من المواطنين (فئة يحق لها كل شيء وفئة أخرى يمنع عنها ذلك) يتعارض مبدئيا مع النظام الديمقراطي².

نظرت الإدارة الفرنسية إلى فحوى هذا البيان بتحفظ كبير، واعتبرت أنه مجرد مناورة ليس إلا، وأعلمت المعنيين بالأمر أن الأهالي لم يبلغوا النضج الكافي الذي يمكنهم من نيل كافة الحقوق، وأن باب التجنس مفتوح أمام الجميع دون استثناء، وعلقت صحيفة L'Etendard بأن الاندماج مازال متعثرا فلا داعي للعجلة في إصدار الأحكام إذا ما أردنا أن نصبح مواطنين جزائريين، لكن هذا الكلام بقي فقط حبرا على ورق، ففي أعلى السلم الإداري كان الأمر مختلفا تماما، فإن كان التقدم التعليمي شيئا مقبولا فإن التقدم السياسي والاجتماعي كان يؤرق الإدارة الفرنسية في الجزائر، حيث كانت المشاعر الكولونيالية تقتضي ضرورة ابقائهم رعايا³، كما أن شعار

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 716-717..

2 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص ص 162-163.

3 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 717.

التعويض السياسي يعني بالنسبة للأهالي الحفاظ على وضعهم الخاص كمسلمين، لذا وجهت اتهامات إلى الفتيان الجزائريين بأنهم لازالوا يحملون رواسب دينية¹.

شعر الشبان بالمزيد من عدم الثقة، مع أن ثقتهم في الحاكم العام جونار Jonnart وفي الفرنسيين القاطنين بفرنسا كانت كبيرة، وقد صرح بن تهامي في هذا الصدد قائلاً: "لقد جن الطلبة الجزائريين بسبب هذه السياسة القائمة على سد جميع المنافذ بإحكام"، وعقدوا اجتماعا في الجزائر وقال كبارهم: "إنه لمعتوه من يعتقد أن بوسعه منع الشبيبة الاسلامية من حضور مأدبة الحياة"، وقد وصفت صحيفة le Républicain بقلم الدكتور مرسلي هذه الشبيبة بأنها "متشعبة بأفكار ثورة 1789 العظمى، وهي تعاني الضيم وتنظر بإعجاب الى الأعمال الجليلة وهي حساسة جدا لكل ما يصيب بني قومها"².

شكلت الصحافة وسيلة ناجعة لدى الشبان حيث اشتغلت أعلامهم في الجرائد، ونجد في مقدمتها "جريدة الإسلام"، التي دخلت حلبة الجدل بأسلوب مهذب، من أجل شرح مطالب الشبان الجزائريين، التي تتلخص في مساوات الجميع أمام القانون، وتوزيع أعباء الضرائب بالعدل، والمعاملة الادارية المنصفة، والارتقاء بمن ساهم في الخدمة العسكرية إلى صف مواطن فرنسي، لكن هذه المطالب اصطدمت بجشع المستوطنين الذين رفضوا حتى تجنيد الأهالي، فهم يرون أنهم سيتخذون منها سبيلا من أجل تحصيل الحقوق السياسية والمدنية، ما يساويهم ببقية المستوطنين، وهذا الموقف تبناه المستوطنون دون غيرهم حسب ما صرحت به صحافة الشبان، حيث ورد في الصحيفة قولها: « يعد برنامج التجنيد أكثر البرامج حيوية وأكثر الخلافات إثارة، لقد استجوبت كثيرا من الناس ... مدنيون وجنود وموظفون مدنيون ومستعمرون دون أن تنسوا المواطنين الأصليين لكن غالبية المستوطنين بدت لي معادية » وبالتالي كان المستوطنون هم أكثر الغلاة معارضة لأي مشروع يحسن معيشة الجزائري، وقد أوضحت الجريدة سبب رفضهم بقولها: « كانوا يرون دون أي سرور ... فهم يعتقدون أن ذلك سيكون خطرا على أمن الأوروبيين»، كما أنهم

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 163.

2 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 717.

أشاروا إلى أن الجندي من الأهالي سوف يقوم بالتمرد ضد الإدارة الفرنسية، وهذا يشكل خطرا على مصالحهم ومصالح فرنسا بالجزائر¹.

إن رفض المستوطنين لتجنيد الأهالي الجزائريين ليس الا تعبيرا منهم عن شدة كرههم واحتقارهم للجزائريين، ورفضهم لأي وسيلة تمكنهم من انتهاك الحقوق حتى ولو كان ثمن ذلك بذل الروح والدم، حيث أنهم كانوا عنصريين إلى أبعد الحدود في مسألة عدم المساوات بينهم وبين الأهالي حتى في مسألة التجنيد التي رفضها الجزائريون في حد ذاتهم منذ البداية².

وقد وصفت جريدة الاسلام l'islam بأن تلك الحجج ليس لها من الصحة شيء، لأن الجزائريين يتواجدون في الجيش الفرنسي منذ سنوات طويلة، وهم مخلصون في خدمته، كما أن التمتع بالحقوق السياسية شرط ضروري لتطبيق التجنيد عليهم³، كما وصفهم فرحات عباس بقوله: «لم تكن عنصرية فرنسي الجزائر مثل عنصرية جنوب افريقيا، ولكن ما لم يستطع المستوطنون قبوله على الاطلاق أننا كنا نلجج في مطالبنا على الافلات من القوانين الاستثنائية والارتقاء الى مستوياتهم، كانت هذه المطالب تثير فيهم المزيد من الحقد والخبث لأنهم يحتفظون في ذاكرتهم عن العرب بمخاوف عميقة منذ العصور الوسطى كانت تزداد حدة خشية رؤيتنا نستفيد مثلهم من الحقوق نفسها»⁴.

وقد وقف المستوطنون حجر عثرة أمام الشبان الطامحين إلى تحصيل بعض الحقوق السياسية حيث وصف جماعة الشبان موقفهم بالموقف غير العادل، الذي ينم عن حقد وكرهية واحباط لعزيمتهم، في محاولة التقريب بين الجزائريين والفرنسيين، والقضاء على الهوة التي تفصل بين الأوربيين والجزائريين، وأن المستوطنين سيظلون خصومهم السياسيين في حالة ما إذا تعذر عليهم الحصول على الحقوق⁵.

وصفت جريدة الاسلام l'islam الحجج التي طرحها المستوطنون بالحجج الواهية مستعرضة سبب رفضهم لشرع التجنيد بقولها: «يمكن للمرء أن يقول أن السبب الوحيد الذي

1 -Raymond Recouly : **La Conscription des Indigènes en Algérie**, op cit.

2 -Le Temps, N16999, jeudi 09 janvier 1908.

3 -Raymond Recouly : **La Conscription des Indigènes en Algérie**, op cit .

4 - فرحات عباس: غدا سيطلع النهار، تر، حسين لبراش، وزارة الثقافة، الجزائر، ص26.

5 -Ben habiles Chérif : **L'Algérie Française vue par un indigène**, Alger Orientale, 1914, p. 128.

يطيحه المستعمرون عندما يتحدثون عن تجنيد السكان الأصليين هو مختلف تماما، إنهم يكتشفون بوضوح أنه إذا قامت فرنسا بتطبيق هذا الأخير (التجنيد الاجباري) ... هذه الأخيرة سيكون لها حتما نظير: منح سياسية يمينية أوسع بكثير ، إذا كان المواطن سواء أحبته أم لا جيدا بما يكفي لصنع جندي فما الحق الذي يمنعه من أن يكون ناخبا؟ إذا كان يساهم في الدفاع عن المجتمع والوطن، فكيف يجرم دائما في أدنى تأثير في مناقشة الأمور التي تم هذا المجتمع؟¹.

عمل ميسيمي على نشر عدة مقالات تتناول الفوائد التي تنالها المؤسسة الاستعمارية من مشروع التجنيد، مشيرا الى أن المشروع في هذا المشروع يفتح المجال من أجل تطبيق اصلاحات واسعة وخاصة لصالح الأهالي، كما يسمح بإدماج كامل وسريع، وهو ما يتوافق ومطالب الشبان، كما أشار الى ضرورة إعطاء مكانة شرعية للذين اغتصبوا منهم الأرض ولا زالوا يعملون لصالح فرنسا ويبدلون لها الجهد والمال، وقد انتقد بشدة الموقف المتصلب والمعارض للمعمرين وكتب في ذلك يقول: « إنهم يخشون أن يرو الجندي بعد تسريحه انسانا على دراية أفضل بحقوقه وأقل خضوعا»².

ركزت جريدة الاسلام L'Islam على ضرورة اعطاء الحقوق السياسية للسكان الأصليين الجزائريين، وهذا شرط ضروري من أجل المحافظة على ممتلكات الامبراطورية الفرنسية في شمال افريقيا، كما أن فرنسا لا تزال في حاجة الى تجنيد الأهالي بقولها: « فرنسا لا يمكنها الاستغناء عن استغلال احتياطها الكبير من الرجال الذين تضعهم افريقيا تحت تصرفها»³، لكن لا يمكن تجنيد الشبان الجزائريين هكذا دون أية حقوق، كما ألحت على سلطات الاحتلال عدم الانصات الى المعمرين، مستشهدة بما جرى في مدينة تلمسان من هجرة مئات العائلات التي غادرت الى المشرق العربي وخاصة نحو سوريا، حيث علقت في ذلك قولها: « بعد التحقيق أظهر أن هذا الخروج كان نتيجة عدة أسباب متعددة للغاية، لعب التجنيد دورا في كل هذا... لم يفر المواطنون الأصليون

1 -Raymond Recouly : **La Conscription des Indigènes en Algérie**, op cit

2 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص163.

3 - Sadek Denden : **La Conscription des Indigènes**, L'Islam, N°115, Dimanche 28 Avril 1912.

من الأراضي الجزائرية لأنهم أرادوا إنهاء أعمالهم، ولكن لأنهم شعروا بالتعاسة والفقير لأنهم بمائة طريقة كانوا غير راضين عن الوضع السائد»¹.

ونلمح في ذلك إشارة منهم إلى ضرورة تحسين أحوال المسلمين وتمكينهم من المناصب السياسية والرجوع إلى البرنامج المشترك للشبان الجزائريين الذي عرضته جريدة الإسلام سابقا على ليتو Lutaud في 24 أفريل 1911².

ونفس الشيء تبنته جريدة الرشيدي، فهي الأخرى نشط كتابها في الدفاع عن مطالب الشبان - مسألة المعاوضة السياسية- فقد واصلت جريدة الرشيدي انتقادها لتطبيق هذا المرسوم بهذه الكيفية تارة بالتصعيد، لكن لمحا في مقالاتها نوعا من الترجي تجاه المرسوم الذي تقدم به السيد ميسيمي، من أجل إعادة النظر في كيفية تطبيق هذا المنشور بقولها: «إننا نشعر بالتشجيع في المحاولة مرة أخرى لجذب انتباهكم الخيري الى الوضع المعروض علينا»³.

كما نجدها تلمح إلى أن عدم حصول الأهالي على تعويضات سياسية نتيجته وجود المستوطنين المتعمتين الذين وصفتهم بجد قولها ب: "نحن حريصون على عدم الخلط بينها وبين الفرنسيين السيئين" ثم تعلق الجريدة بقولها: «لماذا هو ضروري للأسف أن نرى الظلم الصارخ في مجتمعنا اليوم؟ لماذا في عصرنا من الديمقراطية والاشتراكية أو أفكار العدالة والمساواة... يجب تجاهل أهم مبادئ العدالة والمساواة بالكامل فيما يتعلق بفئة معينة من الناس؟»⁴

إن الفكرة التي نادى بها الشبان "مسألة التعويض السياسي للجزائريين" لقيت لدى الرأي العام الليبرالي الفرنسي الذي كان يرى في أن منح بعض الحقوق السياسية وتوسيع بسيط في الحقوق المدنية والحريات يمكن أن يكون مقابلا أكيدا للتجنيد الاجباري للجزائريين، كما سيقضي على استياء الأهالي ويسهل المأمورية في التجنيد دون أية صعوبات، وفي هذا الشأن علق "رورادي كارد" المختص في القانون الدولي والاستعماري في كتابه "تمثيل الأهالي المسلمين" قوله: «بدل

1 -Raymond Recouly : **La Conscription des Indigènes en Algérie**, op cit

2 - شارل رويبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص377.

3 -Kebaili: **Les Indigènes algériens devant le service militaire**, Le Rachidi, N°50, vendredi 08 Décembre 1911.

4 -op cit.

التعويض لا يمكن أن يفرض عليهم ضريبة ستمس بشكل عميق على الأقل عادات وأفكار المسلمين في الجزائر»¹.

كان Millerand يرى في مسألة التواجد الفرنسي بشمال إفريقيا وخاصة منها الجزائر أمرا يفرض عليهم ضرورة فرض الخدمة العسكرية على هذه الأقاليم، نخص بالذكر الجزائر، وعملا بذلك كانت فرنسا تعتمد أسلوب التأني في كل شيء، فقبل اصدارها لمرسوم التجنيد أصدرت منشورا في 31 جانفي 1912 يوضح شروط الالتحاق ونسبة المنح، حيث نص هذا المنشور الى جانب 04 سنوات المعتادة في نظام الالتزام 03 سنوات مقابل منحة تقدر بـ 250 فرنكا، كما أنشأ نظام منح خاص بتحديد التطوع بشكل متتالي قدر بـ 350 فرنكا للمتطوعين الذين يقضون 12 سنة في الخدمة الى 25 سنة من الخدمة الفعلية دون زيادة في المعاش²، ليصدر بعدها مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 الذي نص على تجنيد الأهالي الجزائريين، من خلال تقديمه لعروض خاصة ومنح وصل قدرها الى 250 فرنكا، مقابل أداء الخدمة العسكرية لمدة 03 سنوات³.

وجه وزير الحرب الفرنسي تقريره إلى من أطلق عليهم بـ "فرنسيي الجزائر" بطريقة غير مباشرة، داعيا إياهم إلى ضرورة التهدئة والتعقل، مع التمعن في المنهجية التي اتبعتها فرنسا في مسألة التجنيد، وقد أصيب الشبان بخيبة أمل حول هذا المرسوم الذي كان عكس توقعاتهم ومساعدتهم في مجال التعويض السياسي، حيث هاجموا هذا المرسوم الذي جاء على حد قولهم بـ "النظام اللقيط والمهين للتجنيد المدفوع الأجر"، ونشطت صحفهم سعيا وراء مطالبهم فكانت جريدة الرشيدي أول من شن حملة موضوعها: "لا خدمة عسكرية دون مقابل"⁴، وعنونت مقالا بالبند العريض باسم: "الشرط الخاص بالتجنيد، رسالة مفتوحة إلى وزير الحرب"، عرضت فيه مطالب الشبان الذين اعتبروا انفسهم ممثلين رسميين وشرعيين عن الأهالي الجزائريين حيث جاء في هذه الجريدة قولهم: « إن أبنائنا مستعدون لخدمة فرنسا غير أنهم لا يخدمونها إلا بشرط واحد وهو أن تمنحوا

1- نيكولا دي كوف: المرجع السابق، ص 164.

2- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 741.

3- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 34.

4- شارل رويبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 379.

لهم الحق في أن يكونوا فرنسيين مقابل السنوات الممضية تحت العلم الفرنسي»¹، ونلمح في ذلك قبول الشبان بمسألة التجنيد الاجباري الذي لقي معارضة شديدة من قبل الأهالي، فقد لوحظ وجود حالات غياب في بعض المناطق مثل تلمسان وندرومة وعين التوتة وباتنة، حيث تقدم شخص واحد فقط من بين 168 مجندا في منطقة ندرومة، كما تقدم 25 شخصا من بين 141 في باتنة، الى جانب انتشار المظاهرات الراضية للتجنيد في أغلب ربوع الوطن، كل هذا دليل على رفض الأهالي للتجنيد الاجباري، عكس ما يتطلع إليه الشبان من تعويض سياسي مقابل التجنيد، فيمكن القول أنهم كانوا يعيدون كل البعد عن تطلعات الجزائريين².

وقد واصل الشبان في الدعوة لأفكارهم، ونلمح ذلك من خلال ما نشرته جرائدهم وخاصة منها جريدة الرشيدي التي جاء في أحد مقالاتها: « السكان الأصليون مستعدون لقبول الخدمة العسكرية، لأنهم سعداء لملء الفجوات الناتجة عن انخفاض عدد السكان في فرنسا، لكنهم لا يستطيعون قبول سد الثغرات الناتجة عن تقليص الارتباطات المحلية كما ورد في رسالة وزير الحرب أو رئيس الجمهورية»³.

واصل الشبان تبنيهم لهذا المشروع مقابل التعويض السياسي حسب ما أوردته جريدة الرشيدي بقولهم: « لا للخدمة العسكرية دون تعويض، إن كل إجراء ضد النزعة الشعبية خطير جدا، فالتجنيد الذي تريدون تطبيقه على وضعيته هو ضرب من الجنون»⁴؛ أوصلت جريدة الرشيدي من خلال هذه الرسالة شروط أداء الجزائري للخدمة العسكرية، التي كان الفتيان ينادون بضرورة تطبيقها، وهي في مجملها تتمحور حول فكرة الاعتراف للجزائري في أن يصبح فرنسيا مقابل السنوات التي يقضيها في خدمة العلم الفرنسي، وإلا فإن مرسوم التجنيد الاجباري سيثير مصاعب كثيرة كما وضحت الجريدة، وسيؤدي إلى تطرف السكان الذين أثقلت كاهلهم القوانين

1- Chitane : **lettre ouvert A Excellence M. le Ministre de la Guerre**, Le Rachidi, du 03 mai 1912.

2- نيكولاي دياكوف: الرجوع السابق، ص165.

3 -Ali Baba : **Les Arabes au Régiment (Décret du 03 février 1912)**, Le Rachidi, Vendredi, N°69, 19 Avril 1912.

4 -Chitane : **lettre ouvert A Excellence M. le Ministre de la Guerre**, op cit.

الاستثنائية والضرائب الكبيرة، وقد جاء في الجريدة قولهم: « إذا انخفضت الإلتزامات، فهل هذا سبب لفرض ضريبة غير متكافئة دون تعويض »¹.

وقد صرح الشبان بأن الصيغة التي جاء بها مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 لا تطاق، وأنه جاء مخالفا لما تمنوه من حكومة فرنسا كونهم كانوا ينادون بالتعويض السياسي، حيث صرحوا بذلك من خلال ما نقلته لنا جريدة النجاح: « لقد استوعبنا حتى الآن نظام المواطن الأصلي، ونظام الاعتقال الإداري للمحاكم الجنائية، وهيئة المحلفين الجنائية؛ الآن سوف نعترف بصعوبة أن الأجنبي المجنس يدفع ضريبة الدم لمدة عامين للحصول على بطاقة الاقتراع، عندما يكون المواطن الفرنسي مقالا عن سناتوس - كونسلت 14 يوليو 1865 سيكون هزيمة الأبدية القسري » ، لقد صرح الشبان بأن هذا القرار وسع الهوة بين المواطن الأصلي الجزائري وبين المستوطن الأوربي الذين كلالهما يدفعان ضريبة الدم، وتكون أكثر قساوة على الجزائريين إلا أن التفريق واضح من خلال الحقوق التي ينالها المجند الأوربي مقابل ما يحرم منه المجندون من الأهالي². أمام هذه الجهود الكبيرة المبذولة لدى فئة الشبان لقيت بعضا من التجاوب من قبل الصحافة الفرنسية، حيث ذكرت جريدة le Temps ومعها جريدة la dépêche de Toulouse بضرورة ادخال إصلاحات على مرسوم التجنيد الاجباري لتمكين الفئة المستتيرة من الاستفادة³.

وقد عمد الشبان إلى تكوين وفد⁴ من أجل طرح هذه المطالب على السلطات الفرنسية المعنية والتي تم صياغتها في عريضة أطلق عليها "بيان الشباب الجزائري"⁵، وقد حمل هذا الوفد

1 -Ali Baba : Les Arabes au Régiment (Décret du 03 février 1912), op cit.

2 -Ali Baba : Les Arabes au Régiment (Décret du 03 février 1912), op cit.

3 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص744.

4 - ضم الوفد السادة الآتية أسمائهم: الدكتور بان التهامي: نائب بلدي، مدينة الجزائر - مختار الحاج سعيد : محامي بمدينة

قسنطينة - بوشريط علاوة: نائب بلدي ، قسنطينة. - الدكتور موسى: نائب بلدي قسنطينة. -

الحاج عمار: نائب بلدي ، مدينة جيجل. - جودي: نائب بلدي بسكرة. - بن عصمان: نائب بلدي ، بيجو. - ابن

ديدوش: نائب بلدي، تلمسان. - قارة علي: أحد أعيان عنابة.

5 - ينظر للملحق رقم 09.

عريضة مطلبية إلى مسيو بوانكاري رئيس الوزراء في 26 جوان 1912، وتشتمل على المطالب التي ينتظر أن تقدمها مقابل تجنيد الجزائريين¹.

لقد لخصت هذه العريضة التي وجهت إلى رئيس الوزراء بوانكاري ما قدمه الشبان من عرائض سابقة حول الخدمة العسكرية، وما كانوا ينتظرونه من حكومة فرنسا أن تقدمه للأهالي، وإن كانت بعيدة نوعا ما عن مطامح الجزائريين، وقدمت الى البرلمان ميسيمي تحت اسم لجنة العرائض (J.O.I.F) وقد ورد فيها نصهم: « أمام هذه الوضعية ، فإن الأعيان الموقعين أسفله وهم يعبرون عن عدد كبير من أبناء بلدهم قد رأوا أنه من المفيد أن يتوجهوا الى حكومة الوطن الأم ليوضحوا لها وذلك بأن يقدموا لها رجاء المسلمين، الذين يعتبرون أن هذا العبء الجديد مضافا الى أعباء أخرى ثقيلة جدا ينبغي أن توفر لهم بالمقابل تحسنا لحالتهم»².

ومن جهة فإنهم اعتبروا كأمر لازم تطبيق مجموعة من المطالب التي قدموها في عريضتهم

ومنها:

- التقليل من مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل بقية الفرنسيين.
 - أن يكون سن النداء 21 سنة بدل 18 سنة، لأن المجندين لم يكونوا قد تكونوا جسديا في هذا السن.
 - إلغاء المنحة التي اعتبرها الشبان يعبا لدماء الجزائريين، لأن العائلات ستكون فخورة لأن أولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي بدون تعويضات مالية³.
- كما طالب جماعة الشبان بضرورة تقديم مجموعة من التعويضات التي قدموها في عريضتهم وهي:

- 1- إصلاح النظام القمعي.
- 2- التمثيل الجاد والكافي في مجالس الجزائر وفي البلد الأم.
- 3- التوزيع العادل للضرائب.
- 4- إعتداد عادل لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين.
- 5- إعتداد عادل لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 37-39.

2- محفوظ سماتي: الشبان الجزائريون الجزائر الفتاة (مراسلات وتقارير 1837-1918)، تر، محمد المعراجي وعمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013، ص 285.

3 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص 38.

ويضاف إلى ذلك النتائج التي وضعها الموقعون في العاصمة والتي تضمنت:

- 1- أن توسع الهيئة الانتخابية ضمان فعالية ونزاهة الاقتراع.
- 2- أن يرفع عدد الممثلين الأهالي في المجالس الجزائرية إلى الخمسين (5/2) من المجموع.
- 3- أن تشكل الهيئة الانتخابية بنفس الكيفية للناخبين في كل المجالس الجزائرية.
- 4- يكون الحق للمستشارين البلديين من الأهالي المشاركة في انتخاب شيوخ البلديات ونوابهم.
- 5- أن العهديات العمومية يصرح بها أنها متنافية مع وظائف القاييد والنائب الأهلي.
- 6- أن يكون الأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي، أو أن يستحدث في باريس مجلس يكون فيه الأهالي ممثلين بنواب منتخبين من طرفهم.
- 7- الذين ينتهون من أداء الخدمة العسكرية سواء بالاستدعاء أو بالتطوع يكون لهم الحق في أن يختاروا الجنسية الفرنسية دون أن يخضعوا للإجراءات الحالية بل بواسطة تصريح بسيط¹.

يبدو أن كل الجهود التي بذلها الشبان الجزائريون من أجل تحسين حياة الأهالي من خلال الحصول على حق المواطنة الذي يكسبهم الحقوق السياسية والمدنية ذهبت أدراج الرياح، وتؤكد ذلك بصدور مرسوم 19 سبتمبر 1912، لأن التجنيد الذي يقابله مقابل مادي كما تبين سابقا في مرسوم التجنيد الصادر في 03 فيفري 1912 يقدم مبلغا من المال مقابل أداء الخدمة العسكرية، وهو ما كانت تتخوف منه جماعة الشبان، ولهذا كانت تسعى إلى الحصول على تجنيد يقابله الحق في المواطنة، لأن المجند الأهلي سيخدم العلم الفرنسي مثل الجندي الفرنسي².

لقد كان الأمير خالد من بين المؤيدين للأفكار التي طرحها مجموعة الشبان، حيث أنه في نهاية عام 1913 وصل إلى باريس للقيام بجولة من المؤتمرات المنعقدة حول الوضع السياسي والاجتماعي للمسلمين الجزائريين، فقد دافع فيها عن برنامج الشباب الجزائري ليس كهواو، لكن بالدبلوماسية المعروفة عنه كونه من النخبة المثقفة والمجندة حيث يقول في ذلك :

1 - محفوظ سماتي: المرجع السابق، ص ص 285-286.

2 - Saliha Belmessous : Assimilation and Empire, Uniformity in French and British Colonies, 1541-1954, Oxford University Press, 2013, pp141.

«نحن أبناء عرق له ماضيه وعظمته وليس عرق أدنى، ومع ذلك سيثبت عدم قدرة كبيرة على الحكم (يقصد بها السلطة الفرنسية) من خلال رفض الانخراط في طرق المستقبل التي تفتحها لها»؛ وقال إن المسلمين يشكلون فقط النسبة القليلة التي تتحصل على التعليم، ويطبق عليهم النظام الاستثنائي؛ وأخيرا في إشارة إلى التقارب الفرنسي العربي في الجزائر يقول: "الميثاق العضوي الذي مزج القوات الفرنسية وقوى الجزائر الأصلية ومستقبل العرقين ، تمنى حقوقا معقولة جدا لمن قبلوا جميع الواجبات بما في ذلك ضريبة الدم ، وخلص إلى قول : "إرشدنا، ساعدنا كما يمكنك في وقت السلم. انضم إلينا في ازدهارك في النهاية"¹.

كما أكد الأمير خالد دفاعه عن الشعب الجزائري ونزع عنه كل تلك الصفاة الذميمة التي ألبتها إياه الصحف الفرنسية الاستعمارية، وكذلك ادعاء الأهالي من أجل عدم منحهم حقوق المواطنة، حيث أكدها بصفته مؤديا للخدمة العسكرية مثله مثل بقية الأهالي المحرومين من الحقوق فيقول في ذلك: « تحت أي نظام أخبرتك صحفك؟، والحقائق سيتم تقديم ما يلزم منها إلى البرلمان قريبا من قبل أولئك الذين يعتقدون مثلنا أنهم بين العدالة والتقدم، لم يعد هناك وجود للاختلاف والتناقض فقط بين العرب والفرنسيين!... فقد استسلمنا لجميع الواجبات، لجميع الالتزامات التي تحب فرنسا أن تفرضها علينا»، نلمح في كل هذه العبارات أن الأمير خالد كان يدافع عن الأهالي وعن مطالبهم المشروعة التي استحقوها بعد أن أتموا ما عليهم من واجبات وخاصة بعد فرض مرسوم التجنيد الإجباري عليهم بصفتهم كعسكريين مثل بقية الفرنسيين، كما أشار الأمير خالد سابقا فإن لهم الحق في الحصول على الحقوق مثل بقية الفرنسيين².

أثبت الشبان من خلال مطالبهم وجريهم وراء الاصلاحات الفرنسية قبولهم التام للاندماج في المنظومة الفرنسية، من خلال اكتساب حق المواطنة التي تسمح لهم بممارسة الحقوق السياسية والمدنية، لكنهم من خلال هذه المطالب أثبتوا بعدهم الشاسع عن المطالب

1 - Charles-Robert Ageron : **Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?**, In Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°2, 1966, P15.

2- L'émir Khaled : **Réflexions sur le Rapprochement Franco-Arabe En Algérie**, Imprimerie GOJOSSO, Alger, Décembre 1913, pp 5-6.

الوطنية الشعبية التي لطالما أظهرت تمسكها بالشخصية الإسلامية، واستمرت في مقاومتها للمحتل الفرنسي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: موقف الرأي العام الجزائري من التجنيد الإجباري وصداه في الصحافة الأهلية 1912-1914.

خلف صدور مرسوم التجنيد الاجباري قلقا واضطرابا في الأوساط الشعبية لما له من أثر بالغ على نفسية الأهالي، الذين أصبحوا بموجبه يشاركون وأبنائهم في حروب فرنسا، وما لذلك من خطر عليهم من ضياع الأنفس والأموال في حروب لا تعنيهم، ومع احتلال لا يعترف لهم بأدنى الحقوق، وهو ما أثر سلبا على الوضع العام في الجزائر.

بدأت معارضة الجزائريين للتجنيد الإجباري منذ أن كان مشروعا يدرس منذ سنة 1890 واستمرت المعارضة بعد أن صدر كمرسوم في 03 فيفري 1912، حيث خلف صدوره اضطرابات كبيرة، وذلك بسبب رفض الجزائريين له، باعتبار أن فرنسا قد رفضت من جهة تصنيفهم كفرنسيين، ومن جهة أخرى أن هذا القانون يحط من قيمة الجنود الجزائريين بالنظر الى بنوده وقوانينه¹؛ وقد اتخذت هذه الاضطرابات مختلف الأشكال من حوادث الشغب في الشوارع وكذلك الهجرة والاختفاء هربا من التجنيد، وحتى رفع العرائض وإرسال الوفود، وكل هذه المظاهر الراضية للتجنيد كانت تحركها أقلام الصحافة التي كانت توجه الرأي العام، حيث عمدت الصحافة إلى توزيع منشورات في المقاهي والأسواق داعية إلى رفض هذا القانون الذي يقتص من دماء الجزائريين، وكذلك شنت الصحافة حملة شرسة ضد فرنسا متهمه إياها باختراقها اتفاق 1830².

عرفت الصحافة الجزائرية (الأهلية) قفزة نوعية وتطورا ملحوظا في تناول القضية الجزائرية وخاصة من تاريخ 1911 الى 1914، ويبدو ذلك راجعا إلى عدة أسباب، منها زيارة محمد عبده الى الجزائر سنة 1903، هذا الأخير خلف أثرا عميقا لدى النخب الجزائرية وخاصة منها الإصلاحية التي عمدت إلى تطوير الصحافة اقتداء بمبادئه واتجاهه الاصلاحية فنذكر منها "جريدة الفاروق"³ و"جريدة" ذو الفقار"¹ اللتين مثلتا هذا التيار إلى جانب جرائد أخرى²؛ منذ أن تم

1 - محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج01، ط01، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص330.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص177.

3 - جريدة الفاروق 1913-1915م : تعد هذه الجريدة أول جريدة وطنية اسلامية ترتقي الى مصاف الجرائد العربية، أسسها عمر بن قدير في 18 فيفري 1913م، ويقول عمر بن قدير عن سبب تسميتها بالفاروق حتى تكون بمشربها الاعتدالي مفرقة بين الحق والباطل، اهتمت بقضايا المسلمين من أجل المناادة بتحسينها، كما حاربت البدع والخرافات التي

الإعلان الرسمي عن مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيبري 1912 اهتزت كل الجزائر لهذا الأمر الجلل، وتحولت بذلك كل الجهود الداعية إلى عدم تطبيقه وكل تلك المظاهرات السلمية إلى مشادات عنيفة، فانتشر العنف في الجزائر، بما في ذلك الإغتيال والصدامات مع الشرطة الفرنسية، وخاصة منها في عمالة وهران، التي شهدت سلسلة أعمال عنف كبيرة، تعبيرا عن موقفها الرفض للتجنيد³.

ودائما ما كانت الصحافة هي الموجه الأساسي للأهالي، حيث كانت تنشر مقالات عن التجنيد الإجباري على الأهالي وعن الحالة المزرية التي يعيشونها، حيث نشرت جريدة الحق الوهراني مقالا عن شبان ندرومة، ذكرت أنهم بمركز الخدمة العسكرية "تليلات" -أي الشبان المعنيين بالخدمة العسكرية- هم ضعفاء لا يستطيعون تحمل مشقة ومتاعب الخدمة العسكرية، وبعضهم نحيل الجسم ضعيف الذات يتمشى بصعوبة شديدة⁴، كما أكدت جريدة الحق الوهراني تضامنها مع أهالي ندرومة، حيث اجتمع مدير الجريدة مع أهالي ندرومة واتفقوا على رفض التجنيد

نشرها الاستعمار ورسخها في الجزائريين، ودعت الى ضرورة الرجوع للدين الاسلامي وكانت تستشهد بمقولات عمر بن الخطاب في مقالاتها كما أنها اهتمت بالقضايا الخارجية حيث كانت تساند تركيا حيث كتب عمر بن قذور مقالا ينتصر فيه للعثمانيين ضد الحلفاء، وهون ما كان سببا في توقيفها عن الصدور ، صدر منها حوالي 95 عددا لتتوقف نهائيا سنة 1921م. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص 40-43.

1- ذو الفقار: أصدرها عمر راسم بعد ثمانية أشهر من صدور جريدة الفاروق التي ساهم في تأسيسها، سميت بذو الفقار تشبها بسيف علي بن أبي طالب، تحمل مؤسسها أعباء نشرها واخراجها لوجده ، اهتمت مقالاتها بالجانب الاجتماعي والديني وبأسلوب عنيف نوعا ما، كما عرف عنها طابعها الاصلاحى نظرا لأن مؤسسها كان متشعبا بأفكار محمد عبده، حيث رسم صورته على غلاف العدد الثالث واعتبره مدير الجريدة الديني، وصرح عن ذلك في افتتاحية العدد الأول بقوله: ذو الفقار جريدة عبودية اصلاحية، كانت عاني عجزا ماديا حيث صدر عددها الثاني في 26 أكتوبر 1913م، لتتوقف عن الصدور مدة ثمانية أشهر، حيث صدر عددها الثالث في 14 جويلية 1914م، أوقفها الاستعمار عن الصدور بعد صدور عددها الرابع بحجة اندلاع الحرب العالمية، وسجن مؤسسها عمر راسم. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص 44-47.

2- Ali Merad : Le réformisme musulman en Algérie De 1925 à 1940 essai d'histoire religieuse et sociale , Paris , la Haye , 1967, p p 36-37.

3 - إبراهيم مهيد : المرجع السابق، ص ص 180-181.

4 - الحق الوهراني: شبان ندرومة، عدد 31، 20 إلى 27 جوان 1912.

الإجباري، ودونوا ذلك في عريضة ضمت حوالي 150 توقيعاً من أهالي ندرومة وأرسلوها إلى الحكومة الفرنسية بباريس¹.

الواضح أن المقصود من هذه المقالات التي تجندت جريدة الحق الوهراني في نشرها، هو كرهها الشديد ورفضها القاطع لقانون التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الأهالي، وكذلك حتى يطالبوا بعدم زج أبناءهم في الجيش لخدمة فرنسا والقتال من أجلها، خاصة وأن فرنسا قد حرمتهم من أبسط الحقوق التي تعطيها لأبنائها، وحتى لبقية الأجناس الغير فرنسية مثل الاسرائيليين. شهدت منطقة ندرومة تظاهر الآلاف من الأهالي أمام مكتب الحاكم الفرنسي للاحتجاج ضد التجنيد، وأثناء ذلك قدم المتظاهرون عريضة للحاكم العام باسم المتظاهرين، غير أنهم لم يخرجوا من ذلك الاجتماع بأية نتيجة تذكر، وهو ما أزم الموقف أكثر، وأدخلهم في صدامات مع رجال الأمن الفرنسي بالعصي والمسدسات².

وإلى جانب هذه الأعمال التي أكد بها عامة سكان الجزائر رفضهم القاطع للتعامل مع فرنسا، أو حتى المطالبة بالحقوق السياسية في حالة تطبيق التجنيد الإجباري، عمد الأهالي إلى رفع الشكايات وإرسال الوفود، هذا التصرف لم يكن حديث العهد بالنسبة لهم، وإنما قاموا به منذ اليوم الأول الذي عرض فيه السيد "ميسيمي" مشروع التجنيد في 1907، وحتى قبل أن يتم المصادقة عليه كمرسوم إجباري عليهم، نذكر منها العريضة التي رفعها سكان مدينة تلمسان حول الخدمة العسكرية في 1891، والتي أكدوا فيها أن هذا القانون سيؤدي إلى القضاء على مبادئهم الإسلامية، وتشويه روح الشريعة الإسلامية، ويؤدي إلى الاعتداء على الحقوق وحرمة النساء، وإن كانت نضرتهم غير صحيحة في مسألة الحقوق، لأنهم كانوا ينتظرون من فرنسا أن تعطيهم نفس الحقوق التي يتمتع بها بقية المحاربين الفرنسيين، وقد أكدوا رفضهم القاطع للخدمة العسكرية لأنها تتنافى مع عقيدتهم، كما أنهم لن يسمحوا لأنفسهم بأن يتخلوا عن أبنائهم³.

ومع إصرار السيد ميسيمي على فرض التجنيد الإجباري على الأهالي انتفض سكان مدينة المدية حول هذا المقترح، فقد قدموا عريضة حول رفضهم للتجنيد الإجباري سنة 1911، أوردوا

1- الحق الوهراني: التجند العسكري الوطني، ع34، 01 الى 08 جوان 1912.

2 - Bull : la conscription des indigènes, Afrique Française, juillet 1912 , N 6, P226.

3 -Epid.

فيها حجتهم برفضهم التجنيد الاجباري، حيث أحبروا فيها أن رفضهم له ليس مبعثه التعصب ولا العصيان لأوامر الحكومة، وإنما لاعتبارات أخرى كونه يمس بالدين، كما أن امتناعنا من قبول الخدمة العسكرية نابع من كونها تبعدهم عن الممارسات الدينية كأداء الصلاة في وقتها، كما أنه يبعد أبناءهم عنهم، ما يحول بينهم وبين بيان الطريقة الصحيحة والعقيدة القويمة التي لطالما ربو عنها أبائهم، وبالتالي سيضيع أبنائهم ويتخلقون بسوء الأخلاق، كما أن الخدمة العسكرية تؤدي إلى المحاربة بين الأخوة المسلمين وهذا لا يجوز شرعاً¹.

كل هذه الردود الشعبية كان لها صداها في الصحافة الأهلية، حيث عملت الصحافة على إظهار صوت الشعب وإيصاله للجهات المختصة في اتخاذ القرارات، وكذلك عملت على إشاعة هذه العرائض والشكايات حتى تنتشر بين كل الأوساط الجزائرية، ولا تقتصر على جهة دون أخرى، ومن الصحف السابقة في هذا نذكر صحيفة الحق الوهراني، التي لطالما أعلنت بداية حربها على قانون التجنيد الاجباري، حتى وأن السكان كانوا يطالبون من خلال ممثليهم وموفديهم على أن تدرج الصحف هذه الشكايات والعرائض، ومن ذلك "شكاية أهالي ندرومة"²، حيث ورد في هذه الشكاية ما يلي: « الحمد لله وحده إلى السيد مدير جريدة الحق عليك السلام بعده، فعندك نسخة من الشكاية التي اشتكينها للسادات الحكام في الأمر العسكري المرغوب منك أن تدرجها في جريدتك والسلام، ابن بختي محمد الكبير ومصطفى العربي»³.

لذلك يمكن اعتبار أن الصحافة الأهلية كانت ملجأً يلتجئ إليه السكان من أجل إسماع أصواتهم وتبليغ آرائهم والمطالبة بحقوقهم، ومن ذلك ما قامت به جريدة الحق الوهراني التي وقفت مع الأهالي، فكانت تعرض شكواهم، ومنها عرضها لـ "شكاية أهالي ندرومة"، الذين رفضوا الإلتزام بمرسوم التجنيد الإجباري من أصله كلياً، وبالرغم من التعويضات التي تدعي فرنسا أنها تعوض بها المجندين، لكنها غير مجدية في نظر الأهالي، لأن فرنسا لم تضع الأهالي على الأقل على قدم المساواة مع الفرنسيين أو حتى مع الرعايا الفرنسيين، كما أن تلك المكافآت اعتبرها الأهالي على أنها بيع للذمم والأرواح، وطالبوا أنه في حالة استحالة التراجع عن هذا القرار أن يضعهم على قدم

1 - جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 278-280..

2 - ينظر الى الملحق رقم: 10.

3 - الحق الوهراني : شكاية، العدد 31، 11-18 ماي 1912.

المساواة مع الفرنسيين في الحقوق، طالما أنهم سيدفعون معهم نفس الثمن وهو أرواحهم، فما الفرق عندهم بينهم وبين الفرنسيين¹.

خلف صدور مرسوم التجنيد الإجباري استياء كبيرا لدى عموم الجزائري، فإلى جانب العرائض التي بعث بها سكان الغرب الجزائري أعرب سكان الشرق الجزائري عن استيائهم أيضا وسخطهم لمثل هذا القرار الذي سيأخذ منهم أبنائهم إلى حبل المشنقة على حد تعبيرهم، وسيشركون في حروبهم في غنى عنها، وستصبح أكبر عبئ يضاف إلى أعباء أخرى تحملوا مشقتها منذ تواجد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، حيث أوفد سكان قسنطينة ونختص بالذكر سكان مدينة الخروب عريضة إلى مجلس الأمة للجمهورية الفرنسية في ماي 1912، جمعوا فيها مواقف الأهالي من التجنيد عرفت بـ "عريضة مدينة الخروب"².

وقد بدأوا عريضتهم بأسلوب من الترجي من أجل إعادة النظر في هذا المرسوم الذي أضر بهم ونلمح ذلك من خلال ما ورد في عريضتهم قولهم: « قد أزعجنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على ادخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألما للنهاية لأن عهدنا بالدولة الفخيمة منذ ثمانين سنة من حين استيلائها أنها ذات عدل وانصاف وخولتنا في هذه المدة الطويلة نعمًا عزيزة، فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيما وإنا لا نرجو من مراحمها واحسانها أن لا تلزمنا بذلك، فإننا نراه عين الاذلال والاحتقار والجبر والقهر الشديدين»³. ومن مجمل ما جاء في هذه العريضة فإن أهالي الخروب طالبوا بضرورة إزالة مثل هذا الالتزام المتمثل في التجنيد الإجباري للشبان الذي عبروا عليه بـ "الأمر المؤلم والقاسي"، كما قدموا بدائل مقابل التجنيد ونلمحها في عريضتهم، من خلال طرحهم لمبدأ الحصول على الحقوق مقابل التجنيد الإجباري لكل الشبان المجندين في سلك العسكرية.

كما أشارت إلى التمييز الواقع بالبلاد الجزائرية، التي يعاني فيها الأهالي من القوانين الزجرية والضرائب الكبيرة وتفرض عليهم ضريبة الدم، مقابل فئة قليلة تتمتع بكل حقوق المواطنة، حيث

1 - الحق الوهراني : شكاية، المصدر السابق.

2 - ينظر الملحق رقم: 07 (عريضة أهالي الخروب)

3 - مجموعة مؤلفين: ثورة الأوراس 1335هـ-1916م، من انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس،

دار الهدى، الجزائر، 2009، ص340.

أشاروا في عريضتهم إلى ذلك بقولهم: « لا يحسن عقلا ولا عادة أن يكون في وطن ثلاث عناصر: عنصران متمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية والمساواة التامتين، والعنصر الثالث ممنوع من جميعها، ثم إذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصر الثالث لها ويقال له دافع على وطنك»، فعن أي وطن يتكلمون، الوطن يحرم فيه الفرد من كل الحقوق ويطلب بأداء واجب التجنيد والدفاع عنه، وأشاروا إلى الامتيازات التي حرم منها الأهالي سواء في الوظائف أو الحريات¹.

ثم أشارت بشيء من الاستعطف إلى رجال الحكومة الفرنسية على أنه من غير المعقول أن تفرض التجنيد على الجزائريين من دون أن تجعلهم على قدم المساوات مع من يشاركونهم هذا الوطن من الفرنسيين وحتى اليهود الذين تحصلوا على كل الحقوق السياسية، وأشاروا إلى غالبية العنصر الجزائري مقارنة بنظرائه من الفرنسيين المستوطنين واليهود، والذي يفرض عليهم مساواتهم مع بقية العناصر الأخرى، فأى وطنية يتحلى بها المحروم من حقوق المواطنة، وأي قوة يمتلكها أو جهد يقدمه من أجل دفع الخطر على الوطن سوى الوهن والفسل، ثم رفعوا مظالمهم في عريضتهم بقولهم: « فيا أنصار الإنسانية هل هذا هو الانصاف الذي يفعله الغالب الرحيم بالمغلوب الضعيف؟! ويا حماة الضعفاء ووكلاء المنكوبين، ويا من تغدوا بلبان الحرية والانسانية والاصداق بكلمة الحق، نحن رعية لكم نشكوكم إلى أنفسكم ونرفع ما ضرنا منكم إليكم، إذ لا ناصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذين لا يرضون بما يؤلمنا ويضرنا»².

ثم بينوا في الأخير أن الجزائريين لا يرضون بالخدمة العسكرية بكل وجه إلا إذا تم فرضها بالقوة والقسر عليهم، وهذا دليل واضح على اتفاق عموم الجزائريين في رفض التجنيد الإجباري كليا، لكن الأهالي يقفون موقف الضعيف الذي تفرض عليه القوانين بالقوة دون مراعاة لوطنيته أو عاداته أو تقاليدته، يحرم من الحقوق ويلزم بتأدية الواجبات، ولذلك نجد في هذه العريضة محاولة لافتكاك بعض الحقوق مقابل التجنيد الإجباري وبالقوة على الأهالي³.

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص40.

2 - مجموعة مؤلفين: ثورة الأوراس 1335هـ 1916م، المرجع السابق، ص341.

3 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص40-41.

كما أكدوا تمسكهم بقضية المساوات في الحقوق بين كل المنتسبين إلى سلك العسكرية في حالة استحالة التراجع عن قرار التجنيد الاجباري، فقد أوضحوا في عريضتهم تلك المفارقات في الحقوق، وبينوا أنه من المستحيل أن يعيش في وطن واحد ثلاث فئات، ففتان منهم تستفيد من كل الحقوق -ويقصد بهم الفرنسيون واليهود- مع استثناء الأهالي الجزائريين من كل الحقوق مع فرض اجبارية الدفاع عن الوطن مثلهم مثل بقية الفئات الأخرى، فعن أي وطن يدافعون وهم محرومون من كل حقوقهم فيه¹.

وقد واصلت جريدة الحق الوهراني دعم الأهالي من أجل مجابهة الأمر العظيم، والذي اعتبره البعض منهم بمثابة الفرصة السانحة من أجل انتهاك الحقوق والمساواة مع الفرنسيين، إذ كانت جريدة الحق الوهراني تستقبل شكايات المواطنين، وتواصل عرضها في صفحات جرائدها من أجل إبلاغ الرأي العام بما يدور في الجزائر، وكذلك عن موقف أهالي الجزائر من ذلك، حيث أوردت في إحدى صفحاتها شكاية من "بريقو" حول العسكرية، والقارئ لهذه الشكاية يلاحظ فيها نوعا من التودد من أجل الحصول على شيء معين، ألا وهو الحقوق السياسية، حيث بدأت بقول: « الحمد لله وحده... عليكم السلام والتام وما يجب لمقامكم من التبجيل والاحترام»، وبعدها عرضوا ما ورد في بنود التجنيد الإجباري، وهو مدة الخدمة العسكرية التي كانت مقررة بـ 03 سنوات مقابل سنتين على الفرنسيين، إلى جانب المكافأة، كما أنها تعطي لكل من تجب عليه الخدمة العسكرية 250 فرنك، ومن هنا نجد المفارقة بين ما يراه الإدماجيون وما تطبقه فرنسا، حيث تعتبر هذه الأخيرة دماء الجزائريين دماء رخيصة تباع ببضعة دراهم، وهو الأمر الذي استنكره الجزائريون، وقد وجد صداه عند البعض ممن يطالبون بالمساواة، من خلال ما ورد في هذه الشكاية «... اعطاء نظر للدولة لأنه يجب علينا النصيحة للدولة لأننا من أولادها»، لكن من جهة أخرى يمكننا اعتبار هذا الأمر بالعادي، طالما أن الجزائر في موقف الضعيف، ولذلك فمثل هذه الالفاظ واردة، وكل ذلك من أجل الحصول على بعض الحقوق السياسية والمدنية.

كما أننا نلاحظ أنهم في هذه الشكاية يذكرون فرنسا بمبادئ ثورتها المجيدة وحظ الجزائريين منها، كما وصل بهم الأمر إلى اعتبار الاحتلال الفرنسي والدمار الذي لحق بالجزائر جراهه كله

1 - مجموعة مؤلفين: ثورة الأوراس 1335هـ-1916م، المرجع السابق، ص 340-341.

إصلاح منذ 1830، وأبدلوه بالإصلاح والتعليم، كل ذلك وصفوه بأنه أسقطته كلمة واحده وهي: "العسكرية على الوجه المسطور".

وقد وصفوا بأن القرار الذي جاء به الوزير ميسيمي بأنه القرار الذي أشعل العداوة بين الفرنسيين والجزائريين وزاد من اتساع الهوة بينهم، ثم أنهوا هذه الشكاية بضرورة المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين، وإلغاء تلك المكافأة التي اعتبروها بيعا لدماء أبنائهم، وعلى فرنسا معاملتهم على أساس أبنائهم مثلهم مثل الفرنسيين، لأنها لطالما اعتمدت عليهم في الحروب وهي تعرف جيدا شجاعتهم وبطولتهم¹.

إن هذا الجهد الذي كانت تبذله الصحافة لم يكن له صدى لدى أصحاب القرار بشكل كبير بسبب تأثير بسبب السياسة الفرنسية التي ترفض أي مظهر من مظاهر مساوات الفرنسيين مع الجزائريين، سواء بضغط المعمرين أو من دونه، فهي سياسة تهدف إلى افساد الأحوال والأوضاع في افريقيا الشمالية كليا وخاصة الجزائر من أجل فرض سيطرتها كمحتل².

وقد كانت جريدة الحق الوهراني بمثابة العون والسند الأساسي و الدعم المهم للأهالي، من أجل الخلاص من هذا الهول العظيم الذي حل بالجزائريين، ألا وهو مرسوم التجنيد الاجباري، فإلى جانب رفع شكواهم وعرضها في صفحات جرائدها كما ذكرنا سابقا، مثل عرضهم لشكاية أهالي "بريقو" وكذلك من "مستغانم" وباللغتين الفرنسية والعربية حتى تصل إلى جميع القراء منهم الفرنسيين وحتى العرب، فكانت أيضا تتابع هذه المسائل، وهي رد فعل السلطات المعنية بالشكاية وهي السلطة العليا في باريس، فكانت تسهر على عرض البرقيات والرسائل التي تصل من باريس وذلك من خلال ما أوردتها في صفحاتها بقولها: « وصلتنا رسالة برقية من مكاتبنا الخصوصية في باريس مضمونها السيد ميسيمي سهر باحثا في الشكاية الموجهة لأرباب الحكم في شأن العسكرية». »

وقد كانت جريدة الحق الوهراني تنبه إلى أن هذا الأمر ميؤوس منه، وذلك لأن من رد على هذه الشكاية هو السيد "ميسيمي" نفسه الذي جاء بهذا القرار، وهو من أولى العسكرية بوجه

1- الحق الوهراني: شكاية من بريقو على العسكرية، المصدر السابق.

2 - سياسة فرنسا في شمال افريقيا مقالات معربة عن عن مجلة الأهالي الوطنيين (لاروفوانديجين)، عدد73، الصادرة في 30 مايو 1912 بباريس، 1330هـ، صص6-7.

اللزوم على الأهالي الجزائريين، بعد اصرار ومثابرة ومجادلة مع البرلمان الفرنسي، فكيف له أن يتراجع عن هذا الأمر الذي وصل إليه بشق الأنفس؛ ومنه فإن ما عرضته جريدة الحق الوهراني كان بمثابة تحذير للأهالي الذين سهروا على كتابة هذه الشكاية، وكذلك حتى لا يتوقفوا من المطالبة بإلغاء هذا الأمر، أو المطالبة بالمساواة في الحقوق بمجرد وصول البرقية من السيد ميسيمي، فعليهم المواصلة في هذا الأمر حتى ينالوا مرادهم¹.

ولم تتوقف ردود أفعال الأهالي الجزائريين عند هذا الحد، بل أن بعضهم الآخر اتخذ من الهجرة سبيلا من أجل الفرار من هذا القانون العسكري الإلزامي، حيث شهدت سنوات 1908-1912م تجدد مسألة هجرة الجزائريين خاصة نحو المشرق العربي، وقد كانت تلمسان أكثر المدن التي اشتدت فيها هذه الهجرة، حيث تذكر الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرتها إلى المشرق وتليها معسكر وبلعباس، وسطيف وبرج بوعرييج، وكان التجنيد الاجباري سببا رئيسيا في هذه الهجرة².

وتذكر بعض المصادر أن الأهالي قاموا بتحرير عريضة مرفقة بـ17 صفحة من التوضيحات، سلموها لإدارة الاحتلال الفرنسي في شهر سبتمبر 1908م، أعلنوا فيها رفضهم القاطع لهذا القرار الذي اتخذ ميسي بشأن إجبارية الخدمة العسكرية على الأهالي، وهددوا فيها بالهجرة من البلاد في حالة ما إذا ثبت هذا الأمر³؛ وقد دعموا عريضتهم وأكدوا ما ورد فيها، من خلال حشدتهم لمظاهرات شعبية، حضرها حوالي 2000 شخص أمام المقر الإداري للبلدية يوم 19 سبتمبر 1908م، واجتمع قرب الجامع الكبير مع المفتي "شلي جلول" واتفقوا على إرسال وفد إلى العاصمة لي طرح فيه تساءلهم وانشغالهم أمام الحاكم العام⁴.

وبالفعل في الوقت الذي لم يستجب فيه لمطالبهم وانشغالهم وفي المقابل التحركات التي قام بها ميسيمي من أجل تطبيق هذا المشروع كقرار ومرسوم على الأهالي شهدت منطقة تلمسان

1 - الحق الوهراني: مسألة التجنيد العسكري، العدد 35، 08-15 جوان 1912م.

2 - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص45.

ينظر الملحق رقم: 11.

3- Gilbert Meynier : op ct, P91.

4- Commission D'enquête sur exode de Tlemcen : rapport à monsieur le gouverneur général , Alger , 01 décembre 1914.

وبالخصوص استجابة كبيرة للهجرة، حيث تم إيداع ما يقارب 321 طلب جواز السفر للهجرة على مستوى مكتب الحاكم الإداري بتلمسان وذلك بالتزامن مع احتجاج الأهالي في 19 ديسمبر 1908¹.

وتزامنت هجرة الأهالي بوتيرة ضعيفة لتعرف الجزائر بعدها هجرة واسعة، ابتداء من 1911 وهي السنة التي تقرر فيها إصدار مرسوم 28 فيفري 1911 الخاص بإحصاء الشبان من أجل تجنيدهم في السنة المقبلة، أي في السنة التي سيتقرر فيها إصدار مرسوم التجنيد الإجباري، وهو الأمر الذي أدركه عامة الجزائريين، وخاصة منهم أهالي تلمسان حيث صرح محمد بن رحال بوجود حوالي 1800 مهاجر جزائري هاجروا بسبب القرار الذي اتخذته فرنسا، والمتمثل في بداية الإحصاء للشبان من الأهالي من أجل الشروع في تطبيق قرار التجنيد الإجباري، كما أن تقرير اللجنة الخاصة في البحث حول هجرة الأهالي التلمسانيين سنة 1911 قد أكدت أن مرسوم 28 فيفري 1911 كان له أبلغ الأثر حول هجرة الأهالي، فمجرد صدوره زادت الهجرة وخاصة نحو سوريا².

وهو نفس الأمر الذي نبهت إليه النخب الإصلاحية من قبل ونختص بالذكر عمر بن قدور الجزائري، هذا الأخير الذي حذر من خطر هذا الأمر الذي تقدم عليه فرنسا، حيث حذرهما من أن الأهالي يرفضون هذا القرار كليا، وأن التعنت في إقراره سيعود بالخراب على البلاد، فأشار إلى المهجرات التي شهدتها مدن الجزائر فرارا من التجنيد، حيث يقول: « وإذا أبت إلا تنفيذ مشروعها فإن خراب الجزائر يحين وقته لأن المسلمين لا يرحون لقاء ذلك التنفيذ أن يغادروا أوطانهم ويقصدوا الأقطار الأخرى الإسلامية، وقد علمت أن بعض العائلات المشهورة في العاصمة بالرفاهية والجاه على وشك مغادرة الثغر وقد باعت تلك العائلات كل ما تملكه»³. هذا المرسوم الذي أكد للجزائريين من خلال صدوره أن التجنيد الإجباري سيطبق على أبنائهم لا محالة، وأن

1- Commission D'enquête sur exode de Tlemcen : rapport à monsieur le gouverneur général, op cit.

2- Paule Bourdarie : **la discussion du problème indigène dans l'Afrique française du nord**, la revue indigène, N69, janvier 1912 , P526.

3 - عمر بن قدور الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، ع30، المصدر السابق.

اقترب تطبيقه قد جاء، لتأتي بعدها الحرب المغربية حيث جند فيها الجزائريون ضد اخوانهم المغاربة وهو ما زاد من حدة أزمة أغادير¹.

لم يجد الأهالي وسيلة للتهرب من التجنيد الا الهجرة والفرار من فوضى حرب لا تعنيهم، خاصة وأن هذه الحرب ضد اخوانهم المغاربة، فحدثت هجرة واسعة أغلبها كانت نحو سوريا، وقد كانت لهذه الهجرة الجزائرية صدى في الصحافة الأهلية، حيث كانت جريدة الحق الوهراني كعادتها سندا للجزائريين، ترفع معنوياتهم كما ترفع انشغالاتهم ومشاكلهم، حيث لم تمر هذه القضية مرور الكرام فقد جاء في صفحات جرائدها عدة مقالات تندد بذلك منها وصفها المهاجرين بقولها: « لقد تركوا كل شيء و أخذوا فقط الامور الغالية كالذهب، وباعوا أملاكهم وودعوا البلدة بعد الصلاة في مسجد سيدي بومدين، ومنها الى أغادير بالمغرب، والدموع في أعينهم من صعوبة الفراق»².

ويبدو بأن أكثر المناطق استقطابا للجزائريين كانت سوريا، وذلك بسبب الحرية التي وجدوها بها، إلى جانب كونها موطن تجارة، ويتأكد لنا ذلك من خلال الرسائل التي كان يبعث بها الجزائريون المقيمون هناك، ومنها رسالة أحد المهاجرين مخاطبا صديقا له بالجزائر من أجل الالتحاق به يقول له فيها: « كل المهن موجودة بسوريا حتى المناخ يشبه مناخ تلمسان ... ونحن نؤدي فرائض ديننا بكل حرية»³؛ وبالفعل أكد تقرير لجنة البحث في الهجرة سنة 1911 وجود حوالي

1 - أزمة أغادير: بعد أن تدخلت فرنسا في المغرب بحجة حماية الأوربيين فيها أصبحت ألمانيا تخشى على مصالحها في المنطقة فأرسلت السفينة الحربية بانثر الى أغادير بحجة حماية رعاياها في المنطقة سنة 1911، وقد اعتبرت فرنسا هذا الأمر تهديدا، وقد كان هناك رأيين حول الموضوع، إما ارسال سفينة حربية للرد على ألمانيا، أو اقرار مبدأ المعاوضة، فتم تقديم الاقتراح الأخير بتعويضها، ووافقت ألمانيا عن ذلك في 04 نوفمبر 1911م، ونتج عن هذه الأزمة احتلال فرنسا للعاصمة فاس، وإنزال اسبانيا لقواتها في كل من العرائش والقصر واحتلالهما سنة 1911م، وتنازلت فرنسا عن الكونغو لألمانيا مقابل اعترافها بنفوذ فرنسا على المغرب، مع ابقاء شركات التعدين التابعة لألمانيا في جنوب مراكش.

ينظر: جموعي مشري: تاريخ المغرب العربي الحديث، د.ط.، المعهد الوطني التربوي الجزائري، د.ت...، ص 242.
شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط01، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1977، ص 328.

2- El hack : une lettre d'un indigènes de Tlemcen, N10, du 14-23 Décembre 1911.

3 -rapport à monsieur le gouverneur général : Commission D'enquête sur exode de Tlemcen, Alger , 01 décembre 1914.

200 منزل تم بيعها في تلمسان وحدها، وأن الكثير من الاهالي مع أبنائهم فروا من التجنيد الإجباري باتجاه مغنية.

أحدثت مسألة الهجرة الواسعة للأهالي وخاصة منهم التلمسانيين الفرع لدى السلطات الفرنسية لما له من ضرر واختلال في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر، ومن أجل تدارك هذه المسألة تم اصدار أمر في 30 سبتمبر 1911 يقضي بمنع وإيقاف حركة الفرار الجماعية التي عرفها سكان الجزائر وخاصة الغرب الجزائري، حيث فرضت على السلطات المحلية منعهم من ذلك، بعد أن تأكد للجنة التي شكلها الحاكم العام أن سبب الهجرة الأول هو التجنيد الإجباري الذي كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وهو الأمر الذي أكدته صحيفة L'Echo D'oran من خلال البحث الذي أجرته¹.

واصلت جريدة الحق الوهراني الدفاع عن الجزائريين من أجل تجنب تجنيدهم اجباريا وزجهم في حروب لا تعنيهم، فكانت تنقل آراء وتصريحات الأهالي المؤلمة لتوصلها لعامة القراء، ومنها تصريح أحد الأهالي الذين استجوبتهم اللجنة المعنية بالبحث في القضية، حيث صرح بقوله : « إما فتح وتسهيل الهجرة وإما الغاء التجنيد وكل القوانين الاستثنائية »، كما صرح بعضهم قائلا : « لم تتركوا لنا شيئا إلا الأكوخ وتقولون ماذا ينقصكم؟ لقد حطمتونا بقانون الأهالي والغاب والمحاكم الرادعة والضرائب الثقيلة ولاسيما التجنيد الاجباري الذي نرفضه مهما كان الثمن »².

لقد كانت السلطات الفرنسية تحاول إخفاء العدد الحقيقي للمهاجرين، حيث أنها نشرت إحصاء ما يقارب 1200 مهاجر جزائري فقط في بعض تقاريرها الرسمية، وأحصت اللجنة المكلفة بالبحث من طرف الحاكم العام حوالي 637 مهاجرا سنة 1911³. وصفت جريدة الحق الوهراني هذه الإحصائيات التي أعلنتها فرنسا بالكاذبة، وأنها بمثابة الخطر الذي يهددها، وأن هدفها هو اسكات الرأي العام حول الأوضاع التي يعيشها الأهالي، وأكدت في المقابل رحيل ما يقارب من أربعة إلى خمسة آلاف مهاجر بسبب التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا؛ من خلال التقارير التي نشرتها فرنسا وما صرحت به صحيفة الحق الوهراني نستنتج أن فرنسا اعتمدت على التراخيص

1- Echo d'Oran : L'Exode des indigènes de Tlemcen , N14530 , Mardi 18 octobre 1911.

2- El hack : une lettre d'un indigènes de Tlemcen, op cit.

3- Extrait du discours de M. : LE Député Abel Ferry à la chambre des députés , première séance du 16 décembre 1913.

التي تقدم بها الجزائريون من أجل السماح لهم بالهجرة، بينما جريدة الحق الوهراني فقد أكدت وجود الآلاف من الجزائريين الذين كانوا يفرون خفية من الجزائر، وأغلب المهاجرين كانوا أصحاب الحرف والمهن ويمارسون التجارة، وهو ما أكدته جريدة الحق الوهراني بقولها: « من النوع النشيط والفعال الذي ينقصنا »¹.

وقد عبرت جريدة الحق الوهراني عن آلام الجزائريين والسخط الذي حل بهم بسبب تطبيق قانون التجنيد، وذلك منذ صدور مرسوم التجنيد الاجباري 3 فيفري 1912 و لجوء أكثر الجزائريين الى الهجرة من أجل تجنب تجنيدهم و ابنائهم والزج بهم في حروب لا تعنيهم، فعبرت عن ذلك بقولها: « هي المسألة التي همت جميع مسلمي الجزائر وأشغلت أفكارها، وأشعلت في قلوبهم نار اليأس والقنوط، حتى أن جميعهم لو وجدوا الفرار سبيلا لما بقوا في أرض الجزائر إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، الذين يقولون ﴿ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا﴾² »³.

من خلال هذه التصريحات نتأكد من أن أغلب الجزائريين كانوا يفضلون ترك أملاكهم ووطنهم على أن يتجنّدوا في صفوف الجيش الفرنسي، لما لها من مفاصد وأخطار عليهم وعلى ابنائهم، خاصة وأن الجزائريين عرفوا بالتمسك الشديد بالإسلام، فاعتبروا التجنيد بمثابة مفسد في الأخلاق والنحطاط فيها، وأنها ضارة لهم وذلك بقولهم: « الدين هو سعادة بعينها لا شقاوة بعدها منه فجرت المدينة الصحيحة وإليه خلفت ولو تتبع المسلمون دينهم حسب ما أتى به نبي الرحمة وروح الإصلاح صلى الله عليه وسلم لما بقي بشر في البسيطة يحميه غير المسلمين »⁴.

1 - El hack : la conscription des indigènes, N21, 02-09 mars 1912

2 - سورة النساء: الآية 75.

3 - الحق الوهراني: مسألة تجنيد الأهالي، المصدر السابق.

ينظر الملحق رقم : 05 .

4 - الحق الوهراني: مسألة تجنيد الأهالي، المصدر السابق.

الفصل الرابع:

الصحافة الأهلية ومسألة تجنيد

الجزائريين في الحرب العالمية

الأولى 1914-1918.

- المبحث الأول: الحرب العالمية والتجنيد الإجباري للجزائريين 1914-1918.
- المبحث الثاني: مواقف صحافة الإدماجيين والموالين لفرنسا من تجنيد الجزائريين في الحرب
- المبحث الثالث: مواقف الصحافة الاصلاحية من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى.

أدى الصراع المحتدم بين فرنسا وألمانيا إلى ظهور بوادر تؤدي لا محالة إلى تفجير حرب أوروبية بين الطرفين، ما دفع فرنسا لتطبيق مرسوم التجنيد الإلزامي على الجزائريين بشكل تعسفي من أجل مضاعفة أعداد المجندين لتقوية بأسسها الحربي وهو ما سي طرح العديد من التساؤلات أبرزها: كيف تعاملت فرنسا مع عملية تجنيد الأهالي؟، وهل أثرت الحرب في سيرورة عمليات التجنيد الإلزامي؟ وماهي مواقف النخب الجزائرية من تجنيد الأهالي في الحرب؟

المبحث الأول: الحرب العالمية والتجنيد الإلزامي للجزائريين 1914-1918.

بعد أن أصدرت فرنسا مرسوم التجنيد الإلزامي في 3 فيفري 1912 حتى بدأت في التعبئة الشعبية من أجل تقوية الجيش الفرنسي، خاصة وأنه مقبل على حرب أوروبية، أصبح صداها ظاهرا من خلال التنافس الحربي القائم بينها وبين ألمانيا، وهو ما بدأ يندرج بقرب صدام في المصالح، الأمر الذي جعل فرنسا تتخذ كل احتياطاتها وكامل إجراءاتها لمجابهة المد النازي، ما أجبرها إلى تطبيق مرسوم التجنيد الإلزامي على الأهالي بشكل مكثف خدمة لمصالحها دون مراعات لمواقفهم ولا شعورهم.

بعد صدور مرسوم التجنيد الإلزامي في 03 فيفري 1912 تم استصدار مرسوم 23 ديسمبر 1912 الذي أقر على ضرورة انشاء فرق جديدة من الأهالي وإدراجهم ضمن السلك الفرنسي، كإجراء احترازي واطراري لتجنيد أكبر قدر من الأهالي، وقد أقر بتجنيد فئة الضباط لكنه أشار إلى استحالة ترقية مثل الفرنسيين¹.

تواصلت عملية التجنيد بالنسبة للأهالي من خلال الإلزام من جهة، أو باستخدام الإجراءات المالية من جهة أخرى، وما يثبت ذلك هو استصدارها لقانون 18 جويلية 1913 الذي ينص على ضرورة دفع نفقة نسبية ابتداء من 16 سنة خدمة كحد أدنى بدل 12 سنة كما كان سابقا، لكن الحد الأدنى للنفقة يصل من 144 فرانك إلى 360 فرانك من دون منح خاصة، وأصدرت هذا القانون في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية التي يمر بها الشعب الجزائري،

1 - Alain Sainte-Marie : *Écoles d'élèves-officiers « indigènes » en Algérie (1912-1946)*, Cahiers de la Méditerranée, Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, journals. open édition, 15 juin 2010, p199.

والذي يلاحظ أن أغلبه جند نظرا للحاجة الملحة للمال؛ وكانت فرنسا على استعداد من أجل تجنيد ولو كل الجزائريين خاصة بعد بروز ملامح الصراع الدولي وظهور التحالفات الأوروبية، إلى جانب اشتداد الهجرة لدى الأهالي، وخوفا من أن يتجنّدوا لصالح دولة معادية وخاصة ألمانيا أصدرت فرنسا مرسوم 25 نوفمبر 1913 والذي نص على أنه لا يمكن للرعية الحصول على جنسية أخرى دون رخصة صريحة من السلطات الفرنسية¹، كما أشارت مجلة الأهالي في 1913 إلى التخوف من تجنيد الأهالي بقولها: « بمجرد ظهور تهديد بالحرب في أوروبا سيتعين علينا صرف انتباه 2 أو 300.000 رجل للذهاب إلى الجزائر لمنع التمرد في كلتا الحالتين ، ستخسر فرنسا وستكون الجزائر ثقيلة عليها»².

ظل رفض الأهالي للتجنيد مستمرا، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تتعامل مع الموقف، من خلال إصدارها لمرسوم جديد في 13 جانفي 1914 هذا الأخير الذي أقر على رفع نسبة المستشارين المسلمين العاملين في البلديات من الربع (1/4) إلى الثلث (1/3) ، وأعطت امتيازات أخرى للمجندين الذين خدموا في الجيش الفرنسي، وذلك بمنحهم في التصويت في الانتخابات المحلية³.

بالفعل قبل الحرب وبعد حملات بول بورد في جريدة le Temps والبرلمانيين مثل Albin Rozet و Abel Ferry صوتت الغرفة الفرنسية في 9 فيفري 1914 على جدول أعمال يطالب "بتحقيق المساواة الضريبية في وقت قصير، لتعديل وتحسين وضع السكان الأصليين (الجزائريين) على نطاق واسع لتمنح لهم كل الحريات المتوافقة مع السيادة الفرنسية"⁴، ومنذ الإعلان عن الحرب تم التصريح بحالة الطوارئ في الجزائر، وتحسبا لأي أحداث عنف أو شغب قد تطرأ على القطر الجزائري دعا قرار 02 أوت 1914 إلى مواجهة أي تهديد داخلي يمس بسيرورة مسألة التجنيد الإجباري، حيث أكد "لوراديكال" قبل ذلك بقوله: "كل شيء جاهز في الجزائر

1 -ARCH: d'Ain Témouchent, Boite N° 71, affaire indigène.

2 -Martin Claude : op cit, p11.

3 - ثابتي حياة: الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانعكاساتها على الجزائريين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف ابراهيم مهديد: كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران-السانيا-، 2006، ص29.

4 -Martin Claude : opcit, p17.

من أجل تفجير حرب مقدسة¹؛ بمجرد الإعلان عن حالة الطوارئ التي تنذر بحالة الحرب أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية "ريمون بوان" عن بداية التعبئة العامة للحرب في أوت 1914، خاصة وأن السلطات الفرنسية لم تنسى انتفاضة 1871 وآثارها، حتى أنهم كانوا يتخوفون من أن يغتنم الأهالي فرصة الحرب لإعلان العصيان والتمرد ضد التجنيد، وإعلان الحرب المقدسة (الجهاد) ضد فرنسا، حيث أصدرت وزارة الحرب مرسوما في 03 أوت 1914م للجنرال "هانوتو" Hanotaux قائد السلك 19 (19^{eme} corps) بخصوص التجنيد طيلة الحرب².

وقد جاءت بارجتان ألمانيتان في 04 أوت 1914 قصفت مدينتي عنابة وسكيكدة، عندها تقدم الحاكم العام "Lutaud" إلى الجزائر بخطاب يتملكه الخوف من انقلاب الجزائريين على فرنسا وعصيانهم لمسألة التجنيد في الحرب³ يقول فيه: « هل كان الألمان يحملون بحصول شيء من التخاذل أو الخيانة؟ إن ذلك بمثابة شتيمة في حقكم... إن الله لا يحب الخائنين... أيها المسلمون إن الجمهورية عاقدة العزم على فرض النظام والطاعة في كل مكان، فمدوا لنا يد المساعدة في هذا الأمر⁴ ».

يبدو أن هذا الخطاب قد وجد صداه في نفوس بعض الأهالي حيث أبدت عائلات الأعيان وشيوخ الزوايا ورجال الدين الرسميين الولاء لفرنسا علنا، وقد نظمت في كثير من المناطق مظاهرات عامة تعبيرا عن مساندة فرنسا، وتلى ذلك حركة تطوع واسعة ضمت إلى جانب أبناء رؤساء القبائل المنخرطين في فرق " القوم " الفلاحين البسطاء، كما ساهموا في رعاية عائلات المجندين وتسيير أملاكهم فترة الحرب⁵.

بالفعل كانت حصيلة شهر أوت وسبتمبر 1914 تجنيد حوالي 7000 رجل، لهذا رأى الحاكم العام lutaud بعدم ضرورة استعجال استدعاء دفعة 1915، وذلك اعتقادا منه بأن

1 - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص482.

2 - Gilbert Meynier : Op Cit, P 393.

3 - شارل روبيير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص407.

4 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ج2، ص813.

5 - نفسه، ص807-814.

يصل عدد المجندين الى حوالي 10,000 مجند مع نهاية السنة¹، ويذكر المؤرخ أحمد توفيق المدني أن سلطات الاحتلال الفرنسي تمكنت من تجنيد ما يزيد عن 400 ألف رجل، مات منهم في ميدان المعركة ما يزيد عن 80 ألفاً².

وقد أعلنت "جريدة المبشر Le Mobachir" عن تخوفها، حيث كتبت في عددها الصادر في 26 أوت 1914 أنه لا ينبغي الاعتماد على مثل هذا الاندفاع وهذا الحماس، وقد تم اعتماد تجنيد الأهالي عن طريق الانخراط التطوعي بدل التجنيد عن طريق الاستدعاء، الذي كان مرفوضاً في البداية من طرف المعمرين، حتى لا يتمكن الأهالي من الحصول على الحقوق السياسية، لكن يبدو أن هذه الطريقة ستعرض الإدارة الفرنسية لصعوبات كبيرة في مسألة التجنيد، خاصة وأن السكان قد أظهروا معارضتهم الشديدة للتجنيد الإجباري، فمهما كان ولائهم إلا أنه لا يمكن أن يتحول الى مشاعر وطنية تجاه فرنسا³؛ وكما تطرقنا سابقاً فقد حاولت الحكومة تطبيق مرسوم التجنيد الإجباري بشكل مكثف وخاصة منذ سبتمبر 1914، وقررت سلطات الاحتلال بأن ترفع تعداد المجندين لهذه الدفعة من حوالي 2500 مجند إلى أربعة أضعاف التعداد، ليصل بذلك تعداد الأهالي المجندين إلى 10000 مجند⁴؛ كما أمضى الحاكم العام قراراً في 31 ديسمبر 1914 أعطى فيه نظام الأهالي المتجندين الأحرار وآباءهم، وكذا العمال الذين أقاموا لمدة سنة واحدة في فرنسا، بالإضافة الى بقية خدام فرنسا⁵.

وبالفعل فقد حدث ما كان تتخوف منه جريدة المبشر، حيث أنه بمباشرة طلب القائد العام للقوات ضرورة رفع عدد المجندين الى 10 آلاف في عمل الاحصاء لفئة 1915 ظهرت تطورات كان لها أثرها السلبي على سير عملية التجنيد، فبمجرد عودة الجنود والقناصة الأوائل الذين جندوا والذين عادوا مصابين بجراح أصابتهم في جبهات القتال، إلى جانب ما نقلوه من أخبار مروعة عن فظاعة الحرب وعن معركة Charleroi⁶ وانسحاب الجيش الفرنسي من المعركة، تراجعت عملية

1 -Meyier gilbert :op cit, P393.

2 - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص161.

3 - شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص814-815.

4 - إبراهيم مهديد: المرجع السابق، ص188.

5 - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص483.

6 - معركة شارلوروا (Bataille de Charleroi) 21-23 أوت 1914م: بدأت في 21 أغسطس 1914، بين الجيش الفرنسي الخامس بقيادة الجنرال تشارلز، والجيشين الألمانيين الثاني والثالث، أثناء معركة الحدود؛ حيث خطط

التجنيد فأمر وزير الحرب في 8 أكتوبر 1914 بمنع إرسال الجنود لقضاء فترة النقاهاة في بلدانهم الأصلية، ثم قرر في 16 نوفمبر من نفس السنة توسيع مجال تطبيقه هذه التعليمات على الجنود الفرنسيين العاملين في الجزائر، وهو ما فتح الباب لقيام احتجاجات عنيفة، الأمر الذي دفع بالحكام العام للتراجع عن مثل هذا القرار¹.

أثرت هذه الأحداث في بروز أحداث أخرى أكثر خطورة، تجسدت في رفض الأهالي للتجنيد بعد انهزام فرنسا، وكذلك هول المعركة والخسائر البشرية، حيث كانت الشهور الأولى من الحرب فضيحة باعتراف القيادة العليا، حيث أنهكت معركة شارلوروا Charleroi، ثم معركة المارن² la marne والقناصة والمناوشين الجزائريين، وصارت بعض الوحدات ترفض القتال وحدثت عمليات فرار بسبب هول المعارك وخسائرها³.

وقد تصرفت الإدارة الفرنسية مع هؤلاء الذين كانت تسميهم بالعصاة بفرض الطاعة عليهم، حيث قام الجنرال جوفر joffre بفرض الطاعة وقتل من كل يرفض الالتزام بموقعه في القتال وعدم الشفقة على كل من يخالف ذلك؛ حيث كتب الجنرال بلان Blanc في 23 سبتمبر 1914 يقول: « لقد قتلت بيدي اثني عشرة جنديا ممن حاول الفرار... ». وأثناء معرك ليزار L'yser أعطى الجنرال دوبازيلر de bazelaire الأمر بقتل عشرة جنود رميا

الفرنسيون لشن هجوم عبر نهر سامبر، عندما هاجم الألمان أولاً، وأجبروا الفرنسيين على مغادرة النهر وكادوا أن يقطعوا التراجع الفرنسي عن طريق عبور ميوز حول دينانت والالتفاف على الجهة اليمنى الفرنسية، وقد تمكن الفرنسيون من انقاذ الوضع عن طريق شن هجوم مضاد على دينانت وإعادة توجيه الجيش الثالث إلى الشمال الغربي من أجل دعم الجيش الثاني بدلاً من الجنوب الغرب، للمزيد ينظر:

L'énigme de Charleroi: [signé Aristote Crapet] Crapet, Aristote.

- 1 - بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 352-353.
- 2- معركة المارن la marne: يوم 18 يوليو 1918 اشتركت القوات الفرنسية والأمريكية بقيادة الجنرال فوش في شن هجوم مضاد ضد التقدم الألماني على نهر المارن شرق باريس، أوقفوا مسار الجيش الألماني وبدأوا في دفع الألمان إلى التقهقر شرقاً، وبحلول 06 أوت كان الألمان قد فقدوا 168 ألف رجل، دفن العديد منهم في موقع سقوطهم في ميادين القتال، وتحول القتال بشكل مباشر ليميل إلى صالح جيوش التحالف. ينظر: سايمون آدمز: الحرب العالمية الأولى مشاهدات علمية، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص 59.

3 -Les archives de la SPCA sur les Algériens : Nombre de reportages 79, Nombre de photographies : environ 570, Nombre de films comportant des séquences montrant des Algériens 41.

بالرصاص تم اختيارهم عن طريق القرعة ممن رفضوا السير، ولكن كل هذه الاجراءات التعسفية والجرائم في حق الجزائريين لم توقي أكلها باعتراف جنرالات فرنسا أنفسهم¹.

ظهرت أعمال الشعب ضد التجنيد في عدة أنحاء من الوطن، منها الأحداث التي جرت في بريكة المختلطة، حيث أشار مندوب الادارة الى وجود بوادر للشغب بمجرد التمهيد لضبط قوائم المجندين، وكذلك نفس الأمر في الأوراس، التي لم يتقدم بها سوى 25 متطوعا من أصل 250 ملزمين، كما حاولت عائلات المجندين قطع الطريق في تبسة، وفي 05 أكتوبر 1914 قام نائب المندوب الاداري بجولة لإحصاء السكان في بني شقران غرب معسكر فتعرض موكبه لهجوم بالحجارة وقتل خلاله جنديان وجرح إثنان آخران².

كل هذه الظروف أدت إلى تراجع عدد المتطوعين وهو ما يوضح الجدول التالي:³

- جدول يبين تطور عدد المجندين الجزائريين خلال الحرب 1914-1918م:

المتطوعون	المستعدون	الدفعة
16604	2500	1914
12052	2500	1915
12608	4802	1916
6281	16117	1917
/	7467	1918

1- شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص410.

2- شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص، 815-816.

3 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص50 .

كل هذه الحوادث كان لها الأثر البالغ في تناقص عدد المجندين الجزائريين، وتهديد فرنسا أمام الحرب الأوروبية، وما زاد ذلك تأزمها هو نداء الجهاد الذي أطلقه محمد الخامس في شهر نوفمبر، فاستحال على فرنسا أن تحصل على 10 آلاف مجند، فأرادت فرنسا أن تستعطف الأهالي من أجل أن ينخرطوا في صفوف التجنيد، وذلك من خلال تقديم اغراءات ومنح مالية مقابل خدمة التجنيد، ففي 03 أوت 1914 استحدثت علاوة الانخراط في الجيش لستة أشهر (06 أشهر) مقابل 10 فرنك قابلة للتجديد كل 06 أشهر أخرى، لكن نظرا للأحداث الأخيرة وابتداء من 15 أكتوبر حولت علاوة الانخراط لمدة الحرب ورفعت الى 200 فرنك، مع زيادة مبلغ 100 فرنك يدفع في الشهر السادس، كما أن المستعدين للخدمة العسكرية والمنخرطين سيتقاضون على ذلك أجرة مرتفعة قدرها 0.22 فرنك يوميا، في وقت كان الفرنسيون لا يتقاضون فيه إلا 0.05 فرنك، وكان لعائلات الجنود الفرنسيين حينها الحق في تقاضي علاوة قدرها 1.25 فرنك يوميا، ومبلغ 0.5 فرنك عن كل ابن¹.

كما قررت صرف 4000 فرنك للمجندين، وقد بادرت الحكومة الفرنسية الى صرف هذه العلاوات على العائلات المسلمة أيضا، وضربت رأي الادارة في الجزائر عرض الحائط، كما قررت تعميم هذه المنح على العائلات المعوزة في سبتمبر 1914².

إن هذه المصاريف -مصاريف الحرب- من 1914 الى 1918 أدخلت الجزائر أزمة ثلاثية في : الميزانية، أزمة الائتمان، أزمة العملة، التي وصلت إليها عن طريق التضخم، في المقابل أن موارد البلاد كانت في تقلص نظرا للاستنزاف، حيث سجلت عجزا عام 1917، ففرضت ضرائب الى جانب الديون التي اقترضتها، وهو ماجعل الادارة الفرنسية تستغني عن الانفاق العام³. كل هذه المنح المصروفة لأجل الحرب كانت تقلق الحكومة العامة، فراحت تتحجج بكون طريقة عيش الأهالي لا تتطلب الحق في المنحة إلا نادرا، ثم تحججت بقولها أن هذه المنحة المخصصة للنساء تتسبب في انخفاض عدد المتطوعين والمنخرطين، لكن حكومة باريس كانت تؤكد على الدور الإيجابي للنساء في تجنيد الأهالي وضربت بهذه الحجج عرض الحائط⁴.

1 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص 408-409.

2 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص818.

3 - Meyier gilbert : op cit, P385.

4 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص409.

إن إطلاق العنان للمتصرفين المدنيين وشيوخ الدواوير الذين أغرتهم فرنسا بمنحة قدرها خمس فرنكات عن كل مجند، مكافأة لهم والتي ارتفعت الى 07 فرنكات، الذين كانوا يدا لفرنسا في تجنيد الاهالي وترويجهم أفكار ليس لها من الصحة شيء، كأن الأمن سيستتب بفضل تضحيات أبناء المستعمرات ومنها الجزائر، الى جانب الاغراءات والمنح السابقة الذكر، كل هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في نجاح حملات التجنيد¹، حيث تجاوز عدد المجندين 15 ألف منخرط مع نهاية سنة 1914، وبعد سنة واحدة ارتفع العدد الاجمالي للمجندين الى 27 ألف جندي، ليصل عددهم الى 35192 جندي مع نهاية شهر مارس 1916؛ بينما تشير التقارير الفرنسية الى أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى التعبئة بين المواطنين الجزائريين لـ 173 ألف جندي و 119 ألف عامل لصالح فرنسا في عام 1915².

وعلى العموم فقد سارت عملية تجنيد الأهالي الجزائريين وفق ما نص عليه مرسوم التجنيد الاجباري الصادر في 3 فيفري 1912، حيث أنه من بين الطرق التي لجأ اليها المحتل الفرنسي بناء على هذا المرسوم هو مبدأ المعاوضة، الذي جاء في المادة 23 من مرسوم التجنيد، والمعروف بالتعويض، حيث أنه يمكن للمجند أن يعوض بشاب آخر، شريطة أن لا تتوفر في الأخير شروط الاعفاء من الخدمة العسكرية، كما يشترط فيه أن يكون بصحة جيدة ليستطيع تحمل اعباء التجنيد³، فانتشرت هذه الفكرة في الأوساط الجزائرية -مبدأ المعاوضة- التي لا ترغب في دفع أبناءها للتجنيد وخاصة أبناء الأغنياء من الأهالي الجزائريين، فظهر ما يشبه بـ "وكالات بيع البدلاء"، حيث استغلت هذه الوكالات حاجة الشبان لثمن التعويض بسبب سوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فأدى تدافع الشبان الى البحث عن بدلائهم في التجنيد لارتفاع ثمن البديل الى أرقام قياسية، وخاصة أن البديل يعلم سوء الأوضاع في التجنيد، وما يثبت لنا صحة ذلك هو عثورنا على رسالة كتبها أحد الجزائريين من منطقة القبائل أرسلها إلى أحد اقاربه في

1- محمد غانم: المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الاجباري في الغرب الجزائري انتفاضة معسكر سبتمبر-أكتوبر 1914م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ديسمبر 1976، ص ص، 67-68.

2- Yeri Urban : Race et nationalité dans le droit colonial français (1865-1955), Droit, Université de Bourgogne, Français, 2009 , P438.

3 -Le Mobacher : **partie officielle** , Ministère de la guerre, N 5436 , samedi 02 mars 1912 , 13 rebi el-ououel 1330.

تونس يذكر فيها قوله: « كل يوم ينقل الرجال الى فرنسا، فلم يبق سوى الشيوخ والأطفال... ومعوض الخدمة العسكرية يباع هنا بأربعة الى سبعة آلاف فرنك»¹.

فكان العمل بالمعاوضة مقابل التهرب من أداء التجنيد الخيار الوحيد الذي لا يعرض المواطن الجزائري الى أي تهمة، كالعصيان أو الخروج عن القانون، فكانت رحلة البحث عن البديل تبدأ بجمع الثمن الذي يتم دفعه للبديل، والذي يصل الى أرقام خيالية في بعض الاحيان، تدفع بالمواطن الجزائري الى بيع كل ما يمكن بيعه من الممتلكات نظرا لسوء الأحوال الاقتصادية، كما أن الفترة المتاحة للبحث عن المعوض مدتها شهر واحد ابتداء من تاريخ استدعاء المجند، اضافة الى أن العملية كان يسودها تخوف من كلا الطرفين سواء من المعوض أو ممن طلب التعويض، حيث أن العملية لا تتم في بعض الاحيان الا بعد تسليم المبلغ المتفق عليه، وهو ما دفع الى فشل أغلب هذه الصفقات، وما يؤكد لنا ذلك هو ما قرأناه في رسالة أحد الجزائريين من تلمسان يكتب فيها الى أحد أقاربه يقول فيها ما يلي: «...إننا يا أخي في حيرة هذه السنة، إنني من بين الأهالي المسجلين، ونظرا لأنهم لا يرفضون أحدا فإنني حتما من المجندين، ففي تلمسان يوجد الكثير من البدلاء الذين يباعون كالعبيد بسبعة الى عشرة آلاف فرنك»².

منذ سنة 1916 بدأ الحاكم العام يتجه نحو توسيع قاعدة التجنيد، وذلك باقتراح من الجنرال voinier³، لكن مع ذلك أصبحت عملية تجنيد المتطوعين أصعب بالرغم من رفع قيمة العلاوات، وكانت السلطات في الجزائر تؤكد ذلك، حيث أنه لم يتم تجنيد سوى 10% في عام 1916⁴.

طلبت الوزارة بمضاعفة عدد المجندين إجباريا لكي يصبح عدد هم 5000 جندي، فكلفت الجنرال " دي كاري " de Cary" بمهمة حول امكانية تكثيف التجنيد الخاص بعام 1916، فقام بتقديم تقرير أوصى فيه بضرورة الدمج بين الأوربيين والأهالي في هذه الدفعة، ليشكلوا جميعا 11 فيلق، 09 منهم من الزواوة، و02 من الرماة⁵.

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص52.

2 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص52.

3 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص819.

4 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص411.

5 - Meynier Gilbert : op cit, P398.

رد latud على إلاح وزارة الحرب بأنه لم يعد في الإمكان مضاعفة عدد المتطوعين، ولا زيادة قيمة المنح بحجة أنها أضرت بسمعة فرنسا، أمام هذا الانسداد فكر وزير الحرب في خطة يسعى من خلالها الى تطبيق التجنيد التدريجي للرماة من دفعة 1912 و 1915، ولكن بصفتهم عمالا فقط، لكن طلبه قوبل بالرفض، و قد اقترح عليه الحاكم العام تجنيد نفس عدد المؤجلين لدفعة 1916، أي 2500 رجل بصفتهم عمال فقط، والانطلاق في عملية الإحصاء لدفعة 1917، لكي يتم تجنيدهم في شهر نوفمبر، وتقسم هذه الفئة إلى وحدتين من 15 الى 18 ألف، توجه واحدة منها الى المصانع والأخرى للخدمة العسكرية، وقد وافق وزير الحرب مع إلاحه على ضرورة تزويده بـ 15000 عامل في 17 جويلية يتم اقتطاعهم من دفعة 1916، التي لم يتقدم منها سوى 5000 جندي و 2500 عامل، لكن استحال عليه ذلك، فتم في الأخير تجنيد 17500 أي 15000 + 2500 عامل عن طريق التشغيل مقابل مرتب يومي يصل الى 05 فرنكات¹، مع إمكانية تجنيد الشباب ذوي 23 سنة².

وقد تم إصدار مرسوم في 07 سبتمبر 1916 استحدثت فيه فرق مساعدة لم يتم ذكرها في مرسوم لتجنيد الاجباري، كما وسع من إلزامية الخدمة العسكرية في اطار الاحتياط، لتشمل جميع الأهالي حتى غير المعننين منهم بأداء الخدمة العسكرية، والذين ولدوا بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص منهم من أي إعفاء؛ كما ألغى المرسوم الجديد حق الإنابة والإرجاء وإذا اقتضت الضرورة لذلك، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 07 سبتمبر من نفس السنة، وبعد أسبوع من ذلك صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ 17500 عامل جزائري، ثم ارتفع العدد الى 78000 عامل، إلا أن المشكل هنا هو أن معظم الجزائريين رفضوا أن يتجنّدوا وأن يخدموا دولة ترفض أن تصنفهم في مرتبة مواطن، كما ترفض أن تمنحهم حق التمثيل السياسي والنيابي³، وظهر على إثر ذلك اضطرابات ومناوشات ومظاهرات في قسنطينة ورفعت عرائض ممضاة من أعيان قسنطينة وباتنة تستنكر هذا الأمر⁴.

1- ينظر الملحق رقم : 12.

2 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 819.

3 - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 214.

4 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 819-820.

عندما استلم "غاليني Gallien" وزارة الحرب في أكتوبر 1916 تواصل التركيز على التجنيد الإجباري المنصوص عليه سابقا، حيث قال في هذا الشأن: «كنا نعلم أن الخدمة العسكرية غير مقبولة في الجزائر كما أنها غير مقبولة في فرنسا، فإذا حدثت الاضطرابات فذلك بسبب القرعة وليس الاستدعاءات، وعليه يجب إلغاء مبدأ التعويض وإقرار المساوات في الخدمة العسكرية»¹.

تراجع عدد المجندين مع نهاية 1916م وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية، أبرزها آثار انتفاضة الأوراس في 1916م، والتي استمرت إلى غاية ماي 1917، إلى جانب اشتداد ضراوة المعارك خاصة بين 1916 و 1917، حيث صارت المعارك بين جبهات القتال والتي أخبر بها المجندون العائدون أنها اشتدت وصارت أكثر ضراوة وخسارة².

ولمعالجة الموقف انتهجت فرنسا وسائل أخرى لتشجيع الأهالي من أجل الإقبال على التجنيد، مثل تقديم الميداليات، حيث تم تسليم قرار خاص في 07 ديسمبر 1916م ينص على تخصيص 37 ميدالية من صلابت الفرسان الخاصة بفيلق الشرق، و 07 ميداليات عسكرية إلى من كانوا أكثر تميزا خلال فترة التجنيد³.

وقد أكد الجنرال ديهاي دوبونفال (Deshayes De Bonneval) على اتساع الهوة بين الجزائريين وفرنسا، ورفضهم للتجنيد بسبب هذه الأحداث، وخاصة منها ثور الأوراس 1916 التي استعملت فيها فرنسا أبشع أنواع القمع والغرامات الضخمة لقتل المواطنين وإرضاخهم لقانون التجنيد، حيث يقول: «إن الأهالي صاروا يعتزلوننا بصورة لم يسبق لهم أن كانوا عليها ابدا» حيث أصبح التمرد على التجنيد والفرار من الخدمة العسكرية الخيار الوحيد لدى الجزائريين من أجل الابتعاد عن معارك الموت التي ليسوا طرفا فيها، حيث يذكر الجنرال ديهاي دوبونفال أنه من بين 3655 مدعوا للخدمة العسكرية لم يلتحق إلا 1366 عند نهاية سنة 1917، أي أن نسبة المتمردين والفارين وصلت إلى 62%⁴.

1 - Gilbert menyier : op cit, P397.

2 - أحمد مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص71.

3 - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص483.

4 - شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص416.

أصبحت مهمة تجنيد الأهالي وتوفير العمال المسلمين موكلة إلى وزارة المستعمرات، وذلك بمقتضى مرسوم 23 مارس 1917 بالرغم من الاعتراضات التي رفعها الحكام على هذا القرار، حيث أبدى الحاكم العام رأيه في هذا الموضوع من منطلق أن تجنيد 28000 من الأهالي من دفعة 1917 سوف يضطر بهم إلى الاستنجد بالمتطوعين، وأعرب عن تخوفه من هذا الأمر حول ما يدور في الجزائر بقوله: « إن قمع انتفاضة نوفمبر المنصرم لا يعني الخضوع التام للقبائل »¹؛ تم تجنيد حوالي 3182 مجند ما بين شهري جانفي وأفريل، بينما ارتفع عدد المجندين كعمال إلى حوالي 42378 عامل مع نهاية شهر ماي 1917².

انطلاقاً من الأحداث التي جرت في الجزائر حول العصيان تجاه التجنيد والثورة التي انطلقت في الأوراس وكذا الأحداث التي سبقتها ببريكة وباتنة اتفقت الإدارة الفرنسية بالجزائر ولجنة برلمانية على رفع توصية إلى الحكومة بعدم القيام بالتجنيد المبكر في عام 1917، وذلك يخص دفعة 1918، لكن هذا القرار لم يتقبله بعض المنتخبين في الجزائر، وأحدث احتجاجات كبيرة، وقام حاكم عمالة الجزائر بمراسلة الحكومة في 29 أكتوبر 1917 برسالة جاء فيها: «..إن المسلمين لمحظوظون حقاً، إن أبناءنا من دفعة 1918 هم الذين على جبهة القتال وليس أبناء الأهالي » وبالرغم من هذه الاحتجاجات إلا أن بعض البرلمانيين الفرنسيين يشكون في اعتراض الحكومة العامة على التجنيد المكثف للمسلمين³.

وقد ظهر في أوساط النخب الفرنسية فكرة إمكانية أو إجبارية اللجوء إلى منح حقوق سياسية للمسلمين مقابل ما تفرضه عليهم من واجبات، وذلك تفادياً للمشاكل والثورات التي سببتها قضية التجنيد، فمساواتهم وإعطائهم الحقوق يمتص غضبهم، ويجعلهم يتقدمون لمكاتب التجنيد راضين، ولكن "كليمنصو Clemenceau" رفض هذا الأمر الذي كان يعتمز زعزعة قناعة المعمرين بقوله: « قد يحدث التمرد والعصيان؟ فليكن من الأحسن ركوب المخاطر في إفريقيا على ركوبها على الجبهة، إن كل ما علينا تفاديه فوق كل ذلك هو الانهزام على جبهة الراين »⁴.

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 833.

2 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 54.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 417.

4 - طالب كلمنصو برسالة لجنة مفوضة فوق العادة لكي يسهر أعضائها على اقناع المستوطنين بالمضي في هذا الاتجاه، ينظر: شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 814.

وقد كانت الإدارة سابقا تحاول امتصاص غضب الأهالي، فقد حصلت في 06 أكتوبر 1917 على الموافقة بخصوص المنح، مع تغيير نظام صرفها نزولا عند رغبة بعض الأعيان المسلمين، اللذين طالبوا الإدارة الفرنسية بأن تتصرف وفق ترتيبات مستوحاة من تقاليدهم، وذلك من خلال تخصيص الأولوية لليتامى الذين يكفلون إخوانهم وأخواتهم الصغار، وكل هذه الترتيبات ماهي إلا محاولة لامتناع غضب الأهالي واستمالتهم للتجنيد لجانب فرنسا في الحرب الأوروبية ضد الألمان¹.

لما أصبح كليمنصو رئيسا للمجلس طلب الإمدادات من جميع المستعمرات حيث قال: «إن قواتنا على حافة الانهيار، فقدنا ثلاثة ملايين رجل وأصبحنا في هذا الوقت مجبرين على طلب العون من مستعمراتنا لمحاكمة معارك قادمة قد تنجر عنها مذابح لخيرة الفرنسيين»².

لأجل هذا تلقى الحاكم العام جونار Jonnart تعليمات برفع عدد مجندي فئة 1918، وتوسيع دائرة التجنيد، لتشمل الجنوب أين يقام الحكم العسكري، والتي لم ينفذ فيها نظام التجنيد الإلزامي لانعدام وجود سجلات الحالة المدنية، لكن هذا القرار لم يتم قبوله من طرف إدارة الجزائر؛ كلف جونار Etienne Flandin بمساعي لدى اللجنة العسكرية لإيجاد حل، فاقترح عليه تأجيل التجنيد وتعويضه بالإستدعاء حسب كل قبيلة، ولكن هذه الإجراءات تم رفضها تماما، وقد صرح كل من الجنرال Bailloud والجنرال Nivelle أنه بإمكانهما توفير 25 ألف مجند دون اللجوء إلى تطبيق التجنيد في الجنوب لكنهما فشلا في ذلك ولم يتحصلا إلا على 12 ألف متطوع بالرغم من النشاط الدعائي الذي مارساه على القبائل التابعة لسيطرتهم³.

كما أكدت قيادة الأركان بأن دفعة 1918 لا يمكن أن تزود فرنسا بأكثر من 18 ألف مجند قادر على أداء الخدمة العسكرية، خاصة وأن هناك بعض التقارير الطبية قد أقرت بوجود مرضى في صفوف المجندين في هذه الفئات (الدفعات)، فنذكر منها تقرير أحد الأطباء بالمستشفى العسكري بسيدي بلعباس وهو يفحص أحد المجندين، والذي أكد فيه على وجود

1- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص833.

2- شارل رويبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص418.

3- شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص835.

حالات عديدة كالأمراض الجلدية (القرع، الجرب) وهم نفس الأشخاص الذين تم تأجيلهم العام الماضي بسبب تدهور حالاتهم الصحية¹.

تحتّم الأمر على الإدارة الفرنسية مرة أخرى للخروج من هذه الأزمة (أزمة نقص تعداد المجندين)، حيث تقرر الرجوع مرة أخرى إلى نظام التكتيف من عملية التجنيد الإجباري، ليلبغ بذلك عدد المجندين حوالي 30495 مجند، وبلغ عدد المساعدين 3734 مساعداً²؛ تم إلغاء عملية التعويض نهائياً، وتمت مراجعة قوائم سنة 1918 بين 15 جانفي إلى 30 أفريل، وتوعد الحاكم العام جونار إلى كليمنصو يخبره بتزويده بـ 50 ألف محارب³، كما أنه وعد بتزويد فرنسا بفيلق جديد مكون من 60 ألف رجل دون حدوث أية اضطرابات، لكنه أقر في شهر سبتمبر من نفس السنة بفشله في مسعاه، فلم يستطع إلا جلب حوالي 31153 جندي منهم 5608 كانوا قد تطوعوا قبل التجنيد، في وضع شددت فيه بانتشار لـ 06 فيالق من السينيغاليين تحسبا لأي عصيان أو انتفاضة يمكن أن تحدث في الجزائر⁴.

لقد كانت حصيلة المجندين الجزائريين خلال حرب 1914-1918 ضمن الجيش الفرنسي حوالي 187045 مجندا، منهم 87545 مستدعى و 90000 متطوع، و 3500 جندي احتياطي، و 6500 من الصبايحية منذ بداية الحرب، ويذكر تقرير آخر بخصوص تجنيد الجزائريين أن الحصيلة بلغت حوالي 146021 رجل، منهم 84554 مجند ضمن دفعة 1914 إلى 1915، و 61467 منحط من 02 أوت 1914م إلى 30 نوفمبر 1918م، ومنه تكون مساهمة الجزائر في حرب 1914-1918 هي المساهمة الأعلى من بين كل إسهامات المستعمرات الفرنسية الأخرى، ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي⁵:

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص55.

2 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص835.

3- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص55.

4- نفسه، ص56.

5- نفسه.

المتطوعون	المستدعون	الدفعة
16604	2500	1914
12052	2500	1915
12608	4802	1916
6281	16117	1917
/	7467	1918

أشار ريتشارد و ويشايدر في كتابهما الى أن مسألة التجنيد كانت مرتبطة بقضية الصراع بين فرنسا وألمانيا، فعشية الحرب العالمية الأولى كان لدى فرنسا ما بين 4000 و 5000 جزائري فقط، لكن الصراع العالمي الأول سيؤدي إلى تجنيد أكثر ضخامة وبالتالي سيتم تعبئة 400.000 "مواطن" (جزائريون ومغاربة) من شمال إفريقيا، حيث أنه من عام 1914 إلى عام 1918 تم تجنيد 130.000 مسلم جزائري ليحلوا محل العمال الفرنسيين الذين غادروا إلى جبهات القتال بشكل عام ، حيث أكد حضور حوالي 100000 شخص في فرنسا كانوا عمالا مجندين!¹

ما يمكننا استخلاصه من كل ما ذكرناه سابقا أن فرنسا تمكنت من إرغام الجزائريين على التجند في صفوفها وإدراجهم في مقدمة الجيوش من أجل التضحية بهم، وما يؤكد ذلك هي تلك الإحصائيات التي تناولناها سابقا، حيث أقحم مئات الآلاف من الجزائريين في جبهات القتال، قتل الآلاف منهم والناجون أغلبهم كانوا معطوبين، لكن السؤال المطروح هنا: كيف سيكون موقف فرنسا من تضحيات الجزائريين؟

1 -Richard Potz , Wolfgang Wieshaider : Islam and the European Union, Éditeurs Peeters, Paris, 2004, P143.

المبحث الثاني: مواقف صحافة الإدماجين والموالين لفرنسا من تجنيد الجزائريين في

الحرب

لقد أظهر الشبان منذ البداية تمسكهم بمرسوم التجنيد الاجباري كما أشرنا الى ذلك سابقا، حيث أنهم كانوا يرون فيه الأمل من أجل إحياء فكرة تمكينهم من حق المواطنة، وهو ما يؤكد جريهم وراء تلك المطالب الادماجية، إلى جانب الموالين لفرنسا لكن هذه الفئة عكس الشبان الذين نادوا بالاصلاح والاندماج، فبنو "وي وي" لم يكونوا يقرون بالولاء لفرنسا إلا من أجل الامتيازان والمنح المقدمة لهم، إلى جانب تمكينهم من الأهالي، لكن ظهرت تطورات جديدة على الساحة الدولية تمثلت في قروب نشوب حرب أوربية، وهو ما سيمهد لتجنيد العديد من الشبان الجزائريين، وهنا نطرح التساؤل التالي: ماهو موقف الشبان من هذا الظرف الجديد؟ وكيف كان رد فعل القوى الموالية لفرنسا من الأهالي - بنو وي وي-؟.

1- موقف صحافة حركة الشبان من تجنيد الجزائريين في الحرب.

المعروف عن حركة الشبان أنهم كانوا من المساندين للتجنيد الاجباري في اطار تحصيل الحقوق السياسية منذ البداية، فقد دعموا هذه الفكرة وقاموا بالدعاية لها في صحفهم ومجلاتهم وتجمعاتهم، وبالتالي فإن موقفهم من تجنيد الأهالي في الحرب لم يتغير عن سابقه، خاصة وأنهم منذ بداية صدور مرسوم التجنيد الاجباري كانوا من المسارعين الى الترحيب به، خاصة إذا علمنا أنهم قد أصدروا بيانا في هذا الشأن جاء بعنوان "التدابير التي يطالب بها المسلمون الفرنسيون في الجزائر مقابل التجنيد العسكري" في 26 جويلية 1912 واعتبروا في هذا البيان أن التجنيد بمثابة فرصة قل نظيرها، وهي موالية من أجل الانخراط في العمل السياسي، والمشاركة تسيير الحياة السياسية بالجزائر، وقد جاء في هذا البيان قولهم: « إن هذا العبء الجديد (الخدمة العسكرية) الذي جاء ليضاف إلى أعباء أخرى يجب أن يقابله شرط تحسين مصير الأهالي ... وعلى أبناء

فرنسا أن يتجاوبوا مع المسلمين، ويقتنعوا بأن الأهالي على أتم الاستعداد للقيام بجميع المهام والواجبات الوطنية حيال الدولة الأم»¹.

إن هذه الأفكار الادماجية التي لا تعبر عن تطلعات الشعب الجزائري الراض للتعامل مع فرنسا والمناشد للحرية دعت بعض الاطراف الى معاداة الشبان، حيث أن معارضة الوطنيين المسلمين للتجنيد الاجباري ولبرنامج الفتيان الذي يتمحور كله حول التعويض السياسي لم تقتصر على المشادات الكلامية معهم فقط، فقد نظموا في فيفري 1912 محاولة لاغتيال بن التهامي صاحب هذه الأفكار الادماجية، كما تم اغتيال عباس بن حمدان في تبسة، هذا الأخير الذي قام رفقة السيد ميشال رئيس بلدية تبسة الموالي للعرب بحملة تأييد لمشروع ادخال التجنيد الاجباري².

كان الشبان الجزائريون متمسكين بمشروع التجنيد الاجباري للمسلمين مقابل تحصيل حق المواطنة التي يتمتع بموجبها الأهالي بالحقوق السياسية والمدنية مع الجنسية، هذا المقترح الذي كان يرفضه الاصلاحيون لأنهم أكدوا على ضرورة المحافظة على الثوابت الأساسية للشخصية الاسلامية، وقد كان الشبان الجزائريون يصفونهم بأصحاب العمائم القديمة³، ورد عليهم الاصلاحيون في مقال للصحفي عمر بن قدور في جريدة الفاروق، جاء بعنوان "نحن والأفاكون" ردا على جريدة الشبان الجزائريين "الإسلام L'islam"، حيث أكد أن هذه الجريدة بعيدة عن تسميتها كل البعد، وكل ما تنشره من مقالات تؤدي إلى هلاك الفرد وقيمه وقوميته، فوصف المطالب التي ينادون بها والوصف الذي يصفون فيه الاصلاحيين -أصحاب العمائم- بالإفك

1- نور الدين ثنيو: اشكالية الدولة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، 2015، ص119.

2 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص174.

3 - منذ 1908 قام الجزائريون بالعديد من المظاهرات الراضة لمرسوم التجنيد الاجباري الذي طرحه السيد ميسيمي وقاموا برجم مؤسسات الادارة في مختلف المدن الجزائرية، كما خلف هذا المرسوم هجرة واسعة للجزائريين الى بلدان اسلامية أخرى، وقد صرح الشبان الجزائريون بأن هذه العمليات يقف وراءها أصحاب العمائم القديمة، ينظر: نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص160.

والبهتان، حيث وصفها بـ "الإلحاد لا الإسلام"، وأكد ضرورة تمسك الجزائريين ببادئ الشخصية العربية الإسلامية وترك الأوهام التي ينادي إليها جماعة الشبان.¹

وبالتالي فإن حركة الشبان ساندت في البداية مرسوم التجنيد طمعا في المكاسب السياسية، ورغبة في تحسين أوضاع الأهالي الجزائريين من خلال المساوات، وهو الأمر الذي تفتنت له الإدارة الفرنسية وحاولت استعطاف الجزائريين وكسب ودهم، ونلمح ذلك من خلال ما أشار له الحاكم العام في خطابه في شهر أوت ونوفمبر 1914، حيث لمح فيهما إلى أن الأهالي سيجزون أحسن الجزاء إذا ما شاركوا في الحرب إلى جانب اخوانهم الفرنسيين، وهو ما شجع فئة الشبان حتى تشارك في الحرب جريهم وراء تلك الوعود التي ستمكنهم من أن يصبحوا في حد تصورهم مواطنين كاملي الحقوق مثل بقية الفئات الأخرى الفرنسية والغير فرنسية، وقد أعرب الشبان على أن مشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا ماهي إلا دفاع عن الديمقراطية ضد الظلم والقهر الألماني استعطافا منهم للسلطات الفرنسية من أجل الحصول على حفنة من الحقوق المزعومة، وهو ما جاء على لسان الأمير خالد بقوله: « إن الجزائريين سيشاركون في الحرب دفاعا عن الحق والعدالة ضد طغيان وبربرية ألمانيا»².

إن هذه الأفكار الادماجية الداعية إلى التجند مع فرنسا، والتي لقيت سخطا شعبيا من العامة الذين اعتبروها بعيدة عن تطلعاتهم، فقد استشعر المستوطنون الخطر الذي يمتله الشبان الجزائريون، من خلال صياغتهم لمطلب المواطنة والتعويض السياسي مقابل التجنيد، الأمر الذي جعلهم عرضة لهجومات المعمرين الذين كانوا يعتبرون نشاطهم مؤامرة غادرة على مصالح فرنسا³؛ ودعما لأفكار المستوطنين الراضية لأي حقوق قد يتحصل عليها الجزائريون عبر النائب الراديكالي اليميني "أجام" بعد عودته سنة 1913 من رحلة عبر الجزائر عبر عن قلقه بخصوص التهديد الذي

1 - عمر بن قدور الجزائري : نحن والأفاكون، الفارق، ع04، 21 مارس 1913م.

2- ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص 129-130.

3- L'islam : La Conscription des Indigènes en Algérie, OP CIT.

يمثله الفتيان الجزائريون، وقد حاول تأويله إلى ذلك النشاط الدعائي الذي يمارسه الألمان على ضفاف المتوس حيث يقول في هذا الصدد: «إن هؤلاء الرشديين خطيرون جدا.. ولأنهم يملكون وسائل ضخمة للتأثير على الجماهير فهم يستطيعون جعلهم متعصبين حين تكون الفرصة سانحة»¹.

ويبدو أن هذه التصريحات وهذه المواقف العدائية لنشاط الشبان الجزائريين الذين تمسكوا بفكرة التجنيد لصالح فرنسا ودعمها في الحرب لكن مقابل تحصيل حق المواطنة، من خلال النشاط الذي مارسته صحفهم كجريدة الاسلام والرشيدي، حيث يصف محفوظ قداش هذا النشاط بقوله بأن مهنة السلاح بقيت بالنسبة للكثير من الجزائريين المهنة النبيلة التي قد تسمح يوما باسترجاع الحرية ويقول في ذلك: «كان امتلاك سلاح ناري يعني للبعض الشرف والامتياز، وللآخر الأمن، ولغيرهم وسيلة حرب وإمكانية كفاح»².

كما فند السيد ميلي هذه المغالطات التي نشرها "أجام"، حيث كتب مقالة مطولة في جريدة "روفي دو باريس" أشار فيها إلى نشوء مجموعة اجتماعية جديدة من المثقفين المسلمين - إشارة إلى فئة الشبان الجزائريين - التي كانت تطالب لنفسها ولمواطنيها بأبسط الحقوق المدنية، حيث دعا إلى ضرورة الاصغاء إلى مطالب هؤلاء الشبان بقوله: «إن الفتيان الجزائريين مثلهم مثل بقية الأهالي لا ينتظرون منا التعاطف مع أحد منهم، ولا ابداء حسن نيتنا في شكل تدشين بعض المؤسسات الجديدة والمفيدة اجتماعيا مثل المصحات أو جمعيات التأمين التي فيها شيء من الإحسان. لكنهم ببساطة يطالبوننا بالعدل..»³.

إن الحاجة الملحة إلى ما سمي بـ"لحوم المدافع" أدخلت مشروع التجنيد الاجباري على الأهالي حيز التنفيذ المكثف، وهو ما فتح المجال أمام فئة الشبان من أجل الدعاية للتجنيد لكن

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 176.

2- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 112.

3 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 178.

مع المطالبة بحق المواطنة كما تبناه في برامجهم، هذا النشاط الذي وصفته الإدارة الفرنسية بأنه النشاط المضلل، مدعية تواصلهم مع حركة الشبان الأتراك، لكن جماعة الشبان نفوا اتصالحهم، رافضين للدعاية الألمانية والعثمانية التي وجهتها نحو البلاد المغاربية، والتي تدعوا الى اعلان الجهاد، وقد أكد مستشارو البلديات المنتمون لحركة الشبان ولاءهم لفرنسا¹؛ استمرت أغلبية نشرات الفتيان الجزائريين في الصدور بشعارات الوطنية الفرنسية تحت غطاء الاندماجية البحتة، التي كانت تعبر عن تطلعاتهم حيث يقول علي مراد في هذا الشأن حول آمال الشبان الجزائريين بقوله: « إذا خدموا فرنسا بإخلاص فسيحصلون على حق المطالبة بتعويض تضحياتهم ويظفرون في نهاية الأمر بـ "التعويض" الذي انتظروه طويلا»².

أدركت الإدارة الفرنسية أنها يجب أن تقدم بعض التنازلات موازاة مع عمليات التجنيد، وأعلنت في 16 مارس 1913 عن وجود اصلاحات جوهرية قيد الدراسة³، لتصدر الحكومة الفرنسية في 13 جانفي 1914 مرسوما يمنح حق المشاركة في الانتخابات البلدية للمسلمين الذين أدوا الخدمة العسكرية، وكذلك فتحت المجال لبقية الفئات الأخرى من حاملي الشهادات وأصحاب المشاريع والموظفين من الأهالي، برفع عدد الممثلين المسلمين في المجالس البلدية الى إثني عشر(12) مستشارا، لكن ذلك كان عكس ما كان يطمح إليه الشبان من فكرة التعويض السياسي وحقوق المواطنة⁴.

كل هذا النشاط الدعائي الذي مارسه الشبان من أجل الحصول على مكسب "حق المعاوضة" ذهب أدراج الرياح حسب ما صرحته صحفهم وفي مقدمتها الرشيدى، التي ذكرت بأن الفتيان الجزائريين استقبلوا حصيلة هذه الاصلاحات بخيبة أمل حيث تقول في هذا الشأن: « ما

1 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 844.

2 - نيكولاى دياكوف: المرجع السابق، ص 228.

3 - شارل روبري أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 398.

4 - نيكولاى دياكوف: المرجع السابق، ص 179-180.

الذي تغير؟ اثنا عشر مستشارا مغلوب على أمرهم بل ستة...»، حيث عبرت بأنه لم يتحقق ولا هدف واحد من الأهداف الرئيسية التي ناشدها الشبان في بيانهم السابق الذكر، فقد بقي المسلمون بعيدين كل البعد عن اختيار رئيس بلدية، ولا يتمتعون بتمثيل كاف في المجالس الجزائرية العليا وفي البرلمان الفرنسي، ويذكر صلاح العقاد بأن هذه التغييرات الطفيفة لم تقلل من احساس الجزائري بمرارة تأدية الخدمة العسكرية والتضحية بالنفس في سبيل المحتلين¹.

أكدت جماعة الشبان حقيقة هذا الأمر حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد جاء على لسان الأمير خالد قوله: «إن مئات الآلاف من الجزائريين ماتوا من أجل وطن يعتبرهم رعايا، ومن أجل حقوق لم ينالوا منها شيئا من بعد انتصار فرنسا»؛ لكن يبدو أن هذه المطالب الصريحة التي طالب بها الشبان والتي تدعو الى الالتزام بالحقوق لصالح الجزائريين لم يتم الاعلان عنها في البداية وإنما كانوا ينادون الى المشاركة في الحرب بجانب فرنسا باسم الاخوية والدفاع عن الديمقراطية، وهو ما أشارت إليه صحفهم، حيث جاء في صحيفة L'islam² تصريح "الحاج عمار" وهو من جماعة الشبان قوله: «نحن نحمل السلاح للدفاع عن الحق وعن بلدنا المهتدد فرنسا» ما يدل على أنهم كانوا يحملون ابواق الموالاتة لفرنسا مقابل حقوق موهومة لم يطالبوا بها صراحة، حتى وإن كانوا فيه في موقف ضغط مقابل مشاركتهم في الحرب، بل نجدهم يروجون لفكرة التجنيد بجانب

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص 180.

2 - جريدة الاسلام L'ISLAM 1912-1913: كانت منبرا لدى الشبان لإبداء آرائهم، أسسها الصادق دندان الذي اعتبر من أشدهم حماسا للقضايا الوطنية، ظهرت في البداية بعناية سنة 1910م كجريدة أسبوعية، لتتحول الى العاصمة في جانفي 1912م، ظهرت صفحاتها باللغة الفرنسية كليا، لكن نظرا لأن جمهور القراء لا يحسن أغلبه اللغة الفرنسية ما اضطر صاحبها الى أن يصدر منها نسخة بالعربية بداية من 26 جويلية 1912م وكانت معربة عن النسخة الفرنسية كليا، اهتمت مقالاتها بالدفاع عن حقوق الاهالي الجزائريين وتتبع ما تنشره الصحف الفرنسية من قضايا لها علاقة بالجزائريين، وقد توقفت النسخة العربية من الظهور في 1913م، لتستمر النسخة الفرنسية بالصدور الى غاية نوفمبر 1914 بسبب الحرب. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 39-40.

فرنسا من خلال صحفهم حيث دعوا في جريدة L'islam بقولهم: «يا مسلمي الجزائر يجب أن نحمل السلاح رفقة اخواننا الفرنسيين ونحارب من أجل العدالة والحرية»¹.

ونفس الموقف تبناه جماعه الشبان الآخرين ومن بينهم السيد "صادق دندان"، حيث نقلت لنا جريدة L'islam موقفه المؤيد من أجل المشاركة في الحرب بجانب فرنسا، معبرا عن سعادته الكبيرة في ذلك، ويدعو الجزائريين الى مساندتها وأثبات الولاء لها بقوله: «إننا سعداء بأخذنا مكاننا في العائلة الفرنسية، فالحرب فرصتنا لإثبات إخلاصنا لفرنسا»².

وقد تمسك الشبان الجزائريون بموقفهم المدعم للطرف الفرنسي، وكانوا يدعون الأهالي من خلال تجمعاتهم لذلك، ويتأكد لنا ذلك من خلال ما نقلته لنا صحفهم، حيث جاء في جريدة "الأخبار"³ بأنهم دعوا الأهالي بعدم الاصغاء الى الذين يريدون استغلال ضعف فرنسا في الحرب و يواجهوها بثورة مضادة، وهو ما جاء على لسان أحد الشبان وهو "محمد بن سيام" الذي يقول: «أجيبوا نداء فرنسا وكونوا في خدمتها، فأنتم تدافعون عن الحق وعن قضية الانسانية... حافظوا على هدوءكم ولا تثيروا الاضطرابات... إنه من واجب حسن الجوار، والله يأمركم أن تحسنوا الى الجيران... فأحسنوا الى جيرانكم لتكونوا مسلمين حقا»⁴، لكن هذا الطرح ما هو الا تظليل للرأي العام في الجزائر ولا يعكس إلا أفكار الشبان المتشبعين بالثقافة الفرنسية، حيث أن هذه المشاركة لا تجلب إلا الويل والقتل للأهالي.

ومنه فقد كانت مشاركة الشبان الجزائريين في الحرب يربطهم منها المطالبة ببعض الحقوق التي لم يصرحوا بها في الحرب، حيث أعلنوا عن استعدادهم للقتال لصالح فرنسا، وهو ما لمخناه في

1 -Hadj ammar : tous pour la France , L'islam, N 205, SAMEDI 03 octobre 1914.

2 -Sadek dendan : Notre action dans la guerre, l' islam, N204, samedi 22 aout 1914.

3 - جريدة الأخبار 1903-1924: صدرت هذه الجريدة سنة 1903م تحت اشراف فيكتور باروكان وإيزابيل إبيهارت التي عرف عنها نزعتها الاسلامية، وقد صدرت بإشارة من الوالي العام شارل جونار، هدفها التقرب من الرأي العام في الجزائر، كانت تصدر في ستة صفحات أربع منها باللغة الفرنسية وخصصت منها صفحتان فقط باللغة العربية، كان باروكان يدعوا من خلالها الى منح الحقوق للأهالي الجزائريين مع ابقاء الامتياز للفرنسيين، حيث كان يوجه بعض الانتقادات الى المستوطنين، وتعد هذه الجريدة حكومية مثل بقية الجرائد الحكومية الأخرى فكانت تهتم بأغراضها السياسية بعيدة عن تطلعات الجزائريين. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص 30-31.

4 -Ben siam mohamed : jours d'épreuve, Akhbar, N 13762, dimanche 30 aout 1914.

تصريحاتهم ونذكر منها تصريح " الدكتور مرسلي " الذي كان يقول: « يا مسلمي شمال افريقيا، إن دفعكم لأبنائكم في الحرب سوف يمنحكم مكانة مرموقة في العائلة الفرنسية، وعند الانتصار على العدو تأكدوا بأنكم لن تنسوا ولن تهملوا بعد ذلك »¹.

أعرب الشباب عن موقفهم الواضح من التجنيد الاجباري منذ البداية من خلال قبوله مقابل تمكينهم من الحقوق السياسية والمدنية (حق المواطنة) وأعربوا عن ذلك في صحفهم مثل جريدة الاسلام والرشيدي، ولم يتغير موقفهم عند تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية حيث طالبوا بالتجنيد مقابل منحهم الحقوق النيابية والسياسية وتمكينهم من الجنسية والمواطنة، ومع اندلاع الحرب بدأت فرنسا في إيقاف الصحف تجنبا للحرب الدعائية التي قد تكون عكسية على فرنسا وهو ما جعلنا لا نلمح أية مقالات، حيث كانت تقريبا منعدمة واستمر الوضع على حاله الى غاية نهاية الحرب، وبالتالي فقد استقينا موقف الشباب من خلال ما طرحته صحفهم قبل بدء الحرب.

2- مواقف الجزائريين المواليين لفرنسا من تجنيد الأهالي في الحرب:

بعد النداء الذي ألقاه النائب العام في شهر أوت عام 1914 تباينت آراء الأهالي بين رافض للتجنيد من أساسه، وآخر يطالب بالمساواة مقابل التجنيد، إلى جانب ظهور الفئة الموالية لفرنسا التي هبت للانضمام إلى الجيش الفرنسي، وإعلان استعدادهم للمشاركة في الحرب إلى جانبها، وقد نقلت لنا الصحافة الأهلية العناصر التي هبت الى مساعدة فرنسا، يصنفون بين إداريين كالأعيان والأئمة الرسميين، الى جانب بعض النواب وأصحاب الطرق الصوفية المواليين لفرنسا بسبب الامتيازات التي منحت لهم.

1-2 الأعيان الرسميون:

المقصود بالأعيان الرسميين هم الأعيان المحليون والقياد والآغوات والبشغاوات، الذين تعتبرهم فرنسا الممثلين الرسميين للأهالي الجزائريين لدى سلطات الاحتلال الفرنسي (بنو وي وي)، فقد كانوا لا يرفضون لفرنسا طلبا، والممثلين في الأجهزة المحلية للإدارة الذاتية الاستعمارية². فقد كانوا يؤثرون على كل ما تسنه اداره الاحتلال الفرنسي من قوانين وقرارات استثنائية، وكان أغلبهم من أبناء العائلات الكبيرة والنافذة التي أغدقت عليها فرنسا بالامتيازات، و مع بداية

1 -Meynier : op cit, p267.

2 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص229.

اندلاع الحرب العالمية صرح الحاكم العام بأنه يجب على هؤلاء الأعيان تلبية نداء فرنسا، وأن يتجنّدوا للدفاع عنها سواء ماديا او بمشاركتهم حتى انفسهم في الحرب، وقد أثبتت العديد من العائلات ولائها لسلطات الاحتلال الفرنسي، من خلال الانضمام والمشاركة في الحرب الى جانب فرنسا، ومن هذه العائلات النافذة نذكر: عائلة آل محي الدين بوهران، وعائلة آل يعقوب بعنابة، وعائلة آل بوطلبة بالظهرة، هذه العائلات أعطت كل ولائها وباعت نفسها وشرفها للسلطات الفرنسية مقابل الامتيازات التي كانت تنالها مقابل ذلك، وقد كانت تدعو الجزائريين للوقوف الى جانب فرنسا في الحرب ضد الألمان¹، حيث ذكر مدير شؤون الأهالي في تقريره وهو في حالة من الاندهاش قائلاً: « إن العائلات الغنية وذات النفوذ والشخصيات الدينية والمزارعين والعمال البسطاء ومن جميع الطبقات يندفعون الاندفاع نفسه »².

وقد كانت هذه العائلات تدافع عن فرنسا بقوة، ونقلنا إحدى تصريحات هذه العائلات، حيث أوردت جريدة صدى الجزائر L'Echo d'Alger تصريح "الآغا الطاهر بن محمد" باسم "عائلة بومعيزة" حيث أقر بأنه هو وعائلته موالون لفرنسا وأنه واثق من انتصارها، وقد خاطب الفرنسيين قائلاً: «نحن نبقى إخوة لكم في زمن السلم والحرب»³.

بمجرد أن أعلنت فرنسا قطع علاقاتها مع تركيا، أصدرت بيانا تستعطف فيه الشعب التركي في 05 نوفمبر 1914، وأنها سوف تكسر شوكة القيصر الألماني الذي تحالفت معه تركيا⁴، وبالتالي فإن صحيفة "صدى الجزائر" كانت تتبع مواقف هؤلاء الجزائريين الذين باعوا وطنهم لأجل امتيازات ضيقة، حيث أعربت هذه العائلات استياءها من انضمام الدولة العثمانية الى ألمانيا ووقوفها معها، ورفضاً لذلك تم عقد اجتماع لعدد من أبناء تلك العائلات الموالية في منطقة بسكرة مع قاضي المنطقة، وأكدوا فيها تأييدهم المطلق للحكم الفرنسي، وأعابوا على الدولة العثمانية ووقوفها إلى جانب ألمانيا بقولهم: «إننا مستأؤون من قرار الدولة العثمانية المتهور»⁵.

1 -L'Echo d'Alger :Le Loyalisme des indigènes, N967, 07 novembre 1914.

2 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص407.

3 -L'Echo d'Alger : Le Loyalisme des indigènes, op cit.

4 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص843.

5 -Algérie dans Bulletin du Comité de l'Afrique Française, janvier –février 1915, P 22.

وقد ساند الأعيان الرسميون قرارات فرنسا وقوانينها الخاصة بمسألة التجنيد في الحرب، وتأكد ذلك من خلال الاجتماع الذي عقده رئيس بلدية البليدة بعدد من الأعيان والضباط والقضاة والجنود المتقاعدين في 07 نوفمبر 1914، خرجوا فيه بالتصريح المؤيد لصالح فرنسا جاء فيه ما يلي : « باسم أهالي البليدة وبحكم كوننا ممثلين رسميين عنهم فإننا نعارض موقف تركيا (الدولة العثمانية) لأنه موقف جنوبي وانتحاري وليس بالقرار الرشيد و لذلك فنحن نؤيد وطننا فرنسا التي لم نعرف غيرها وطنا، كما أن دماء أبنائنا تمتزج في ساحات الحرب بدماء إخواننا الفرنسيين »¹.

كما دعم الأعيان الرسميون والموظفون لدى السلطات الفرنسية قرارات فرنسا بشأن تجنيد الشبان الجزائري في الغرب الجزائري، مثل عائلة بن شنان الحاج قدور بنان بناية معسكر، حيث شاركوا مع فرنسا في حربها ضد الألمان وكانوا يرغبون الأهالي في ذلك²، ونفس الأمر حدث بالشرق الجزائري، حيث لاحظنا مباركة الأعيان الرسميين لقرارات فرنسا ودعمها في الحرب، ودعوة الجزائريين إلى التحند في صفوفها والوقوف الى جانبها، حيث استقبل الحاكم الاداري في قسنطينة وفدا من أعيان بلديات: سدراتة، مكيان، أم البواقي، خنشلة، عين البيضاء، وكذلك ممثلين عن قبيلة الحراكمة، أعلنوا ولائهم لفرنسا ووقفهم الى جانبها؛ أعلن هؤلاء صراحة الوقوف الى جانب فرنسا على حساب الدولة العثمانية التي ناصرتم ألمانيا، وقد شكلوا فرقا للقومية ليتم نقلها لاحقا الى ميدان الحرب بأوربا، ونفس الأمر حدث بمنطقة الجلفة حيث ناصر الأعيان فرنسا، وقام الآغا لخضر بن جلول بتشكيل فرق من القومية تم توجيهها نحو ميدان الحرب بأوربا³.

سخر الكثير من الأعيان أنفسهم من أجل التحند لفرنسا والدعاية لها، حيث كانوا يدفعون بأبنائهم للانضمام الى الجيش إثباتا لولايتهم لفرنسا، واقناعا للرأي العام الجزائري بحجتهم لمساندتها فكانوا يعقدون الاجتماعات مع الأهالي ويخطبون عليهم خطبا حول فضل فرنسا عليهم ويدعون الأهالي لمناصرة فرنسا؛ وقد أكدت التقارير الفرنسية بأن الأعيان الرسميين شكلوا دعما قويا

1- Algérie dans Bulletin du Comité de l'Afrique Française, op cit.

2- Dawo: série I 4474, Renseignement individuel pour servir au recrutement du personnel administratif indigène à la surveillance politique et administratif populations musulmans d'oranie (1914à1918).

3- L'Echoc d'Alger : **Les indigènes de l'Algérie protestes contre l'attitude de la turque**, N969, jeudi 09 novembre 1914.

لفرنسا، حيث يرجع الفضل الكبير لهم في تجنيد الآلاف من الشبان الجزائريين الذين أثبتوا ولائهم لفرنسا على حد قولهم، بينما الحقيقة تقول بأن ما دفع الشبان الجزائريين للانضمام للجيش الفرنسي هو الحاجة الملحة للمال لتغطية نفقة عيشتهم في ظل الاضطهاد الفرنسي وسوء الأوضاع الاجتماعية¹.

2-2 أصحاب الطرق والزوايا المواليين لفرنسا:

لم يتأخر شيوخ الطرق والزوايا المواليين لفرنسا من إعلان ولائهم وإظهار تأييدهم لفرنسا فقد أعلنوا استعادهم الكامل من أجل الوقوف الى جانبها لقتال الألمان والأترک معا، وقد ركزت فرنسا على هذه الفئة لأنها لاحظت ولاء الجزائريين للزعامات الدينية من شيوخ الزوايا وزعماء الطرق الصوفية، فنجد أنها قد أولتهم عناية خاصة من خلال الامتيازات والمراتب، وبالمقابل قدمت هذه الفئة دعما مهما لفرنسا وخاصة دعمها في جبهات القتال، خاصة وأنها قد لاحظت بأن ولاء الجزائريين لشيوخ الزوايا وزعماء الطرق الصوفية أسهل من ولائهم لفرنسا تحت شعار "اتبع ولا تتبدع"، ومن بين الطرق الموالية لفرنسا نجد الطريقة التيجانية، حيث أعلن مقدموها ولائهم لفرنسا في عدة مناطق، وقد تناولت الصحافة الأهلية هذه المسألة حيث أورد صحيفة *Revue du monde musulmans* لنا ولاء هذه الزعامات الدينية، فبعين ماضي نقلت لنا هذه الصحيفة مقالا عن ولاء "سيد علي أحمد التيجاني" مقدم الطريقة، قدم فيه نداء الى اتباعه يحثهم فيه على ترك الولاء لتركيا، وذمها لدخولها الحرب الى جانب الألمان ضد فرنسا، وأورد فيه حديثا للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه: ﴿أتركوا الترك ما تركوكم﴾²، وطلب من أتباعه التعلق بفرنسا

1 - ناصر بالحاج: المرجع السابق، ص128.

2 - روى أبو داود (4302) والنسائي (3176) والبيهقي (19068) عَنْ رَجُلٍ مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ دَعُوا الْحَبْشَةَ مَا دَعَوْكُمْ وَأَتْرِكُوا التُّرْكَ مَا تَرَكُوكُمْ ﴾ ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (10389) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ورواه أيضا (882) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في "صحيح أبي داود" وغيره

والولاء لها بقوله: «أنا صاحبة الفضل والفضائل، شاكرين نعمها العظيمة ومزاياها الجسيمة التي لا تعد ولا تحصى، فهي أمنا الحنونة، فيجب علينا معشر المسلمين أن نعينها بأموالنا وأنفسنا وأولادنا على عدوتها ألمانيا وحليفاتها النمسا وتركيا»¹.

وقد أكدت التقارير الفرنسية تعاون العديد من الزوايا والطرق الدينية معها في الحرب ضد ألمانيا، فأوردت في تقاريرها بعض أسماء هذه الزوايا منها: الدرقاوية، والعيساوية، والرحمانية، والسنوسية، والقادرية، فقد ادعت سلطات الاحتلال الفرنسي أن هذه الزوايا كانت تساعد سلطات الاحتلال في عمليات تسجيل أسماء المجندين، ونذكر منهم مقدم الزاوية القادرية الشيخ بن زيتوني عبد القادر بمستغانم الذي أبدى رغبته في مساعدة فرنسا، ونفس الموقف اتخذته مقدم زاوية درقاوة محمد بن محمد حسب ما زعمته فرنسا في هذا التقرير².

وأوردت لنا أيضا في المقال السابق الذكر ولاء شيخ زاوية قمار، هذا الأخير الذي كان يصر على ضرورة حث كل أتباع الطريقة التيجانية من أجل مساندة فرنسا ونصرتها البذل لأجلها، كونها صاحبة الفضل، وطلب منهم الولاء له والاقتراء به في موقفه الموالي لفرنسا، ليفوزوا في الدار الدنيا والآخرة وذلك ببركة " الغوث التيجاني".

ونفس الشيء بالنسبة للطريقة الرحمانية، فقد أبدى بعض شيوخ هذه الطريقة ولائهم لفرنسا حيث أبدى مقدم هذه الطريقة بمنطقة "أقبو" استعداده الكامل لموالاته والولاء لها بالنفس والنفيس وبذل الجهد لأجلها؛ حيث استقبل الشيخ سي إبراهيم بن الحاج محمد بن بلقاسم، رئيس زوايا الرحمانية الهامل في 18 نوفمبر 1914 في بوردو من قبل ألكسندر ميلراند وزير الحرب، هذه الدعوة التي عبرت عن الاعجاب والثقة الصريحة، حيث ألقى خطبة نيابة عن المتدينين معه من

1 -Rêve du monde Musulmans : **Les algériens musulmans et la guerre**, décembre 1914, p192.

2 -Dawo: série I 4474, Renseignement individuel pour servir au recrutement du personnel administratif indigène à la surveillance politique et administratif populations musulmans d'oranie (1914à1918), op cit.

أهل الزاوية يقول: « الله يحمي فرنسا، فليتنصر ، فليكن للمسلمين البائسين بما يكفي ليجدوا أنفسهم تحت سيطرة تركيا غير الجديرة، عدو العرب منذ أبعد الأوقات، نفضل الهروب منه ، حتى يصبحوا ، مثلنا ، رجالاً أحراراً ومستنيرين مرة أخرى »¹.

لكن على عكس التيجانية فالرحمانية كان لبعض مقدميها الولاء لأفكار الجامعة الاسلامية، وهو ما جعل هذه الطريقة تعيش نوعا من تبادل التهم بين مقدميها ، فبين مؤيد لفرنسا التي اشبعت ضمائرهم بالامتيازات، وبين متأثر بأفكار الجامعة الاسلامية السليمة، والذي رفض تواجد الفرنسيين ووقف في وجههم منذ البداية، فنجد مثلا الشيخ محمد بن الحامل بن عزوز بمنطقة سوق أهراس يوجه خطابا لأتباعه يحثهم على الولاء لفرنسا بقوله: « إن سبب الحرب هو استبداد الألمان وطغيانها فقوموا بواجبكم بمساعدة فرنسا واعطائها كل ما تطلبه من تفان وتضحية الى جانب ابنائها ... ابقوا هادئين واجتنبوا تهيج العامة »².

بالنسبة للطريقة الشاذلية فقط أعلن العديد من شيوخها ولائهم لفرنسا حسب ما ورد في جريدة صدى الجزائر، ومن أبرزهم الشيخ "بوقشايبة عمر بن بلقاسم" بعمالة قسنطينة، هذا الأخير الذي حث أتباعه على ضرورة الولاء لفرنسا كونهم أبنائها، فالواجب الوقوف الى جانبها في الحرب؛ وبمليانة أبدى مقدم الطريقة الرحمانية ومقدم الطريقة العيساوية ولائهم لفرنسا، وعارض فكرة مساعدة الدولة العثمانية وألمانيا وضرورة نصره فرنسا، وقد أثبتت لنا ذلك صحيفة L'Echo D'Alger وبالتالي فقد كانت الطرق الصوفية والزوايا تقدم الدعم الهام لفرنسا بسبب الدور الدعائي الكبير للتجنيد لصالح فرنسا خلال الحرب، فجنّدوا من الجزائريين وجمعوا من أموالهم لصالح فرنسا³.

1 -Suzanne CERVERA : **Indigènes et colonisation dans la presse niçoise de la Belle époque**, Archives Départementales des Alpes-Maritimes, Nice test, Revue Recherches régionales, N 190 , 2008, pp53-54.

2 - **Algérie dans la Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, janvier – février 1915, P22.

3 - L'Echoc d'Alger : **Les indigènes de l'Algérie protestes contre l'attitude de la turque** , , op cit.

لقد علقت جريدة المبشر حول مشاركة الأهالي الأهالي في الحرب ضد ألمانيا، حيث أكدت بأن مشاركتهم في الحرب لها أهمية كبيرة ولا يمكن الاستهانة بها، وأنهم سيقدمون الأمثل لبني وطنهم، وإذا كان من المستحيل مواجهة العدو الذي يحتل أرضنا بمثل هؤلاء القوم الموالين - يقصد بهم الأعيان الموالون لفرنسا وجماعة الشبان - فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة الى وحدات الجيش الفرنسي المتكونة في أغلبها من العشائر القبائلية التي تملك الكثير من الرجال المستعدين للتطوع بكل حماس، لذلك يجب اغتنام هذه الفرصة لاستغلال كل هذه الطاقات، حيث اعتبرت الجريدة بأنهم كنز ثمين للحرب، مثل ما هم صالحين لأعمال السلم وفرض الولاء، فدعت فرنسا الى حسن استعمالهم، وبالتالي فإن نظر الصحافة الفرنسية الى الأهالي لا تكون إلا نظرة مصلحة يرتجى منها فقط خدمة مصالح فرنسا، فهو يدعو الى حسن استغلال الجزائريين واشراكهم في الحرب ضد ألمانيا خدمة لمصالحها، أما عن اعطاء الحقوق والحريات لهؤلاء الذين يدافعون عنها فلا قيمة لها عنده، بل هي شيء لا يستحق الذكر، والأدهى والأمر أن كل من يطالب بهذه الحقوق فإن مصيره حتما سيكون الاعدام من طرف الادارة الفرنسية التي جندت كل طاقاتها لذلك من الجيش والبوليس والمعمرين والعدالة من أجل محاربة المطالبين بها بطريقة أو بأخرى، وحتى في نظر العدالة والقانون الفرنسي كان هؤلاء العرب لا يستحقون أن يكونوا شيئا آخر غير آلة طيعة في أيديهم، تكون مفيدة ويمكن استغلالها وقت الحاجة استغلالا لا حدود له في خدمة فرنسا¹.

جعلت الامتيازات والمنح المقدمة من فرنسا بعض الطريقين وزعماء الزوايا كخدم عند عندها يهبون لنجدتها بل يرغبون الأهالي ويدفعون بهم الى صفوف الحرب، ليس خدمة لفرنسا وحبها لها كما كانوا يدعون، وإنما رغبة في المحافظة على مكانتهم وسيادتهم، الى جانب الحفاظ على مكاسبهم وامتيازاتهم، ما جعل منهم ينالون سخط الجزائريين.

1 - الزبير سيف الاسلام: تاريخ الصحافة في الجزائر، ج03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص26-

المبحث الثالث: موقف الصحافة الإصلاحية من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية

الأولى 1914-1918.

منذ قروب اندلاع الحرب وحتى وقت اندلاعها أصبحت مسألة تجنيد الأهالي إجباريا وإشراكهم في الحرب أمرا لا رجعة فيه، وليس للأهالي أية حيلة للحؤول دون تجنيد أبنائهم وأنفسهم، فلم يكن أمام المصلحين سوى تحذير الأهالي الجزائريين، وتوعيه أبنائهم المعنيين بالتجنيد الإجباري قبل التحاقهم بصفوف العسكر الفرنسي، واتضحت أعمالهم ونشاطاتهم من خلال صحفهم الإصلاحية، من بين أهم المصلحين الذين خطوا أقدامهم في الصحافة نجد المناضل "عمر بن قدور" الذي كتب مقالا في جريدة الفاروق معبرا عن الوضعية الجديدة التي سيدخلها الأهالي جاء بعنوان "طور جديد للجزائر والجزائريين" عام 1914 جاء فيه: « إن فرنسا تطلب الجندي، وإنها لتثق بنا في ميدان الحرب، فلنعطها أطفالنا، ولكن بعد أن نملأ أوعية قلوبهم إيمانا وعواطفهم إحسانا وشعورا وأخلاقهم حسنا وجمالا»¹.

الملاحظ من تصريح عمر بن قدور أنه جاء بعد صراع شديد مع ادارة الاحتلال الفرنسي حول مرسوم التجنيد الذي رفضه الأهالي وحاربه الإصلاحيون، لكن تأكد تنفيذه عليهم، وهو ما غير من طريقة التعامل معه، من رفضه الى المطالبة بالحقوق مقابل تأديته²؛ ومنه فإن الصحافة الإصلاحية وعلى لسان كاتبها المصلحين كانوا يرون في مسألة التجنيد أمرا حتميا لا محالة، فجددوا بذلك رأيهم الراض إلى عدم اندماج الجزائر في فرنسا، ضارين مطالب الأدماجيين عرض الحائط، ومتشبهين بضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية بالرغم من هول التجنيد، وقد أكد "عمر بن قدور" في مقاله هذا أن الهدف من المشاركة في التجنيد هو إثبات لحسن النية تجاه فرنسا، وتعزيز الثقة المتبادلة ونزع للشكوك، ويقول في هذا الشأن: « حتى تزداد ثققتها بنا وتطلب منا الإخلاص مع أننا لم نخذلها قط»³.

حتى وإن كان التجنيد مفروضا بالقوة على الجزائريين ونية الأهالي والمصلحين هي الحصول على الحقوق التي تزيل عنهم بعض الغبن فإن غلاة المستعمرين كانوا يشككون حتى في مسألة قبول

1 - عمر بن قدور الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، الفاروق، عدد 49، 20 فيفري 1914.

2 - الحق الوهراني: الاكتتاب العسكري الوطني، المصدر السابق.

3 - عمر بن قدور الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، المصدر السابق.

الأهالي للتجنيد والمشاركة في الحرب ومنهم الرحالة الفرنسي "روندي سان" الذي زار إفريقيا الفرنسية في سنة 1914، هذا الأخير رفض مسألة تجنيد الأهالي المسلمين ليس حبا فيهم وإنما كونهم سيشكلون خطرا على فرنسا بوصفهم بـ "مؤسسة المرتزقة" حيث يقول في ذلك: «الذين سيخدمون فرنسا عن طيب خاطر ويشكلون حاجزا بينهم وبين أبناء ملتهم، غير أننا نعتبر الجندي المسلح غصبا خطيرا ولا يخدمنا»¹.

وقد أشار الصحفي عمر بن قدور إلى أن مسألة التجنيد في الحرب قد تزيد من حظوظ الأهالي في المطالبة بتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكد ذلك من خلال قوله: «أخذت تنتبه الى حاجاتنا وتعني بتحسين معاملتنا» وفي ذلك إشارة إلى أن فرنسا كانت في أمس الحاجة إلى الأهالي، ومنه فعليهم الحذر كل الحذر من الولوج في الهوية الفرنسية كليا، فضرورة الحفاظ على الهوية شرط ضروري، وبالتالي فالتجنيد يمكن أن يكون ورقة ضغط لصالح الأهالي الجزائريين من أجل المطالبة بتحسين أحوالهم والمحافظة على الهوية الوطنية، ويقول في ذلك: «حاجتنا إليها أن نحترم قوميتنا وملتنا وأخلاقنا، وتمهد لنا السبيل لنسترجع ما فقدناه من هذه الأصول الثلاثة، وتسمح لنا بفتح المدارس لتهديب أبنائنا وفق ما تقتضيه مصلحتنا ثم مصلحتها»².

حتى وإن تشابحت المطالب لدى القارئ، بين جماعة الشبان الذين طالبوا بحقوق المواطنة مقابل التجنيد، مثل ما تطرقنا إليه سابقا من مناداة الى الوقوف الى جانب فرنسا دولة الديمقراطية والحرية ضد برابرة ألمانيا، وأن الأهالي سيكونون يدا تدعم فرنسا³، لكن وبالنظر الى ما جاء على لسان "عمر بن قدور" فإننا نلمح تركيزه الشديد على ضرورة المحافظة على الهوية الاسلامية، وهنا مقصد المفارقة بينهم، فقد أشار إلى أن ذلك يتم من خلال تعليم أطفالنا في المدارس للحفاظ على عروبتهم واصلاتهم وهذا بمثابة مصلحة متبادلة بين الطرفين من خلال التعليم الديني الإسلامي على حساب الأهالي والتعليم العمراني والعمل على حساب الفرنسيين⁴؛ وهنا نلمح في الصحافة الإصلاحية تمسكا بمواقف كاتبها من خلال المعارضة الشديدة التي شنوها من البداية

1 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص176.

2 - عمر بن قدور الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، المصدر السابق.

3 - نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص119.

4 - عمر بن قدور الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، المصدر السابق.

حول شروع التجنيد الذي اعتبروه منافيا لدينهم وعاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي اعتبروا مسألة رفضه منافيا لشخصيتهم العربية ووازعها الديني¹.

وقد أشارت الصحافة الاصلاحية على لسان كاتبها ومنهم "عمر بن قدور" على أن هذه المطالب الاصلاحية التي ترمي الى المحافظة على الهوية العربية الاسلامية ليست تنكرا لفرنسا أو محاول لنشر الفوضى، وإنما هي تعبير عن حسن نية الجزائريين وعن التسامح الذي يصنعه الدين، نلمح ذلك في قوله: «أما حاجتنا الى العدالة والانصاف في كافة مناسباتنا مع حاكميتها فذلك شأن اضطرت إلى ادراكه عند الضرورة، وإنما لما نتقدم على حسب ما تطلبه حاجتنا يبقى لخصومنا أن يفهم سلامة ما تنطوي عليه صدورنا، وأنا عنصر شريف يجعل مبادئ قوميته وملته قبل كل شيء، وهذا التبجيل هو الذي يجعله مسامحا مع الغير، لين العريكة كريم العواطف والشمائل»².

ثم عرج على ذكر مطالب الجزائريين الذين أشركوا عنوة ورجما عنهم في الحرب وعن المقابل الذي ينالونه من جراء مشاركتهم هذه تعريجا ذكيا دون التصريح بذلك صراحة، خاصة أننا علمنا أن فرنسا لم تكن تعترف بحقوق الأهالي ولا تكترث لحياتهم، فكيف تكترث لتحسين أوضاعهم، كما أنها أعلنت أن كل من يطالب بهذه الحقوق بطريقة أو بأخرى فإن مصيره الإعدام من قبل الادارة الفرنسية، التي جندت الجيش والبوليس والمعمرين والعدالة والقانون لمحاربة المطالبين بها بطريقة أو بأخرى³.

وعليه فنجد الصحفي المصلح عمر بن قدور يعرج على هذه المطالب بطريقة ذكية تبعد عنه أنظار المعمرين والسلطات الفرنسية بطريقة غير مباشرة، كما عرج بسياسة فرنسا الجائرة، حيث لفت أنظارها الى القوانين الاستثنائية التي تطبق على الجزائريين وقت السلم، وتخطبه مخاطبة الشجعان عندما هب الألمان لقتالها، فيقول في ذلك: «إن فرنسا ستدرك حاجتنا وتفقه ما نطلب إذا بذلنا لها حاجتها في هذه الآونة الصعبة، في هذه الآونة ستعلم يقينا أنها لم تحكم شعبا متوحشا أو خسيسا بل تسوس شعبا كريما يعرف حق المناسبات فتنبيله حقه من الرقي والنمو»⁴.

1 - عمر بن قدور الجزائري: هفوات الأوربيين، المصدر السابق.

2 - عمر بن قدور الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، المصدر السابق.

3 - الزبير سيف الاسلام: المرجع السابق، ص 27.

4 - عمر بن قدور الجزائري: إلى الشعب الاسلامي، الفاروق، ع 40، 24 ربيع الأول 1332هـ، 20 فيفري 1914.

لقد ورد في مذكرة قيادة الأركان الألمانية سنة 1913 تصريح من أجل النهوض بالدعاية في البلاد المغربية لتأليب الوضع على فرنسا واثارة الفوضى من أجل اضعافها، حيث من مقتطف ما جاء فيها: « يجب التحريض على قيام الانتفاضة في شمال افريقيا... بواسطة صحف مختارة بعناية في كل من تونس والجزائر والمغرب...»¹.

بمجرد إعلان الحرب وضعت الجزائر في حالة حصار خشية حدوث انفلات أمني مثل ما حدث في ثورة 1871 بما يسمى بـ "الحرب المقدسة"، وقامت بارجتان ألمانيتان بقصف مدينتي بونة(عنابة) وسكيكدة²، وعلى إثر ذلك حدثت بعض التطورات وذلك بعد هذا الهجوم الألماني، حيث عرضت لنا جريدة الفاروق في عددها 73 مقالا بعنوان "بلاغ الوالي العام الى المسلمين الجزائر" ونلمس من هذا البلاغ نوعا من الترجي من الجزائريين من أجل مساندتهم في الحرب ضد ألمانيا وذلك في قوله: « أيها المسلمون إن ألمانيا قد أعلنت الحرب علينا، إن الفخر الرفيع هو في الأرض الجزائرية فقط » ونلمس منه في ذلك ترجي منه على وصف الجزائريين وصفا جميلا من أجل مساعدته والوقوف الى جانبه، وقد استغل هجوم الغواصتين الألمانيتين على السواحل الجزائرية في أوت 1914 بقوله: « لماذا اختاروا المرمى في قوم عارين من وسائل الدفاع وقد كان الأجدر لهم أن يذهبوا فيصادوا قبل كل شيء طوايرنا التي قدت من حديد»³.

إن خطاب الحاكم العام لم يكن ليخفي تلك المخاوف تجاه الخطر الألماني ويظهر ذلك جليا في قوله: « هل لاحظ الألمان شيئا من الخلل أو الخيانة؟ كان يمكن أن يكون ذلك إهانة دامية...»⁴؛ إن غرض الوالي العام "لاتود Lataud" من بلاغه هو محاولة جلب استعطاف الأهالي من أجل التجنيد لصالح فرنسا وضرب الدعاية الألمانية، التي أرادت من عمليتها هذه في الجزائر إظهار قوتها من أجل جلب متعاونين ضد فرنسا وأملها في قيام الوطنيين الأحرار اعلان الثورة ضد فرنسا وتأليب الأوضاع في المستعمرات الفرنسية⁵، حيث كانت تصدر في إحدى منشوراتها ما يلي: « فرنسا هي التي دفعت الأهالي بين برائن البؤس الاقتصادي حين استولت

1 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص841.

2 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص407.

3- الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، عدد 73، 10 أوت 1914م.

4 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص407.

على أراضيهم، وها هي الآن من خشية الانتفاضات تجند الأهالي وترسلهم على أتون الحرب... لا يحق لفرنسا بعد اليوم امتلاك مستعمرات فهي بسبب سلوكها هكذا أسقطت عن نفسها صفة "الأمة المتحضرة"¹.

ثم نجد الوالي العام في تصريحه هذا يذكر الجزائريين بحب فرنسا لهم وأخوتهم لهم- في وقت الحرب- وهذه مغالطة، فبالعودة الى عرض قضية التجنيد عندما طالب الأهالي المسلمون والاصلاحيون ببعض الحقوق وجدوا الرفض من المستوطنين والفرنسيين أنفسهم، ونجده يستلطفهم بعبارات الأخوة والمحبة ويذكرهم بالدين الاسلامي العظيم بقوله: « إن النفاق غير موجود بيدكم وإني أتحقق بأبهة أمام الجميع استقامتكم وإخلاصكم من حيث أني اخترت شخصا بأن لكم إرثا من الأبطال من أسلافكم »².

فعن أي استقامة يتكلم؟ وعن أي نفاق يتحدث؟ كل هذه تناقضات ونفاق من قبل المحتل الفرنسي لتضليل الأهالي من أجل اقحامهم في الحرب، ويظهر ذلك جليا في ما عرضته صحفهم ومنها جريدة المبشر، حيث صرحت قائلة: إن الأهالي كنز ثمين بل هو سلاح ثمين للحرب مثل ما هم صالحون لأعمال السلم وعلينا أن نعرف كيف نستعملهم، ففي ذلك دعوة الى الاستغلال الكبير للأهالي من دون مراعات لحقوقهم ولا لمعتقداتهم³.

ونظرا لتطورات الحرب وكسبا لدعم الأهالي بأن يتجنّدوا لجانب فرنسا ضد ألمانيا التي وصفها في حد قوله: « حسدونا في عظمتنا وقوتنا » دعاهم الى الالتفاف حول وطنهم الأم فرنسا وأن لا ينجروا وراء الدعاية الألمانية التي تتبناها بقوتها الحربية، والتي تدعوا الجزائريين بأن يتخلوا عن فرنسا وأن لا يتكاتفوا حول بلد الحرية والديمقراطية فرنسا في حد نظره وذلك بقوله: « هل حسبوا أنهم يستفيدون من بعض العجز والخور أو بعض الخيانة والخديعة؟ إن هذا لإهانة لكم دموية وفضيحة مشينة » وذكرهم بمبادئ الدين الحنيف الذي جاء به الرسول الكريم

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص846.

2 - الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، الصدر السابق.

3 - الزبير سيف الاسلام: المرجع السابق، ص27.

بقوله: « كأهم نسوا الحديث الذي نطق به رسولكم الأعظم والذي به توقنون "إن الله لا يحب المنافقين" »¹.

ويبدو أن فرنسا كانت قد استشعرت خطر الدعاية الألمانية والعثمانية على الأهالي ، ففي سطيف مثلا نجد أن هناك من الأهالي من ناصروا ألمانيا والدولة العثمانية على حساب فرنسا وأيدوها وتمنوا انتصارهما، حيث سمع في نهاية 1914 أصوات تهتف "تحيا ألمانيا، تحيا اسطنبول، تسقط فرنسا"²، وبالتالي فإن الوالي العام من خلال تصريحه يريد أن يظهر للرأي العام في الجزائر إخلاص الجزائريين لفرنسا، وهو ما أشارت له الصحافة الاصلاحية الممثلة في جريدة الفاروق، حيث أكدت هذه الأخير بأن ذلك مغالطة للرأي العام، كما أكد على مساندة الجزائريين لفرنسا وذكرهم بتضحيات آباءهم في الحرب الى جانبها بقوله : « لم يعلم أن المسلمين هم الذين ضحوا بدمائهم في ميادين الحرب كما أن آباءكم قد تعاقدوا مع جدودنا على قدس أخوة الحماسة والموت »³.

في المقابل كانت ألمانيا تطلق مناشيرا تحث فيها الناس على الحرب، وقد ركزت فيها على استهانة الجيش الفرنسي بالدين الاسلامي وتؤكد أن من واجبات المسلمين الاعتراض على التجنيد الاجباري، أو الثورة ضد فرنسا واللجوء الى الصحراء لأن فرنسا في مرحلة ضعف وهي تعاني حسب دعايتها انهيارا في قوتها العسكرية⁴.

ومن أجل مواجهة الدعاية الألمانية والعثمانية الموجهة نحو الأهالي نجده يدعم رأيه وموقفه بعض عبارات التعاون والتآزر بين الجزائريين، استلطافا لمشاعرهم واستعطافا لقلوبهم من أجل دعم فرنسا ضد ألمانيا فنجده يقول : « لم يشعروا بأن سواعدكم وقلوبكم اختلطت بسواعدنا وقلوبنا، تحت الرايات والاعلام يصبح هذا الجيش الباسل منتصرا أو حينما يصير... الافريقي كالغريبال من خرق الرصاص، بل متوجا بشعار الغلبة ، تجزون بأوسع جانب من الظهر والنصر». واستمرارا لمجابهة الدعاية الالمانية والعثمانية الشديدة، وكذلك لتهدئة الرأي العام في الجزائر وتأليبه من أجل مساندة فرنسا يقول : « إن كثيرا من الأهالي قد التمسوا بضعة أيام بشوق وحرارة

1 - الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

2 - Gilbert Meynier: L'Algérie Révélée, OP CIT, p. 623.

3 - الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

4 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص846.

شرف إعانة فرنسا، وقد طلبت من الجمهورية أن تقبل ملتسمهم الذي يلينهم الرضى والمجد و الثناء باسم الوطن»¹.

إن هذا البلاغ الذي صرح به الوالي العام لم يكن إلا من ضمن الأنشطة الدعائية الفرنسية، وذلك بعد تحرك الماكنة الألمانية بدعم الدولة العثمانية، وإلا فكيف نفسر حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الجزائر، وظهور حالات العصيان والسخط الشعبي، وبروز ثورات وانتفاضات شعبية كانتفاضة بني شقران بمعسكر 1914 في الغرب الجزائري، وانتفاضة الأوراس 1916 بالشرق الجزائري، لكن الملاحظ أن أثر الدعاية الألمانية والعثمانية في الجزائر كان محدودا، وكان أكثر فعالية في ساحات الحرب بأوروبا، وما جعلها تفشل هو نشاط الدعاية الفرنسية، واشهرها الخطاب الذي أعقبنا على ذكره سابقا، الى جانب غياب أي التزام رسمي من طرف الحكومة العثمانية أو الدولة الألمانية تجاه الأهالي في حالة وقوفهم الى جانبها، و كذلك بيان كيف ستكون وضعيتهم في حالة الانتصار في الحرب².

يبدو أن هذا النشاط الدعائي الفرنسي لتجنيد الجزائريين في الحرب إلى جانبها ضد الألمان قد وجد صدها عند بعض الأطراف، حيث استجاب له الجزائريون الموالون لفرنسا، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تدعي بأن كل الأهالي موالون لها، من خلال النشاط الصحفي الذي قاده الصحافة الاستعمارية كما ذكرنا ذلك سابقا، واستدلت بتصريحاتهم التي تغنت بها الصحف الفرنسية وبمساهمتهم المادية وانضمامهم إلى الجيش، لكن بعد دخول الدولة العثمانية لجانب ألمانيا ضد فرنسا صرحت هذه الأخيرة بأن هذا الاعلان كان مجرد خدعة للمسلمين، حيث وجه الحاكم العام لأجل ذلك نداءه في 04 نوفمبر 1914 يقول فيه: « إن فخا قد نصب للإسلام... فيجب ان تتفطنوا»، وقال أيضا: «الألمان هم الذين يسيرون الحرب ويوجهونها أمام العثمانيين فهم لعبة في أيديهم»³.

كما أصدر الحاكم العام بيانا في 05 نوفمبر 1914 يؤكد فيه: « أن فرنسا تكن مشاعر الحب للشعب التركي الشهم وهو أهل للتعاطف وأنه ضحية بعض الوزراء من الشبان الأتراك

1- الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، المصدر السابق.

2- المبشر: العدد 5690، السبت 16 رمضان 1332 هـ 08 أوت 1914 م.

3- المبشر: عدد 5716، السبت 18 ذي الحجة 1332 هـ، 07 نوفمبر 1914 م.

الذين خدعوه»، مؤكداً أن فرنسا سوف تكسر هيبة ألمانيا، كما حذرت أي طرف من أن ينجر وراء هذه الدعاية المغرضة التي تضر بها الدول المنافسة لفرنسا-الدولة العثمانية وألمانيا-¹.

وقد نشرت جريدة الفاروق في نفس العدد، بل وفي نفس الصفحة مقالا للمصلح عمر بن قدور، والواضح من خلاله أنه التماس من أجل الوقوف والتجند مع فرنسا مقابل الحقوق السابقة الذكر، ونلمس ذلك في قوله: «... قد دقت الساعة التي يمكنك فيها تشييد سعادة مستقبلك وتقييم مجهودك... هذه الساعة تحتم عليك أن تعمل جنبا بجنب مع فرنسا في سبيل الدفاع عن حوزة الأوطان».

وبالتالي فإن ما يستشف من تصريحه هذا أنه بمثابة استمالة للرأي الفرنسي، وذلك بدعم الجزائريين لها في الحرب ضد الألمان، كما ذكر الجزائريين أنه ليس الغرض هو الدفاع عن فرنسا، وإنما أيضا هو الحصول على الحقوق مقابل ذلك، حيث يقول في هذا الشأن: «لا لأنك تعطي لفرنسا حاجتها التي تطلبها منك فقط، بل ولتبرهن أيضا على سماحتك وإخلاصك ومعرفة للحميل، واعترافك بالإحسان، وحتى تقدم عربونا جديدا على حاجتك الإصلاحية التي تطلبها من فرنسا»، فقد لخص قوله حول مشاركة الأهالي كلها بأنها تدور حول المطالب الإصلاحية التي طالما ذكروا بها فرنسا والتي وصفتها ب: "ربة الحرية والشهامة"².

كان رجال الدولة الألمان يتوقعون أن سياستهم في الدفاع عن الشعوب المسلمة ضد الإمبريالية الغربية وأن تحالفهم مع الإمبراطورية العثمانية سيكسبهم تعاطف الشعوب المستعمرة خاصة ما حدث في المغرب إذا أعلن السلطان الحرب المقدسة ضد فرنسا: «ألن يرفع المسلمون المهزومون رؤوسهم قبل الحرب؟»³، ويذكر أجرون في كتابه أن المسلمين لم يستجيبوا لنداء الجهاد الذي رفعه السلطان العثماني وكذلك الخليفة محمد الخامس في 14 نوفمبر 1914، كما أن تلك المناشير الدعائية التي تم توزيعها في بلاد المغرب العربي لم يكن لها أي صدى يذكر⁴.

نلمس في مقال عمر بن قدور بعضا من التحايل على إدارة الاحتلال الفرنسي أثر الهجوم الذي شنته ألمانيا على عنابة وسكيكدة، إلى جانب عدم تقديمها أية وعود للأهالي، بنجده ربما

1 - شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 843.

2- عمر بن قدور الجزائري: إلى الشعب الإسلامي، الفاروق، عدد 73، 10 أوت 1914.

3-Martin Claude : opcit, p12.

4- شارل روبيير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 843.

يستلطف الإدارة الفرنسية حول مسألة التجند إلى جانبها، و التي هي في الواقع أمر حتمي لا محالة كما أشرنا سابقا، وبالتالي أراد استغلال الوضع، ودعا الجزائريين الى مساندة فرنسا بقوله: « كن هادئا أيها الشعب الشريف ولا تشتغل بالقلق... واحذر للدسائس الأجنبية... وساعد الحكومة ذات الأمر على تسيير وسائل الدفاع ضد العدو المهاجم، الذي يحاول أن يبدل راحتنا إلى اضطراب»¹.

يبدو أن فرنسا استحسنّت هذه الفكرة التي دعت إليها الصحافة الإصلاحية بأقلام نخبها مثل عمر بن قدور وباركت هذا الوضع السائد واعتبرته من محاسن الاحتياطات التي اتخذتها²، ولكن بالرغم من هذا الكلام الذي أشار له حول الاخلاص لفرنسا، إلا أننا نجد في نفس الوقت يعرج بعرض سياستها الجائرة عرضا ذكيا، حيث لفت أنظارها إلى القوانين الاستثنائية التي تعتبر المسلم الجزائري في وقت الأمن والهدوء لا يعدوا أن يكون سوى متوحش لا يرقى الى مرتبة الفرنسيين، لكنها تخاطبه مخاطبه الشجعان النبلاء في وقت الحرب، وبالتحديد عندما هب الألمان لقتالها وذلك بقوله: « إن فرنسا ستدرك حاجتنا وتفقه معنى ما نطلبه اذا بذلنا لها حاجتها في هذه الآونة الصعبة، نعلمكم يقينا أنها لم تملك شعبا خسيسا متوحشا بل تسوس شعبا شريفا كريما يعرف حق المناسبات التي تربطه بها فتعرف له حقه وتلبيه قسطه من الرقي والنمو»³.

لقد أشارت الصحافة الإصلاحية قبل هذا الوقت إلى ضرورة تلبية مطالب الأهالي خاصة وأنها كانت على حساب تجنيدهم وأبنائهم والزج بهم في ساحات الموت وعلى رأسها جريدة الفاروق، حيث نجد المناضل عمر بن قدور يصيغ مطالب الأهالي المعتدلة في إطار الإصلاح وفق قالب ذكي، حيث نجد يذكر فرنسا بضرورة حسن معاملة الشعب الجزائري، لأن له خصوصياته المتعلقة بشخصيته الاسلامية، فنجده يقول: «...نسبوا لأبناء القطر المساكين كل فضيحة وألصقوا به كل نقيصة ورموهم بارتكاب كل موبقة...»⁴ لقد أشادت الصحافة الأوربية بهذه المبادرة السارة التي وصفتها في حد قولها ب "المفاجأة السارة"، وعلقت على ذلك حسب ما أورده

1- عمر بن قدور الجزائري: إلى الشعب الإسلامي، المصدر السابق.

2 - شارل رويبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص844.

3 - عمر بن قدور الجزائري: إلى الشعب الإسلامي، المصدر السابق.

4- عمر بن قدور الجزائري: العويصة الكبرى "سياسة فرنسا في شمال افريقيا"، الفاروق، ع42، 02 جانفي 1914.

أجرون في كتابه قولها: « ينبغي أن نتذكر عندما يحين الوقت المناسب هذا التصرف المخلص» كما قامت صحيفة "التل" التي كانت تصدر بالبليدة بتقديم التحية لأولئك الذين أسمتهم لأول مرة بـ "إخوتنا المسلمون¹؛ على إثر ذلك نجد المناضل عمر بن قدور يذكر فرنسا بإخلاص الأهالي المسلمين لها، خاصة في ما تعلق بمسألة الدفاع عنها والتجنيد لجانبها بقوله: « إن العنصر الأهلي مشغوف بالإخلاص لحاكمية فرنسا ومتشبهت بإبدائه البراهين على ذلك في غير ما موطن».

ومنه فقد أشار الكاتب في هذا المقال إلى أن الجزائري معروف عنه إيمانه الصحيح، لكنه بالرغم من ذلك فانه يتطلع الى الحقوق التي تنزله منزلة تساويه بالفرنسي ولو في أرضه، وإن تلك التمردات التي حدثت ما هي إلا تعبير وضغط منه من أجل أن تفي فرنسا بوعودها، حيث يقول في ذلك: « ما أقلقه شيء عدا حرمانه من مركزه الحيوي بين العناصر الأخرى ... يتذكر كل ذلك فيخال أن فرنسا أخلفته ما وعدته²».

وبعد المعارك الأولى للحرب والتي أظهر فيها الجزائريون شجاعة وبسالة كبيرين، أشاد عمر بن قدور ببسالة أولئك المجندين واستماتتهم في الحرب، وما إشارته الى ذلك إلا إثبات لفرنسا على حسن نية الجزائريين واخلاصهم، وكأنه بذلك يريد أن تعترف بشهامتهم فتقابل اخلاصهم ودفاعهم عنها بمنحهم لحقوقهم التي لطالما ناشدوها فيقول في ذلك: « كانت الأقطار الافريقية مهدا من مهدا الشهامة الإسلامية الحقيقية، ومعدنا من معادن الإخلاص والائتلاف ... ما كان لهذه الشهامة وهذا الإخلاص أن يظهر في مظهرهما الحقيقي في ظروف أمس الغابر لما كان يحتويهما من الريب من بعض الأفراد المتهورين في سياستهم أو الذين ييخلون بما أتو».

فقد أشار الكاتب إلى أن تلك الاضطرابات وحالات العصيان التي حدثت في السابق، لم تكن إلا بسبب ما كان يشعر به الجزائري من مراوغة فرنسا في المطالب، وفي ذلك التماس منه بأنه متيقن الآن بتلبية مطالبه التي ناشدها سابقا، بالرغم من كونها مطالب اعتدالية اصلاحية في قالب الهوية العربية بمنظورها الإسلامي، ثم نجده يعرض عليها بطولات وتضحيات الجزائريين وشهامتهم في الحرب بقوله: « عندما اشتعلت نار الحرب الأوروبية الكبرى وحلت الساعة الهائلة

1 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص407.

2 - عمر بن قدور الجزائري: العويصة الكبرى "سياسة فرنسا في شمال افريقيا"، المصدر السابق.

حيث قام مسلمو الجزائر عن بكرة أبيهم، يبذلون كل ما يملكون من أسباب الاخلاص، كالأرواح وما في الجيوب وما تحت الضلوع لأجل فرنسا ومجدها»¹.

وفي ذلك تذكير للوالي العام الذي دعا الأهالي إلى الوقوف مع فرنسا ضد ألمانيا، ثم يعود ليذكرهم بطولات الجزائريين واصفا إياهم بشعار الشهامة الإفريقية حيث يقول: «هي الشهامة الإسلامية ذات الجمال الباهر الذي أدهش القريب والبعيد... لم يدافعوا عن الدولة الجمهورية لأنهم يخلصون لها بل ولأنها في عرفهم خدوم الإنسانية والعدالة والحرية الوحيد، ولأنهم يبتغون منها الاعتراف لهم بما يطلبون من مجد ونمو تحت كنف مجدها... إن هذه الشهامة الإفريقية ستخدم نفسها بنفسها».

ومثلما نلاحظ فقد استعمل عمر بن قدور أسلوبا استعظافيا اتجاه فرنسا ويبدو أن الغرض منه هو الحصول على الحقوق التي لطالما طالب بها الإصلاحيون في إطار الهوية العربية الإسلامية، خاصة وأن الأهالي في موضع الضعيف، فنجدته يلجأ إلى هذا الأسلوب - أسلوب الترجي - من أجل تعويض الأهالي لمشاركتهم في الحرب وتجندهم بجانب فرنسا - وهو أمر حتمي - ثم مجد بطولات الجزائريين ضد الألمان بقوله: «إن هذه الشهامة لم تظهر بمظهرها الحقيقي في معامع البلجيك مثل نامور و شارلورا ومعارك الألزاس واللورين ومواقع المارن والإيرن فقط، بل وظهرت أيضا في تخوم الصحراء الإفريقية إلى سواحل البحر المتوسط تهمز عواطف المسلمين»².

إن دخول الدولة العثمانية في الحرب في صف ألمانيا والنمسا وإعلانها الجهاد ضد الاستعمار المسيحي والغربي جعل الكثير من الإصلاحيين يراجعون مواقفهم من دعم فرنسا، فقد هز نداء الدولة العثمانية مشاعرهم وزادت الحرب من وعيهم فنجد الكثير منهم من عزم على الموت في سبيل الوطن والشهادة، وليس من أجل فرنسا التي تتغنى كذبا بالديمقراطية، فيستغلون الفرصة للضغط عليها والتخلص من بأسها وشقائها، وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تتهم المصلحين بتأليب الرأي العام عليهم والدعاية للدولة العثمانية، فبدأت في التضييق من تحركاتهم، وهو ما عرض المصلحين إلى الاضطهاد بدعوى أنهم وطنيون إسلاميون متعصبون، وأنهم يستعملون التقية لإخفاء مشاعرهم الحقيقية تجاه فرنسا، لكن المسلمين دافعوا عن أنفسهم وكذبوا

1 - عمر بن قدور الجزائري: الشهامة الإفريقية، الفاروق، ع79، 25 سبتمبر 1914.

2 - نفسه.

هذه الاتهامات بدليل كتاباتهم، كما نفوا وجود أي علاقة تربطهم بالجامعة الإسلامية والحركة القومية التي كان صداها في المشرق، وتزامنت هذه الاتهامات مع اتهامات المستوطنين الذين لطالما كانوا يقذفون المصلحين ويعلمون بأن مطالبهم مغطاة بغطاء الإسلام والجامعة الإسلامية، ومنهم الكاتب "أندي سيرفي" رئيس تحرير جريدة *La Dépêche Constantine* الذي اتهمهم بالعداء لفرنسا، وادعى اتصالهم بأفكار الجامعة الإسلامية، ويقول محمد بن رحال إثر استجوابه من طرف بعض النواب : « إنني لا أعرف أن هناك وجودا لفكرة الجامعة الإسلامية والقومية في الجزائر، فإذا وجدتنا فستكونون أنتم من الذين أدخلتموها»¹.

ظلت القوى المعادية لفرنسا تتوقع حدوث اضطرابات في الجزائر من شأنها أن تلحق الضرر والمتاعب للقوات الفرنسية التي كانت قد فتحت جبهات قتال في الحرب العالمية، لكن ذلك لم يحدث ، حيث أن المجموعة المسلمة في الجزائر كانت تعي بمدى قوة فرنسا الحربية التي مكنتها من احتلال المغرب الأقصى، كما أن ألمانيا لم تحل دون احتلال هذا القطر المغاربي وهو ما قلل من أهمية القوة الألمانية في نظرهم، إضافة الى أنه لم تصبح للجزائريين ثقة في تركيا، وهو ما يفسر نوعا ما اخفاق انطلاق الجهاد في الجزائر²، لكن بالرغم من هذا كله كانت هناك ثورات رافضة للتجنيد الاجباري، منها ثورة بني شقران 1914³ بالغرب الجزائري بمعسكر، الى جانب اندلاع ثورة الأوراس 1916⁴ بالشرق الجزائري، لكن كلاهما تم اخماده من قبل القوات الفرنسية التي ارتكبت

1 - Ben Habiles : op cit, P128.

2 - شارل روبري أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص420-421.

3 - ثورة بني شقران 1914: اندلعت الثورة بمنطقة بني شقران بمعسكر، اندلعت هذه الثورة بسبب الأوضاع المتردية التي تعيشها المنطقة منذ فترة الى جانب المراكز الاستيطانية التي توسعت بالمنطقة ومصادرتها للأراضي، لكن السبب الحقيقي لاندلاعها هو التجنيد الاجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائر عامة وعلى اهلي شقران بصفة خاصة، انطلقت شرارة الثورة في 28 سبتمبر 1914 بمقاومة ورفض تقاسم ابنائهم لمكاتب التجنيد الاجباري، لتتوسع في كل ارجاء المنطقة في شهر اكتوبر، وقد جابهت فرنسا هذه الثورة بكل وسائل القمع والعنف ، وانتهت بالفضل بسبب فارق القوى الكبير بين فرنسا المدججة بأحدث الاسلحة، مقارنة بالبنادق التي كان يحملها الثوار وانتهت تقريبا في شهر ديسمبر 1914م. ينظر:

C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16. Le S/préfet de Mascara au préfet d'Oran, Mascara le 15/10/1914.

4 - ثورة الأوراس 1916: تعود اسباب هذه الثورة الى الظروف القاسية التي كانت تعيشها المنطقة أثناء الحرب وقبلها، الى جانب اصدار فرنسا لمرسوم 01 أكتوبر 1916 الذي ألغى إعفاء المتطوعين وزاد من وطأة قانون التجنيد الاجباري، فكان هذا المرسوم بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وأطلقت شرارة الثورة بانتفاضة عارمة في منطقة الأوراس منذ 10 نوفمبر

في حق المجاهدين والثوار أبشع الجرائم، وذلك من أجل إيصال رسائل مفادها الإذعان لفرنسا وقوتها.

إن ما لاحظناه أن الصحافة الأهلية سواء منها ذات التوجه الإصلاحية أو غيرها من بقية التوجهات الأخرى توقفت تقريبا عن الصدور مع بداية الحرب العالمية وهو ما يفسر قلة أو عدم صدور أية صحافة يمكن أن نستقي منها معلومات حول مواقف الإصلاحيين أثناء الحرب العالمية الأولى وعليه فإن المواقف استقيناها من مواقفهم من تجنيد الجزائريين منذ 1913 أين شرعت فرنسا في تجنيد الجزائريين بأعداد كبيرة دون أية استثناءات وكأنها كانت تستعد لمثل هذه الحرب، وأثره على استقرار الوضع في الجزائر، وكذلك تغير المطالب وانتشار الوعي.

1916م ضمت ما يناهز 3000 تاجر من الجزائريين، وجابهت فرنسا هذه الانتفاضة بإرسالها لعدة كتائب من السنغاليين والزواف وجنود من الألبان واللورين، قامت بإحراق المطامير وتعذيب الأطفال وانتهاك حرمة النساء، وأسفرت هذه العمليات عن أهاء هذه الثورة التي أعلن فيها الجزائريون عدم خنوعهم للمستدمر واستمرار عملية المقاومة، لكنها أسفرت عن خسائر مادية وبشرية كبيرة، وانطلاق هجرة واسعة من الأوراس نحو الخارج. ينظر:

- عبد الحميد زوزو : الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 12.
- مختار فيلاي: ثورة 1916 في الأوراس أسبابها وسيرها ونتائجها، ثورة الأوراس 1335 1916، جمعية أول نوفمبر، مطبعة عمار قربي، باتنة-الجزائر، 1996، ص 413.
- محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2007، ص 49.

الفصل الخامس: تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين وعودة مسألة التجنيد الاجباري 1919 - 1930

- المبحث الأول: الصحافة الأهلية و مطلب المساواة في مدة الخدمة العسكرية.
- المبحث الثاني: الصحافة الأهلية ومطلب المساواة في الامتيازات مقابل التجنيد.
- المبحث الثالث: فرض التجنيد الاجباري على وادي ميزاب 1925م ومواقف ذلك في الصحافة الأهلية.

أفرزت الحرب العالمية العديد من النتائج على الساحة الأوربية، خاصة بين فرنسا وألمانيا اللتين كانتا تتصارعان في إطار تقوية بأسهما الحربي، حيث أدت الى زوال الخطر الألماني على فرنسا ولو مؤقتا، في المقابل كان تأثيرها بالغا على الجزائريين في الجزائر، ونخص بالذكر الذين أشركوا في الحرب وكانوا سببا في انتصار فرنسا، حيث أفرزت هذه المشاركة عن تحول كبير في مواقف الأهالي الذين صاروا يطالبون بحظهم من المشاركة فيها، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات أبرزها: ماهي أهم المطالب التي تقدم بها الجزائريون بعد الحرب؟ وكيف تفاعلت الصحافة الأهلية مع هذه المطالب؟

المبحث الأول: الصحافة الأهلية و مطلب المساواة في مدة الخدمة العسكرية.

لقد أفرزت الحرب العالمية الأولى انعكاسات سلبية على الجزائريين لكنها تركت آثارا إيجابية، أبرزها نمو الوعي السياسي لديهم خاصة في ما تعلق بفكرة المساوات، فسواء كانوا جنودا أم عمالا خلال فترة الحرب فقد تمتعوا بجزء ولو بقدر ضئيل من المساوات مع الفرنسيين، وهو الأمر الذي جعلهم يستنكرون من الطريقة التي يعامل بها الفرنسيون الأهالي في الجزائر عند عودتهم إلى وطنهم، واعين بمدى أهمية مساهمتهم في انتصار فرنسا على الحلفاء.

أدرك الأهالي ضرورة المطالبة بالحقوق مقابل تقديمهم لواجب التجنيد الاجباري مسبقا، وتضامنا مع مطلبهم أقرت مختلف الجمعيات واللجان بشرعية مطلبهم والتضامن معهم، حيث قامت اللجنة الجزائرية التونسية بإرسال برقية إلى الرئيس الأمريكي ويلسون في 02 جانفي 1919، أكدوا فيها على ضرورة المطالبة بالحقوق وأدرجوا فيها الانتهاكات التي تطال الشعبين

معا، وأكدوا على ذلك بقولهم: « يجبر على كافة الواجبات بما في ذلك ضريبة الدم، في المقابل يحرم من كافة الحقوق ويخضع لنظام التعسف وجور الارهاب»¹.

ومن أجل إيصال أصواتهم إلى أعلى هرم في إدارة الاحتلال، وتحريك الرأي العام وتوجيه أنظاره صوب قضية المساوات في مدة الخدمة العسكرية، إشتغلت أقلام الصحافة الأهلية ومن بينها جريدة "الإقدام"² لسان حال الأمير خالد أحد المجندين في الجيش الفرنسي، والذي كان على دراية كبيرة بقضية التجنيد الإجباري المفروض على الأهالي، فنجد أن هذه الجريدة قد خاضت في الموضوع وأحاطت بمختلف جوانبه، حيث نشرت عدة مقالات تتناول فيها مسألة المساوات بين الأهالي والفرنسيين في مدة الخدمة العسكرية، طالما أن الضريبة هي نفسها وهي ضريبة الدم، حيث نشرت الجريدة مقالا عن "مجلس الدفاع الوطني الأعلى الفرنسي" حول مدة الخدمة العسكرية، ذكرت فيه أن جل الوزراء متفقون على تخفيض مدة الخدمة العسكرية من ثلاث سنوات إلى سنتين، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت بسبب الضغط الألماني من عدم تطبيق معاهدة "فرساي"³؛ وقد أشارت لذلك جريدة الحق الوهراني سابق في مقال جاء بعنوان: "أحوال المسلمين الجزائريين"، جاء ردا على ما طرحته جريدة Le Temps وقد أدرجت فيه هذه الحقوق، حيث

1 - محفوظ قداش ومحمد قنانش: نجم شمال افريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص25.

2 - جريدة الاقدام: صدرت في فيفري 1919م باللغة الفرنسية، وكان هدفها الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال افريقيا، ومنذ 1920م أضافت الجريدة ورقتين باللغة العربية، وأربع صفحات باللغة الفرنسية، وكان الأمير خالد هو المسؤول عن الصفحات الحرة باللغة العربية، أما مديرها فقد كان الحاج عمار والمهندس قائد حمود، أعريت جريدة الاقدام عن اتجاهها الوطني منذ 1921م رافضة التجنيس رفضا قاطعا ومطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي، كما تصدت للمعمرين وغلاتهم، الحاقدين على الجزائريين، الأمر الذي عرضها للمضايقة، حيث صدر في حقها حكم بـ 1000 فرنك غرامة مالية، و 5000 فرنك كتعويض، الأمر الذي أرهق كاهل الأمير لتتوقف عن الصدور نهائيا في شهر مارس 1923 بعد أن أصدرت حوالي 120 عددا منها. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص 53-55.

3 - الاقدام: مدة الخدمة العسكرية في مجلس الدفاع الوطني، ع09، السنة الأولى، 05 نوفمبر 1920م.

أشارت إلى أن الأهالي يلزمون بالضريبة الحربية (التجنيد الاجباري) لكنهم محرومون من بقية الحقوق الأخرى، وبالتالي طالبت بضرورة تقديم الحقوق مقابل ضريبة الدم التي يدفعونها.¹

إن هذه الخطوة كان لها الأثر الكبير والدافع القوي للمجندين من الأهالي الجزائريين من أجل الضغط على إدارة الاحتلال لتخفيض مدة الخدمة العسكرية ومساواتهم مع المجندين الفرنسيين، فقد واصلت الصحافة الأهلية حملتها الشرسة على إدارة الاحتلال من أجل فرض المساوات في مدة الخدمة العسكرية، حيث نشرت الصحافة الأهلية عدة مقالات تعالج هذه المسألة التي أرقّت الجزائريين، فنشرت جريدة "النصيح"² مقالا بعنوان: "للعساكر رتبة كلاس 1920" ورد فيه سؤال بشأن تساوي الجزائريين مع الفرنسيين في مدة الخدمة العسكرية، والمتمحصر لهذا المقال يرى فيه نوعا من الضغط الذي فرض على السلطات الفرنسية من أجل الاستجابة لمطالب الأهالي الجزائريين فيما تعلق بمسألة مساواتهم مع الفرنسيين في مدة الخدمة العسكرية، حيث أكدوا في هذا المقال على ضرورة المساوات بينهم في مختلف الرتب، كما تطرقت إلى وجود مجموعة من النواب الجزائريين الذين بحثوا في هذا الشأن وقابلوا وزير الحرب مرتين من أجل المطالبة بهذا الأمر.³

كما واصلت جريدة النصيح مطالبتها بالمساوات في مدة الخدمة العسكرية، حيث نشرت مقالا حول "المسألة العسكرية"، أوردت فيه ضرورة تخفيض مدة الخدمة العسكرية للمجندين الأهالي من ثلاث سنوات إلى سنة ونصف، وقد أرفقت مقالا بعدة أسباب تدعوا إلى ضرورة المساوات وتخفيض مدة الخدمة العسكرية منها: أن مدة 03 سنوات هي مدة كبيرة وأن الأهالي محتاجون لأبنائهم، وقد كانت هذه الصحافة وسيلة ناجعة نوعا ما فقد تجاوز النواب الفرنسيون

1 الحق الوهراني: أحوال المسلمين الجزائريين، ع34، 01 إلى 08 جوان 1912.

2- جريدة النصيح: تعد هذه الجريدة استمرارا لنشاط جريدة الاستقبال الجزائري، أسسها الأستاذ صوايح، وقد صدرت مزدوجة في اللغة بين العربية والفرنسية داعية الى التجنس، لكن ما يعاب عنها أنها كانت ضعيفة المحتوى والخراج، لتتوقف عن الصدور في مارس 1925م بتهمة تحريض العسكريين على التمرد. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص56.

3- النصيح: للعساكر رتبة كلاس 1920، ع28، 12 أكتوبر 1922.

مع مطالب الأهالي وطالبوا بتسريح مجندي قسم 1920 مع الفرنسيين للمساوات بينهم، ثم أكدت الصحيفة على ضرورة العمل لطريقة التجنيد الاختياري واستبعاد طريقة التجنيد الإجباري، وما عليها إلا أن تستقطب المجندين الأهالي بالامتيازات والمساوات¹.

منذ الحرب العالمية الأولى شهدت الجزائر ظهور العديد من جمعيات المحاربين القدامى على أراضيها، وقد حددت لنفسها هدف الدفاع عن المصالح المعنوية والاقتصادية للمحاربين القدامى، على أساس حرية تكوين الجمعيات التي يكفلها قانون عام 1901، لكن يشير دونالد هاسيت في بحثه، إلى: «إن هذه الجمعيات كانت تواجه المشكلة كبيرة، يمكن طرحها في سياقها الاستعماري، وهي أن يتعايش قدامى المحاربين الفرنسيين الذين يستفيدون من الجنسية بينما يحافظ بقية الجزائريين على وضعهم أدنى (الوضع السابق) حتى ولو كان قانون 1919 يجلب بعض التقدم،... إذا طالبوا بحقوق لصالح المحاربين القدامى الجزائريين، فإن هؤلاء ومع ذلك لا يتم الخلط بين هؤلاء والمواطنين»².

إن هذا الضغط الممارس من قبل الصحافة الأهلية على الإدارة الفرنسية أعطى الأهالي أملا، في أن تستجيب فرنسا لتطلعاتهم، خاصة وأنهم قد أعانوها في حربها ضد الألمان وشكلوا درعا حاميا لجنودها في الصفوف الأمامية، لكن الجزائريين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة، فقد حدث ما لم يكن في حسابان الجزائريين، حيث أنه ما إن تم المصادقة على قانون 01 أبريل 1923 الذي نص على ضرورة تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى 18 شهرا بالنسبة للجنود الفرنسيين لكنه أبقى الوضع على حاله بالنسبة للمجندين الأهالي (مدة الخدمة العسكرية عامين كاملين)³.

1- النصيح: المسألة العسكرية، ع15، 10 مارس 1922م.

2 -Samuel André-Bercovici : Les anciens combattants dans l'Algérie coloniale, les associations d'anciens combattants et l'Algérie française (1942-1962) , Université Paris 1 – Panthéon-Sorbonne UFR 09 Master Histoire des sociétés occidentales contemporaines, Centre d'histoire sociale du XXe siècle, Histoire, 2014, P21.

3 - Pascal : le paumat, la politique musulmane de France Au xx eme siècle, maison neuve et la rose , paris, 2003, P177.

بعد هذا القرار أصبحت قضية الخدمة العسكرية حديث الصحافة الأهلية وحتى الحكومية، كما أصبحت الشغل الشاغل للمنتخبين، حيث نشرت "جريدة النجاح"¹ المراسلة التي بعث بها عامل عمالة قسنطينة الى "بن لوني سي علاوة" و "محمد مصطفى بن باديس" في 28 أبريل 1923، وذلك في خصوص مسألة ديمومة الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي، وكذلك المساواة بينهم وبين الفرنسيين، ويدوا أن المندوبان الماليان قد أصرا على ضرورة إيصال هذه اللائحة المطلوبة الى ذوي الشأن والاختصاص من مسؤولي فرنسا، وهو ما وضحه عامل عمالة قسنطينة من خلال بيانه بأنه قد أرسلها إلى رئيس الإيالة من أجل عرضه على اللجان المختصة بالنظر في مثل هذه المسائل الحساسة²؛ إن هذا الإجحاف في حق الأهالي مرجعه إلى التكر من قبل الفرنسيين المقيمين بالجزائر بالدرجة الأولى إلى جانب قرار مجلس الشيوخ لعام 1865 الذي كان يحدد دائما الوضع القانوني للأهالي المسلمين، ويضعهم في موقف مناقض للمساوات بينهم وبين الفرنسيين والأوربيين، كما يعتبرهم لا يرقون إلى رتبة مواطن³.

لم يتوقف الأمر عند المنتخبين بل واصلت الصحافة التهجم على السلطات الفرنسية والمطالبة بضرورة المساوات في الخدمة العسكرية وخاصة ضرورة النظر في مسألة التجنيد الإجباري، حيث واصلت جريدة النجاح التعرض لهذا الموضوع وعرض المواقف المختلفة حول هذا المطلب، حيث نشرت عدة مقالات تتناول هذه المسألة، ومن بينها مقال جاء بعنوان "دغدغة قلم" تعرض

1 - جريدة النجاح: أصدرها الشيخ عبد الحفيظ بن الهاشمي سنة 1919م وساعده الشيخ عبد الحميد بن باديس في تأسيسها وتحرير مقالاتها، ظهرت أسبوعية في بداية الأمر تتناول قضايا العوز المادي، ثم انظم اليها سامي اسماعيل وزاد عدد قرائها فأصبحت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، لتتحول الى جريدة يومية منذ 1930 وصارت تطبع 5000 نسخة يوميا، وهي أطول الجرائد العربية الجزائرية عمرا، وكانت مشتركة في الوكالة العالمية للأنباء، كما عرفت عند القراء بتنوع مقالاتها وجودتهم، كما أنها عرفت بمسايرتها للاستعمار الذي غظ عنها الطرف، وقد توقفت هذه الجريدة عن الصدور بسبب الحرب لتعود مرة أخرى في 1945 وتستمر حتى 1956م. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 45-50.

2- النجاح: عن العسكرية، ع110، الجمعة 11 ماي 1923م.

3- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص42.

فيه نقاش النخب المحافظة ونخب أخرى حول مسألة المساوات في الخدمة العسكرية، حيث يبدو أن مطلب المساواة لم يتم هضمه جيدا من قبل النخب، فمفهوم المساواة الذي طرحه المندوبان السابقين الذكر تم الاتفاق عليه من قبل بن التهامي والسيد عمر الطاهر، لكنه قوبل بالرفض من طرف بعض الأطراف الجزائرية، التي فهمت في أن المساواة في الخدمة العسكرية يعني إنهاء قانون العفو الذي يستثني بعض الأهالي من التجنيد الاجباري¹.

كما أن قانون 04 فيفري 1919 بقي بعيدا عن تطلعات الجزائريين، الذين كانوا ينتظرون من فرنسا اصلاحات حقيقية ترفع من قيمتهم وتساويهم مع بقية المستوطنين الفرنسيين والأوربيين المقيمين بالجزائر، وتشمل المساواة في الخدمة العسكرية²؛ وبالتالي عند الرجوع الى ما عرضته جريدة النجاح فإننا نجد أن الذين يكتبون فيها مقالات يراعون فيها اتجاهها الحكومي نوعا ما، وهو ما يجعلهم يتجنبون التصريح برفضهم للأفكار الاستعمارية والقوانين الجائرة ومنها مرسوم التجنيد الاجباري، فيتبعون طرقا اعتدالية من جل مناقشة هذه المسألة، ولذلك نجدهم قد تناولوا هذا الموضوع من أجل إبعاد اللبس واطهار المغالطة وتوضيح المبهم من المساواة التي نادى بها الأهالي، وهي مساواتهم مع الفرنسيين في مدة الخدمة العسكرية، طالما أن الضريبة واحدة وهي ضريبة الدم³.

أحدثت قضية المساواة زحما كبيرا في الأوساط الشرعية وحتى الصحافة على وجه الخصوص، والتي واصلت بدورها في شن الحملات على فرنسا، ونذكر منها على سبيل المثال المقالات التي نشرت على صفحات جريدة النجاح، التي تدعو فيها إلى ضرورة المساواة في مدة الخدمة العسكرية، وأعبأت على فرنسا تنكرها لتضحيات الجزائريين الذين دفعوا الغالي والنفيس، إن لم نقل

1 - شاشارونة: دغدغة قلم المساوات في الخدمة العسكرية، النجاح، ع171، 22 أوت 1924م.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 41-42.

3 - شاشارونة: دغدغة قلم المساوات في الخدمة العسكرية، المصدر السابق.

دفعوا أرواحهم لإنقاذ فرنسا ونصرتها، حتى وإن أرغموا على ذلك - بواسطة التجنيد الاجباري - فتضحياتهم يجب أن لا تهدر هكذا، ويجب وأن تؤخذ على قدر كبير من الأهمية، حيث ذكر ذلك ب: «...أما الجنود فقد كان جزاؤهم أن تميز عليهم إخوانهم الفرنسيين في نفس الجندية، حيث كانوا سواسية أمام الموت، فخفضت مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين دون الجزائريين، ثم صمت الآذان عن سماع نوابنا¹ في هذه المسألة...»².

لقد كان لقانون أبريل 1923 الذي وسع الهوة بين الجزائريين والفرنسيين (فرق بين المجندين الجزائريين والفرنسيين في مدة الخدمة العسكرية)، كان له أثر سلبي في نفسية الأهالي يضاف إليه تعسف الإدارة الاستعمارية وعنصريتها، لهذا طالب الأهالي بضرورة إعادة النظر في هذا القانون حتى يمس الجزائريين ويساويهم بالفرنسيين من حيث مدة التجنيد، ولأجل ذلك تم التحضير لعقد اجتماع في ديسمبر 1924 حضره 150 مندوبا من عمال شمال افريقيا، تم عقده في باريس وناقشوا فيه قضايا اقتصادية نقابية، وعالجوا فيه قضية عدم المساواة بين الفرنسيين والأهالي في مدة الخدمة العسكرية³.

لقد كانت مسألة المساوات مطلبا لجميع الفئات الشعبية ومختلف الأطياف الفكرية، ونجد من بينهم فرحات عباس الذي كان من بين المنددين والمطالبين بقضية المساواة حيث يقول: «...إن تضحياتنا في الحرب متساوية مع تضحيات الفرنسيين»، وعليه فقد أكد فرحات عباس أنه لا يوجد سبب معقول لشرعية عدم المساوات⁴؛ وتحقيقا لذلك وتفاعلا مع المطلب الوطني، تقدم عضو المجلس البلدي للجزائر "قاضي حمو" بطلب إلى المجلس، في وقت كانت فيه الحكومة

1 - النائبان هما: "بن لونيبي علاوة" و "محمد مصطفى بن باديس"

2- النجاح : ع136، 07 ديسمبر 1923م.

3 -Mahfoud kaddache: Histoire du nationalisme algérien, tome 1 1919-1939

, Edition ENL, Alger , 1983, P90.

4 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، ص37.

الفرنسية بصدد دراسة مشروع حول تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى عام واحد فقط بالنسبة للفرنسيين دون الأهالي¹.

أمام ضغط المنتخبين الذين لجأوا إلى الصحافة كجريدة النصيح، إلى جانب ضغط الصحافة الأهلية، لجأت السلطات الاستعمارية إلى أسلوب امتصاص هذه الموجة المنظمة، ووعدت بمناقشة هذه المسألة، وقد أثارت هذه الخطوة حفيظة المستوطنين، الذين كانوا ناقمين على اصلاحات 1919 التي تقدمت بها فرنسا، وكانوا يرون في استجابة فرنسا لهذا المطلب (المساواة في مدة الخدمة العسكرية) تهديدا لمصالحهم، وأنه سيساويهم بالأهالي الذين لطالما رأوا فيهم ذلك العبد الخدم لديهم، وهو ما وضحته لنا جريدة "برقية قسنطينة LA Dépêche de Constantine" حيث ورد فيها: «... لن يسمح فرنسيو هذا البلد أبدا بتهديد الهيمنة الفرنسية... إن ما نسميه خطر الأهالي هو ما تمثله في الوقت الحاضر التدابير التشريعية المقررة»².

لطالما كانت مسألة تجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي من خلال مرسوم التجنيد الإجباري تشكل تهديدا على المعمرين، الذين كانوا يرون فيه ذلك الخطر الذي يساويهم بالأهالي، فما بالك المساواة في مدة الخدمة العسكرية، إلى جانب تبعات هذا القرار الذي لن يتوقف في نظرهم، وستنتقل إلى المساواة مع المعمرين والفرنسيين في مختلف الحقوق والواجبات، ولأجل ذلك تم عقد مؤتمر من 27 إلى 29 ماي 1920 محضره حوالي 246 عضو من رؤساء البلديات، هاجموا فيه الاصلاحات التي طرحتها فرنسا بعد الحرب، كما تجمعوا على مسألة تجنيد الأهالي، وذلك لإبعادهم عن المشاركة في الانتخابات كونهم يشكلون الأغلبية هنا في الجزائر، وهو ما قد ينهي الهيمنة الفرنسية على المجالس المنتخبة، وبالتالي يهدد مصالحهم ومسألة تواجدهم بالجزائر³.

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 87.

2 - شارل رويبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص 490.

3 - نفسه.

إن هذا التخوف لدى المستوطنين كان له صدها في الصحف الفرنسية، حيث أكدت مجلة "إفريقيا الفرنسية" L'Afrique Française ذلك بمقال جاء فيه: «إن الذين يطالبون بالمساواة في الخدمة العسكرية لصالح الأهالي قد لا يترددون فيها بعد المطالبة بالمساواة السياسية لهم»¹. كل هذا يظهر تلك الحملة الشرسة التي شنتها المجلات والصحف الفرنسية ضد المساواة في الخدمة العسكرية، منددين بالعريضة التي رفعها جماعة المنتخبين لتقليص مدة الخدمة العسكرية². لقد أثارت مسألة المساواة في مدة الخدمة العسكرية التي طرحها الأهالي وطالب بها المنتخبون ضجة كبيرة، فبالرغم من رفض المستوطنين لهذه الفكرة جملة، إلا أن الصحافة رصدت لنا بعض الأطراف الفرنسية المتعاطفة مع القضية الجزائرية، وخاصة فيما يتعلق بالتحديد مسألة المساواة في الخدمة العسكرية، حيث عرضت لنا جريدة النجاح مقالا لأحد المتعاطفين جاء بعنوان "حسنة للسيد مورينو بمجلس البرلمان في المطالب الأهلية العسكرية"، وقد وصفته بهذا العنوان وذلك لتعاطفه ووقوفه مع القضية الجزائرية المطروحة على البرلمان، فقد ورد في هذا المقال قوله: «أنتم تعلمون أن الأهالي يحب العسكرية، وتريدون أن تكون لكم عساكركم». ويبدو أنه في ذلك نوع من المغالطة وإن كان الغرض منها هو طرح هذه الفكرة كونه في البرلمان الفرنسي، ولا يمكن له أن يدافع عن الأهالي إلا من جانب كون الفرنسيين محتاجين لهم في العسكرية، وقد عرض على البرلمان الفرنسي مطالب الجزائريين بقوله كما ورد في جريدة النجاح: «أطلب منكم باسم العدالة وباسم الشرف شرف فرنسا وفضلها أن لا تعامل الضباط الأهالي إلا كما تعاملون الضباط الفرنسيين»³.

إن إشارة جريدة النجاح الى هذه الشخصية تحيي الأمل القديم الذي أشار له المناضل عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون في كتابه الكفاح القومي والسياسي بعنوان "في الجانب المظلم

1- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص88.

2- فرحات عباس: الشاب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، ص ص37-38.

3- مؤلف مجهول: حسنة للسيد مورينو بمجلس البرلمان في المطالب الأهلية العسكرية، النجاح، ع189، الجمعة 02 جانفي 1925م.

أحرار"، فهي إشارة إلى إستغلال المتعاطفين حتى من الفرنسيين مع القضية الجزائرية من أجل كسب الحقوق¹.

وبالعودة إلى جريدة النجاح في مقالها السابق نجد أن السيد مورينو أكد في موقفه بضرورة المساواة حتى في الراتب من خلال قوله: «...الضابط الفرنسي له على أول واحد أحد وأربعون فرنكا، والثاني كذلك، والثالث فما فوق السبعين، ولا يأخذ الضابط العربي شيئا وإن كان له أولاد، لأن ذلك لا يهم أمة الدولة الفرنسية... يجب أن يزول هذا الحيف»؛ هناك من الفرنسيين من كان يرى في سياسة فرنسا تظلما وجورا في حق الأهالي الذين دافعوا عن فرنسا في الحرب وحسروا أموالهم وأنفسهم، فهل يعقل أن لا يحضوا بأقل قدر من العطاء وهو المساواة في الخدمة العسكرية، وقد أشار مورينو في مقاله إلى ذلك بقوله: «أعطوا جميع الضباط كبارهم وصغارهم ربع المرتب كالتوظيف للأهلين، هذا طلب جميع المجالس الجزائرية، وافقوا عليه لأن الضباط يرون أن نقله من الجزائرية مشقة عظيمة»².

بالرغم من وجود بعض الفرنسيين المساندين للأهالي في مسألة المساواة في الخدمة العسكرية إلا أن المستوطنين كانوا بمثابة الضاغط على مختلف القرارات الفرنسية في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال ما سجله موقف قيادة الجيش، في أن تخفيض مدة الخدمة العسكرية للأهالي هو بمثابة تشجيع للكم على حساب الكيف، وأن غرض فرنسا من ذلك هو إكساب الخبرة للأهالي وتكوينهم تكويننا عسكريا، ففي حال تم تخفيض مدة الخدمة العسكرية حسب ما نص عليه قانون 01 أبريل 1923 عندها يستحيل علينا إشراك الأهالي في الحروب الخارجية، نظرا لقلّة الخبرة المكتسبة في هذه المدة القصيرة³.

إن هذا التعتن من قبل الإدارة العسكرية الفرنسية حول مسألة المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين جعلها في موقف محرج، بين ضغط المعمرين الراضين لأي مظهر من المظاهر التي تساويهم بالأهالي، وبين ضغط المنتخبين الجزائريين الذين رفعوا مطالب تخفيض مدة الخدمة العسكرية مساواة بالفرنسيين، و الذين وجدوا فيه المساندة المصلحية من قبل

1 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 42-44.

2- مؤلف مجهول: حسنة للسيد مورينو بمجلس البرلمان في المطالب الأهلية العسكرية، المصدر السابق.

3- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص ص 88-89.

رجال الأعمال والمزارعين، الذين كانوا يرون في بقاء المجندين إجباريا لمدة طويلة قد يلحق ضررا باقتصاد المستعمرة، نظرا لقلّة اليد العاملة المتمثلة في الأهالي، وقد تخوفت الإدارة الفرنسية من وجود اضطرابات بالجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال المراسلة التي بعث بها الحاكم العام "ثيودور ستينغ" الى وزير الحرب "شارل نولي" Charles Nollet والمؤرخة في 27 فيفري 1925 ، يقول فيها : « لقد تقدمت إلينا المجالس المنتخبة بالتماسات بخصوص المساواة في الخدمة العسكرية، ولهذا فعلينا أن نكون حاضرين ونأخذ بعين الاعتبار مسألة التجنيد الإجباري عند إصدار مرسوم ¹ ».

وقد أشارت جريدة الشهاب الى هذا الموضوع، حيث أقرت بأحقية الأهالي في المساواة حيث جاء قولها في ذلك : « بحق نحن نعتبر فرنسويين لأننا أدينا ونؤدي واجبنا العسكري ككل فرنسوي... فمن الحق أن تكون مدتنا في العسكرية وراتبنا فيها وترقيتنا في رتبها ككل فرنسوي ² . وقد حذر الحاكم العام "ثيودور ستينغ" حول عدم الأخذ بعين الاعتبار مطلب الأهالي حول المساواة في مدة الخدمة العسكرية، وخطر ذلك على الأوضاع في الجزائر حيث يقول: «... بذلك نكون قد تسببنا في فتن في زمن السلم، وبإمكانها أن تتحول الى قتال موقوتة في زمن الحرب ³ ».

وقد كان لهذه الأحداث صدها في الصحافة الأهلية، فقد كتب السيد **عبد الحفيظ بن الهاشمي** مقالا في جريدة النجاح جاء تحت عنوان "المطالب الاهلية" تأكيدا على ضرورة الاستجابة لمطالب الأهالي حول المساواة في مدة الخدمة العسكرية، واستغلت وجود الوالي العام "م. فيوليت" من أجل تذكيرهم بوعود فرنسا، وحق الأهالي من هذه الوعود، وعلى رأسها المساواة في مدة الخدمة العسكرية، حيث ورد فيها: «... ولكم خصص الأهالي بأحكام تجرح عواطفه، كعدم التسوية في مدة الخدمة العسكرية مع أخيه الأوروبي، ولكم قام ضدنا من الطرفين حتى رغبت النيابة في البرلمان، ولكم ولكم ولكم». فقد جاء هذا المقال بأسلوب فيه نوع من

1- نفسه، ص89.

2 - الشهاب: حول كلمة من وزير الداخلية للوفد الجزائري، ع43، الانين 23 محرم 1345 هـ الموافق ل 02 أوت 1926.

3- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص89.

الاستعطف، نظرا لأن الأهالي كانوا في موقف الضعيف، فأوردت هذا المقال وتوجته بمسألة المساواة في مدة الخدمة العسكرية كونها أحد أهم مطالب الأهالي التي لطالما ناشدوا فرنسا بضرورة الاستجابة لها، وأوثقت إلى جانب مطالب الأهالي حول ضرورة المساواة في الخدمة العسكرية تضحياتهم التي لطالما بذلوها حيث تقول: «أمورا نعاني، نقاسي أهوالها ونعاني آلامها، خصصت بهذه الأمة التي لطالما مضى عليها ما يناهز القرن تحت النفوذ الفرنسي، تجيب داعي الوطن إذا دعاها، وتبذل نفسها ونفيسها في سبيل شرف فرنسا، لكن طالما قسمت ظهرها أوامر خاصة وأحكام استثنائية طأطأت لها رأسها»¹.

وبالتالي فقد عرض الكاتب في هذا المقال حقيقة يعيشها الجزائري الذي أشرك في حرب لا تعنيه في شيء، عاش ظروفها القاسية، وعانى ويلاتها ومآسيها، لكنه حرم من نتائجها، على العكس من الفرنسيين الذين تساوى معهم، بل تقدم عليهم في ضريبة الدم؛ فقد تفاعلت الصحافة مع هذا المطلب - المساواة في مدة الخدمة العسكرية -، و نجد منها جريدة النجاح التي عرضت ما صاغه الأهالي من مطالب (عددتها عشرة مطالب) من ضمنها المساواة في مدة الخدمة العسكرية، كما ورد ذكره في جريدة النجاح: «...وها نحن اليوم نعرض عليكم مطالبنا العشرة التي يمكن بها تدارك الحالة»².

وقد أدرج مطلب المساواة في مدة الخدمة العسكرية ضمن هذه المطالب العشرة وجاء في المرتبة السابعة مرتبطا مع مساواتهم مع الأوروبيين في الخدمة أيضا وقد ذكره كما يلي:

المطلب 06- رفع الضمان المشترك عن الامة.

المطلب 07 - تساوي الأهالي مع إخوانهم الاوروبيين في المرتبات لأن الخدمة واحدة

المطلب 08- التساوي في أمد الخدمة العسكرية وفي نفقات عائلات شهداء الحرب³.

وبالتالي فإن مطلب المساواة في الخدمة العسكرية أخذ بعدا كبيرا لدى الصحافة الأهلية، وخاصة منها جريدة النجاح التي اتخذها الاصلاحيون وغيرهم وسيلة لتبليغ الرأي العام بتطلعات

1 - عبد الحفيظ بن الهاشمي: المطالب الأهلية، النجاح، ع305، السنة 06، الجمعة 29 ذو القعدة 1344هـ، 11 جوان 1926م.

2 - عبد الحفيظ بن الهاشمي: المطالب الأهلية، المصدر السابق.

3- ينظر الملحق: 13 .

المواطنين بالرغم من التحفظ نوعا ما في كتاباتهم، كما أن الوضعية الاقتصادية في الجزائر أصبحت رديئة ومزرية بسبب عدم تواجد اليد العاملة التي كانت متواجدة في المزارع سبب طول مدة التجنيد، وهو ما أشار له مصالي الحاج بعد عودته الى الجزائر سنة 1921، حيث لاحظ الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري مع انعدام فرص العمل، الأمر الذي دفع به للعودة إلى فرنسا سنة 1923¹.

ودعما للموقف الذي عرض بجريدة النجاح كان لبقية الصحافة الأهلية الاصلاحية صدى حول مسألة المساواة في أمد الخدمة العسكرية، ونذكر منها "جريدة المنتقد"² التي قامت بنشر عدة مقالات تعالج فيها هذا الموضوع، إما بالإشارة والتلميح، وإما بالأسلوب الصريح، حيث نشرت جريدة المنتقد مقالا لعبد الحميد بن باديس علق فيه على تصريح "م. بانلوفي" في البرلمان حيث جاء فيه قوله: « إنه يسوئنا ويسوء أرواح الجنود الذين ماتوا في ميدان واحد، أن نسمع ما ينم عما لا نود أن يكون في الصدور وما قد يكونوا في قلة الثقة بين أمتين، يعمل العاملون منها على ربطها بأقوى روابط الثقة والوداد ».

والملاحظ لهذا التصريح يرى أنه يريد إظهار الثقة وإخلاص الجزائريين الذين دفعوا ضريبة الدم في الحرب الأوروبية التي لا تعنيهم، التي تظهر عن حق مدى إعانة ووقوف الأهالي إلى جانب فرنسا، كما نرى في قوله تأكيداً على ضرورة المساواة بين الأهالي والفرنسيين في الحقوق والواجبات، وخاصة منها المساواة في الخدمة العسكرية بقوله: « ولتسمح لنا يا حضرة الوزير أن نقول لكم أن الجزائريين يقولون (والواقع يصدقهم) أنهم لا يضمرون لفرنسا إلا الود دون العدوان، وأنهم لا ينسون أبداً الخير ولا ينكرون الإحسان، فلتساعدهم فرنسا الديمقراطية وعظماء رجالها

1- بن يامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1918-1974م، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات بمناسبة الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002، ص 37.

2- جريدة المنتقد: صدرت هذه الجريدة الاسبوعية في 1925 بقسنطينة بزعمارة عبد الحميد بن باديس وقد اسندت ادارتها الى أحمد بوشمال، اتخذت الاتجاه الصلاحي ويظهر ذلك جليا من خلال شعاراتها: جريدة حرة وطنية تسعى لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية. حملت شعار الاصلاح الديني ومحاربة البدع والخرافات التي تزوج في ركاب الطريقة المنحرفة، كما قاومت الفرنسية، وضمت اليها خيرة الكتاب من مبارك المليي والطيب العقي وأبي يقضان وغيرهم من المصلحين، دامت حوالي أربعة أشهر أصدرت خلالها 18 عددا لتتوقف عن الصدور في 29 أكتوبر 1925. ينظر:

- محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص ص 58-61.

أمثالهم على رقيهم في كنفها لنفعهم ونفعها، وعلى ودهم وإخلاصهم لها بالكلام الطيب والفعل الجميل¹.

من خلال هذا المقال يتضح لنا بأن صاحبه أراد تذكير فرنسا بإخلاص الجزائريين لها ووقوفهم الى جانبها والواجب عليها أن تقابل هذا الاخلاص بتنفيذها للوعود التي قدمتها للأهالي قبل أن تشرکہم في الحرب وتجندهم اجباريا في صفوفها، وعليها أن تكافئهم أحسن مكافأة، فترفع عنهم الغبن والبؤس، وترفع من قدرهم وشأنهم، ولو على الأقل تجعلهم في مصاف الأوربيين المستوطنين.

أمام هذه الحملة الشرسة التي شنتها الصحافة الأهلية، والتي مارست من خلالها ضغوطا كبيرة على الادارة الفرنسية في الجزائر وحتى في باريس من أجل إعادة النظر في مطالب الأهالي، والتخوف من حدوث اضطرابات في الأوساط الشعبية، أو حتى حدوث عصيان محتمل للمجندين الجزائريين سخطا على وضعيهم المزرية، وكذلك التمييز الذي يعانون منه مع بقية المجندين، سواء منهم الفرنسيون أو من جنسيات مختلفة، في ظل وجود أحداث متأزمة على الساحة الدولية، والتي تتمثل أساسا في الأوضاع المتأزمة في سوريا، الى جانب ثورة عبد الكريم الخطابي، ومن أجل امتصاص الغضب الشعبي لمحت وزارة الحرب الى صدور مرسوم يخفف عنهم هذه المعاناة لأن القانون الذي صدر سابقا (1 أبريل 1923) وخاصة المادة 99 منه تنص على أن تنظيم الأهالي يخضع لقانون مصادق عليه من طرف البرلمان وسيتم إصداره لاحقا، ولأن مثل هذه القضايا يطول الحديث فيها في البرلمان مما يؤخر امكانية ايجاد حل لها، فرأت أن تخضع عملية التجنيد الى مراسيم تنفيذية²، ومن أجل إعداد مشروع من أجل دراسة هذا المرسوم تم عقد اجتماع في 11 جويلية

1 - عبد الحميد بن باديس: من عند تصريح م. بانلوفي في البرلمان، المنتقد، ع01، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ، 02 جويلية 1925م.

2- ضم هذا لاجتماع كل من: دوياف (dubif) الأمين العام للحكومة / رئيسا
ميرانت (mirant) مدير الشؤون الأهلية/ عضوا
باردين (bardenat) أمين عام عمالة الجزائر/عضوا
مينيبي (menyer) رئيس الديوان العسكري/ عضوا
غوتيي (Gutier) رئيس مصلحة الموظفين العسكريين/ عضوا
النقيب فيسباك (VisPecq) من القيادة العامة للجيش 17

1925 بديوان الأمن العام للحكومة بأمر من وزارة الحرب، حيث تم التأكيد فيه على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مطلب المساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي الفرنسيين من حيث المدة، وتم اقتراح تعديل المادة 21 من مشروع المرسوم على النحو التالي: « مدة الخدة العسكرية المفروضة على كل مجند أهلي عامين لها أن تقتلص الى 18 شهرا كلما سمحت الظروف بذلك »¹.

تفاعلت الصحافة الأهلية مع كل هذه التطورات، فنشرت جريدة المنتقد مقالا لعبد الحميد بن باديس يلتمس فيه استجابة لمطالب الجزائريين حول المساواة في أمد الخدمة العسكرية، من خلال تناوله بالعرض وفاء الجزائريين لفرنسا، متجاوزا كل الأكاذيب والادعاءات التي نشرها المعمرون الناقمون على الأهالي جاء فيه قوله: « نقومنا تصريحنا عن صدق وشرف بمساعدة فرنسا الديمقراطية، لأنهم أولا يحسبون أنهم احتكروا فرنسا لهم وحدهم بتزلفهم المقوت ووشايتهم الكاذبة ونحو ذلك، مما لا يصدر إلا عن نفوس ضعيفة حقيرة لا خير عندها ولا فائدة فيها لأصحابها... فأخذوا يصوروننا لها كذبا وزورا بصورة الأعداء المهيجين! والشباب الطائشين! والخصوم المشاحنين! »².

وهنا نلمس ضغط المعمرين والصحافة الاستعمارية على قرارات السلطة الحربية التي أكدت على عدم المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في أمد الخدمة العسكرية، ونذكر منها مجلة "لافريك لاتين" التي نشرت عدة مقالات ترفض فيها مسألة المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية ومنها عدم المساواة في مدة التجنيد³.

إن المتتبع لهذا المقال يستغرب ربما استعما صاحبه لمصطلح "فرنسا الديمقراطية"، وأي ديمقراطية لفرنسا، لكن عبد الحميد بن باديس أراد من خلال هذا المصطلح استعطاف فرنسا وتذكيرها انطلاقا من مبادئ ثورتها التي تتغنى بها وديمقراطيتها، من أجل الاستجابة لمطالب الأهالي بعيدا عن ضغط المعمرين. ثم جاء قوله: « إن فرنسا أم الأحرار، تعلم أن الذين يطلبون

ينظر: عبد القادر بلحة: المرجع السابق، ص91

1- عبد القادر بلحة: المرجع السابق، ص91.

2 - عبد الحميد بن باديس: نعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية، المنتقد، ع12، 14، بيع الأول 1344هـ، 01 أكتوبر 1925م.

3 - فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص35-36.

مساعدتها بشرف ولا يبيعون ضمائرهم لأحد، هم الذين يعرفون لها حين تحسن احسانها ولا يبيعونها بغيرها»¹.

إن هذه المقالات كان لها أبلغ الأثر في تضيق الخناق على إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وهو ما عبر عنه الوالي العام من خلال ما نقلته لنا جريدة المنتقد في مقالة جاء فيها قوله: « بعدما حاربت الولاية العامة الشيوعية فإني الآن موجه نظري للمسألة العسكرية وبالنظر للأهالي، فإن العدالة تقتضي بالمساواة في مدة البقاء في الجندية».

ومن خلال هذه العبارات يتضح لنا أن الصحافة كان لها صداها على الأوساط الفرنسية التي بيدها أمر القرار، فتمكنت من احداث استجابة حتى ولو قلنا عنها أنها كانت ضئيلة من أجل النظر في مسألة المساواة في أمد الخدمة العسكرية، حتى وإن كانت المساواة في الخدمة العسكرية نقطة بداية نحو المساواة في الحقوق والواجبات، إلا أن الحكومة الفرنسية كما عبر عنها الحاكم العام ستنظر في هذه المسألة نظرة خاصة، حيث يقول في ذلك: « ليست عسكرية كما يريد إبقائها رجال إدارة الحرب، بل هي داخلة ضمن السياسة العامة، نظرا لتقدم الأهالي، فالمساواة مرحلة يجب الوصول إليها مع استثناء بعض كفاءات تنفيذها فيما يخص بعض الأهالي»².

وما جاء في هذه الرسالة أنه طلب من الحكومة بأن تقوم بتطبيق المساوات، كما طالب بتأخير تجنيد الأهالي المطلوبين للتجنيد في شهر أوت، وذلك بأن يتم تأجيلهم لشهر فيفري من السنة القادمة بسبب الأمراض المتفشية في هذا الشهر (شهر أوت)؛ لكن كل هذا سيكون حبرا على ورق اذا ما نظرنا الى موقف المعمرين والصحافة الفرنسية التي كانت ترفض أي شيء قد يرفع من قيمة المجند الأهلي وتساويه بأخيه الأوربي حتى في مدة التجنيد، فالمفارقة واضحة وما العبارات التي تأتي على أفواه القادة الفرنسيين الا امتصاص للغضب لما بعد الحرب ومماثلة من أجل توجيه أنظار الرأي العام في الجزائر عن المطالبة بأية حقوق³.

1 - عبد الحميد بن باديس : نعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية، المصدر السابق.

2- المنتقد: آمال سمو الوالي العام بالجزائر، نقلا عن جريدة الديبش، ع17، 03 ربيع الثاني 1344هـ، 22 أكتوبر 1925م.

3 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، صص 35-39.

نلمح هذا في تصريح الوالي العام للجزائر الذي بين زعما منه بأن سبب تأخر تلبية فرنسا لمثل هذه المطالب والمتعلقة بمسألة المساواة في مدة الخدمة العسكرية الى جانب بقية الاصلاحات الأخرى التي طالبوا بتنفيذها هو تدخل الوزارة والمجلس الدولي في المسائل الجزائرية، ما جعله مكتوف اليدين عاجزا من أن يحرك ساكنا إلا التعاطف مع الأهالي، من دون ذكر لضغط المعمرين أو أصحاب القرار في فرنسا¹.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن الصحافة الأهلية قد تتبعت هذه المسألة بجدية تامة، فنجدها تعرض المقالات التي تعالج هذه المسألة، كما أننا نجدتها تتبعت صداها في الصحافة الفرنسية في الخارج، كما تتبعت تصريحات المسؤولين حول هذه القضية الحساسة التي أثقلت كاهل الجزائريين من خلال عرضها ومناقشتها، والغرض من ذلك هو توعية الرأي العام في الجزائر بما يحدث، ومحاولة الضغط على فرنسا من خلال نشرها لمثل هذه التصريحات التي تخرج من أفواه المسؤولين كالوالي العام في الجزائر وغيره من مسؤولي فرنسا، فتشكل ضغطا على وزارة الحرب من جهة وحكومة فرنسا في باريس من جهة أخرى، من أجل النظر الى الأهالي نظرة تساويهم مع الفرنسيين مقارنة بحجم التضحيات التي بذلها لأجل فرنسا.

تعالت الأصوات المؤيدة للمساوات بين المجندين من الأهالي والفرنسيين، فحاولت فرنسا تهدئة الرأي العام وامتصاص هذا الغضب والسخط بحجة أنها قد خرجت منهكة من الحرب، وأنها لا تزال في حاجة ملحة الى خدمات الأهالي في الجيش، وطالبت بضرورة التهدئة، وأن ذلك يجب أن يكون وفق مصلحة فرنسا، حيث أصدرت مرسوما في 07 سبتمبر 1926 ينص على أن تكون مدة الخدمة العسكرية للمجندين من الأهالي عامين، لكنها وضعت لهذا شرطا وهو ضرورة بقائهم لمدة إضافية كل ما دعت الضرورة الى ذلك، وقد ورد ذلك بأمر من وزير الدفاع.

وقد أعرب الحاكم العام عن أسفه حول قرارات هذا المرسوم لأنه جاء مخالفا لتطلعات الأهالي، ولم يتبنى مسألة المساواة في الخدمة العسكرية، كما أعرب عن قلقه حول هذه القرارات، وأن من شأنها احداث فوضى قد تضر بأمن واستقرار المستعمرة؛ عاد النقاش مجددا الى حاله في شهر ماي 1927، حيث تم اقتراح تخفيض مدة الخدمة العسكرية لعام واحد بالنسبة للفرنسيين،

1 - المنتقد: آمال سمو الوالي العام بالجزائر، المصدر السابق.

حيث تمكن وزير الحرب "بول بان لوفي" Paul Painlevé من تحقيق ذلك بموجب قانون 31 مارس 1928، لكن مع بقاء مدة الخدمة العسكرية على حالها بالنسبة للمجندين الأهالي كما كانت مقررة وفق مرسوم 07 سبتمبر 1927 لمدة عامين كاملين¹.

إن هذه الحقوق هي ما طالبت بها الصحافة الأهلية فكانت تضغط على ادارة الاحتلال الفرنسي من جهة ومن جهة اخرى تناشد الأهالي الجزائريين بضرورة المطالبة بحقوقهم ومنها ما جاءت به جريدة شهاب² حيث عنونت أحد مقالاتها حول هذه الحقوق " إذا طلبنا حقوقنا الشرعية نكون أضداد فرنسا؟! ، واصفة هذه المطالب بالحقوق الشرعية خاصة وانها تدعي أن الجزائر قضية داخلية تابعة لفرنسا بقولها : « تعد الجزائر من فرنسا في القانون الفرنسي وفي القانون الدولي العام». علقت جريدة الشهاب حول هذه القرارات الفرنسية التي استثنت الجزائريين من الاصلاح وكل القوانين التي فرقت بين المجندين من الأهالي والجنود الفرنسيين، أكدت أن الجزائريين أدوا سائر واجباتهم مثل الفرنسيين، وأنها لا زالت تؤكد من خلال صحفها اخلاص الجزائريين لها، لكن على فرنسا أن لا تتنكر لهذا الجميل وتنظر الى الأهالي نظرة ترفع من شأنهم وتساويهم مع بقية الفرنسيين³.

إن في هذا بيانا أن الأهالي يجب عليهم الحصول على حقوقهم إذا كانت فرنسا والقانون العام الدولي يدعي ذلك فيجب مساواتهم بالفرنسيين، كما أن هذه لم تأتي مجانا بل دفع الأهالي ثمنها غاليا في الحرب، وهو ما صرحت به هذه الجريدة بقولها: « وقد قامت في الحرب والسلم

1- عبد القادر بلحة: المرجع السابق، صص 91-92.

2- الشهاب: صدرت هذه الجريدة بعد أن عطلت سلطات الاحتلال جريدة المنتقد من الصدور، أصدرها عبد الحميد بن باديس وافقت المنتقد فكريا ومضمونا، زقد صدر العدد الأول منها في 12 نوفمبر 1925، وكانت تصدر مرة واحدة في الأسبوع ثم مرتين، لكن نظرا لقلّة مواردها المالية كانت تتوقف عن الصدور خاصة في السنة الرابعة، وقد صدرت بانتظام دون تخلف من 1925 الى غاية 1939، أين صدر قرار الوالي العام بتعطيل عدد شهر أوت 1939م وهو آخر عدد صدر من مجلة الشهاب. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، صص 64-68.

3- الشهاب: إذا طلبنا حقوقنا الشرعية نكون أضداد فرنسا؟!، ع86، الخميس 27 شعبان 1345هـ الموافق ل 03 مارس 1927.

بجميع الواجبات مثل سائر الفرنسيين، وصرحت ولا زالت تصرح بأقلام على صفحات جرائدها المعتبرة بتمام تعلقها بفرنسا واخلاصها لها».

وعليه فقد كان للجزائريين الفضل الكبير على فرنسا لفوزها في الحرب، هذا النصر الذي وعدته فرنسا لوعود مقابل تجنيدهم، فأثبتوا جدارتهم واخلاصهم بقولها: « وبرهنت على ذلك بالفعل في جميع مواقفها وشهد لها به عظماء فرنسا المدنيين والعسكريون فكان للجزائر من هذا كله بمقتضى الحق والعدل والقانون والانسانية حقوق سائر الفرنسيين».

المبحث الثاني: الصحافة الأهلية ومطلب المساواة في الامتيازات مقابل التجنيد .

أشرك الجزائريون في الحرب العالمية الأولى، وقد خلفت مشاركتهم فيها خسائر مادية وبشرية ضخمة تنم عن حجم الخطر الذي ألم بهم في هذه الحرب، فإلى جانب القتلى تركت الحرب الكثير من المعطوبين الذين استحقوا حقا الكفالة الفرنسية، الى جانب الكثير من الجندين الجزائريين الذين تم تسريحهم وإعادةهم الى بلادهم، وكان لزاما على فرنسا ضبط مستحقاتهم وحقوقهم.

لم يتردد البرلمانيون الجزائريون في الدفاع عن الأهالي المشتركين في الحرب وانصافهم بقولهم: «من العدالة أن نسمح للأهالي بالالتحاق بكل الرتب إذ أظهروا كفاءتهم في ذلك وأن تخصص لعائلاتهم نفس الحقوق في الرواتب» وفي ذلك إشارة إلى ضرورة المساواة بين الأهالي والفرنسيين، وعلى إثر ذلك صدر قانون 31 مارس 1919، الذي نص على تعويض الأهالي الذين شاركوا في هذه الحرب إن لم نقل أشركوا فيها (الحرب العالمية الأولى 1914-1918)¹، لكن ما يعاب عن هذا القانون أنه استثنى الامتيازات والمساواة مع الفرنسيين واعتبر المنحة التي تقدم للأهالي كعربون شكر لقاء أرواحهم²؛ حتى أن الحزب الشيوعي تبني مطالب اعتدالية من أجل جذب انتباه المهاجرين الجزائريين من خلال عرضه لعدة مطالب تدعوا الى المساواة في رواتب الموظفين من الأهالي والفرنسيين وإلغاء اللامساواة في الخدمة العسكرية، وتحسين الظروف الاقتصادية للأهالي والمساواة في ساعات العمل وكذلك الأجر³.

لقد كان لهذه المسألة - المساواة في الحقوق والواجبات والامتيازات - صدها في الصحافة الأهلية، والتي تفاعلت مع مطالب الأهالي حيث طالبت بضرورة الحصول على الامتيازات مع تطبيق المساواة، وكانت الصحافة الأهلية تناقش ما تتداوله الصحف الفرنسية، حيث عرضت

1 - شارل روبري أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص ص 872-873.
2 -Alain Sainte-Marie: po cit, p201.

3- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 230-231.

جريدة "الإقدام" مقالا تحت عنوان "حول مسألة الضريبة الجزائرية"، عرضت فيه ما تداولته الصحف الاستعمارية الفرنسية حول العريضة التي طرحها الأمير خالد، وكذلك لإبلاغ الرأي العام حول ما ترمي إليه هذه الصحف الفرنسية، وبيان المكانة التي تصنف فيها الأهالي، حيث أنه بالرغم من اعتراف فرنسا وإعلامها وصحفها ونخبها بفضل الأهالي عليها في الحرب، إلا أن ذلك لم يشفع لهم بأن يكونوا مع مصاف الفرنسيين أو حتى المجنسين من الأعراق الأخرى، حيث ورد في عريضة الأمير خالد قوله: «تحقق الآن مسألة أهالي الجزائر وإخلاصهم لنا في أثناء الحرب، ومشاطرتهم أبنائنا في متاعب الحرب وآلامها، لم يعنهم شيئا لأن الوطن اليوم قد غص البصر عما صنعوه»¹.

ومنه فقد كانت عريضة الأمير خالد صريحة أيما صراحة، أقرت وعبرت عن كل الظلم الذي يتعرض له الأهالي خاصة المجندين منهم، من تمييز وإذلال ثم يضيف قوله: «إن كانت عليهم نفس الواجبات كلها ولا يزالون لها حاملين كباقي أبناء الوطن فليس له الحق إن هموا بطلب حقوقهم كلها»؛ ونفس الشيء أشار له فرحات عباس من خلال تعليقه على مجلة "لافريك لاتين" التي نشرت العديد من المقالات التي تدعو فيها إلى استحقاق المساواة بين الأهالي والفرنسيين، وقد أظهروا في ذلك تنكرا للجميل الذي قدمه الجزائريون لفرنسا وقت الحرب، وقد وصفهم فرحات عباس بأن أفكارهم لا تخدع إلا الحمقى والمغفلين².

وبالعودة إلى تصريح الأمير خالد فإن المفهوم منه أنه طالب بضرورة المساواة بين الفرنسيين والأهالي في الحقوق والامتيازات مثل مساواتهم معهم في الواجبات، فقد ربط الأمير خالد أداءهم لواجب حماية الوطن في الحرب بضرورة تحصلهم على حقوقهم و مساواتهم في كل الوظائف الأخرى، باعتبار استفادة عائلاتهم من جهود أبنائهم في الحرب، خاصة الاستفادة من التعليم

1- لالانطيون: حول مسألة الضريبة الجزائرية، الإقدام، ع26، 08 أفريل 1921م.

2- فرحات عباس: الشاب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة"، المصدر السابق، ص35.

وبقية الوظائف الأخرى، حيث بين لنا ذلك بقوله: « الموظفون الأهالي لا هذا ولا ذاك ولهم مرتبات أنقص قدرا من مرتبات غيرهم، بل هم بعبارة أفصح تحت "النظام الخصوصي" »¹.

لقد لقي قانون 04 فيفري 1919 احتجاجات شديدة من طرف أوربيي الجزائر حيث أنه استحدث في الواقع وضعاً قانونياً للمواطن الأهلي الوسيط بين المواطن الفرنسي والرعية البسيط حسب ما وصفه أجرون²؛ وقد أشار الأمير إلى أن قانون 02 فيفري 1919 قد جاء صريحاً جداً لتعويض الأهالي بعد الحرب ولا يقبل أي تأويل أو مغالطة، ونص على المساوات بين الأهالي الجزائريين مع الفرنسيين، حيث جاء في قوله: « إن قانون 02 فبراير 1919 صريح في هذا الشأن ولا يقبل أي تأويل وقد ألغى كل فرق بين الصنفين وجعل لكل حقوقاً واحدة»³.

كما تجدر الإشارة أن الأمير خالد كان من خلال برامجه الانتخابية وفي جريدة الاقدام يدعوا الى تمكين الجزائريين من الحقوق والاستفادة من اصلاحات 1919⁴؛ لقد تعاطفت الصحف الفرنسية مع الأهالي وما قدمه الأمير خالد في عريضته وما دفعه الجزائريون في الحرب حيث جاء ما نصه: « إن الجزائريين المسلمين بما أراقوه في الدفاع عن فرنسا من الأنفس والدماء وما تحملوه من آلام... يستحقون عدلاً فوق ما أعطيناهم، ومن اللؤم اعتبارهم أحط قدرا من باقي أبناء الوطن»⁵.

إن الهدف من نشر جريدة الاقدام لمثل هكذا مقال - صدى الصحف الفرنسية - الهدف منه تحريك الرأي العام في الجزائر و إعادة الأمل للجزائريين حول عودة قضية المساواة وذلك بوجود صدى في فرنسا وطرف يدافع عن الأهالي ويتعاطف مع قضيتهم فيكون بذلك وجه رسالة للرأي

1 - لالانطيون: حول مسألة الضريبة الجزائرية، المصدر السابق.

2 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 440.

3 - لالانطيون: حول مسألة الضريبة الجزائرية، المصدر السابق.

4 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 457.

5 - لالانطيون: حول مسألة الضريبة الجزائرية، المصدر السابق.

العام وللصحافة خصوصا من أجل تتبع هذا الموضوع (المساواة) من أجل الضغط على فرنسا وافتكاك الحقوق منها؛ لكن هذا النشاط الصحفي الذي قام به الأمير خالد جعله عرضة لوحشية الصحافة الاستعمارية، حيث سرعان ما أطلقت صحفية صدى الجزائر حملة حقيقية في إشارة إلى "الجزائر في خطر" وشككت في "ولاء الرئيس للشعوب الأصلية، القبطان السابق خالد"، وفي أوت 1920 طالبت جميع الصحافة الاستعمارية "باعتقال المخرضين من عشيرة خالد"¹.

نجد أن الصحافة كانت تتبّع هذه المسألة بجدية، وتحاول الضغط على ادارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، حيث يتضح أن فرنسا بدأت تتجاوب نوعا ما وتسائر الأهالي، حيث تم اصدار قانون في 17 مارس 1922، وجاء في مضمون هذا القانون العسكري الجديد حسب ما نقلته لنا جريدة "النصيح" في مقال بعنوان: "قانون جديد للعفو عن العسكرية"، ورد فيه أن هناك فئة من الأهالي معفيون من التجنيد الاجباري، والذين تتوفر فيهم هذه الشروط حسب ما ورد ذكرها في نص المقال: « الابن الفريد الوحيد الذي عليه اعتماد والدته الهجالة، أو الحفيد الوحيد الذي هو وحيد لجدته ولا من يقوم بها غيره، وثانيا الابن الفريد الذي اعتمد عليه أبوه الأعمى أو الهرم أو المتقاعد العجز أصلا، ثالثا اليتيم الذي يقوم بإخوانه أو أخواته الصغار أو العاجزين»².

ويبدو أن هذا القانون حسب ما أوردته جريدة النصيح قد جاء ربما لامتناع غضب الشارع الذي أشرك أبنائه في الحرب قهرا وظلما، وبالتالي رأت فيه فرنسا نوعا من الانصاف، مع أنه لا يخدم إلا المصالح الفرنسية، لأننا نجد في نص القانون ما يلي: « يمكن العفو عن بعض الناس

1 -Charles-Robert Ageron : **Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien** , op cit, p22.

2 - النصيح: قانون جديد للعفو عن العسكرية، ع17، الجمعة 09 شعبان 1340هـ، 07 أفريل 1922م.

الذين تجدهم الدولة صالحين لبعض المصالح، وهذا الصنف من العفو لا يزيد الوالي العام على نسبة خمسة في المئة (05٪) من الدرجة المجندة»¹.

ومن خلال هذا نفهم أن الغرض ليس إعفاء الأهالي من التجنيد، وإنما هو مغالطة للرأي العام واستغلال للأهالي في أعمال تخدم فرنسا بالدرجة الأولى، وقد تبع صدور هذا القانون زيارات متكررة لرئيس الجمهورية الفرنسية لشمال افريقيا، وخاصة منها الجزائر بعد الحرب مباشرة، وكذلك بعد صدور هذا القانون الجديد للعفو العسكري، وتأتي هذه الزيارة في ظاهرها تعبيرا عن شكر الأهالي المسلمين على ما قدموه وبذلوه لأجل وطنهم الأم فرنسا حسب ادعائهم، لكنه في الحقيقة ما هو إلا مغالطة للرأي العام، وامتصاص غضب أهالي هذه الأوطان حسب ما أورده جريدة النصح، حيث جاء قولها: « ليؤدي شكرا لأهالي هذه الأوطان مسلميهم وفرنساوييهم على ما ساعدوا به فرنسا أثناء الحرب العامة الأخيرة، وليؤيدهم في شؤون كثيرة، منها القروض وبناء السكك الحديدية والمدارس والجمعيات الخيرية الخ الخ»².

كان الأمير خالد يرى في هذه الزيارة بأنه يريد التصريح حسب ما جاء على لسان الأمير قوله بأن: «سكان الجزائر هم أيضا أبناء فرنسا، دون تمييز في المذهب أو العرق، ولهم فيها حق متساو»، فقد كان الأمير يطالب باسم التضحيات التي قدمها المسلمون ابان الحرب بضرورة المساواة والرفع من الغبن الذي يطالهم في مختلف المصالح³.

إلى جانب الزيارة والتخفيف نوعا ما في القانون العسكري وفي أهلية مجنديه، نجد السلطات الفرنسية تعرض الوظائف وتذكر بالقانون 19 سبتمبر 1912 الذي ينظم هذه المسألة، وهو ما تتبعته الصحافة الأهلية وخاصة منها جريدة "النصح"، حيث أوردت مقالا جاء تحت عنوان

1 - النصح: قانون جديد للعفو عن العسكرية، المصدر السابق.

2 - النصح: زيارة جناب رئيس الجمهورية، ع17، السنة الثانية، الجمعة 09 شعبان 140هـ، 17 أبريل 1922.

3 - شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص460.

"لطالبي الوظائف من العسكر"، حيث جاء فيه: « لا يخفى أن الوظائف تعطى بالأهلية واللياقة، ولذلك يلزم مراعاة قانون 19 سبتمبر 1912»، وفي هذا تحايل حيث أنهم يوهمون الأهالي بالمساواة في منح الوظائف حسب الأهمية؛ من خلال ما سبق ذكره يتضح أن فرنسا أرادت أن تظهر بمظهر المساواة بين الأهالي والفرنسيين، خاصة الذين شاركوا في الحرب¹، ونقصد بهم المجندين مقتضى مرسوم 3 فيفري 1912- قانون التجنيد الإجباري- لكن هيئات فالجنود الأهالي عانوا التمييز وهو ما دلت عليه مراسلة وزير الحرب الفرنسي "بول بانلوفي" Paul Painlevé لوزير المستعمرات "أندري ماجنو" André Maginot وجاء فيها قوله: « لقد حدد قانون 13 جويلية 1917 كل آليات تعويض الضحايا من الجنود الفرنسيين، إلا أنه لم يتعرض الى قضية الجنود الأهالي وعليه نطلب منكم موافقتنا بحجم ميزانية تلك العملية²».

إذا كان كل هذا التمييز وهذا التجاهل لحجم التضحيات التي قدمها الأهالي في الحرب أرادت أن تغطيه بزيارتهم وطرح وظائف ليست في متناولهم فهي على خطأ، ويتضح ذلك جليا من خلال الشكايات التي تقدمت بها عائلات ضحايا حرب 1914-1918 التي عكست مدى معاناة وتمييز المجندين من الأهالي وكذا عائلاتهم، حيث تعددت الشكايات في هذا الخصوص منها على سبيل المثال لا الحصر شكوى لـ "حظرية أحمد" وردت في مراسلة من الحاكم العام لعمالة وهران وذلك بخصوص عدم تلقيها أي منحة الى غاية 1922 (منحة تقاعد زوجها الذي كان ضمن سلك الرماة والمتوفي سنة 1907)، وكذلك شكوى لوالدة "عبد الرحمن بن عثمان اليميني" الذي قتل في إحدى معارك الحرب، بعثت بها الى الحاكم العام "ثيودور ستيغ" Theodore Steeg سنة 1921 بشأن التعويضات الواردة ضمن مرسوم 31 مارس 1919، وكذلك شكوى لمواطنة "بوزياني خيرة بنت الحبيب"، تقدمت بها إلى الحاكم العام في 08 جوان 1921 بسبب عدم استفادتهم من التعويضات³، كل هذه الشكايات التي تم عرض عينات

1- النصيح: لطالبي الوظائف من العسكر، ع18، السنة الثانية، الجمعة 23 شعبان 1340هـ، 21 أبريل 1922.

2- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص75.

3- ينظر الملحق رقم: 14.

بسيطة منها إنما تتم عن حجم المعاناة التي كان يعيشها المجندون وأهاليهم من تمييز وعرقلة تمنعهم من الحصول على حقوقهم المشروعة¹.

أمام هذه الشكايات نجد الصحافة الأهلية تسير واقع الأهالي وترفع مطالبهم، فنجدها تذكر فرنسا في هذا الشأن بمقال جاء تحت عنوان "حقوق أصحاب النفقات العسكرية الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية"، حيث شرعت للأهالي امتلاك شيء في البادية وقد حصرتهم في:
أولاً: للعسكريين القدماء والبحريين الذين لهم نفقات من جناب الحكومة لأجل الجروح أو أعطاب أصيبوا بها أثناء الحرب.

ثانياً: الأرامل لمن نفقات أو تعويض تؤخذ من الحكومة أو من صندوق يسمى "بريفو يانس للبحرية الفرنسية" لوفاة أزواجهن من أجل جروح أو أمراض صدرت بتاريخ 2 أوت 1914.

ثالثاً: للذين لهم الحق في التعويض لمدة الحياة أو في النفقات المأخوذة من الحكومة أو من الصندوق المذكور المعد للبحرية الفرنسية، لهم الحق في الخسارة المسببة من أجل الحرب.
 إذا كل هذه التعويضات المعروفة للفرنسيين والجزائريين والتي توعدت للجنة الفرنسية بسبب ما اشارت اليها الجريدة " لجنة الفرنسيين والمسلمين لشمال افريقيا الموجودة في باريس نمرو 10 شارع ديمور بعقد الاشارة إلى هذا النقصان ورفعته الى الوزيرين وزير الداخلية ووزير الفلاحة².
 كل هذه الأصناف التي ذكرناها سابقا لديها امتيازات حسب القانون الفرنسي في امتلاك العقارات، لكن أين هذه الامتيازات مع حجم هذه الشكايات المرفوعة لدى الحكومة الفرنسية.
 لم تكن هذه المعاناة فقط بالنسبة لحقوق أهالي المسرحين من التجنيد، بل حتى أن المجندين الأهالي كانوا يعيشون وضعية مزرية، أساسها التمييز بينهم وبين الجنود الفرنسيين سواء من حيث

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص76.

2 - النصح: حقوق أصحاب النفقات العسكرية الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية، ع14، الجمعة 26 جمادى الثانية 1340هـ، 24 فيفري 1922.

الترقيات أو التعويضات، حيث يذكر الملازم الاول "الحاج عبد الله بوكوبويا"¹ أن الضابط المسلم لا يمكن له أن يتجاوز رتبة ملازم أول، وفي حالات نادرة يرتقي الى رتبة نقيب، إلا أنه يبقى دائما تابعا تحت قيادة ضابط فرنسي حتى وإن كان أقل منه رتبة²، كما أقر أن بداية الحرب كانت وبالاً على المسلمين الذين زجت بهم فرنسا في جبهات القتال من دون حرص شديد على مصيرهم، حيث كانوا أشبه بالدرع البشرية في مواجهة القوات الألمانية، حيث صرح بأن فرنسا لم تسمح بظهور قادة في صفوف المجندين المسلمين ولو بدا منهم ما يستحق جدارتهم في تنظيم الصفوف والاشراف على الوحدات العسكرية، فالقيادة ليست من نصيب المسلمين³.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحال بل حتى في الترقيات، حيث نشر جريدة النصيح مقالا عما ورد في مجلس نواب الأمة بباريس ب 28 جانفي 1922 الذي أقر على تهميش الأهالي من الامتيازات، وتم قبول الأهالي الى جانب التونسيين والمغاربة في جميع رتب ودرجات الجند الفرنسي من غير اشتراط التجنس بالجنسية الفرنسية، مع إلزامية التقدم بطلب الى مجلس الشيوخ من أجل الموافقة على ذلك⁴.

لكن الضباط العسكريين الفرنسيين لم يقبلوا هذا المطلب من أساسه، حيث جاء في قولهم ماييلي: ما الذي يبقى من عزة النفس عندما يكون المسؤول والمرؤوس في نفس الرتبة⁵؛ إلى جانب هذه الشروط وضحت جريدة النصيح في نفس المقال شروطا أخرى منها أن يكون نواب الضباط مرتبطين ماديا بالكثرة الممنوحة لأصحابهم الفرنسيين، كما بينت الجريدة في نفس المقال التهميش الذي يطال الأهالي المجندين حيث جاء في قولها: « إن نواب الضباط الأهالي المجندين في

1 - الحاج عبد الله بوكابويا: اسمه الحقيقي رابح بوكابويا وهو من بين الضباط القلائل الذين وصلوا الى رتبة ملازم أول في الجيش الفرنسي. ينظر: مجموعة مؤلفين: مئة عام على الحرب العالمية الأولى - مقاربات عربية، ج02 مجتمعات البلدان العربية الأحوال والتحويلات، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، قطر، 2016، ص 312.

2 -Boukaboye Hadj Abdallah : l'islam dans l'armée Française , librairie nouvelle de laussene, 1917, P38.

3 - مجموعة مؤلفين: مئة عام على الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص ص 312-314.

4 - النصيح: الضباط ونواب الضباط الجزائريين، ع14، الجمعة 26 جمادى الثاني 1340هـ، 14 فيفري 1922.

5 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص873.

العسكرية ليس لهم الحق في الراتب الشهري مثل الفرنسيين وهذا الراتب اليوم في درجة من الاعتبار للرجال العارفين في الجند»¹.

ونفس الشيء بالنسبة لبقية الرتب الأخرى في الجند، فإن المجندين من الأهالي حتى يترقوا من رتبة ملازم الى ملازم أول لا يكون إلا بعد انقضاء سبع سنوات مقابل سنتين بالنسبة للجنود الفرنسيين²؛ ونفس الأمر بالنسبة لبقية الرتب، فكلما كانت الرتبة أعلى كلما زادت الشروط التعجيزية بالنسبة للأهالي في حالة الترقية، وقد أشارت جريدة النصيح الى التهميش المضاف مع احتكار الرتب بالنسبة للفرنسيين، واهمالهم المجندين من الأهالي خاصة منهم الضباط في الرتب، واعتبارهم لا يهتمون بهذا الأمر بقولها: « إن نواب الضباط الأهالي يمزجون بكل سهولة، وهذه التكاليف الأهلية تتزايد بسرعة مع قيمة المعيشة الحيوية مع عدد الأولاد، والعربي لا يهتم كثيرا لهذه الأمور إلا نادرا، ولا يستطيع السرجان أو المارشال دي لوجي الفرنسي تحمل هذه المشاق فيتقاعد عن الجند»؛ ثم دعت في الأخير إلى ضرورة النظر بجديّة في هذه المسألة الى أصحاب الأمور³.

ونفس الشيء تبناه جماعة المنتخبين، حيث علقت عليهم مجلة لافريك لاتين نقلا عن فرحات عباس قائلة: « إن المنتخبين الأهليين يطالبون بمساوات الزمن الماضي في خدمة العلم لأبناء دينهم وللفرنسيين...تضحياتنا في الحرب- كما يصرحون- كانت متساوية مع تضحيات الفرنسيين... في سنة 1914 تعد 288772 أوربي و1392770 من الأهالي، في حين أنه مات من أجل فرنسا أو فقد 7247 أوروبي و9160 أهلي»⁴.

ومحاولة منها لتبرير هذا التمييز بين المجندين الأهالي والجنود الفرنسيين كانت قيادة الجيش تتحجج بعدم كفاءتهم وعدم تكوينهم العسكري الجيد، وهو ما أشارت اليه مراسلة وزير الحرب "بول بانلوفي" إلى الحاكم العام "موريس فيوليت" Maurice violette في 14 أكتوبر 1925 التي اشترطت المستوى العالي لحصول المجندين على مراتب عليا؛ إن هذا التمييز في الترقية وكذلك في المرتب الذي كان لا يضاهاه نصف مرتب الجندي الفرنسي قد انعكس سلبا على الأهالي

1 - النصيح: الضباط ونواب الضباط الجزائريين، المصدر السابق.

2 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص77.

3 - النصيح: الضباط ونواب الضباط الجزائريين، المصدر السابق.

4 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، ص37

وعلى الأوضاع المحلية، فقد أصبح المجندون الأهالي متدمرين من سوء هذا الوضع، وقد تظاهرت السلطات الفرنسية بمعالجتها لهذا الوضع من خلال المراسلة السابقة الذكر، وذلك من خلال منح تعويضات ومنح للمجندين الجزائريين، والتي ستصل حسب المراسلة إلى 10 مليون فرنك لتسوية وضعية المجندين الجزائريين¹.

ومن جهة أخرى فقد كان للجرائد الاصلاحية كلمتها في ذلك مثل جريدة الشهاب، حيث نجدها تؤكد على ضرورة المساواة والضغط على فرنسا، فقد نقلت تصريح وزير الداخلية الفرنسية في قوله: « قد كان الجزائريون يعتبرون فرنسيين قبل اليوم (Sénatus Consulté 1865 قانون ترسيم وتحديد الأراضي سنة 1865) ولكنهم لم تكن لهم حقوق الفرنسيين ولا عليهم واجباتهم، أما اليوم فإنهم قد أنبسط عليهم جميع واجبات الفرنسيين ونهضوا بها وإن لم ينالوا جميع حقوقهم»، فقد أكدت الجريدة موقفها ذلك بقولها: « بحق نحن نعتبر فرنسيين لأننا أدينا ونؤدي واجباتنا العسكري ككل فرنسوي... فمن الحق أن تكون مدتنا في العسكرية وراتبنا فيها وترقيتنا في رتبها ككل فرنسوي»².

الواضح في الأمر أن فرنسا منذ البداية تعمدت تهييش الأهالي الجزائريين، وإبعادهم عن كل مظهر من مظاهر المساواة التي ترفعهم إلى مصاف المستوطنين حتى حقوق التجنيد من حيث الواجبات والرواتب، لكن الملاحظ أنه بالرغم من حرص فرنسا على تجنيد الأهالي في صفوف جيوشها لإقحامهم في الحروب إلا أن ضغط الأهالي وخاصة الصحافة التي كانت تمثل مظهرها من مظاهر مقاومة الجزائريين، جعلها محرجة أمام الرأي العام الدولي، فبعد الفضائح التي نشرتها الصحف وخروج فرنسا منهكة من الحرب العالمية الأولى، جعلها تتوجه نحو تسريح المجندين الأهالي بسبب الأزمة المالية التي اعترضتها، مع ضغط الصحافة والأهالي بتسديد نفقاتهم العسكرية، ومنه نلاحظ أن فرنسا بدأت في تسريح المجندين منهم دفعه 1920 و 1929، وهو ما نشرته جريدة النصيح في مقال بعنوان "تسريح مجندي قسم 1921"، و في ذلك اشارة الى أن فرنسا كانت تعاني من أزمة مالية حادة أفرزتها الحرب، فأرادت أن تتجاوزها على حساب الأهالي بمنعهم من

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 77.

2 - الشهاب: حول كلمة من وزير الداخلية للوفد الجزائري، المصدر السابق.

حقوقهم ومرتباتهم، حيث ذكرت الجريدة في مقدمة المقال ما يلي: « جرى كلام منذ مدة بأن يعجل في تسريح مجندي سنة 1920 وكذلك المتأخرين من مجندي سنة 1919، أين هذا الأمر»، ففي ذلك إشارة منها إلى فرنسا على ضرورة إعفاء المجندين ونفس الأمر بدأت في مقال سابق جاء بعنوان "تسريح مجندي قسم 1920"¹.

كل هذه التصرفات تبرر لنا من جهة الأعمال التي تقوم بها فرنسا وحرمانها الأهالي من حقوقهم، فقد كان للصحافة الاستعمارية دور بارز في ذلك، وقد ضح لنا ذلك فرحات عباس من خلال مناقشته للمقال الذي نشرته مجلة "لافيك لاتين" التي وصفت الامتيازات التي يحظى بها الأهالي في الثكنة بقولها: « أنه يقبض منحة لا يقبضها الجند الفرنسي، إنه علينا أن نلاحظ هنا أن الثكنة بالنسبة للأهالي الجزائري بمثابة قصر، حيث يرقد في سرير، ويأكل حتى يشبع، ويلبس لباسا نظيفا... الخدة العسكرية لا تؤثر على مستقبله المهني، في حين أن الفرنسي يكون مضطرا لإيقاف دراسته»²، ونلمح في ذلك إشارة كما لمح فرحات عباس الى التنكر وعدم تقديم الحقوق.

وحسب ما أوردته هذه جريدة النصيح فإن سبب هذا التسريح الذي طرحته فرنسا حسب ما ذكرنا سابق يعود الى العجز المالي، إلى جانب عدم سكوت الصحافة عن مرتبات المجندين وامتيازاتهم، في وقت لم تعد فيه وزارة الحرب بفرنسا قادرة على دفع مرتبات وأجور المجندين، كما أنها لم تعد قادرة على مراوغة الأهالي، ومنه بدأت في عملية التسريح، وقد ورد هذا في المقال حيث جاء ما يلي: «إن المسيو بارثو وزير الحرب اتخذ الاحتياطات بالفعل إذ دبر ذلك في ميزانيته بالتدابير الآتية هنا: أولا: تسريح العساكر القدماء، ثانيا: إعطاء إجازات للعساكر زائدة عن العرف المقرر لأجل الحصاد و الأشغال الزراعية»³؛ وفي هذا إشارة أيضا إلى الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر - وضع اقتصادي مزري-، وهو ما نادى به بعض المستوطنين، الذين طالبوا بإعفاء الأهالي من التجنيد الإجباري بسبب عدم وجود عمال في المزارع.

أشارت الجريدة في ذات المقال الى التخفيضات التي مست الجند الفرنسي، سواء من الأهالي أو حتى من مجندي شمال افريقيا أو جنود الفرنسيين في حد ذاتهم، حيث تقول: «وأما

1 - النصيح: تسريح مجندي سنة 1921، ع06، السنة الأولى، الجمعة 3 ربيع الأول 1340هـ، 04 نوفمبر 1921.

2 - فرحات عباس: الشاب الجزائري 1930 "الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، ص39.

3 - النصيح: تسريح مجندي سنة 1921، المصدر السابق.

لتدريبات سنة 1921 فإن الحملة من الجند العامل على القاعدة يبلغ 771000 نفرا، عدا تخفيض المنصوص في التطبيقات البرلمانية (مجلس النيابة) كان قرر تخفيض الميزانية إلى عشرين ألف نفرا، تاركا للوزير حقيقة طريق الرخصة (التسريح) أو الرخصات الزائدة، ثم إن الميزانية العاملة صارت منذ ذلك الحين منخفضة الى 647000 رجلا¹؛ وعندما ضاق الحال بالمجندين الأهالي بسبب هذا التمييز تقدموا بشكواهم إلى إدارة الاحتلال الفرنسي عن طريق نوابهم وذلك قصد إنصافهم، حيث اشتكوا عدم المساواة في الراتب بينهم وبين الجنود الفرنسيين، فالفرق يتراوح ما بين 30 إلى 45، والحجة في ذلك أن نسبة الجنود الأوربيين هي الأعلى في كل دفعة، مقارنة بأعداد المجندين الأهالي، الذين بحسبهم أن حالتهم الصحية واستعدادهم البدني يكون غالبا عائقا أمام تأهيلهم².

أشار الكاتب مسلم في مقال بجريدة النجاح الى هذا المطلب وكذلك كيفية التقدم به بطريقة قانونية، وذلك بقوله: « كنا قبل المعركة الكبرى كلما أظهرنا ضجرنا وأبدينا شكوانا من أمر أجبنا المنصفون من أولي الأمر بقولهم: نعلم ما أنتم به مصابون، إلا أنكم لا نائب لكم يدفع عنكم ما لا تطيقون حمله ويأتيكم بالفائدة التي ترمونها، فنخضع لهذا الجواب ونذعن له لما فيه من السداد والصواب»؛ المقصود من هذا الكلام أن الأهالي كانوا قبل الحرب مقهورين من كل الجوانب، لكن بعد الحرب وكتعبير من إدارة فرنسا العسكرية على شكر الأهالي لمجهودهم الحربي أصدرنا اصلاحات 1919 التي منحت الأهالي حق انتخاب نواب يدافعون عنهم ويرفعون مطالبهم³.

أدى ضغط الصحافة على ادارة الاحتلال الى جانب مطالب الأهالي والنخب ugn ضرورة استجابة فرنسا مطالبهم، لكنها كانت دائما تتعذر لهم بأعذار واهية ليس لها من الحقيقة من شيء منها أن المجند الأهلي ليس له من الخبرة ما يجعله على قدم المساواة مع الجندي الفرنسي، وهو ما يجعل من قضية المساواة بينهما أمرا مستحيلا، لكن إذا سلمنا بحقيقة أن هذا الطرح

1 - نفسه.

2- عبد القادر بلحة: المرجع السابق، ص 82.

3 - الكاتب مسلم : من لا يقوم بالواجب لا ينبغي له أن ينجو من المصائب، النجاح، ع448، 23 ذو القعدة

1345، 25 ماي 1927.

صحيح فهذا يعني أن الجنود الفرنسيين مطالبون بمجهود أكبر في الحرب والعمل أكثر من الأهالي، لكن هذه الادعاءات اسقطتها تقارير القادة العسكريين التي أشادت بدور المجندين من الأهالي وعملهم البطولي في المعارك والحروب والدفاع عن شرف فرنسا، وخاصة في الحرب العالمية الأولى 1914-1918، ومنها تقرير العقيد "كليمون جراندكور Clément Grandcourt" الذي ذكر في تقريره تلك التضحيات والعمليات البطولية للمجندين الأهالي، والتي أعطتهم في كثير من المرات امتياز الفوز في المعارك، ومثال ذلك ما قام به الجندي "شعبان بن محمد بن سليمان" من الفرقة الخامسة للقناصة الذي اضطر أن يخرج من الخندق تحت قصف كثيف من أجل نجدة ضابط فرنسي مصاب بجروح في أحد معارك جوان 1915¹.

إن تلك الحقوق المهضومة الضائعة التي لا تقارن بحجم تضحيات الأهالي، الذين دفعوا أرواحهم وأموالهم من أجل وعود كاذبة، الى جانب بعض الاصلاحات التي جاءت بها فرنسا في 1919 تعبيرا عن شكرها للأهالي، ومنها حفنة المنتخبين التي تمثل سواد الأهالي، مقارنة بأغلبية المنتخبين الفرنسيين الذين يمثلون أقلية المستوطنين الفرنسيين والأوربيين، وكان ذلك سببه الضغط الكبير للمستوطنين الذين كانوا يرفضون أي حقوق تمنح للأهالي قد تغير من مكانتهم².

الى جانب ذلك الترقيات التي حرم منها المجندون الجزائريون بسبب الجنسية تارة، وتارة بحجة عدم امتلاكهم الخبرة الكافية، والتي حرموا منها من امتيازات، عن أي امتيازات يتكلمون؟ هذا ما جاء به الكاتب الفرنسي "ريجينالد كان" في جريدة "الطان" كبرى جرائد باريس ولسان الحكومة الفرنسية، حيث كتب مقالا يصف فيه الأهالي بالناكرين لهذه الامتيازات والحقوق التي منحتها فرنسا، والتي أسلفنا ذكرها بمقال جاء بعنوان "افريقيا الشمالية الناكرة للمعروف"، وقد رد عليه عبد الحميد بن باديس في هذا المقال بمقال مشابه في جريدة النجاح جاء بنفس العنوان "افريقيا الشمالية الناكرة للمعروف"، ولكنه جاء في طريقة تعجب واستفهام، حيث يقول ردا على الكاتب: « أكثر الغريبيين ينظرون الى الشرق كجسد واحد إذا رأوا ما يكرهون من أمة من أمم الشرق رموا به الشرق عامة، غير مفرقين بين موال ومعاد ولا محارب ومسال، فيكون هذا

1 -Clément grand court : nos indigènes nord-africain dans l'armée nouvelle bergerlevrant, Edition paris, 1926. p

2 - شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص483.

منهم في وقت واحد دليلا على تعصبهم الذي أعماهم عن التمييز، ومنبها لروح التضامن الشرقي الذي منه يخافون وإياه يحاذرون، ويكونون بهذا التعصب ضالين في الحكم»¹.

ونفس الموقف تبناه المستوطنون الذين كانوا يحقدون على الأهالي بقولهم: لا ينبغي للأهالي الانعتاق من وصايتنا الخيرة، فكانت أي اصلاحات للأهالي بالنسبة لهم من قبيل الزيغ والغباء والنزعة المتمادية في الانسانية والجهل²؛ ومن خلال هذا القول الذي عرضته جريدة النجاح يتضح أن الفرنسيين لا يفرقون بين المواليين ولا المحاربين، فينسفون بذلك تضحيات الأهالي في الحرب الكبرى التي دفعوا فيها اموالهم وارواحهم وابنائهم، ويعتبرون أي مطالب لهم هي بمثابة ضغط على فرنسا، وأنها انكار للمعروف وخيانة للوطن الأم فرنسا، ويرد على ذلك عبد الحميد بن باديس - ردا على ريجينالد كان- بقوله: « هذا ريجينالد كان المذكور فهو يعلم أن افريقيا الشمالية أما كثيرة موالية لأمته في الحرب والسلم، وإن جنودها وأمواها وصادراتها المتنوعة بها كان الانتصار في الحرب الكبرى التي اخذت النفوس والأموال وتركت الوعود .. والآمال...»، وفي هذا اشارة الى تلك الوعود التي اعطتها فرنسا للأهالي مقابل تضحياتهم، وبالتالي فهي تعد مطالب شرعية لهم وعلى فرنسا الوفاء بها، ثم يذكره أيضا بتضحيات الأهالي بقوله: « ويعلم أيضا أن الحرب الريفية الافريقية التي تواجهها فرنسا وإسبانيا اليوم إنما يصلى نارها في الأكثر أبناء افريقيا الشمالية الناكرة للمعروف!!»³.

وبالتالي فإن كل مطلب من المطالب التي ناشدها الأهالي إنما هو مطلب لا يرقى أن يسمو الى حجم تضحياتهم مهما بذلت فرنسا، ثم يعود الشيخ بن باديس ليذكره بفضل فرنسا على الجزائر وحظ الأهالي من هذا الفضل في مقال ساحر يقول فيه: « إذا كانت فرنسا رقت البلاد اقتصاديا ترقية استثمارها الفئة الاستعمارية قبل كل أحد، وإذا كانت فرنسا رقت الحالة الأدبية على

1 - عبد الحميد بن باديس: إفريقيا الشمالية الناكرة للمعروف!!، المنتقد، ع16، الخميس 26 ربيع الأول 1344، 15 أكتوبر 1925م.

2 - شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص 483-484.

3 - عبد الحميد بن باديس: إفريقيا الشمالية الناكرة للمعروف!!، المصدر السابق.

قلة حظ الأهالي منها، فإننا دفعنا ثمن ذلك بأبنائنا وأموالنا، وهل شيء أعز من الأموال والأرواح؟»¹.

ثم ينقل لنا عبد الحميد بن باديس في نفس المقال بجريدة النجاح نظرة المستوطنين التي يحتقرون بها الأهالي، ويتناسون فضلهم على أنهم أفضل منهم مكانة وأرفع منهم درجة، حيث ينقل لنا تصريح "البريفي بورد" في خطاب ألقاه بعين البيضاء، يصف فيه تضحيات الأهالي ويقارنها بتضحيات الجنود الفرنسيين بقوله: « إن قطرة من الدم الفرنسي لا تغسلها دماء القطر الجزائري »².

يقول عبد الحميد بن باديس بأن له الحق في أن يعتبر بني قومه هذا الاعتبار، لكننا نحن الجزائريين لنا الحق أيضا في اعتبار أبنائنا اعتبارا لا يقل درجة عن الفرنسيين، ومنه فإن المطالب التي طالب بها الأهالي مقابل ما بذلوه لفرنسا كلها كانت وهما وكذبا، وقد نسف الفرنسيون تضحياتهم كلها بأقوالهم وتصريحاتهم، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما لم يتوقف الأهالي ولم يياسوا وهم يطلبون من الإدارة الفرنسية بضرورة الوفاء بوعودها التي قدمتها لهم قبل الحرب، ولم يجدوا فرصة إلا وذكرها، وهو ما حملته لنا جريدة النجاح عند قدوم الوالي العام "فيوليت"، حيث ذكرت هذه الجريدة ما عرضه الأهالي على الوالي العام، يشكون له من تعسف القوانين في حقهم وتراجع حالتهم النفسية، وقدموا إليه مجموعة من المطالب والتي حسب ضنهم أنها في مضمونها ترفعهم وتساويهم مع الأوروبي المحتل، وقد عرضت الجريدة هذه المطالب التي جاءت في عشر (10) مطالب ومن أهمها حسب ما عرضته:

1- تساوي الأهالي مع اخوانهم الاوروبيين في المرتبات لأن الخدمة واحدة.

2- التساوي في أمد الخدمة العسكرية وفي نفقة عائلات شهداء الحرب³.

وقد شاركت جريدة "التقدم" في هذا الضغط، حيث كانت تنشر حقائق عن تجاوزات في حق الجزائريين، وخاصة منهم الذين شاركوا في الحرب أو أرغموا على المشاركة فيها، حيث أن الوظائف السامية التي من المفروض أن تكون من حقهم عرفانا من فرنسا على قيمة الخدمة التي

1- نفسه.

2- نفسه.

3- عبد الحفيظ بن الهاشمي : المطالب الأهلية، المصدر السابق.

قدموها والجهد الذي بذلوه قد أعطيت لأشخاص ليس لهم وفاء لا للأهالي ولا لفرنسا في حد ذاتها، ولم يدافعوا عن فرنسا في الحرب الكبرى، ومثل ذلك ما ذكرته الجريدة بقولها: « إن المسمى شوشان دانغان حليف الزروق محي الدين وشيخ المدية... ومثله كثير من الذين لم ينفعوا فرنسا في مدة الحرب ولا حاربوا لها عدوا، وقد عينوا أيضا في دائرتي قصر البخاري وعين بوسيف، بينما نجد قدماء العساكر المترشحين لهذه الوظائف قد لا يزالون ينتظرون بفروغ صبر وصول دورهم وقيام حقهم المهضوم»¹.

أكد البرلمانيون في فرنسا أن الامتيازات يجب أن تقدم لمستحقيها الحقيقيين وهم "استعماريو الجزائر" وبالتالي فإن أي حق يقدم للجزائريين لا يقبل لدى السلطات العليا خاصة وأن المعمرين المستوطنين رافضون لأي امتياز²، وعليه فقد كانت الجرائد وخاصة منها جريدة التقدم التي ذكرناها وسيلة ضغط من خلال الحقائق التي سجلتها على الإدارة الفرنسية، لأنها كانت دائما تقابل الأهالي بتكذيبهم، والادعاء على أنها أمام الرأي العام تساوي بينهم وبين الفرنسيين، وأن حقوقهم محفوظة، وقد نقلت الجريدة مطالب الأهالي للحكومة الفرنسية حتى يراها الرأي العام الدولي، وقد ورد فيها قولها: « هذا هو الظلم الذي نريد رفعه ليحصل الهدوء والراحة... فإننا ننبه الحكومة الفرنسية الى أن الناس الذين بذلوا أرواحهم وسفكوا دمائهم في سبيل فرنسا مدة الحرب هم المتأهلون لأخذ وظائف القيادة قبل كل أحد، وهم الذين تجب مكافأتهم لينسج غيرهم على منوالهم»³.

علقت جريدة شهاب على هذه الحقوق المهضومة بمقال للسيد العلامة "المولود بن الصديق" يقول فيه: « ها نحن اليوم نؤدي الواجبات العسكرية مثل الفرنسيين سواء بسواء ضد كل غارة، حتى مع اخواننا الذين تجمعنا بهم رابطة دينية كتركيا والريف وعرب الشام، بقلوب الأمل من أن الشعب الفرنسي يفيق من سكونه العميق عن حقوق الجزائريين المهضومة، فيمكنهم منها في أسرع

1 - التقدم: وظيفة القيادة وقدماء العساكر، ع56، 20 شوال 1344هـ، 01 ماي 1926م.

2 - Charles-Robert Ageron : **Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien** , op cit, p23.

3 - التقدم : وظيفة القيادة وقدماء العساكر، الصدر السابق.

وقت «¹. في ذلك تذكير ببطولات الجزائريين واخلاصهم لفرنسا مقابل تلك الوعود، والملاحظ أن الغرض من كتابة هكذا مقال ما هو إلا محاولة لاستمالة الرأي العام الى ضرورة الضغط على فرنسا شعبا ونحبا من أجل الوفاء بهذه الوعود، وكذلك تذكيرا ببطولات الجزائريين التي لا تقارن حتى بجهد الفرنسيين في حد ذاتهم، حيث قال في ذلك : « .. تبين له سلامة فيهم واخلاص ضمائرهم نحو حكومتهم في المواقف الشديدة، وهم في نفس الوقت لا يبخلون بأموالهم التي اقترضوها للحكومة والتي تبرعوا بها للصليب الأحمر ومواساته للجرحى، فضلا عن الغلال والحبوب والمواشي وسائر المواد الطبيعية، وتأليف الفرق المتطوعة التي يطلق عليها اسم القومان «².

وعليه فكل ما ذكره الكاتب في هذه الفقرة دليل على اخلاص الجزائريين لفرنسا لكن علينا أن نفهم أن الجزائريين لم يكونوا مخلصين لفرنسا، وإنما دخلوا الحرب مقابل وعود كاذبة، والبعض الآخر تم تجنيدهم اجباريا، ثم يضيف الكاتب قوله أن فرنسا نفسها تعرف فضل الجزائريين عليها بقوله: «... إن رجال الحكومة يقتنعون تماما بإخلاص الجزائر كما يقتنعون في الوقت نفسه على مطالبها الضرورية».

نلمس في هذا الحديث نوعا من الضغط على الإدارة الفرنسية بضرورة الاستجابة لمطالب الأهالي، حيث ذكر الكاتب المهم منها بقوله : «...مطالبها الضرورية التي هي إلغاء الأنديجينا عن الوطن الجزائري، والمساواة في الحقوق المدنية والعسكرية والادارية بالشعب الفرنسي، بقطع النظر عن الجنسية والاعتقاد والمذهب»؛ والملاحظ أن الكاتب استعمل أسلوبا استلطافيا ذكيا، حيث ذكر فرنسا ببطولات الجزائريين ثم يعود ويذكرها بمبادئ الثورة الفرنسية وعدالة فرنسا، وليس المقصود حبا في فرنسا وإنما محاولة منه الحصول على أي حقوق، حيث يقول: « فعدالة فرنسا الجمهورية تحتم عليها بدون مبرر ولا مسوغ أن يكون للجزائر صوت جمهوري في البرلمان... و في سائر المجالس الحكومية من التشريع والتنفيذ كما تحتم على الشعب الفرنسي باحترام حقوق الجزائر وسرعة تمكينهم منها «³.

1 - المولود بن الصديق : حقوق الأمة والاندماج العسكري، الشهاب ، ع07، الخميس 07 جمادى الثانية 1344هـ، 24 ديسمبر 1925م.

2 - نفسه.

3 - المولود بن الصديق : حقوق الأمة والاندماج العسكري، المصدر السابق.

وقد وضحت الجريدة في ذات المقال أن من أسباب عدم وفاء فرنسا لوعودها وعدم احترام حريات المواطنين والمساواة بهم الى مصاف الأوربيين يرجع الى أسباب ثلاثة ذكرتها الجريدة فيما يلي: « والظاهر أن السبب في مراوغة السياسة الفرنسية في حقوقنا وعبثها بها يرجع الى أمور ثلاثة:

أولاً: سياسة الاستعمار القاضية بحمل الأهالي لا يعتبر بهم.

ثانياً: سياسة التدرج التي من شأنها أن لا تمكن الأهالي إلا بعد الكفاءة المحاطة بسور من حديد.

ثالثاً: سكوت الأهالي عن المثابرة في مطالبة حقوقهم الشرعية وعدم اتخاذهم أساليب شرعية في الحصول عليها¹.

لقد عرضت الجريدة في هذا المقال الأسباب الحقيقية التي تقف أمام عدم وفاء فرنسا لوعودها وانصاف الجزائريين، لكنها ركزت على أهم سبب وهو سكوت الأهالي عن حقوقهم، ونستشعر في ذلك ضغطها على الأهالي حتى يطالبوا بحقوقهم ويضغطوا على ادارة الاحتلال الفرنسي لاسترجاعها ومساواتهم بالفرنسيين الذين دفعوا معهم ضريبة الدم، بل وتم الزج بهم في الصفوف الأمامية لحماية الضباط الفرنسيين، حيث اتخذوا منهم درعا بشريا فكانوا جنودا اقل منهم شأنًا. نلاحظ أن صاحب المقال ركز بشكل كبير على السبب الثالث على أنه سبب عدم تلبية السلطة الفرنسية لمطالب الجزائريين، ويشرح ذلك في قوله: « وأقوى الأسباب آخرها لأنه من البعيد عادة أن تمكن الحكومة الأهالي من حقوقهم وهم صامتون لا يحركون ساكنا، فلو كان للجزائر حزب وطني يمثل الأمة تمثيلا صحيحا لأسمع صوتها رجال الفرنسيين بالقطر الجزائري والقطر الفرنسي، ودواوين الحكومة ومجالس النيابة والبرلمان، هناك يقع التفاهم على المساواة والإخاء فيعطي كل ذي حق حقه»².

وقد كانت النخب الجزائرية سواء منها المفرنسة أو التقليدية تعمل دائما من أجل الحصول على تحصيل المساواة، بغض النظر عن خلفيتها ونظرتها للشخصية الجزائرية الاسلامية، بين المحافظة

1 - نفسه.

2- المولود بن الصديق : حقوق الأمة والاندماج العسكري، المصدر السابق.

والتخلي عنها في إطار الدولة المدنية الفرنسية، ومنها ما حملته لنا جريدة النجاح في سعي المنتخبين بمقاطعة قسنطينة وبدعوة من بن التهامي بتقديم دعوة الى سائر النواب الماليين و العماليين بالجزائر من أجل الاتفاق على جملة من المطالب قصد تقديمها للسلطة الفرنسية، وذلك بمناسبة الاحتفال المؤي للاحتلال، مستغلين زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد تم الاتفاق على أن يكون اللقاء والاجتماع يوم الجمعة 09 ماي 1930 على الساعة الثانية بقاعة "ماسكاو" حيث حضر الاجتماع عديد النواب كما ورد في المقال ذكر أسمائهم¹.

وقد افتتح الاجتماع السيد بن التهامي وعرض مطالب نواب قسنطينة حسب اقتراح جريدة النجاح وأثنى عليها وقدمها للسيد "خليفة كراد" وبعد ذلك تم عرضها، كما قدمتها جريدة النجاح فيما يلي: «زيادة في اعضاء النيابة...المساواة الخدمة العسكرية وحذف الجائزة... رقي الأهلي للوظائف المدنية والعسكرية والاستحقاق، التساوي في المرتبات»².

ومنه فقد أخذت قضية التجنيد الإجباري حيزا كبيرا في هذه المطالب العشرة من حيث المساواة في المدة وحذف الجائزة التي كان يرى فيها الأهالي إهانة لهم، وحاجزا يمنعهم من افتكاك الحقوق لتي تساويهم وترفع من قدرهم إلى مرتبة الجندي الفرنسي، وكذلك تساويهم به من حيث الرتبة، وقد تم إرسال نسخة منها إلى رئيس الوزراء وأخرى الى الوالي العام.

1- عقد هذا الاجتماع على الساعة الثامنة وحضره كل من النواب العماليين الآتية أسمائهم: بلقاسم بن التهامي، عبد الرحمان أو رابح، غرسي أحمد، لخضر الابراهيم، غلام الله محمد، كراد خليف، ابن أخروب، عمر الطاهر، بومدين البشير خليفة شيخ المدينة.

بالإضافة الى: النائب البلدي عربي أحمد بن والي، والنائب البلدي شكيكن حمودو، والنائب البلدي بن سماية الهدي والنائب المالي علي بن علال وشيخ المدينة بومدين البشير خليفة.

ينظر الملحق رقم: 15 (مطالب الشعب الجزائري).

2- مامي اسماعيل: مطالب الشعب الجزائري، النجاح، ع930، الثلاثاء 07 ذو الحجة 1348هـ، 06 ماي 1930م.

المبحث الثالث: فرض التجنيد الإجباري على وادي ميزاب 1925 ومواقف ذلك في الصحافة الأهلية.

بعد أن قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإصدار مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912، الذي يتضمن تجنيد الأهالي إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي، تعالت أصوات المعارضة والاحتجاج من مختلف المدن الجزائرية، فبعض الأهالي سلكوا مسلك الشغب، والبعض الآخر بعث بالفود، والبعض الآخر لجأ الى الجبال هربا من التجنيد، كما لجأ آخرون الى الهجرة، وقد تعاملت السلطات الفرنسية مع مختلف هذه المظاهر الراضية للتجنيد من خلال اللجوء الى القوة والقسر لاقتياد الشبان من الأهالي المعنيين بالتجنيد الإجباري.

ونفس الشيء حدث في غرداية، حيث بعث أهالي ميزاب عريضة شكوى الى كومندان غرداية والوالي العام ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء، تبعها تقرير الى رئيس الحكومة في 08 جوان 1912، تعبيرا عن رفضهم القاطع للتجنيد الإجباري، كونه يتعارض مع اتفاقية الحماية المبرم مع السلطة الفرنسية سنة 1853، لكن الحكومة الفرنسية ونظرا لحاجتها الملحة لخدمة المجندين الأهالي فرضت التجنيد بالقوة على شباب بني ميزاب، الأمر الذي دفع بأهالي غرداية الى الخروج في مظاهرات كبيرة تعبيرا عن رفضهم القاطع لتطبيق التجنيد الإجباري بميزاب، ولم تتوقف هذه المظاهرات إلا عندما تقدم الوالي العام في 12 ماي 1920 بتقرير يصرح فيه أن الميزابيين رعايا فرنسيين، وأصدر مرسوما في 05 مارس 1921 يبين فيه شروط تطبيق التجنيد الإجباري بالجنوب.

أصدر مجلس الشورى الفرنسي قرارا بأن يتم تطبيق قانون التجنيد الإجباري على وادي ميزاب كباقي البلاد انطلاقا من 15 ماي 1925، وقد جاء هذا القرار بعد أن كانت منطقة ميزاب معفية من الجنوب، فقد تم ضمها الى أقاليم الجنوب وبالتالي يتم إلحاقها منطقيا بفرنسا، ويطبق عليها قانون التجنيد الإجباري كبقية المناطق الجزائرية¹؛ لقد كان لهذا القرار صدى في الصحافة الأهلية الجزائرية منها وحتى الصحافة الفرنسية، ونختص بالذكر الصحافة الميزابية، حيث تحركت

1 - يوسف بن بكير الحاج سعيد: تاريخ بني ميزاب دراسة اقتصادية واجتماعية وسياسية، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص164.

جريدة "المنهاج"¹ فقد كتب الشيخ أبو اسحاق في هذا الشأن مقالا جاء بعنوان "وادي ميزاب 15 مايو 1925" جاء فيه قوله: « في هذا اليوم العصيب من التاريخ أصدر مجلس الشورى في الدولة الفرنسية حكم غريبا نادرا يشعر بمكانة الجبروت في النفوس وعدم الاكتراث بالحقوق القطعية... وكيف يسخرون بالعهد التي قطعوها على أنفسهم حينما كانوا في حاجة إليها»².

ويشن بعدها حملة كبيرة ضد هذا القرار الذي يجبر المزيابين على التجنيد وأداء الخدمة العسكرية إجباريا، والواضح أن قرار رفض المزيابين تجنيدهم يعود الى عدة أسباب وضحها لنا الشيخ اطفيش في عدة مقالات من جريد المنهاج حيث يعرضها كالتالي:

أ:- الأسباب القانونية: وذلك من خلال المعاهدات التي أبرمت مع الفرنسيين أبرزها معاهدة الحماية في 29 أبريل 1953م التي جمعت بين المزيابين والحاكم العام "راندون" حيث يقول فيها: « إن العاقل إذا تأمل قليلا ونظر الى الواقعة بين فرنسا و وادي ميزاب 1853 فإنه لا يتردد في أن وادي ميزاب مشمول بالحماية لا بالاحتلال ولا بالإلحاق»³.

لقد قاموا بإدراج ما نص عليه مجلس البريفيكتورا سنة 1889 أن أرض ميزاب غير تابعة للتراب الجزائري، وبالتالي فالخدمة العسكرية تكون مخالفة لتلك التأسيسات لعدة أسباب أهمها: أن المزيابين لم يخدموا الجندية في عهد الترك، الى جانب الوضعية القانونية بينهم وبين فرنسا من خلال

1 - المنهاج: مجلة المنهاج من أهم آثار أبي إسحاق اطفيش بعد استقراره في مصر، أصدرها كرد على ما اقترفه يد الاستعمار الفرنسي من جرائم في الجزائر، أطلق أبو إسحاق اسم "المنهاج" على مجلته كعنوان يبرز منهجها الإسلامي، واتجاهها الوطني الواضح، ويظهر ذلك من خلال الآية الكريمة التي اتخذها كشعار يتصدر الواجهة «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعًا وَمِنْهَا جَا» سورة المائدة الآية 48، وهي مجلة علمية سياسية اجتماعية، نصف شهرية، ولكنها لم تستمر على هذا المنوال، حيث حدث تذبذب في صدورها لما لحق بها من عراقيل وعوائق فرضتها الادارة الاستعمارية، فأصبحت تصدر شهريا غرة كل شهر هجري، حيث صدر أول عدد منها بتاريخ أول محرم 1344هـ الموافق ل: أكتوبر 1925 وتطبع صفحات المنهاج في المطبعة السلفية لصاحبها محب الدين الخطيب بالقاهرة، وقيمة الاشتراك حددت بـ 80 قرشا. ينظر:

- مفدي زكرياء: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتحقيق: أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003. ص 135-140.

- صالح خربي: صفحات من الجزائر - دراسات ومقالات من 1962 الى 1972، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 1972، ص 117.

2 - أبو اسحاق اطفيش: وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925م، المنهاج، ج 01، 1344هـ، ص 81-82.

3 - أبو اسحاق اطفيش: وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925م، المنهاج، ج 02، 1344هـ، ص 172.

الاتفاقيات والعهود الواجب الوفاء بها عند جميع الشرائع السماوية أمام الطرفين لم يتفقا على حلها.¹

وفي هذا بيان توضيحي بأن منطقة ميزاب ليست معنية وفق هذه المعاهدة بقرار إلزامية تجنيد أبنائها بتأدية الخدمة العسكرية، وهي بذلك معفية من قرار التجنيد الاجباري الذي صدر في 1912، فقد ذكر جزءا من المعاهدة في مقاله يقول فيها: «إنا لا نريد بأي صفة أن نتدخل في أمورك الداخلية، وإنكم ستبقون من هاته الوجهة مثلما كنتم في الماضي، وأن لا نشتغل بأعمالكم إلا إذا أمست بالراحة العامة»²؛ الواضح في أن سرده لنص المعاهدة دليل آخر على أحقية الميزابيين بإعفائهم من مرسوم التجنيد الاجباري، ثم يذكره بمعاهدة أخرى عقدت بين ميزاب والفرنسيين في 21 ديسمبر 1882، حيث يذكر ما قاله فيها "تيرمان": «سنحترم تأسيساتكم الادارية العنيفة»³.

واصلت الصحافة محاربتها لهذه القضية (التجنيد الاجباري بميزاب)، حيث عبرت جريدة المنهاج عن استياء الميزابيين لهذا الأمر العظيم الذي أصاب هذه الأمة الجزائرية عامة ووادي ميزاب خاصة، فقد نشرت مقالا تعبر فيه عن استيائهم وسخطهم بقلم الشيخ اطفيش وقد جاء فيه قوله: «ولفظ النزاع المستمر بين الشعب والحكومة أن تتنازل من شموخها وكبريائها الى الاعتراف بالحق الناصع الذي لا يخفيه حجاب، وهو إبقاء ما كان على ما كان، واحترام المبادئ القومية التي تبقى ببقاء الأمم والشعوب»؛ نلاحظ في كلامه هذا نداء الى ضرورة العدول عن تنفيذ مثل هذا القرار الذي أضر بالأمة الميزابية، حيث يعلق على ذلك قائلا: «كفى ما حاق بأبنائنا وأفرادنا المخلصين من الضيم الذي تنبو عن مواقفهم العقل الراجحة»⁴.

لكن على عكس ما كان سابقا فان لم تنتفض الصحافة الميزابية وخاصة صحافة أبو اليقظان لأجل هذا الأمر الجلل الذي أصاب الأمة الجزائرية وقت صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 3

1- عمر بن عيسى بن ابراهيم: بيان حقيقة عن التجنيد الاجباري وما ينتج عنه بوادي ميزاب، ط01، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ، ص55.

2- أبو اسحاق اطفيش: وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925م، المنهاج، ج02، المصدر السابق.

3- أبو اسحاق اطفيش: وادي ميزاب، المنهاج، ج04، 1344هـ، ص254.

4- المنهاج: حول مسألة التجنيد بوادي ميزاب، 1344، ص ص، 289-291.

فيفري 1912، والذي لم تحرك فيه هذه الصحف ساكنا، تفاعلت باقي الصحافة الأهلية مع هذا الأمر الجلل الذي أصاب الميزابيين، حيث كان له صده في مختلف الصحف حتى الاستعمارية منها، حيث نشر السيد باروكان مقالا حول فرض التجنيد الاجباري على أهالي ميزاب جاء بعنوان "الشعب الميزابي والتجنيد"، وقد تفاعلت جريدة النجاح مع هذا المقال ووصفته بـ "مقال خطير لشيخ الصحفيين المسيو باروكان"، ويبدو أن وصفها هذا جاء من توجهها كونها إحدى الجرائد التابعة للحكومة الفرنسية، وقد أشار صاحب المقال الى خصوصية الميزابيين، ونوه إلى الاتفاقية التي عقدتها فرنسا معهم حيث يقول في ذلك: « ونحن لا نتدخل في أموركم الداخلية بل نترككم على منوالكم السابق تحكمون أنفسكم بحسب مصالحكم ».

ثم أشار الكاتب في مقاله الى البوادر الأولى التي دفعت فرنسا شيئا فشيئا الى أن تضمها الى أقاليم الجنوب وتفرض عليها نفس القوانين، حيث جاء قوله: « وقد استمر الشعب الميزابي سنين كذلك ثم أصبحت بنود المعاهدة تنقض شيئا فشيئا، إلى أن وصلت إلى مسألة العسكرية، وهي المسألة العظمى التي مست عواطف الشعب الإباضي، فأصبح مبلبل البال بها متكدرا منها»¹؛ وقد عبر الشعب الميزابي عن استياءه لمثل هذا القرار الأليم الذي فرض عليه، وهو ما نلمحه في المقال المنشور سابقا بجريدة النجاح جاء فيه: « وهو الآن يقاسي آلامها ويتجرع كأس مرارتها مكرها»². لم يكن لهذه المصيبة التي ألمت بالميزابيين صدى في الصحف الأهلية فقط، بل حتى أن الكتاب الفرنسيين بعضهم من تأثر بها، وقد تعرضنا بذكرهم سابق و منهم الصحفي " المسيو باروكان"³، الذي كتب مقالا عنها في جريدة الأخبار نقلته عنه جريدة النجاح جاء بعنوان "عساكر السلم"، وقد ذكر فيه زياره سمو الوالي العام "فيوليت" إلى بلاد ميزاب وزيارة الجامعة الاباضية كما بين الكاتب الفرنسي، وأشار إلى الاتفاقيات التي تعاهدت فرنسا من خلالها بترك بني ميزاب واعفاءهم

1 - مامي اسماعيل: الشعب الميزابي والتجنيد، النجاح، ع264، الجمعة 29 جمادى الثانية 1344هـ، 15 جانفي 1926م.

2 - نفسه.

3 - وصفه عمر بن قدور في مقال سابق بـ: حبيينا المسيو باروكان الغيور على الاسلام. ينظر:

- عمر بن قدور الجزائري: نحن والأفاكون، المصدر السابق.

من العسكرية حتى في وقت الحرب بقوله: « ولما قامت الحرب قام أهالي ميزاب بأعمال غير رفع السلاح، مونوا الصحراء، وأمدوا الدولة ومدن التل، وكل الوطن انتفع بتجارهم »¹. وبالتالي فإن مسألة التجنيد الإجباري بوادي ميزاب كانت من أبرز النتائج التي أفرزتها الحرب، حيث يمكن القول أن فرنسا حتى ولو أنها خرجت مثقلة بالخسائر من هذه الحرب، لكنها خرجت منتصرة بسواعد الجزائريين الذين اشركوا فيها، وبالتالي فقد أرادت الاستفادة من الأهالي وتجنيد أكبر عدد منهم لتعويض الفرنسيين لعدة أسباب² عرجنا بذكرها في الفصل الأول، وكذلك لتنزع عن الميزابيين ثوب الاستقلال الذاتي الذي منحهم إياه، وتفرض نفسها على كل الجزائر باعتبارها مستعمرة تابعة له، وهو ما أكده الكاتب بقوله: «... ولما انتهت الحرب لم يخطر بالبال أن المسألة العسكرية يتكلم فيما يخص أهالي ميزاب، لأنه كما قال مسيو "جورج ليق" لا تحتاج فرنسا لجيش أكثر من جيشها لا وقت السلم ولا وقت الحرب »³.

لكن يبدو أن ذلك كان مجرد امتصاص لغضب الجزائريين، وإظهارا للوفاء بوعودها تجاههم، ولكنها سرعان ما عادت لتنفيذ مخططاتها، وفرض التجنيد الإجباري على كامل الأهالي دون استثناء الميزابيين، عكس ما كانت تدعيه قبل الحرب، وهو ما أشار إليه الكاتب حيث جاء في قوله: « فقد أثار المسيو أبييل أبحاثا حيث أراد أن يتوصل لمزاب إلى إلزامية جميع أهالي الصحراء بالعسكرية، وهم لا دفاتر لهم لتنفيذ ولائهم، إلا أنه في أمره قال للوالي العام أن يلزم العسكرية من أراد من القبائل »⁴.

نلمح في هذا التصريح إشارة إلى أن يمس التجنيد الإجباري أهالي ميزاب، ومن بين الحجج التي طرحتها فرنسا من أجل فرضها التجنيد الإجباري على أهالي ميزاب مثل بقية الأهالي، والتجاوز على خصوصيتها هي ما أشارت له جريدة المنهاج لصاحبها اطفيش وهو ما يخص الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتميز لوادي ميزاب، وهو نفس الأمر الذي ورد في عريضة أهالي ميزاب

1 - النجاح: عساكر السلم، ع264، السنة السادسة، الجمعة 29 جمادى الثانية 1344هـ، 15 جانفي 1926م.

2 - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 214-215.

3 - النجاح: عساكر السلم، المصدر السابق.

4 - نفسه.

التي تعاني صعوبة وقساوة في العيش بسبب تضاريس الطبيعة¹، ما يستلزم قدرة التحمل الكبير للتأقلم فيها، الأمر الذي يجبر أهالي ميزاب على التنقل والترحال إلى كبرى المدن كطرابلس وتونس والجزائر والاشتغال بالتجارة².

ويقول في هذا الشأن ما نقلته لنا جريدة المنهاج: « إن الشعب المزابي ما كان يطلب العيش إلا في هدوء وسكينة...ولو أنصفتها الدولة الفرنسية لاعتبرته معمرا لواحات قاحلة، يحتاج احتياجا أكيدا الى المساعدة تأييدا في مواصلة أعماله ومعاونة الطبيعة، حتى يتسنى له من الرفاهية والعمران ما يكفل له الحياة الصحيحة³ ». وينقل لنا الشيخ تلك التهم التي وجهتها الادارة بالفرنسية حتى تبرر فعلتها وقرارها حيث يقول: « فقد اتهم الاستعمار شعبنا بالتهم التي يعلم على غير هدى في أمره، اتهم الشعب بالبلشفية واتهمه بالمؤامرة الخفية وبإمداد العدو»، وبالتالي فإن الشيخ اطفيش ومن خلال منبر جريدة المنهاج وضح أن سفر المزابيين ما هو إلا لصعوبة العيش، وبحثا عن الرزق والتجارة، وليس للتجنس أو دعم الأعداء عكس ما تزعمه فرنسا⁴.

وقد امتنع أهالي ميزاب عن تجنيد أبنائهم وأنفسهم أمام هذه الحجج الواهية، ما دفع الحكومة الفرنسية بتقديم أوامر الى جيوش السودان، والتي توجهت بدورها نحو قصور ميزاب لتجبرهم على الانصياع للأوامر وقبول قرار التجنيد الإجباري، ويبدو أن الميزابيين قد فرضوا على أنفسهم التجنيد عند مطالبتهم بأن يبقى الوطن كله تحت قانون واحد، وهو ما دعم القرار الفرنسي بفرض التجنيد الإجباري عليهم، الأمر الذي أشارت إليه جريدة النجاح في أحد مقالاتها بقولها: « إن الذين يحاولون ذهاب الميزة⁵ وبقوا يمتنعون من بقاء ميزاب على حكومة مستقلة، لأن قاعدتهم أن يكون الوطن كله تحت قانون واحد، وهي أغلاط بعد أخرى وعناد بعد آخر، توصل به لاغتصاب أمة صادقة مخلصة نافعة، وأخذ مائة رجل منهم للعسكرية هو عدد لا يزيد في قوتها أصلا⁶ ».

1 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: المصدر السابق، ص 23-24.

2 - أبو إسحاق إبراهيم اطفيش: وادي ميزاب، المنهاج، ج 02، 1344هـ، ص 174.

3 - أبو إسحاق إبراهيم اطفيش: وادي ميزاب، المنهاج، ج 02، المصدر السابق.

4 - أبو اسحاق ابراهيم اطفيش : وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925، المصدر السابق، ص 85.

5 - الميزة: يقصد بها هنا " الإستقلال الذاتي".

6 - مامي اسماعيل : الشعب المزابي والتجنيد، النجاح ، ع 265، 13 رجب 1344، 19 جانفي 1926.

بقيت رسائل الاعتراض على القانون والمظاهرات الراضية للتجنيد على حالها، حتى أنها أثرت على بقية البلدان الاسلامية الخاضعة لحكم فرنسا، حيث بدأت بوادر رفض التجنيد و مؤشرات العصيان و هو ما أشار له الكاتب في مقاله بجريدة النجاح بقولها: «والاعتراضات الدائمة الصادرة من بني ميزاب ضد العسكرية... انتشرت في البلاد الاسلامية... و قد أخبر وزير الخارجية بأن ذلك أثر كثيرا بسوريا وبالمغرب ونحن محتاجون لتهدئة الأمم»¹.

وقد طرح الشيخ أبو إسحاق اطفيش في جريدة المنهاج شرطا وافيا لهذا التحامل والقرار الذي فرضته فرنسا على أهالي مزاب، والذي كانت الصحف الفرنسية تدعمه وترحب به أي ما ترحيب، ويرجع ذلك الى غياب الإعلام في الجزائر، وعدم وجود صحافة حرة تكشف خططهم بقوله: «ولو كانت لنا بالجزائر وأجابتهم بمثل ما أتو به من ضروب الباطل والشماتة أو لکمتهم بكلمات، الحق وصفعت قفاهم بفضيحة سيئاتهم لعرفوا قدرهم وانتبهوا الى الوقوف عند حدهم»².

لقد عارض بنو ميزاب كلهم التجنيد الإجباري، وهو نفس الأمر الذي أكدته الصحافة ما عدا ما تذكره الكتابات من أن هناك من لم يعارض هذا القرار، خاصة الموظفين لدى الادارة الفرنسية، منهم الشيخ "داود بن بكير" الذي كانت له نوايا من وراء ذلك، حيث جاءت تصريحاته تقول: «إن التجنيد الإجباري ضروري حتى يدرك بني ميزاب استخدام السلاح»؛ في الواقع كانت لهذا القاضي داود يد في تهرب الشباب من الجندية خفية، ولما علمت فرنسا بنواياه الثورية اغتالته³.

نفس الأمر الذي أكدته نص برقية القائد العسكري بمنطقة غرداية، التي بعث بها الى الحاكم العام بالعاصمة بتاريخ 20 جوان 1922 صورة عن معارضة سكان وادي مزاب للتجنيد يقول فيها: «إن معارضة الأهالي للتجنيد الإجباري مستمرة دائما، فكل الشباب في مزاب يختفون بمجرد ظهور عساكرنا... إن التجربة أكدت هذه السنة أن كل التعليمات والمراسيم القانونية الخاصة

1 - مامي اسماعيل : الشعب المزابي والتجنيد، النجاح ، ع265، المصدر السابق.

2 - أبو اسحاق ابراهيم اطفيش : وادي ميزاب يوم 15 مايو 1925، المصدر السابق، ص83.

3 - أحمد ناصر بالحاج: موقف سكان وادي ميزاب من التجنيد الاجباري 1912-1925م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001-2002، ص66.

بالتجنيد واجهت عراقيل عويصة عند محاولة تطبيقها، وذلك بسبب الدعاية المضادة التي واجهتها من طرف الأهالي، وكذلك التجمعات التي ينشطها ويقودها أعيانهم»¹.

قابلت فرنسا هذه المعارضة بالرفض، معتبرة أن منطقة غرداية أو بلاد ميزاب هي أرض جزائرية تابعة هي الأخرى لفرنسا وتخضع لكل القوانين الفرنسية، وأن مصلحة فرنسا فوق كل اعتبار، وهو ما نقلته جريدة النجاح على لسان الصحفي "المسيو باروكان" حيث يقول: «وإن منفعة فرنسا يجب أن تقدم على كل حساب، إن المسيو فيوليت لما مر بمزاب قابل الأعيان الذين أرادوا الاعتراض على مسألة العسكرية ومنعهم عن الكلام فيها»².

قدمت الجالية الميزابية عريضة إلى لجنة موريس فيوليت التي قدمت إلى الجزائر، وذلك قصد إعادة النظر ورفع الغبن الذي لحقهم جراء فرضهم لقرار التجنيد الإجباري على الميزابيين، وقد جاء في نص العريضة ما يلي: «...إن ميزاب ليشكو أمورا كثيرة، ومن أخطر تلك الأمور التجنيد الإجباري، حقا إن هذه المسألة منذرة لوطننا بالخراب والدمار، وتعد سلطة فرنسا في تلك النواحي القاحلة عن الانتشار، وإذا تحققنا جهل الرأي العام الفرنسي بحقيقة مسألتنا فقد نشرنا له اليوم 20 أبريل 1930 اللائحة المدعمة بالحجج القاطعة، تلك اللائحة التي شرحت الأخطار الحافة بميزاب من جراء التجنيد الإجباري عليه»³.

وقد واجهت فرنسا كل هذه المطالب والاحتجاجات بالرفض حسب ما نقلته لنا جريدة النجاح في مقالها المنقول عن جريدة الأخبار بقولها: «...وبالجزائر يجب أن يحافظ على أفضلية الحاكم على المحكوم، ولا يمكن أن تفصل المسألة بإرضاء أمة قليلة لا يراد لها الاعتراف لها بالخصوصية، لأن ذلك يثير دواعي أخرى»⁴؛ وقد عبرت جريدة الشهاب هي الأخرى عن دواعي فرض التجنيد الإجباري بوادي ميزاب وتعميمه على سائر الجزائر، في أن السبب يعود إلى الشجاعة والخبرة والشهامة التي أظهرها المجندون الجزائريون في الحرب، فأرادت الاستفادة من كل شبان الجزائر فجاء قولها: «ولما رأت الحكومة إقدام هذا الجند وخبرته بالأساليب الحربية، وبالرغم من أنه ممنوع من

1 - محمد ناصر بوحمام: الشيخ بيوض والعمل السياسي، ط01، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1991م، ص 112.

2 - مامي اسماعيل: الشعب المزابي والتجنيد، النجاح، ع265، المصدر السابق.

3 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: المصدر السابق، ص ص 8-9.

4 - مامي اسماعيل: الشعب المزابي والتجنيد، النجاح، ع265، المصدر السابق.

الترقي إلى مراتب القيادة العالية جعلت العسكرية إجبارية على الجزائريين، وعممتها على سائر العناصر، حتى على إخواننا المزابيين الذين أخذوا عنها عهدا وموائق بمعافة أبنائهم من الجندية، ولكن السياسة لا تحترم من العهود إلا ما كان موافقا لمصلحتها»¹.

واصل أهالي مزاب رفضهم للتجنيد من خلال العرائض والوفود ومنها، ما نقله لنا الشيخ عبر جريدة المنهاج، حيث قدم مطالبه إلى الدولة الفرنسية مذكرا إياها بمبادئ ثورتها التي تتغنى بها -العدل والمساواة والديمقراطية- ومدى حظ الجزائريين منها، وخاصة أهالي مزاب، حيث يقول : «إن لم يكن لكم وأنتم أبناء رجال الثورة التي هدمت هيكل الظلم والاستبداد، أقرت مبدأ الحرية والعدل والمساواة أن تعترفوا بحقوق الشعب، تسلموا بعدالة قضيته، فتركوه مستريحا من ألم الاضطهاد و وحشاء المشاق التي جررتموها إليه؟»².

كل هذه الأعمال الحديثة والجهود المضنية ذهبت أدراج الرياح، ويظهر أن الادارة الفرنسية لم ولن تستجيب لأهالي مزاب بأن تعفيهم من مرسوم التجنيد الاجباري، والسبب في ذلك كما أرجعته جريدة الشهاب يعود الى عدم وجود رفض مطلق من كافة الجزائريين، كحدوث ثورة عارمة تعم كل أطراف الجزائر، حيث تقول: «والجزائر لم تمتنع إزاء هذا الإجبار على الانخراط في سلك الجيش، بدليل أنها لم تقع في عموم القطر اضطرابات واحتجاجات ضدها»³.

و أعابت على النخب جريها وراء الاصلاحات والمساواة بين العرب والفرنسيين، وأن هذه الأعمال هي التي كانت السبب الأساسي وراء فرض فرنسا للتجنيد الاجباري دون أي صعوبات، حيث يقول في ذلك: « إن أعيانها ومفكرها علقوا هذا الإجبار على المساواة بين العنصرين العربي والفرنسوي في الحقوق المدنية بعد إلغاء الأنديجيني عن وطنها قياسا على المساواة في التضحية»⁴.

وقد أشار الكاتب الفرنسي "المسيو باروكان" الى سبب رفض إدارة فرنسا التراجع على هذا القرار، وهو وجود أمور شجعت على ذلك، منها تخلي المجلس الدولي عن مساعدتهم والاستجابة

1 - المولود بن صديق : حقوق الأمة والاندماج العسكري، المصدر السابق.

2 - أبو اسحاق ابراهيم اطفيش : وادي مزاب، المصدر السابق ، ص172.

3 - المولود بن الصديق: حقوق الأمة والاندماج العسكري، الشهاب، المصدر السابق.

4 - نفسه

لهم، ووقوفه بجانب فرنسا بقوله: « ولو أن أهالي مزاب لم يرفعوا مسألتهم لدى المجلس الدولي الذي حكم عليهم بإبطال طلبهم معتبرا أن احتلال الدولة لوطنهم حوز له لكان حل مسألتهم سهلا »¹؛ وقد أشار الصحفي الفرنسي إلى أن أهالي مزاب لا يزالون متمسكين برأيهم رافضين مسألة تجنيد أبنائهم، مراعاة لعاداتهم المحلية وقواعدهم الدينية، وعلى الأمة الفرنسية أن تنظر إلى هذه المسألة بعين الرفق، فبنو ميزاب أمة قليلة مسالمة، تعمل على تنمية خيرات الإيالة الجزائرية بتجارهم، وأشار إلى أن فرنسا لا تحتاج إلى جيشهم في الحرب أو السلم.²

وقد ردت جريدة وادي مزاب³ على مقال الصحفي الفرنسي "فيكتور باروكان" الذي نشره في جريدة جريدة "الأخبار"، وعلقت عليه حيث وصفته بالصحفي الخبير وصديق المسلمين، لما تضمن مقاله من مساواة إلى جانب المزابيين، وقد وصفت جريدة النجاح هذا المقال بـ: "مقال خطير لشيخ الصحفيين المسيو باروكان"، فقد وضحت فيه وقوفه إلى جانب الأهالي في عدم شرعية فرض التجنيد الإجباري على أهالي مزاب أو الصحراء كليا، لكنهم أعابوا عليه ادعاءه بأن كون منطقة ميزاب مركز البلاد فإن ذلك يستوجب قانونا موحدا على كل الجزائر، وقد وصفه الكاتب بقوله: « فمن حاول توحيد النظام في الجزائر وفي مزاب حاول مصادمة السنن الكونية وهذا من الجنون »⁴.

لقد حاول الشيخ عيسى بن ابراهيم توضيح أسباب رفض المزابيين للتجنيد الإجباري، فأرجعها إلى أسباب دينية وعهود سابقة ومعاهدات دولية⁵، وهو نفس الأمر الذي أشار له كاتب المقال، حيث بين أن جونا هو الوحيد الذي فهم قضية بني مزاب وإعفائهم من التجنيد الإجباري بقوله:

1 - مامي اسماعيل: الشعب المزابي والتجنيد ، المصدر السابق.

2 - مامي اسماعيل: الشعب المزابي والتجنيد ، المصدر السابق.

3 - وادي ميزاب 1926-1929: صدر عددها الأول في الجزائر العاصمة في شهر أكتوبر 1926م، ورد فيها : جريدة وطنية اسلامية باسم "وادي ميزاب" تصدر مرة كل جمعة، وقد عانت بعض الصعوبات والمضايقات في بداية صدورها حيث طبعت بعض اعدادها في تونس حيث طبع منها 119 عددا مدة عامين كاملين، تحمل فيهما أبو اليقضان مسؤولية الطباعة بتونس، كان منهجها اصلاحيا حيث عملت على ترقية مدارك الأمة لرفع مستواها المادي والأدبي وافادتهم بما يهمهم من شؤون العالم عامة والمسلمين خاصة. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص72-74.

4 - الفرقد : نحن و م. قوفيون، وادي مزاب، ع60، 14 جمادى الثانية 1346هـ ، 09 ديسمبر 1927م.

5 عمر بن عيسى بن ابراهيم: المصدر السابق، ص10-11.

« إن م. جونار هو الذي درس حقيقة هذه المسألة، حيث ناب عن م. تيرمان لدى لجنة 1882 المنعقدة آن ذاك لسن نظام ميزاب، فأعفى إثر ذلك مزاب من التجنيد الجبري حتى في مدة الحرب»¹.

كما عرج إلى جهل "م. أبيل" للمعاهدات والعهود، وحاول أن يدخل كل البلاد الجزائرية تحت قانون واحد، متنكر للنظام الخاص ببلاد الصحراء، لكن معارضة كليمنصو سنة 1921 حالت دون ذلك؛ ووضح أنه لا يمكن فرض التجنيد الاجباري في ميزاب أو بلاد الصحراء من دون فرض المساواة، وهذا ما ترفضه ادارة الاحتلال، ثم أنكر على "قوفيون" قوله بأن المزابيين يتلذذون بوجود الخلاف بين الدول لحفظ كياناتهم، ووصفها بأنها مغالطة لفرض نظام التجنيد الإجباري، ثم وضع في نهاية المقال بأن مزاب كبقية مناطق الجزائر، كل لها خصوصياتها بقوله: « إن أحوال الجزائر رهينة العوائد والطقوس وأسباب الغش، فلكل ناحية من نواحي البلاد الجزائرية نظام خاص وقيود حيوية، فمن حاول إدماج الكل في الكل أحدث تشويشا وانقلابا وخرابا»².

وقد نشرت ذات الجريدة مقالا عن مواصلة فرنسا لقرارها في فرض التجنيد الاجباري على منطقة ميزاب، حيث عرضت الحصص التي أوجبتها فرنسا على المنطقة من عدد الشبان الذين وجب تجنيدهم في 01 ديسمبر 1928، وقد تقررت كما جاء في الجريدة كما يلي: « وقد وزع العدد المطلوب تقديمه وهو ثلاثون نفرا على بلاد مزاب حسب ما يأتي: غرداية 08، يزقن 5، العطف 4، بنورة 3، مليكة 2، بربان 4، القرارة 2»³.

وكانت الصحافة الأهلية تتابع الحوادث الدولية بحرص، فقد أرادت استغلال عقد الدول الكبرى لمعاهدة تحريم الحرب في باريس في 27 أوت 1928، التي بموجبها تستريح الأمم من أهوال الحروب التي أنهكتها، وقد رأت فيها الصحافة فرصة ملائمة كون فرنسا أحد الدول الموقعة على هذه المعاهدة، وذلك من أجل عرض طلبها المتمثل في رفض التجنيد الاجباري عن أهالي ميزاب، كونه لم يعد لازما طالما الدول العظمى عقدت معاهدة بتحريم الحرب وإشاعة السلم، كما وضخوا لها ذلك بقولهم: « فإننا نتوسل بجنابه لديها باسم الأمة الميزابية لرفع حكم التجنيد الجبري عنا

1 - الفرقد : نحن و م. قوفيون، وادي مزاب ، المصدر السابق.

2 - الفرقد : نحن و م. قوفيون، وادي مزاب ، المصدر السابق.

3 - وادي ميزاب: أنباء ميزاب، ع61، 21 جمادى الثانية 1346هـ ، 16 ديسمبر 1927م.

الذي لا يتفق وجوده و مبادئ السلم»¹، وقد أرفقوا طلبهم هذا بعبارات التذلل لفرنسا والترجي لها بقولهم: « فرجاؤنا من كرم فرنسا أن تراجع ذاكرتها في مسألتنا وتجدد نظرها فيها... والشعب الميزابي من أضعف خلق الله تربة وطبيعة...ومن الحكمة وحسن السياسة أن لا يرهق ويوهن»². ثم ذكرت الجريدة في نهاية ما تتعرض له من طرف الادارة الفرنسية، وخاصة في القضايا والمسائل التي تعارض سياس فرنسا، حيث تقول: « ولو لم يلجم قلمنا عن الخوض في هذا الموضوع لمألأنا أعمدة الوادي طول السنة بالحجج والبراهين والوثائق الرسمية، حتى تنبسط حججنا الشرعية بشروح صافية أمام المراجع العليا»³؛ كما عبرت جريدة المغرب⁴ هي الأخرى عن رفض الميزابيين للتجنيد، واصفة إياه بالمخالف لعاداتهم وتقاليدهم وطبائعهم، وبالخصوص كونه مخالف لدينهم، حيث تقول في هذا الشأن: «بالأخص عدم بعث الجنود الجزائريين لفرنسا لأن في إقامتهم بها يتعاطون الخمر ويتخلقون بخلق ترجع عليهم بالويل، وعندما يقضون واجبهم العسكري يكرهون المكث بالقطر الجزائري ويقصدون فرنسا»⁵.

لذلك فإن أهالي ميزاب يعتبرون أن التجنيد الإجباري سيؤدي بالجندي المسلم إلى تركه لركن عظيم من أركان الإسلام ألا وهو ركن الصلاة، فعن جابر قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

1 - وادي ميزاب: معاهدة تحريم الحرب، ع 101، الجمعة 07 ربيع الثاني 1347هـ، 21 سبتمبر 1928م.

2 - نفسه.

3 - وادي ميزاب: معاهدة تحريم الحرب، المصدر السابق.

4 - جريدة المغرب 1930-1931: ظهر برز عددها الأول في 26 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، وطبع منها 38 عددا، وكان مقالها الافتتاحي لأبي اليقظان كما ضمت كتابا آخرين بارزين مثل سليمان بوجناح وغيرهم، وقد عالجت قضايا وطنية وعربية وعالمية لكتاب في غالبيتهم جزائريين، عالجت الجريدة مختلف القضايا في مختلف الاصعدة الوطنية منها والاسلامية وحتى العالمية، فكانت متربصة بالمستعمرين وافتراءاتهم، الى جانب اتجاهها القومي حيث كانت منتقدة الخرافات المنحرفين إلحادا وفرنسا، ومدافعة عن الدين الاسلامي فاضحة كل من يريد المساس بقيمه. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 101-111.

5 - عبد الرحمان بن عمر: اليد العاملة بالجزائر، المغرب، ع (محموا)، الثلاثاء 02 ربيع الأول 149هـ، 29 جويلية 1930.

﴿ إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ﴾¹، كما يجبر المجند المسلم في الجيش الفرنسي على أكل ما لا يحله له دينه أكله، وما لا يحل له شربه، فالسلطة الفرنسية كافرة، ولذلك هي لا تفرق بين ما هو حلال وما هو حرام، كما أن الجندي ليس له من سبيل سوى أكل ما يقدم له من طعام، بالإضافة إلى ذلك فإن المجند المسلم سيعاشر من لا خلاق لهم من كحوليين وغيرهم، ولأجل هذا كله جاءت عريضة سكان وادي ميزاب يقولون فيها: « إن الصلاة أهم فرض يوجبه علينا ديننا، فهي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم مدار الدين، والصلاة لا تكون صحيحة إلا في شروط محددة من نظافة جسم و فراغ بال، وتكون في أوقات معلومة... فلا يمكن إذا توافقت مع لوازم الجندية كما هي معروفة في العسكر الفرنسي »².

وعلى إثر ذلك قام أهالي ميزاب وأعيانهم بتقديم عريضة³ إلى رئيس الجمهورية في 07 ماي 1930 من طرف النواب الميزابيين، وقد ضمنوها بعدة مطالب يتحججون فيها بقولهم كما ورد ذكره فيما يلي: « إعفائنا من الجندية الجبرية فإننا كلنا في حالة قيامنا بتعمير ذلك الوطن الخالي جنود متطوعة نتحمل من التكاليف الشاقة ما لا يتحمله الجنود النظامية، وإرهاقنا فوق ذلك بالخدمة العسكرية معناه إفناؤنا وتخریب بلادنا، وفرنسا بما عهد منها من السماح وحب التعمير لا ترضى بذلك »⁴. أما نص الرسالة الثانية فقد أشاروا فيها إلى قضية التجنيد الإجباري الذي يخلف عواقب وخيمة على أهالي ميزاب وبلادهم، فقد دعوا في هذه الرسالة إلى ضرورة إيجاد حل مستعجل لهذه القضية، كما دعوا فيها إلى ضرورة احترام العهود وابطال مسألة التجنيد الإجباري إبطالا كلياً، و وصفوا هذا العمل بالعمل البطولي، حيث يقولون في ذلك: « فإن فرنسا تكون حينئذ أتت بأسمى وأشرف عمل سياسي، وتكون قد برهنت بعملها هذا بأنها تريد احتلال الأرواح لا احتلال البلاد، فإن نتيجة ذلك محققة وعظيمة، والاحتفال المئوي الجزائري يكون حينئذ عنواناً للإحسان والكرم ».

1 - الحديث أخرجه مسلم حديث (82)، وانفرد به عن البخاري، وأخرجه الترمذي في " كتاب الإيمان " باب ما جاء في ترك الصلاة " بلفظ: (بين الكفر والإيمان ترك الصلاة)، وأخرجه النسائي في " كتاب الصلاة " باب الحكم في تارك الصلاة " حديث (463)

² - Meyneir Gilbert : op cit, p98.

3- العريضة: ينظر الملحق رقم: 16.

4 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: المصدر السابق، ص ص، 14-15.

لقد رفض أهالي وأعيان ميزاب التجنيد الاجباري جملة، وهو ما جاء في نص رسالتهم بقولهم: «إن رئيسنا عمر بن عيسى بن ابراهيم قد حلل في هذه الرسالة المسألة العسكرية من جميع الوجوه، وكلها تنافي الخدمة العسكرية التي تجر خراب ميزاب وفساد الشبيبة المجندة، ولذلك فإننا نقدمها اليكم لتضموا إلينا وتعملوا كامل جهدكم لأن تحل هذه المشكلة عاجلا حسب مرغوب وثقة الجميع»¹.

وعليه فإن أهالي ميزاب وحسب الرسالتين السابقتي الذكر يكونون قد رفضوا التجنيد جملة، سواء التجنيد الإجباري أو التطوعي الإرادي دون أي تغيير، وأرجعوا ذلك الى الخراب الذي يصيب أموالهم وأنفسهم وأعراضهم وأوطانهم، كما أن لميزاب خصوصياتها وميزاتها الخاصة التي لا تتوافق مع التجنيد الإجباري.

لقد كان لهذا العمل الذي بادر به أعيان ونواب ميزاب صدى لدى الصحافة الأهلية وحتى الاستعمارية، حيث نشرت جريدة المغرب مقالا حول هذه الرسالة التي صاغها عمر بن عيسى بن ابراهيم رئيس جمعية النواب الميزابيين، فقد أحدثت دويا هائلا في المراجع العليا والدوائر السياسية والأندية العلمية، حيث كشفت اللثام عن حالة شعب كان موضع جهالة لأصله ولقواعده الدينية ونظمه الاجتماعية، وأظهرت صعوبة الحياة التي يتكبدتها أهالي ميزاب، وقد وصفت الجريدة هذه الرسالة بقولها: «لم نر من بين ما كتب على ميزاب مؤلفا حظي بمثل ما حظيت به رسالة السيد عمر بن عيسى بن ابراهيم من تقدير عليا الكتاب وارباب الحثيات الكبرى من الفرنسيين ومن غيرهم لها حق قدرها»².

كما نقلت لنا الجريدة بيانا من جمعية النواب الميزابيين، من أجل اطلاق الرأي العام الجزائري على شروطه وبنوده حتى يكون له صدى في الأوساط الجزائرية، فقد وضحت في البيان خطر الخدمة العسكرية على أهالي ميزاب وما يجره لهم من خراب، وقد نقلت لنا الجريدة البيان الذي صاغته اللجنة برئاسة عمر بن عيسى بن ابراهيم، وعلقت بقولها على أن الهدف من إقرار هذا

1 - نفسه، ص ص، 15-16.

2- عبد الرحمان بن عمر : وادي ميزاب "هذا بيان للناس، المغرب ، ع36، الخميس 22 شوال 1349هـ، 12 مارس 1931م.

البيان هو ضرورة إيجاد حل سريع من أجل التراجع عن إقرار التجنيد الإجباري على أهالي ميزاب، وقد عرضت الجريدة خطاب الميزابيين التي تلخصت في النقاط التالية:

- 1- تشكيل لجنة متركبة من فرنسيين ووطنيين لمهمة البحث في ميزاب عن الأسباب المخربة التي لا يمكن أن تخطئ هذا الوطن بإدخال الخدمة العسكرية الإجبارية
- 2- إبطال طريقة كهاته والتي لا يمكن أن تعرض حالة الوطن للخطر، زيادة على كونها مضادة لنظامه السياسي وعقائده الدينية.
- 3- أن تترك فرنسا كل سياسة متركزة على الوحشية وأن تفتح العلاقة المؤسسة على العدالة والحق واحترام العهود.

لقد وصفت الجريدة هذه المطالب بالصائبة نظرا، للدور الكبير الذي يلعبه الميزابي في التعمير والتجارة، وأن لفرنسا فائدة كبرى في تراجعها على إلزاميتها التجنيد الإجباري لأهالي ميزاب لما يلحقه من خراب الأوطان، وقد دعت هذه اللجنة برئاسة عمر بن عيسى فرنسا الى احترام العهود المبرمة، كما أوضحت بأن هذه المطالب توجب اتحاد الأصوات¹.

نقلت لنا جريدة المغرب مقالا نشر بجريدة "الجزائر Algérie" جاء تحت عنوان "الخدمة العسكرية"، وقد تعرضت فيها الى أهالي ميزاب الذي يصل تعدادهم حسب رأيها الى 50 ألف نسمة، وأنهم يسكنون قطرا طبقت عليه الحماية بموجب اتفاق 1853، لكن الأحوال تغيرت الآن وأصبحت التجنيد الإجباري يطبق عليهم كباقي أبناء القطر الجزائري، لأنه حسب نظرها أن الحكومة العامة هي التي تعين وتعزل، ولها الحق في فرض التجنيد الإجباري على أهالي ميزاب كغيرهم من بقية أهالي الجزائر، ولكن أهالي ميزاب لا يزالون يحتجون على هذا القرار طيلة 18 عاما، وعلقت الجريدة حول الرسالة التي طرحها إتحاد المنتخبين الميزابيين، ووصفتها بأن فيها عبارات جارحة للعواطف، وليس من الممكن أن يوافق عليها جميع العملة الميزابيين، وأن هناك من يرى في أن فرنسا الإسلامية قادرة على جمع المسلمين حولها وجعلهم مخلصين لها.

1 - عبد الرحمان بن عمر : بيان من جمعية النواب الميزابيين لدى السلطات العمومية للدفاع عن حقوقهم، المغرب ، ع36، الخميس 22 شوال 1349هـ ، 12 مارس 1931م.

كما ادعت الجريدة الفرنسية لكتابها بأن هناك من العمال الميزابيين من لا يقبلون ذلك، وأنهم لا يوافقون على سياسة التشريك التي لا تصلح إلا للأهالي المالين، وأن منهم من لا يجذب رأي السيد عمر لأن الاستعمار الفرنسي واقف حجر عثرة في سبيل نموهم وعبقريتهم؛ وصفت الجريدة هذه الكلمات بقولها: « إن هذه النعمة الركيكة السخيفة لن يصادف توقيعها من بنان هؤلاء الصعاليك»¹، كما وضحت أن هذه العبارات هي عبارات صادرة من مستعمرة، وأن المسؤول عن ذلك هي تلك السياسة الغشومة، معلقة على أسلوبها بقولها: « فليجد هؤلاء المرعون بالدفاع عن حقوق الناس أسلوبا آخر للدفاع عن حقوق الناس إن أرادوا امتلاك قلوب الأمة الميزابية »؛ كما دعت الجريدة في الأخير الحكومة الفرنسية الى أن تنصف الأمة الميزابية في حقها الشرعي، وتغلق الباب أمام أولئك اللاعبين بالنار².

كما علقت جريدة المغرب على مقال نشر في جريدة " Algérie " بعنوان "الخدمة العسكرية" بقولها: « قد رأينا بعض فقرات من هذه النثرية جارحا للعواطف ليس من الممكن أن يوافق عليها جميع العملة الميزابيين »³. ذكرت بعض الفقرات من هذا المقال نذكر منها على سبيل المثال : «حقيقة إن فرنسا الإسلامية لها حاجة أكيدة في جمع قلوب المسلمين الأهليين حولها»، حيث انتقد صاحب المقال هذه العبارات ووصف أصحابها بالغافلين عن الحقيقة، ودعا أهالي ميزاب يقول: « نحن قمنا للدفاع عن العسكرية لأنها تمس الدين والعوائد، وهم يقولون لنا انبذوا الدين وراء ظهوركم، وضموا أصواتكم إلينا إن أردتم النجاة من العسكرية أو من غيرها »؛ وضح في المقال أن فرنسا ما فرضت الخدمة العسكرية إجباريا على أهالي ميزاب إلا جهلا بعاداتهم وخصوصياتهم، وجاء في المقال ترجي: «إنا لا نشك في أن تجد رسالتنا تلك أذنا واعية ونفسا مشبعة بروح العدل والإنصاف من حكومة فرنسا المتمدنة المشهورة بتحرير الأمم الضعيفة»⁴.

1 - المغرب: الخدمة العسكرية، ع13، الثلاثاء 24 ربيع الأول 1349هـ، 20 أوت 1930م.

2 - المغرب: الخدمة العسكرية، المصدر السابق.

3 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم، المغرب، ع16، الثلاثاء 21 ربيع الأول 1349هـ، 16 سبتمبر 1930م.

4 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم، المصدر السابق.

بينت الجريدة رأي فرنسا من اصدار هذا القرار، وهو إقرار بعض أعضاء الحكومة أن الأهالي والأوروبيين لهم نفس الحقوق والواجبات، وفرنسا وتعتبرهم أبناء وطن واحد، ولا يمكن اصدار قانونين لأمة واحدة، وقد ردت الجريدة على ذلك بقولها بأن لكل حرياتهم وديانتهم وآدابهم، فهناك اختلاف بين سياسة فرنسا مع الفرنسيين، وبين سياستها مع الأهالي، والواجب احترام خصوصيات الشعوب وعاداتهم ودياناتهم إن ارادت أن تكسب قلوبهم، دون تطبيق قوانين تنافي ديانتهم وآدابهم. ضم عمر بن عيسى بن ابراهيم في نفس المقال صوته إلى صوت صاحب المقال في جريدة المغرب، محذرا أهالي مزاب من الوقوع في شبكة ما وصفهم بـ "الصيادين في الظلام ومستنقعات الظلم"¹.

وقد واصلت جريدة المغرب تتبعها لمسألة تجنيد أهالي ميزاب إجباريا، حيث نقلت لنا قرار الوالي العام الذي ينص حصص التجنيد بالجنوب، ولم يستثنى منها منطقة غرداية، حيث جاء في الفصل الثالث: «إن الشبان الذين أصلهم من ميزاب وقيدهم آبائهم في دفاتر الانتخابات في بلاد التل... يقع تجنيدهم في التل، ويدخلون تحت قانون الجندية المؤرخ في 7 سبتمبر 1926 مثل بقية الأهالي»².

وجاء أيضا في **الفصل الرابع**: إذا وقع تجريد بعض المجندين في غرداية قبل طلبهم فإن عددهم يطرح من عدد 30 الذي هو العدد المطلوب، وإذا بلغ عدد المقيدون في دفاتر التجنيد في غرداية 30 وكان ذلك قبل 30 أبريل 1931 فلا يقع التجنيد حينئذ.

الفصل الخامس: تراب وغرداية مضاف الى قسم التجنيد الخاص في الجزائر

الفصل السادس: كل من كاتب الولاية العامة ورئيس غرداية مكلف بتنفيذ هذه الأوامر.

ردت جريدة المغرب على هذا القرار الصادر من الوالي العام بأنها ترفض مشروع التجنيد الاجباري بوادي مزاب، ودعته الى الوفاء بالعهود المعقودة بينهما، وأن فيوليت كان مشبعا بهذه الفكرة، فقد رسم في عهده خطة لحل هذه المشكلة تحفظ شرف فرنسا وكرامة ميزاب، فطرح فيها عدد المجندين شيئا فشيئا، الى أن بقي العدد في 30 مع التمتع بحق التعويض، وترجو الوالي الجديد "مسيو كاردي"

1 - عمر بن عيسى بن ابراهيم: يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم، المصدر السابق.

2 - المغرب: الشؤون الأهلية العسكرية، ع26، 04 رجب 1349هـ، 25 نوفمبر 1930م.

الذي قال: « إني مشتاق إلى أن أتابع عمل من تقدمني » فترجته الى أن يعالج هذه المسألة بما يقتضيه العدل والإنصاف¹.

لقد تكلمت الجريدة عن نفسية أهالي ميزاب الراضية للتجنيد الاجباري في صفوف الجيش الفرنسي بمقال عنونته باسم "الأهالي يستعدون لمقاومة التجنيد"، حيث ذكرت فيها هيجان أهالي ميزاب، وانهم أرسلوا رسائل إلى جميع الأنحاء، من مجلس النواب وإدارات الصحف، كل هذه الأمور هم يتغون بها شيئاً بسيطاً وهو اعفائهم من التجنيد، لأنه حسبهم هو سبب خراب وطنهم؛ وقد نقلت الجريدة على لسان "ليتوايون نور أفريكان" أن الميزابيين يهددون بمحوم مسلح علينا، وقد تم التوصل في الأخير إلى عقد لجنة كما ذكرنا سابقاً، هذه اللجنة التي ترأسها عمر بن عيسى وصاغ معهم مطالبها، حيث وصف الجندي بأنها تجعل الميزابي مجرماً تجاه دينه، وتضطره لترك الصلاة، وتجبره على أكل وشرب المحرمات².

انطلاقاً من هذا طالب الميزابيون من الدولة أن تضع حداً لهذا، وتعاملهم معاملة العدل والإنصاف وتحترم دينهم وعاداتهم، وقد تقابلوا مع نائب باريس وطلبوا منه الموافقة على القانون الآتي: « لأجل مكافأة رعايانا الميزابيين الذين أظهروا مهارة حربية في الفازعات الكبرى »³. بمقتضى هذا:

أولاً: يعفى الميزابيون حتى يوم القيامة إعفاء كلياً من الجندي ولكن يكون لهم الحق في حمل القرابينات وصرخ البارود.

ثانياً: ينتخبون نائبين في مجلس النواب والشيوخ.

وقد ذكرت تصريحات الأمير خالد بقوله: « ألم يصرح لنا الأمير خالد بلهجة شديدة وبكل إخلاص بهذه الكلمات : ليس اليوم ميزابيون هنالك ولا قبائل ولا عرب ولكن هنالك مسلمون، لو عرفوا كيف يتحدون لكانوا نالوا أعز أمانهم »⁴، وهذا ما يعاب على أهالي ميزاب كونهم لم

1 - المغرب: الشؤون الأهلية العسكرية، المصدر السابق.

2- المغرب: الأهالي يستعدون لمقاومة التجنيد، ع28، الثلاثاء 18 رجب 1349هـ، 09 ديسمبر 1930م.

3- نفسه.

4- المغرب: الأهالي يستعدون لمقاومة التجنيد، المصدر السابق.

يتفاعلوا مع قرار التجنيد عندما تم فرضه على الجزائريين وتم استثنائهم منه، ولم يحركوا ساكنا حتى ألم الأمر بهم وأضحوا سواسية في هذا الأمر المشين.

لقد أحدثت مسألة فرض التجنيد الاجباري على أهالي ميزاب ضجة كبيرة، هذا المرسوم الذي لم يتقبله أهلي ميزاب لأنه يمس بعاداتهم ودينهم كونه يجبرهم على محاربة إخوانهم، وقد تفاعلت الصحافة الأهلية وحتى بعض الصحفيين الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، لكن ما يعاب على صحافة أبي اليقضان والصحافة الميزابية أنها استنتت نفسها يوم صدور المرسوم ولم تكن هناك هبات تضامنية على حد علمنا، ولم يكن هناك تنديد من الصحافة الميزابية عكس ما حدث يوم فرض مرسوم التجنيد الاجباري على أهالي ميزاب فقد كان هناك حملات شرسة من مختلف الصحافة التي أعلنت تضامنها مع الشعب الميزابي.

الفصل السادس: تطور عمليات

التجنيد الإجباري للأهالي

وردود فعل الصحافة الأهلية

1930-1939.

- المحرك الأول: تطور عدد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1930-1939 .
- المحرك الثاني: المواقف المدعمة للتجنيد الإجباري وصداها في الصحافة الأهلية.
- المحرك الثالث: المواقف الراضة للتجنيد الإجباري من خلال الصحافة الأهلية

بعد الاحتفالات المعوية الضخمة التي شهدتها الجزائر والتي أظهرت تسلط الادارة الفرنسية، التي بدأت في إحكام قبضتها أكثر على الأهالي، من خلال القوانين التعسفية التي بدأت تصدرها بل حتى القوانين السابقة التي بدأت تطبقها بصرامة شديدة وأبرزها مرسوم التجنيد الاجباري الذي يبدو أن فرنسا قد استفادت من خلاله كثيرا من خدمات الأهالي في الحرب العالمية الأولى ما سيوجه سياستها تجاه الصرامة في تطبيقه، وخاصة مع مطلع الثلاثينات وكأنها كانت تستعد لحرب ثانية، والإشكال المطروح: كيف سارت وتيرة التجنيد في هذه الفترة؟ ووهل كان لهذا صدق في الصحافة الأهلية؟

المبحث الأول: تطور عدد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1930-1939 .

إن استفادة فرنسا من خدمات الأهالي الحربية بداية الاحتلال شجعها على استحداث مرسوم يؤكد مشاركتهم في الحروب الفرنسية وتؤكد ذلك في 03 فيفري 1912، هذا المرسوم الذي أقر فئة الأهالي المجندين اجباريا، كما ترك المجال مفتوحا أمام المنخرطين طوعا في الجيش الفرنسي، هؤلاء الذين سيصبح انخراطهم من حق فرنسا لتضعهم بذلك ضمن المجندين اجباريا، والاشكال المطروح: كيف تمت وتيرة التجنيد بالنسبة للأهالي الجزائريين؟ وهل تمكنت فرنسا من ارغام الجزائريين على التجنيد في صفوف جيوشها والقتال في حروبها التي لا تعنيهم شيئا؟

1- تطور عدد الأهالي المنخرطين في الجيش الفرنسي.

لقد كانت الفرق الفرنسية التي يطلق عليها باسم: الفرق الأهلية المكونة أساسا من الأهالي المتطوعين في صفوف التجنيد من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية، الى جانب تلك الفئة القليلة التي انخرطت طواعية، وقد كان تجنيدهم يكون عن طريق الالتزام الطوعي، هذا النوع من الالتزام كان يقبل عليه الفلاحون بشكل كبير وخاصة في سنوات الجفاف، أين تتعذر عليهم ممارسة

حرفتهم الزراعة، وبالتالي يلجؤون الى الانخراط في صفوف التجنيد طوعية من أجل اعالة أسرهم، وقد كان أغلبهم لا يجيد القراءة ولا الكتابة نظرا الى الفئة المكونة لهذه المنظومة من الجيش¹.

ضلت آلية التجنيد عن طريق الانخراط الطوعي وإعادة الانخراط الوضعية المعمول بها في التجنيد لدى سلطات الاحتلال الفرنسي وهو ما نص عليه مرسوم التجنيد الإلزامي الصادر في 03 فيفري 1912² تجنبا لوقوع أي اضطرابات أو حالات عصيان تمس بالوضع العام بالجزائر مثل ما حدث في السابق، من ثورات وهبات شعبية ضد التجنيد الإلزامي نذكر منها على سبيل المثال: انتفاضة بني شقران 1914، وثورة الأوراس 1916، وكذلك اضطرابات بريكة وضواحيها، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية بالجزائر تتخذ كامل اجراءاتها واحتياطاتها تجنبا لعدم وقوعها من جديد، ما جعلها تتجه نحو التجنيد الطوعي، وقد تم تنظيم هذه العملية وفق مراسيم عوض عن قوانين كما كان في السابق، وذلك تجنبا لعدم مناقشتها في البرلمان، الذي كان سيؤدي في نظرهم إلى تأويلها وربطها بمسألة الحقوق السياسية للجزائريين مقابل تجنيدهم، وكذلك تجنب ضغط الأطراف التي رفضت فكرة تجنيد الأهالي من قبل تجنبا لعدم تمكينهم من الحقوق السياسية، وابقائهم بعيدا عن مساواتهم ببقية الفئات الأخرى من المستوطنين³.

وحتى تصل الى الهدف المنشود قامت سياسة التجنيد الاستعمارية باستغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، حيث جعلت عملية التجنيد الطوعي تكون بعد نهاية فصل الخريف (نهاية الموسم الفلاحي) تفاديا لضغط المستوطنين، الذين كانوا دائما يشتكون ويتحججون بمسألة نقص اليد العاملة بسبب التجنيد الإلزامي الذي فرضته فرنسا على الأهالي⁴، وكانوا

1 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة "، المصدر السابق، ص 196.

2 - Le Mobacher: **partie officielle**, Ministère de la guerre, op cit.

3 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 93

4 - كانت تتواجد بالجزائر شركات كبرى تمتهن زراعة الكروم، ومن أكبر هذه الشركات هي شركة مزرعة كيروليس التي تمتلك 1420 هكتار من الكروم، الى جانب شركة بلاد طراوية التي تمتلك 905 هكتار، وشركة قبعة الدركي 806 هكتار، كانت هذه المزارع الرأسمالية تشغل يدا عاملة كبيرة من الجزائريين في مختلف أعمال الحفر والرش والحمل وغيرها، فكانت منطقة متيحة

يعتمدون في تجنيد الشباب الجزائري على القياد والشيخوخ، الى جانب سياسة التجويع من أجل تحويل الطاقة البشرية للأهالي الجزائريين الى خزان بشري يتزود منه الجيش الفرنسي.

والجدول المقابل يوضح تطور عدد المنخرطين في الجيش الفرنسي من 1930 الى 1939¹:

السنة	عدد المنخرطين	عادة الانخراط	المجموع
1930	3233	5388	8521
1931	4665	6977	11642
1932	3712	8324	12069
1933	2937	5566	8203
1934	3131	6642	9773
1935	5020	7810	12735
1936	5110	6540	11487
1937	5445	6124	11569
1938	5858	7012	12870

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتضح لنا أن عدد المنخرطين قد ارتفع ما بين 1930 الى 1931 والسبب في ذلك حسب ما أقره محفوظ قداش يعود الى الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والتي كان تأثيرها كبيرا على الأهالي، حيث يقول: « في سنة 1931 بدأت الجزائر تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فتراجعت صادراتها وتقلصت قاعدتها الصناعية»، خاصة وأن أغلب العملة الجزائرية كانوا من فئة البسطاء².

لوحدها تضم حوالي 75000 عامل في مجال الكروم من بينهم حوالي 6% من الأوربيين، أي أن نسبة اليد العاملة كانت غالبيتها من الأهالي الجزائريين. ينظر: شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص 783-784.

1- عبد القادر بلحة: المرجع السابق، ص93-94

2 -Mahfoud Kaddache : op cit, P273.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الأهالي الذين كانوا يقدمون على الانخراط في صفوف التجنيد هم أصحاب مهن بسيطة، تتأثر أوضاعهم المعيشية بشدة لأدنى هزات اقتصادية، وهو ما لاحظناه بداية الثلاثينات، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفقر البؤس في المدن الجزائرية بسبب انتشار البطالة، هذه الأخيرة التي رسمت مشهداً محزناً حسب ما وصفته لنا جريدة "صباح وهران Oran matin"، حيث دفعت هذه الظروف القاسية الأهالي إلى جانب غلق إدارة الاحتلال الفرنسي أبواب الهجرة عليهم، كلها أجبرتهم على قبول مسألة التجنيد والانخراط في صفوف الجيش الفرنسي لتجاوز الأوضاع الاقتصادية المزرية، وهو ما يفسر سبب تزايد إقبال الأهالي على الانخراط في التجنيد بداية الثلاثينات من القرن العشرين؛ أما من حيث توزيعهم على القوات المسلحة الفرنسية فإن أغلب المنخرطين كانوا إما في فرق القناصة أو فرق الصبايحية كما هو مبين في الجدول الآتي¹:

السنة	الرمات	الصبايحية	المدفعية	الهندسة	العيادة	الإدارة العسكرية	الطيران	البحرية	المجموع
1930	2367	439	50	17	24	42	02	/	2941
1931	3360	738	109	24	05	37	12	/	4285
1932	2589	783	67	33	02	26	05	/	3505
1933	2145	528	52	22	/	40	03	/	2790
1934	2508	319	52	31	/	29	/	/	2939
1935	4103	490	83	24	01	31	01	/	4733
1936	4151	606	101	39	06	20	01	/	4924
1937	4224	761	120	35	02	27	/	93	5262
1938	4744	650	126	18	04	17	/	102	5661

إن هذا الإقبال الكبير من الأهالي على التجنيد الطوعي كان بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والمزرية التي يعيشونها، وحاجتهم لسد رمق أبنائهم من بضعة دراهم يتحصلون عليها مقابل الخدمة العسكرية، وقد كان لهذا صدا في الصحافة الأهلية ومنها جريدة المغرب التي عرضت مقالا جاء تحت عنوان "ميزانية التسليح الوطني الفرنسي لعام 1930"، والقارئ لهذا

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 98.

المقال يرى أنه يعكس حجم القيمة المالية التي أعطتها فرنسا للعسكرية، الأمر الذي يعكس مدى جاهزية واستعداد فرنسا من أن أجل أن تبرز كقوة إقليمية على المستوى الأوروبي بل كقوة عالمية تفرض نفسها على الساحة الدولية وتحافظ على مستعمراتها، وتحاول التوسع أكثر من أجل إنجاز المشروع الفرنسي "الامبراطورية الفرنسية"، حيث تم تقسيم الميزانية حسب ما أوردته جريدة المغرب كما يلي:

- للوزارة الحربية 280 مليون.
- للوزارة البحرية 120 مليون.
- للوزارة الجوية 250 مليون.

ليكون بذلك إجمالي الميزانية 650 مليون فرنك من أجل الدفاع الوطني الفرنسي¹.

2- تطور عدد الأهالي المجندين إجبارياً:

بالرغم من لجوء سلطات الاحتلال الفرنسي إلى وضعية التجنيد الطوعي على الأهالي إلا أنها استمرت في فرض التجنيد الإجباري عليهم منذ سنها لهذا المرسوم في 03 فيفري 1912، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من طاقة الشبان الجزائريين، وكذلك الاستفادة من خبرتهم من أجل إعادة ترميم وبناء فرقها العسكرية. والجدول الموالي يوضح تعداد الجزائريين الذين تم تجنيدهم إجبارياً في الجيش الفرنسي من سنة 1930م الى غاية 1938م²:

1- المغرب: ميزانية التسليح الفرنسي الوطني لعام 1930، ع09، الثلاثاء 25 صفر 1349هـ، 22 جويلية 1930م.

2- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص100.

السنة	المسجلون	الحاضرون	المقبولون	المجندون	نسبة الحضور %
1930	113547	96851	21375	14725	15.20
1931	114113	98036	22859	10427	10.64
1932	72536	67468	1061	5438	08.06
1933	94623	78391	13767	11722	14.95
1934	99407	83474	18049	10316	12.36
1935	112233	95078	20439	10119	10.64
1936	104728	90574	19338	12978	14.33
1937	94673	79987	16414	8853	11.07
1938	105945	87836	17712	10598	12.07

أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما في 16 أبريل 1930، ينص على أن سن التجنيد الخاص بالأهالي سيكون من 20 سنة إلى 21 سنة وكأنها كانت تستعد لحرب أوروبية أخرى، لكن الأوضاع المتردية للأهالي حالت دون تجنيدهم بسبب تدهور حالتهم الصحية التي انعكست عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها، وهو ما أدى إلى انتشار أمراض معدية ومميتة بينهم كالمالاريا وسوء التغذية، الأمر الذي دفع بسلطات الاحتلال إلى التراجع عن مثل هذا القرار وإعفاء 4569 شباب مجند سنة 1928¹. أما بالنسبة للمؤجلين والمعفيين فإنهم كانوا مرتبطين بعدد المنخرطين من جهة، والأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى، والجدول الآتي بين مراحل تطور تعدادهم:

السنة	الحاضرون	المؤجلون	نسبة الحضور
1930	96851	44670	46.12
1931	98036	50430	51.41
1932	67468	26645	39.49
1933	78391	33567	42.82
1934	83474	45650	55.05

1- عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 102.

46.98	44671	65078	1935
45.21	40950	90574	1936
42.45	33958	79987	1937
45.91	40329	87836	1938

من خلال الجدول نلاحظ أن تعداد المؤجلين وصل الى ما يقارب 45809 شابا، بينما عدد المعفيين وصل الى 18644، والسبب الذي أدى الى ارتفاع نسبة التجنيد لدى الأهالي يعود أساسا الى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت تأثيرا سلبيا عميقا عليهم انعكست سلبا على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من انتشار البطالة وتبعاتها، ما دفعهم الى الانخراط في صفوف الجندية الفرنسية هربا من شبح البطالة الذي يتبعه سوء المعيشة، كما أن ارتفاع عدد المنخرطين يكون له تأثير كبير في تعداد المجندين اجباريا، فكلما ارتفع عدد المنخرطين قل عدد المجندين اجباريا، وقد أثر سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تعداد المجندين، والجدول الآتي يوضح تطور تعداد المقصيين والمعفيين من التجنيد¹:

السنة	المقصيون	المعفيون	المجموع
1930	17909	8303	26212
1931	19035	7256	26291
1932	20654	5876	26530
1933	23136	5447	28583
1934	12315	6049	19364
1935	20913	8686	29599
1936	20445	8847	29292
1937	20673	7957	28630
1938	19887	9087	28974

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 104.

أمام استمرار عملية التجنيد كانت الصحافة الأهلية تتبع هذه المسألة بجدية تامة، حيث نشرت صحيفة البلاغ¹ مقالا عن مدى استفادة الأهالي من التجنيد بعد مرور حوالي 100 عام من الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث وقعت مسامرة عمومية في 29 مارس 1930 بمدينة عنابة حسب ما نقلته لنا جريدة البلاغ، وكان موضوعها: البحث فيما استفادته الجزائر منذ مائة سنة وما هي في انتظاره من اصلاحات، ومنح الحقوق اللازمة لحياة العنصر الاسلامي من أبنائها، وقد نشرت الجريدة مطالب الأهالي التي صاغها السيد "زناقي" مدير جريدة "الصوة الأهلي"، ومن أبرزها: - المساواة في الخدمة العسكرية

- المساواة في أجور الموظفين الفرنسيين والأهالي².

وقد أشار تقرير صادر عن المكتب الفدرالي لقسنطينة في 27 أبريل 1931 أنه يسري العمل بقانون السيناتوس كونسلت 1865 وذلك من خلال:

أولا - يجب أن يكافأ المجندون الأصليون (الأهالي)، الذين يتم تجنيدهم وفقا لنفس شروط الكفاءة التي يتمتع بها المسؤولون الأوروبيون، والذين يقومون بالوظائف نفسها، بنفس الطريقة ويتلقون جميعهم الحقوق الخاصة بهم دون استثناء، والتي يتم تخصيصها لهم.

ثانيا - المجندون من الأهالي الذين يبررون التعارف يجب دعم المعرفة الكافية باللغة الفرنسية على نفس طول الخدمة العسكرية مثل المجندين الفرنسيين وتخدم تحت العنوان الفرنسي.

1 - جريدة البلاغ 1926-1943: صحيفة ارشادية دفاعية تعنى بالقضايا الوطنية، أسسها أحمد بن عليوة شيخ الطريقة العليوية، صدر عددها الاول في 24 ديسمبر 1926م بمدينة مستغانم مقر الزاوية حيث كانت تطبع بالمطبعة العليوية، وفي 1930 انتقلت الى الجزائر العاصمة حيث انشئت لها مطبعة عصرية، عاجلت العديد من القضايا كمسألة التحنيس التي انتقدتها ووقفت ضدها، كما وقفت حجر عثرة امام المبشرين من خلال فضحهم وأعمالهم، الى جانب بعض القضايا الدولية والاسلامية، وقد تميز صدورها بالتذبذب حيث غابت عن الصدور في سنة 1933م. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 87-90.

2 - البلاغ: مسامرة عمومية يقوم بها السيد زناقي مدير جريدة الصوة الأهلي الفرنسية، ع160، 12 ذي القعدة 1348هـ، 11 أبريل 1930م.

ثالثاً - يجب إلغاء قانون الأهالي الذي تم تجاوزه، ووضعه في مراقبة خاصة، وسيشكل إلغاءه للقانون فائدة للقانون العام.

رابعاً - وأخيراً ، ينبغي السماح للنخبة بالتنافس مع المواطنين الفرنسيين في تعيين النواب والشيخوخ الذين يمثلون الجزائر¹.

ويروي لنا فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري معاناة المجندين من التمييز بينهم وبين المجندين الفرنسيين حيث يقول في ذلك: « إن الجندي المسلم يشتكي بمرارة هذا الاختلاف في الراتب: عدم المساواة في الأجر، وعدم المساواة في المنحة، وعدم المساواة في التقاعد، إلخ... إلخ... غير أنه واع في الوقت نفسه أن الدفع به الى أتون الحرب لا ملامة فيه ، لأنه يأمل أن لا يعتبر بعد الآن جندياً رخيص الثمن، أو من مقاتلي المنطقة الثانية في الجبهة»؛ الى جانب المطالب المتعلقة بالتعليم والمحافظة على الأرض الحقوق السياسية².

لقد كان الغرض من هذه المسامرة العمومية التي ألقاها الشيخ أمام جمع غفير من الأهالي والأوربيين وشخصيات جزائرية وفرنسية بارزة، هو بيان مدى حظ الأهالي من استغلالهم وخاصة في مجال التجنيد الإجباري والمقابل من ذلك، خاصة وأنه تم اشراكهم في الحرب العالمية التي خلفت نتائج وخيمة عليهم، وبالتالي كان الغرض منها هو الحصول على اصلاحات تحسن من مستواهم المعيشي، خاصة وأن الأهالي أصبحوا يتجهون الى التجنيد عكس ما كان سابقاً، ليس جبا في فرنسا وإنما طلباً للقمّة عيش يسدون بها رمق أبنائهم³.

1 -Cherif sisban : Note ser les Réformes par la Fédération des Elus des Indigènes du Département de costantine, Imprimerie P. Braham, costantine, 1931, P11.

2 - فرحات عباس: الشاب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة "، المصدر السابق، ص197.

3- البلاغ: مسامرة عمومية يقوم بها السيد زناقي مدير جريدة الصوة الأهلي الفرنسية، المصدر السابق.

3- تجنيد الأهالي عن طريق الاستدعاء:

لقد أقر مرسوم 03 فيفري 1912 التجنيد عن طريق الاستدعاء، وتؤكد ذلك بصدور مرسوم 03 أوت 1917، الذي الذي لم يسلم منهم حتى الأهالي المقيمون في الخارج، وذلك من أجل الإستفادة القصوى من طاقات الشباب من الأهالي، حيث بدأت سلطات الاحتلال بإحصاء الشبان المقيمين في الخارج عن طريق الفنصليات الفرنسية بالخارج باعتبارهم رعايا فرنسيين، أما المقيمون في فرنسا فإن تسجيلهم بسيط، حيث يكون على مستوى البلديات في الثلاثي الأخير من كل سنة، ليلتحقوا بعدها بالفرق الأهلية المتواجدة بالجزائر¹.

ومن أجل ضبط عدد الشبان الذين سيتم تجنيدهم طبقت فرنسا نظاما جديدا يعتمد على البطاقات لتحديد وضعية الشباب الجزائري تجاه الخدمة العسكرية، حتى لا يتمكنوا من الإفلات من التجنيد². ونفس الأمر طبق على الشبان الأهالي في الداخل، حيث استمرت عملية التجنيد بالاستدعاء، وهو ما أكدته لنا جريدة "المغرب" في مقالها الذي جاء بعنوان "الشؤون الأهلية العسكرية"، والذي بينت فيه الحصص الواجب وصولها من تعداد الشبان عن طريق الاستدعاء، مع اصدار فرنسا الأمر المؤرخ في 27 مارس 1930، الذي عزز مرسوم التجنيد الاجباري الصادر في 3 فيفري 1912، والذي ينظم الوضعية العسكرية للأهالي بالجنوب الجزائري، وقد أقر ما يلي:

الفصل الأول: أن القرار المؤرخ في 7 سبتمبر 1926 المتعلق بالتجنيد الأهالي لا يقع تنفيذه في الدوائر الآتية والتي أعطت عددا وافرا لعام 1930م من الجنود المتجندين باختيار منهم: تراب عين الصفراء، ملحقات مشرية، والبيض وسيد الشيخ، تراب غرداية، ملحقات الجلفة والأغواط، تراب توقرت، ملحقات بسكرة وأولاد جلال³.

ومنه فإن ما ذكرناه سابقا عن التجنيد عن طريق التطوع كان له أثره الكبير في سيورة عمليات التجنيد، فهو فعلا يؤدي الى التقليل من عدد المجندين إجباريا أو عن طريق الاستدعاء، ما أكدته الأمرية في فصلها الثاني:

1 - عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 107.

2 - نفسه، ص 108.

3 - المغرب: الشؤون الأهلية العسكرية، المصدر السابق.

الفصل الثاني: في تراب غرداية حيث أن البلاد السبع لم تعطي عددا وافيا من الجنود لعام 1930، فإنها تلزم بإعطائها 30 جنديا لعام 1930 بطريقة القرعة، ويسوغ التعويض لمن شاء¹.

وبغرض استفادة فرنسا من طاقة الشبان من الأهالي بأكبر قدر ممكن، فإن الإستدعاء الى التجنيد لم يتوقف عند هذا الحد وحسب، بل حتى أن الشبان المهاجرين الى مدن أخرى يتم تجنيدهم وفق طرق منظمة كما تمت الإشارة إليها في الفصل الثالث بجريدة المغرب.

الفصل الثالث: إن الشبان الذين أصلهم من ميزاب وقيدهم آبائهم في دفاتر الانتخابات في بلاد التل يعتبرون ساكنين، إلا إذا بينوا أن لهم منزلا في بلد آخر، هؤلاء الشبان يقع تجنيدهم ويدخلون تحت قانون الجندية المؤرخ في 7 سبتمبر 1926 مثل بقية الأهالي المقيمين في مدن التل فيحرمون حينئذ من التعويض².

ومن خلال هذا نلمس رغبة فرنسا في تجنيدها لأكثر عدد ممكن من الشبان الجزائريين وكأنها تستعد لأمر معين؛ وقد أشارت جريدة النجاح إلى إلحاح فرنسا الشديد على تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب وإرغامهم على أداء واجب الخدمة العسكرية، ونجدها في ذلك تسايها نوعا ما في هذا الطرح وذلك من خلال تلك المسابقات التي تنشرها فرنسا وتشتتر فيها شرط أداء الخدمة العسكرية، الأمر الذي يحتم على طالبي هذه الوظائف الى الاقبال على التجنيد من أجل الحصول على عمل، ومنها ما نشرته جريدة النجاح لمسابقة بعنوان "مكتب الخدمة الصحية العسكرية بليون"؛ حيث نشرت الجريدة شروط عدم القبول في القائمة ومنها:

إذا كان الراغب في الدخول مدنيا لا عسكريا - إلا من درس التعاليم العليا (علم الطب أو الصيدلة) . أما من الجنود فلا يقبل إلا من خدم العسكرية بنفس العمالة المذكورة³.

فأما عن الشرط الأول فنلمس فيه إجبار الشباب على التقدم للتجنيد مقابل الوظائف، وفي ذلك استفادة من طاقاتهم مقابل وظائف بسيطة، أما الثاني فهي إجبار منها للأهالي حتى يتوقفوا عن الهجرة التي ارهقت فرنسا في عملية احصاء الشباب من أجل تحديد قوائم التجنيد.

1 - المغرب: الشؤون الأهلية العسكرية، المصدر السابق.

2 - نفسه.

3 - النجاح: مكتب الخدمة الصحية العسكرية، ع1150، الأربعاء 18 ذو الحجة 1349هـ، 06 ماي 1931م.

كل هذه الإجراءات تؤكد أن فرنسا كانت تستعد لتقوية جيشها، وكأنها كانت تتنبأ بحدوث حرب أوروبية أخرى بسبب التوسع والمستعمرات، حيث بدأت بوادر هذه الحرب تظهر منذ بداية عقد الثلاثينات، وذلك ببروز صراعات اقليمية شكلت منظرا قائما للعلاقات الدولية؛ فقد قامت قيادة الجيش الفرنسي باستدعاء قوات الإحتياط، حيث تم استدعاء حوالي 2007 احتياطي سنة 1937، فحضر منهم 1814 وغاب 1993، ولجأت فرنسا كعادتها إلى إغراء هؤلاء الاحتياطيين بالوعد الكاذبة من أجل الحصول على استجابتهم لها ووقوفهم معها وتجندهم في صفوف جيشها، مستغلة في ذلك الوضعية الحرجة التي يعيشونها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة وأن أغلب المجندين الاحتياطيين أرباب أسر الأمر الذي يحتم عليهم قبول إغراءات فرنسا وقبول التجنيد الإجباري¹.

قامت فرنسا بتجنيد الشباب من الأهالي بمختلف الطرق، حيث كانت توهمهم فيها بحاجة فرنسا الأم لخدمات أبنائها، والوعد الكاذبة وراء اصلاحاتها، في المقابل أحس المجندون بمرارة التمييز العنصري و اللامساواة بينهم وبين بقية الجنود الفرنسيين من حيث الخدمة والترقية، وهو ما يؤكد تكذيب ادعاءات فرنسا من تحسين حالات المجندين، التي طالب بها الأهالي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت متعمدة من إدارة الاحتلال الفرنسي حتى تؤكد للأهالي على أنهم في المرتبة الثانية بعد الفرنسيين، وعلى أن لا يجرؤوا على المطالبة بالحقوق السياسية.

ومن جهة أخرى فقد تفاوتت مراحل تجنيد الجزائريين في فترة ما بين الحربين من سنة لأخرى، ففي الوقت الذي تميزت فيه المواسم الفلاحية بالتذبذب والتغير كانت أعداد المجندين تتغير أيضا، خاصة في فترة العشرينات، فبذلك كانت العلاقة وطيدة بين التجنيد الطوعي والمردود الفلاحي؛ وعلى هذا الأساس أعطت وزارة الحربية دفعا قويا لآلية التجنيد الإجباري التي أقرها مرسوم التجنيد الاجباري، فبعدها فرضته على الجنوب وأهالي ميزاب، أصرت على أن يكون بطريقة منتظمة وبأعداد ثابتة، حتى يتم تغطية العجز الذي يصيب التجنيد الطوعي، وبذلك أصبح عدد المجندين إجباريا يفوق عدد المنخرطين طوعا، فقد بلغ عددهم سنة 1938 بـ 21356 مجندا إجباريا، مقارنة بتعداد المتطوعين الذي وصل إلى 18728 متطوعا².

1- عبد القادر بلحة: المرجع السابق، ص107-108.

2 - نفسه، ص109.

وقد كانت فرنسا تقترح بعض الامتيازات للأهالي من أجل اقناعهم بالمشاركة في عملية التجنيد، ومثال ذلك ما طرحه الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي عرض فكرة منح المواطنة الفرنسية بكل حقوقها وواجباتها للأهالي الذين تتوافر فيهم بعض الشروط ومن أهمها: المحاربين القدامى الحاصلين على أوسمة¹.

وقد استدعت حالة التعبئة الشاملة التي فرضتها فرنسا على سكان المستعمرات ومنها الجزائر، حيث ضمت هذه العملية تجنيد عدد كبير من النخب المثقفة من فئة الصيادلة وجراحي الاسنان وموظفين وغيرهم، وكانت المفارقة واضحة بين معاملة المجندين من الجزائريين مقارنة بالجنود الفرنسيين، حيث بقيت مسألة اللامساواة التي طبقت فترة الحرب العالمية الاولى والتي اشتكى منها الأهالي بل وأكثر من ذي قبل، كما اصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 13 مارس 1940 الذي نص على انشاء اطار ضباط الصحة الاحتياطيين للمسلمين الجزائريين وكانت تقدم لهم شهادات مدون عليها عبارة "اللقب الأهلي" وذلك انقاصا من شأنهم مقارنة مع نظرائهم من الأوربيين من نفس الفصيلة².

من خلال تتبعنا لمراحل التجنيد نجد أن فرنسا قد جندت في هذه الحرب أكثر مما استعملته في الحرب العالمية الأولى، حيث وصل تعداد المجندين في شهر جوان 1940 الى حوالي 110000 مجند، بسبب ضراوة المعارك من جهة التي فرضت التسريع من وتيرة التجنيد دون استثناء، فقد وصل تعداد المجندين خلال الأشهر الأولى للحرب حوالي 26000 مجند³.

تمكنت فرنسا من تجنيد الأهالي عنوة في صفوف عسكريها من أجل استعمالهم في حروبها والرمي بهم في ساحات الموت من أجل فرنسا التي لم تعطهم ولو أجنس حق مقابل جهودهم، وهو ما سيفتح الباب أمام الصحافة التي تعدد موقفها بين الشرس المطالب بالرفض الكامل للتجنيد، لكن مع وجود فئة تدعوا الى المشاركة في عملية التجنيد مع فرنسا كانت تنشط من خلال الصحافة وتدعوا الى الوقوف الى جانبها مقابل امتيازات ضيقة.

1 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 760.

2 - فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 196-197.

3 - Rachem belkacem : op cit.

المبحث الثاني: المواقف المدعمة للتجنيد وصداه في الصحافة الأهلية.

واصلت السلطات الفرنسية تكثيفها من عمليات تجنيد الأهالي استعدادا لحوض حرب جديدة أوروبية ، وأرادت من ذلك كله المحافظة على أمنها من خلال تضحيتها بجنود المستعمرات ومنها مستعمرة الجزائر؛ وانطلاقا من ذلك اختلفت مواقف النخب الجزائرية، بين نخب مفرنسة تجري وراء حفنة مطالب مقابل إخلاصها لفرنسا، فقررت الانضمام إليها والانخراط في صفوفها عن طريق التجنيد الإجباري، وأخرى إصلاحية وثورية وضعوا صوب أعينهم أحقية وإلزامية استقلال الجزائر؛ لما حل "فيوليت" بالجزائر سر الشباب الجزائري بأفكار هذا الحاكم الجديد الذي كان يرى بأن على فرنسا أن تغير سياستها بالجزائر بنشرها أنواع التعليم وبث سيادة العدالة، حيث قال مقولته الشهيرة عند نزوله بميناء الجزائر يوم 27 ماي 1925 : "يجب أن ندهش العالم بإظهار ما يمكن أن يفعله السلم الفرنسي الأكبر"¹.

1- مواقف بن التهامي الصحفية من استمرار عمليات التجنيد الإجباري للجزائريين:

سار الشباب الجزائري وراء أفكار جماعة المنتخبين وفي مقدمتهم الدكتور "بن التهامي"، حيث تم اقرار عدة إصلاحات لصالح الأهالي، وفتح أمام المنتخبين أبواب المطالبة بالحقوق، فقد تم انشاء "اتحادية المنتخبين الأهالي" في الجزائر 11 سبتمبر 1927، وعقدوا أول اجتماع لهم بالنادي الاسلامي، وتم انتخاب بن التهامي منذ شهر أفريل رئيسا لها، وقام بتقديم مطالب 150 منتخبا جزائريا حضر المؤتمر بعبارات عامة: التمثيل في البرلمان، والمساواة في الخدمة العسكرية فيما يخص الأهالي؛ وعليه فإن جماعة المنتخبين لم يعارضوا سياسة فرنسا في قضية التجنيد الإجباري، وإنما طالبو بضرورة المساوات بين الأهالي وبقية المستوطنين في مدة الخدمة العسكرية وامتيازاتها².

1 - شارل روبري أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص625.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص276.

كان بن التهامي وجماعة المنتخبين يريدون الحصول على تمثيل جزائري مساوي لتمثيل الأوربيين، أي 09 نواب و 03 أعضاء في مجلس الشيوخ، وقد اقترح بعدها فيوليت (بعد عزله) بمناسبة الذكرى المئوية انشاء مدارس وإلغاء قانون الأهالي، كما أنه تسامر نوعا ما مع مطالب النخب والأهالي حول قضية المساوات في الخدمة العسكرية¹؛ لقد تم إعادة طرح الخطوط العريضة للبرنامج الذي سطره الأمير خالد، لكن اللهجة لم تكن نفسها فقد كانت بعيدة عن اشراك الجماهير نظرا لغياب الدعاية والتأكيدات الصاخبة، فقد كان يعتمد فقط على تفهم الفرنسيين، وعليه فقد كانت القطيعة مع فكر الأمير خالد صريحة مع مجيء الدكتور بن التهامي على رأس الاتحادية².

عرفت اتحادية المنتخبين التي ترأسها بن التهامي تراجعاً في نشاطها، وبدأت تتعرض للهجوم والانتقاد بسبب عدم فاعليتها، وأصبح زعيمها بن التهامي يتلقى الاحتجاجات من كل جهة، ومنذ 1930 تم تنصيب اتحاديات منتخبين، انطلقت بدايتها من وهران تحت قيادة "باش تارزي"، ثم تبعتها منطقتا الجزائر وقسنطينة، وكان ينشط الاتحاديات الجديدة كل من "زرورق محي الدين" و"بوضربة" و"شكيكن حمادو" في الجزائر، و"بن باديس" و"بن يعقوب" و"بن جلول" و"القلي" في قسنطينة، ولم يتغير برنامج هذه الاتحاديات إطلاقاً، حيث طالبت في صدارة هذا البرنامج مطالب التمثيل البرلماني، وتوسع تمثيل الأهالي في المجالس المحلية، إلى جانب مطالب أخرى ذات نزعة مساواتية تهدف كلها إلى الحصول على المساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي والفرنسيين على حد سواء، وذلك كون أن الأهالي لا يزالون يؤدون الخدمة العسكرية لمدة عامين مقابل سنة بالنسبة للفرنسيين³، وهو ما لاحظناه في المقال الذي نشرته جريدة النجاح الذي أشارت فيه إلى

1 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص، 628-629.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص، 276-277.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص ص، 632-633.

النداء الذي رفعه تلامذة الطب والعسكرية حول ضرورة حصولهم على نفس الامتيازات التي يتحصل عليها نظرائهم من التلاميذ الفرنسيين مقابل تجنيدهم¹.

كانت سنوات 1930 سنوات تقييم العمل الاستعماري بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال، وتابعت الجماهير المسلمة في المدن هذه الاحتفالات في حين تجاهلها سكان الارياف وأراد المنتخبون والوجهاء إثر هذه المناسبة الحصول من فرنسا الجزائرية كما وصفها محفوظ قداش على اللقطة الكريمة التي تجعل من المسلمين فرنسيين مساويين لبقية الفرنسيين². إقترح على إثر ذلك عضو مجلس الشيوخ موريس فيوليت عدة إصلاحات نذكر منها: إقترحه إدخال النخبة الجزائرية في المواطنة الفرنسية والتنازل عن اشتراط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، وفتح أبواب التجنس لحاملي الشهادات إلى جانب فئات أخرى كما ورد في المادة³ 45، ولم يتقبل المستوطنون هذا المشروع بقولهم: « إن التجنس في ظل الأحوال الشخصية يجعل من الأهالي مواطنين فرنسيين فوق العادة يوهنون على قوانين تطبق عليهم»، كما قدم إصلاحات أخرى كالمساواة في تأشير المندوبيات كهدف للتساوي في فروع الأهالي مع الفروع الفرنسية في هذه الإصلاحات للتخفيف من الهيمنة الاستعمارية؛ ويروي بن جلول أن فيوليت كان يقول: « طالبوا، طالبوا، المرزعة لا تعطي ثديها لرضيعها إلا إذا طلب الرضاعة»⁴.

كان بن جلول متأثر بأفكار فيوليت في المطالبة بإدماج الجزائر مع فرنسا، مع الحصول على المساواة ومنها في ميدان الخدمة العسكرية، لكن جهوده لم تكفل بالنجاح خاصة باستمرارية عملية

1 - النجاح: تلامذة الطب والعسكرية، ع929، 05 ذو الحجة 1348 الموافق ل 04 ماي 1930م.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص311.

3 - المادة 45: تم بموجبها منح خمس فئات من المسلمين الاستفادة من التجنيس الفردي وهم: 01- المندوبون الماليون والمستشارون العامون وأعضاء الغرف التجارية وحاملوا وسام جوقة الشرف-02- حملة الشهادات من كلا الجنسين - 03- الضباط وصف الضباط-04- المندوبون الذين تعينهم غرف التجارة والفلاحة -05- ستون شخصية (60) كل سنة يختارها الحاكم العام. ينظر: شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص635.

4 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص636.

التجنيد الاجباري التي شرعت في تطبيقها فرنسا استعدادا لحرب أوروبية أخرى، بدأت تظهر ملامحها مع حركة التسليح التي تشهدها القوى الأوروبية .

لقد أعلنت هذه النخب وقوفها ودعمها لصالح فرنسا ضد ألمانيا من خلال صحفها من أجل جلب تأييد ودعم الرأي العام في الجزائر مقابل حفنة المطالب والتي لن ترفع شيئا من يؤس الجزائريين ومعاناتهم، ولكن هذه النخب وخاصة منها "بن جلول" لم يترك مسألة التجنيد الاجباري تمر هكذا بل طالب السلطات الفرنسية بضرورة الوفاء بوعودها التي قدمتها للأهالي عند تجنيدها لهم من أجل المشاركة في الحرب الى جانبها بالرغم من أنها لا تعنيهم، لكنها تنكرت لهذه الوعود وأعلنت عن مشروع اصلاحات 1919 التي بقي الجزائريون بعيدين كل البعد من أهدافها ومضمونها¹.

اتخذ بذلك بن جلول الصحافة كمنبر من أجل الضغط على سلطات الاحتلال الفرنسي ومطالبتها بضرورة الوفاء بوعودها، ومثال ذلك ما نشرته جريدة "الميدان"² في مقال جاء فيه: « مضى ذلك العهد الذي كنتم فيه لا تفتؤون تكيدون للجزائر المسامة، فلا تجدون إلا رؤوسا مطرقة، وعيونا ذابلة، وألسنة بالثناء عليكم ناطقة، وأجساما عن جميع أعمالكم راضية، مضى ذلك العهد القديم الذي طالما تنكرتم فيه لأبناء الجزائر وهم باسمون، وكنتم فيه ذئابا وهم كالنعاج

1 - شارل روبر أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص873.

2 - جريدة الميدان: ظهر منها العدد الأول في 27 جوان 1937 في قسنطينة، وهي جريدة اجتماعية سياسية أظهرت انتمائها الواضح لأفكار بن جلول من خلال مقالاتها، كما أنها كانت تهدف الى انشاء مجتمع اسلامي مناهض لكل الاحزاب الشيوعية، تميزت بكتاباتها الي تجاوزت القطر الجزائري، فكانت تكتب عن الحركات الوطنية أينما كانت سواء في فلسطين أو المشرق العربي أو حتى في المغرب الأقصى، صدر عددها الأخير رقم 28 في فيفري 1938 الذي حمل في طياته مقالات تتعرض لسياسة الكولون وينتقد فيها تعسفهم وظلمهم، كما وقف ضد الأعمال القمعية التي تمارسها شرطة فرنسا أثناء الانتخابات. ينظر:

- محمد بن صالح ناصر، المرجع السابق، ص 231-239.

- أحسن تليلاي: جريدة النجاح حقيقتها ودورها، إصدار وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص30.

الخائفة، ونسيتم أن لكل شيء نهاية، ونهاية الظلم وخيمة»¹. وتعليقا على ذلك كان منظروا حركة العمل الفرنسي يعترفون بأحقية موقف المسلمين الذين كانوا يطالبون بالتجنيس الجماعي مع الاحتفاظ بتشريعهم الخاص داخل المجموعة الفرنسية، كما أقرت بضرورة المساواة بين الأوربيين والمسلمين وكذلك أحقية أن يكون للإسلام تمثيل في المجالس المحلية².

ومن خلال هذا التصريح الذي ذكرناه سابقا بجريدة الميدان نجد أن المناضل بن جلول يعبر عن مدى الوعي الذي وصل اليه الأهالي من خلال مشاركتهم في الحرب، وأن خدع فرنسا لن تنطلي عليهم من جديد، وأنه من خلال هذا كله فهو يطالب سلطات الاحتلال الفرنسي بضرورة إقرار إصلاحات حقيقية ترفع من معاناة الجزائريين، وليس شعارات أو وعود، كما أضاف قوله : « ساءكم أن يكون الحكيم بن جلول المحبوب مدافعا ضد هجماتكم المتوالية على أبناء هذا الشعب الذي جاوز حدود الإحسان إليكم...وجاهرت بالعداوة شعبا كاملا يزيد عدده على 7 ملايين أدى جميع واجباته لفرنسا وصان من أجل سلامتها وأخلص لها إخلاصا لم تعرفه فيكم وهي على ذلك شاهدة »³.

فنجده من خلال قوله يذكر فرنسا بحجم التضحيات التي قدمها الجزائريون، ليس من أجل فرنسا وإنما طمعا منهم في تحسين أوضاعهم، ثم يضيف قوله: « لقد أحسن اليكم شعب الجزائر المسالم فقابلتموه بكل إساءة، ومات شعب الجزائر في خطوط النار من أجل فرنسا فبدل أن تعينوه على شيء من مطالبه التي هي شيء قليل من حقوقه اتحدتم ضده وحاربتموه وطاردموه »؛ ثم يوضح بن جلول بأن الشعب الجزائري قد اتحد والتف حوله وطالب فرنسا على لسان زعيمه

1 - حسن الوارزقي: لا ترغم إلا هاتيك الأنوف، الميدان ، ع02، العام الأول، 24 ربيع الثاني 1356هـ، 03 جويلية 1937م.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص539.

3 - حسن الوارزقي: لا ترغم إلا هاتيك الأنوف، المصدر السابق.

المخلص - الحكيم بن جلول- فقاومتموه بجميع أنواع الخبث والدناءة، ليس هذا فحسب بل اعتبرتم مطالبه غير مشروعة وأنه يحاول إثارة الفتن والثورات وقمتم بمطاردته¹.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن المناضل بن جلول قد تغيرت أفكاره نوعا ما، وتغيرت نظرته عن فرنسا الأم منذ أن ترأسه للمؤتمر الاسلامي، وطالب بتطبيق مشروع بلوم فيوليت، ورأى ما تنكرت له فرنسا بالرغم من إخلاصه لها، ومنه تغيرت نظرته لها وأصبح شرسا في المطالبة بالحقوق²؛ قام بن جلول بتوجيه نداء لسلطات الاحتلال الفرنسي يطالبهم فيه بضرورة النظر الى مطالب الشعب الجزائري باسم التضحية التي قدمها حيث يقول: « اسمعوا خيرا لكم أن تكفوا فعهد الظلم والجبروت مضى، وكثرة الضغط تحدث الانفجار، وإن أبيتم إلا التمادي على هذا السلوك الخطر فنحن نجيبكم بلسان واحد»³.

ونجد بن جلول يحاول تجسيد أفكاره ويجري وراء مشروع بلوم فيوليت الذي قدم اصلاحات وفتح الباب أمام الأهالي من أجل المشاركة في الحياة السياسية والنيابية، وهو ما نشرته لنا جريدة الميدان حيث تقول في هذا الشأن: « لا يمكن استثمار هذا الوطن إلا بإعطاء الحقوق السياسية للأهالي ليتمكنوا من العيش والدفاع مع الحكومة الديمقراطية»، ويضيف قوله وتمسكه ببرنامج بلوم فيوليت الذي لطالما أدرج في مطالبه ضرورة المساوات في الخدمة العسكرية حيث يقول: « إنه يجب المساواة بين الأهالي والفرنسيين، وذلك بانتخاب برنامج فيوليت لبداية المساواة»⁴.

وقد كانت جريدة الميدان تواكب تحركات الأهالي، وخاصة ما كان يرى فيه بن جلول وزملاءه فرصة من أجل الحصول على الحقوق السياسية والنيابية، فرصدت لنا جريدة الميدان أحد أهم التحركات التي قام بها الناشطون، جاءت بعنوان: "جمعية سقطاء الحرب المسلمين لعملة

1 - حسن الوارزقي: لا ترغم إلا هاتيك الأنوف، المصدر السابق.

2 - محفوظ قداش: المرجع السابق، ص596.

3 - حسن الوارزقي: لا ترغم إلا هاتيك الأنوف، المصدر السابق.

4- الميدان: حديث الدكتور بن جلول رأيه في تعمير الوطن، ع05، 12 جمادى الأولى 1351هـ، 25 جويلية 1937م.

قسنطينة تستنجز مطالبها من الوزراء الفرنسيين"، حيث نجدهم في ذلك يشكون من سوء المعاملة والمتابعة جراء ما أصابهم من اشراكهم في الحرب الكبرى إلى جانب فرنسا، ومدى إلتزام فرنسا بوفائها لوعودها تجاههم، حيث جاء فيها: « نستلفت نظركم بكل احترام مرة أخرى بعين العطف المحنة المخطرة التي تهدد المتقاعدين الذين لهم إسعافات دولية، وإلى منكوبي الحرب العظمى، وقدماء المحاربين المسلمين، الذين لهم رواتب تتراوح بين الخمسة فرنك الى سبعة فرنك، ذلك القدر الذي لا يفي إلا بثمان قطعة الخبز اليابسة لتقويت العائلات»، وفي هذا بيان لمدى الحالة الصعبة والوضعية المزرية التي يمر بها الأهالي الذين أرغموا على التجند إجباريا في الحرب من قبل فرنسا ومدى معاناتهم، وقد طالب الأهالي السلطات الفرنسية في العديد من المرات بضرورة التزامها بوعودها وتمكينهم من حقوقهم، لكنها استمرت في تجنيدهم إجباريا دون مراعات للحقوق ولا للتضحيات، ودليل ذلك ما عرضه في مطالبهم بقولهم: « لقد سعينا عدة مرات لدى السادة الوزراء الذين تمهم حالة منكوبي الحرب ولكننا لم نحصل على نتيجة تخفف من الحالة الغير مرضية»¹.

فأين تلك الوعود التي قدمتها فرنسا للجزائريين قبل شركهم في الحرب؟ وأين تلك المكافأة التي يتلقونها بعد انتصار فرنسا؟ ليس إلا المعاناة ! وتصف لنا الجريدة معاناتهم: « إنا ننصر بكل تحسر الى اليتامى من أبناء المسلمين، ضحايا الحرب يمدون أيديهم الى الصدقات العمومية».

ومع هذا كله نجد الأهالي ممن وقع تجنيدهم إجباريا لا يزالون ينظرون بعين الأمل في الحصول على بعض الحقوق التي تحسن أحوالهم، خاصة اذا ما لحنا اصرارهم على الوحدة النهائية المزعومة بين فرنسا والمسلمين في بيانهم الذي نشره زمن المؤتمر الاسلامي²، حيث نجدهم في هذه العريضة التي نشرتها جريدة الميدان السابقة الذكر يستعطفون فرنسا بكل احترام، ينتظرون منها أن تفي

1- ابن القنيعة: جمعية سقطاء الحرب المسلمين لعملة قسنطينة تستنجز مطالبها من الوزراء الفرنسيين، الميدان، ع06، 23 جمادى الأولى 1356هـ، 01 أوت 1937م.

2- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص596.

بالعهد التي قطعتها على لسان وزير الاسعاف في مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب، والتي تنص على تعيين حالة المرتبات التي يتقاضاها منكوبو الحرب واسقاط المادة 73 للقانون الصادر في 31 مارس 1919¹.

واصل بن جلول من خلال جريدة الميدان لسان حال حزبه تمسكه بمشروع بلوم فيوليت من أجل المساواة مع بقية المستوطنين وخاصة في مجال الخدمة العسكرية، حيث نشرت جريدة الميدان مقالا بعنوان "المسألة الجزائرية في فرنسا"، و "مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف"، كانت تتبع آراء بعض المتعاطفين للقضية الجزائرية، حيث ورد في مقالها: « جاءنا من عاصمة فرنسا باريس أن الجبهة الخاصة بالمستعمرات الفرنسية خصصت جلسة لدراسة القضايا الإسلامية، وقد رأت لجنة التعاون حين النظر في شؤون الجزائر أن مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، واقترحت مشروعاً أوسع يقضي بتحويل نظام الجزائر الى نظام دومينيون يكون المسلمون والفرنسيون فيه على قدم المساوات في الحقوق والواجبات²؛ نشرت جريدة الميدان هذا الخبر من أجل رفع قيمة الجهد الذي يبذله بن جلول وأعضائه، خاصة بعد الانتقادات التي نالها من بقية الأطراف السياسية للحركة الوطنية، التي أعابت عليه مطلبه بإدماج الجزائر في فرنسا.

كانت الاوساط الشعبية و الصحافة الاسلامية ترفض المشاريع التي لا تخدم الا المستوطنين، وذلك بأنها لا تصلح الا لقيام الادارة بتعيين النكرات وأصحاب العمائم البكم، وأن الشعب رافض لبني وي وي وأصحاب "القنور الكبير" - كما وصفهم أجرون- في البرلمان، حيث أنهم كانوا ميالين أكثر لفكرة المساوات³.

لم تمر هذه الحادثة هكذا بل استغلها أعضاء بن جلول وهو نفسه من أجل تذكير فرنسا بوعودها، وخاصة تذكيرها بتجنيدها للأهالي والتضحيات التي قدموها معيها على المستوطنين

1 - ابن القنيعة: جمعية سقطاء الحرب المسلمين لعملة قسنطينة تستنجز مطالبها من الوزراء الفرنسيين ، المصدر السابق.

2 - الميدان: مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، ع21، الأحد 10 رمضان 1356هـ، 14 نوفمبر 1937م.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، صص723-724.

وغلاتهم رفض المساوات مع الجزائريين وخاصة في ميدان الخدمة العسكرية، التي في حد قولهم أنها باب يفتح عليهم المجال من أجل الحصول على الحقوق وبالتالي المساواة، حيث يقول: « ان الكولون في الجزائر قد قضوا على سمعة فرنسا وصيروها بغيضة بصلابتهم ومحاربتهم المسلمين أبناء الجزائر الاصيلين، فهم لا يريدون أن ينال المسلمون شيئاً من الحقوق التي ينالها المعمر الأجنبي عن الجزائر، مخافة أن تضع لهم السلطة الموهومة والجبروت البشع، وكم هم غالطون وكم هم بلداء، وكم هم لإسقاط سمعة فرنسا عاملون وهم لا يشعرون»¹.

الملاحظ من تصريح بن جلول أنه ما يزال متمسكا بفكرة صيرورة الجزائر الفرنسية، بالرغم من الاعتداءات والمخالفات والوعود الكاذبة التي يتحصل عليها من فرنسا، وبالرغم من تمسكه بنجده يربط هذه الوعود الكاذبة بغلاة المعمرين ويصف فرنسا بالديمقراطية، وأن اسباب اضطهاد الأهالي هم المستوطنون الذين لا يرحبون بفكرة الإدماج ولا المساواة، فنجده في تصريحه يستعطفها من أجل إعادة النظر في الإصلاحات وحظ الأهالي منها، وخاصة منها الخدمة العسكرية التي أثقلت كاهل الجزائريين، فهي في نظره أوسع باب ينال منه الحقوق السياسية والنيابية، حيث يقول: « إن المسلمين دفعوا ثمن الحقوق التي يطالبون بها دما زكيا غاليا في ميادين معارك وحروب، كانوا فيها مثالا ناطقا للشجاعة والاخلاص لفرنسا، ورفع علمها عاليا في الساحات، وهذا أمر شهد به كبار القواد الحريين الفرنسيين، الذين كانوا يرأسون العمليات العسكرية في المعارك الحربية»².

إن الحقوق التي طالب بها بن جلول والأهالي وخاصة المساواة في الخدمة العسكرية وامتيازاتها مع الفرنسيين قد أصبح مطلبا شرعيا للأهالي، وعلى فرنسا الإنصياح له خاصة وأن ثمنه قد دفعه الأهالي مسبقا في ساحات المعارك والحروب، ونلمح في تصريحه تأكيداً لفرنسا بأنها غير قادرة على الإستغناء عن تجنيد الأهالي المسلمين، خاصة في ظل الأزمات التي تعيشها، وكذلك كون الجندي المسلم هو سبب انتصاراتها حيث يقول: « وكانوا يشاهدون البون الواسع بين الجندي المسلم

1 - الميدان: مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، المصدر السابق.

2 - نفسه.

الجزائري والجندي الغير المسلم الجزائري، إذا جد الجد واشتد البأس فإن الجندي المسلم الجزائري اذا جد الجد واحمر البأس تحضره الصفة العالية والخلة الحميدة التي ورثها عن آباء كرام واجداد عظام وهي الشجاعة والاستماتة في الدفاع، وعدم التفكير أبدا في الرجوع الى الوراء ولو فقد روحه، أما الجندي الغير مسلم فبالعكس¹؛ وفي هذا تذكير لفرنسا بفضل الجنود الجزائريين عليها، والذين هم لا ينتظرون منها إلا الوفاء بوعودها، ثم يضيف قوله: «وهذا جعل فرنسا رحمت كل معاركها التي كان جنودها فيها مسلمين جزائريين، وكان علمها دائما رفرفا على أسوار عدة مستعمرات منها المغرب الأقصى وسوريا»².

إن كل هذه الكلمات تعبر عن مدى إخلاص الجزائريين لفرنسا في ساعات الشدة حسب بن جلول، في حين نرى أن الأهالي كانوا مرغمين على المشاركة في الحرب بسبب التجنيد الإجباري الذي فرضته سلطات الإحتلال الفرنسي عليهم، وكذلك الدفاع عن أنفسهم في ساحات الحرب، وهو الأمر الذي استغله بن جلول والادماجيون معه من أجل المطالبة بالحقوق، ونرى في ذلك مغالطة لأفكار الجزائريين ومواقفهم والذين لطالما ناشدوا الحرية .

ثم يقول بن جلول أن ذلك عار كبير على فرنسا التي نالت وتحصلت على عديد المستعمرات الإسلامية منها وغير الإسلامية، وكل ذلك كان بفضل وجهد الجندين الجزائريين المسلمين، فعليها أن تحترم الأمة التي ينتمي إليها هذا الجند الجبار العنيد، من حقوق طبيعية واجبة عليها خاصة وأنه قد نال هذه الحقوق كل أجنبي دخيل وليس له عليها من حق سوى أنه غير مسلم، وفي ذلك بيان منه على حقيقة الاستعمار والحقد الصليبي على الاسلام الذي يكسوا التواجد الفرنسي بالجزائر؛ ثم نجده يصفها بعبارات قاسية نوعا ما والتي ينبغي من ورائها نيل

1 - الميدان: مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، المصدر السابق.

2 - نفسه.

المطالب بقوله: « وإنه لفضيحة لفرنسا أن يعيش تحت علمها المسلمون الجزائريون عيشة الذل والاحتقار والمهانة والفقر والجهل، وهي تدعي عند جميع الأمم بحامية الضعيف وأم المدنية!»¹.

ونجده بعدها يناشد فرنسا باسم الثورة الفرنسية ومبادئ ديمقراطيتها، ومدى حظ الجزائريين منها، حيث يقول: « فيا أم المدنية، ويا حامية الانسانية، ويا ناشرة الحرية والديمقراطية، إنا من مدنيتك محرومون، ومن حمايتك للإنسانية وحرمتك وديمقراطيتك أكثر من المحرومين المبعدين، وحالنا له: فقر وجهل وآلام، ومسغبة »².

2- مواقف فرحات عباس الصحفية من استمرار عمليات التجنيد الاجباري للجزائريين

كان موقف جماعة النخبة المفرنسة تأييد فرنسا في مشروعها وعلى رأسهم "فرحات عباس" الذي شارك في الحرب الى جانبها، بالرغم من أن عمله كان يندرج في مجال الصحة العسكرية، أين كان يعاين بنفسه آلام الجزائريين وتضحياتهم، كما أنه هو نفسه لم يسلم من سوء المعاملة، ويبدو أنه سيكون لذلك أثر في تغيير مساره مستقبلا رأسا على عقب وسيحارب فرنسا ومشروعها³.

بالنسبة لفرحات عباس فلطالما عرف عنه موقفه المؤيد لسياسة الإدماج مع فرنسا، لكنه كان يعيب على المستوطنين تصرفاتهم، وكذا أقوال الصحف الفرنسية الاستعمارية، حيث كتب مقالا في جريدة الميدان تحت عنوان "آن لفرنسا أن تعمل"، فنجده يطالب فيها سلطات الاحتلال الفرنسي أن تلتفت للأهالي، كما أعاب على الجرائد الفرنسية تلك الحملات الشرسة التي شنتها

1 - الميدان: مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، المصدر السابق.

2 - نفسه.

3 - سعد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، ط02، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر،

2004، ص79.

ضد كل ما يمكنهم من الحصول على بعض الحقوق بقوله: « لقد عدلت سياسة الاستعمار عن امتيازاتها مكتفية بسب الأهالي في صحفها المستعبدة»¹.

وفي إشارة إلى ما ذكره فرحات عباس حول تنكر فرنسا لوعودها تجاه الأهالي الجزائريين بعد اشراكهم في الحرب الكونية الأولى، فقد وصف الاصلاحات التي تقدمت بها فرنسا في 04 فيفري 1919 بغير الكافية بالنسبة للأهالي الذين دفعوا أرواحهم جراء تجنيدهم وأبنائهم تطبيقا لمرسوم التجنيد الاجباري حيث يذكر الاحتجاجات التي جرت في قالمة حول هذه الاصلاحات وينقل لنا تصريح شيخ البلدية وهو يدون نصها بقوله: « هذا ما أفعله بقانونهم» -الضمير هنا يعود على فرنسا-².

ويذكر في مقاله السابق بجريدة الميدان صراحة أن سبب البلاء وعدم الحصول على الحقوق السياسية والمدنية هم المعمرون المستوطنون بالدرجة الأولى، وخاصة فيما تعلق بمطلب المساواة في الخدمة العسكرية حيث يقول: « كلما أنس المعمرون من الحكومة الفرنسية إلتفاتا نحونا ومنح حقوق إلا وطارت عقولهم وعلا صيتهم، مساجلين ناكرين، رامين إيانا بكل القدرات ملطخين لسمعتنا»³. وقد نادى هو الآخر بمشروع فيوليت، الذي رأى فيه بعضا من هامش الحرية للمنتخبين والأهالي، والذي رأت فيه السلطات الفرنسية المحتلة والمستوطنون طمعا في مساواتهم، فكانوا يلقبونها بأبشع الألقاب، كما وصفها على حد قوله : فأصبحنا في نظرهم قوما لا خلاق لنا وغايتنا مقاومة فرنسا⁴.

لكن كل هذا في نظره لا يغير من رأيه شيئا، فقد ظل متمسكا بفكرة الجزائر الفرنسية، أملا في الحصول على بعض الحقوق، حيث يقول في ذلك: « فإن قالت الجزائر الإسلامية اليوم عن نفسها

1 - فرحات عباس : آن لفرنسا أن تعمل، الميدان ، ع11، الأحد 28 جمادى الثانية 1356هـ، 05 سبتمبر 1937م.

2 - فرحات عباس: الشباب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة "، المصدر السابق، ص123.

3 - فرحات عباس : آن لفرنسا أن تعمل، الميدان، المصدر السابق.

4 - نفسه.

أها فرنسية، وإن قلنا نحن أبناءها عن أنفسنا أننا فرنسيون، فذلك لأن فرنسا علمتنا هذا، وهو درس تلقيناه بالمدرسة فمن الكاذب الآن ياترى؟¹.

وبالعودة الى التقرير الذي وجهه فرحات عباس الى المارشال بيتان نجده يستشهد بقوة الأهالي في الجانب العسكري ما يجعل سلطات الاحتلال في حاجة له، فيذكر تصريح المارشال بيجو بقوله: «...قد نصحت لبلدي أن تقيم فيها قاعدة للإستعمار، تخصص لها الميزانيات وتعمرها بالعنصر العسكري»². ثم نجده يطالب سلطات الاحتلال الفرنسي بضرورة النظر الى تضحيات المسلمين في سبيلها، وأن عليها الوفاء بوعودها ومن بينها المساواة في الخدمة العسكرية حيث يقول في هذا: « إن جزائر 1937 لا تقدر أن تعيش تحت سلطة قوانين سيناتوس كونسولت التي شرعها نابليون عام 1865، إنها تحتاج الى تجديد، ويلزم بل ويجب على فرنسا أن تمنحها ذلك جزاء للمدد العديد من المسلمين الجزائريين الذين ماتوا في مرضاتها وفي سبيل أمنها»³.

3- موقف الجرائد الطرقية: (جريدة الرشاد⁴ أمودجا)

أما جريدة الرشاد فكان موقفها واضحا من الحرب الحاضرة، التي لطالما تجهزت لها فرنسا بتجنيد الأهالي رغما عنهم، أو أولئك الذين تجندوا طمعا في بعض الحقوق، حيث ساندت القوات الفرنسية وشتت دعاية لأجل ذلك في مقالاتها حيث تقول فيها: «و كما هو معروف عند

1 - فرحات عباس : آن لفرنسا أن تعمل، الميدان، المصدر السابق.

2 - فرحات عباس: الشاب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة"، المصدر السابق، ص173.

3 - فرحات عباس : آن لفرنسا أن تعمل، الميدان، المصدر السابق.

4 - جريدة الرشاد 1938-1939: ظهر عددها الأول في 23 ماي 1938 بالجزائر العاصمة وعرفت بنفسها كونها "جريدة دينية دفاعية اخبارية اسبوعية" لسان حال جامعة الزوايا والطرق الصوفية، ظهرت كرد على صحف جمعية العلماء المسلمين التي لطالما انتقدتها وكثر الخلاف بينهما، توقفت عن الصدور في سبتمبر 1939م اثر صدور قرار مراقبة الصحافة العربية وغير العربية. ينظر: محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 248-251.

جميع الناس في الأيام الأولى من بداية الحرب تقدم الأهالي وكل سكان الشمال الافريقي الى أداء الواجب بنظام»¹.

ويبدو أن هذه الجريدة كانت تبث دعايات لصالح التجنيد موافقة الطرح الفرنسي، وأن على الأهالي الوقوف الى جانبها، ونلمس ذلك من خلال قولها: «إن الجزائر مازالت مستمرة على أعمالها الجليلة، متيقنة بنصر أم الوطن فرنسا في نهاية الحرب بفضل قوتها ونشاطها في عدة ميادين»، وحسب ما نشرته الجريدة فإنها كانت تساند عمليات التجنيد لصالح الفرنسيين موضحة وقوف الأهالي المسلمين الى جانب فرنسا وتضحيتهم لأجلها حيث تقول في ذلك: «إن سكان البلاد الجزائرية المسلمين لبوا نداء النفير العام بمزيد السرور... عندما هبوا للتجنيد الى جانب إخوانهم الفرنسيين... إن السكان المسلمين بأمرهم في الجزائر من أقصاها الى أدناها موظفين وعلماء وأدباء وأعيان كانوا في إعانة الدولة الفرنسية من دون طلب»².

وقد كانت جريدة الرشاد تدعم عمليات التجنيد والتعبئة الشعبية التي تفرضها فرنسا على الأهالي، بل وحتى أنها كانت تنقل للأهالي فرح المجندين الجزائريين وهم يقاتلون الى جانب اخوانهم الفرنسيين وهم ينشدون المدائح والقصائد زيفا³؛ لقد كانت جريدة الرشاد من بين الجرائد التي دعمت قرار الزوايا والطرق الصوفية المساندة لفرنسا، من خلال إنشاء جمعيات يترأسها زعماء الطرق الصوفية وأصحاب الزوايا، من أجل إعانة عائلات المجندين، ومنها الجمعية التي تم تأسيسها في بوسعادة باسم "جمعية إعانة عائلات المجندين الجزائريين"، والتي أسندت رئاستها الى قاضي

1 - الرشاد: الجزائر أثناء الحرب الحاضرة، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.

2 - نفسه.

3 - الرشاد: الشعر الجماعي والجنود المسلمون الجزائريون، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.

البلدة السيد "محمد بن بلقاسم ادزيري" ، وبقية أعضائها كل من الأئمة الواردة أسمائهم كما يلي:
ابن سالم بن عبد الله، وعبد الرحمان بن البيض، وعلي بن الغسراي، والحاج الزروق وغيرهم¹.

كل هذا دليل أن الجرائد الطرقية كانت يدا تدعم فرنسا في عملية التجنيد الاجباري الذي فرضته على الأهالي، حيث كانت هذه الجمعية وغيرها من بقية الجمعيات المشابهة لها من حيث الهدف تعمل على جمع التبرعات والأموال من أجل صرفها على عائلات المجندين، وكان الهدف من وراء هذه الأعمال كما ترى هذه الجرائد الطرقية هي تشجيع الشباب على التجنيد لصالح فرنسا، كما ورد في مقالها بقولها: «وكانت خاتمة هذه الأعمال الجليلة كلها تحمس جمهور عظيم من الشبان فانخرطوا في سلك الجندية الاختيارية»².

لم تقف هذه الجرائد هنا فحسب بل كانت تنشر الأعمال التي يقوم بها شيوخ الزوايا، من دعاية للتجنيد بين الوفود القادمة الى الزوايا لحفظ القرآن، فانحرف طريقها بذلك من نشر للعلم والسلم والإسلام وتحفيظ للقرآن، إلى أن تصير يدا من أيدي الاستعمار الذي تركز به الدعاية للتجنيد لصالح فرنسا، ونلمس ذلك في قولها: «وتضاعف البذل والتجنيد بعد سماع الوفود المتقاطرة التي تفد عادة الى زاوية الهامل في موسم النصف من شعبان من واعظ ونصائح الاستاذ الشيخ مصطفى القاسمي، إذ قد قام من خلال نصائحه ومواعظه ببيان شاف في مزايا الدولة الفرنسية وعطفها على المسلمين»³. ولم تقف دعوة رجال الزوايا والطرقين عند دعوة المريدين فقط بل حتى أن الجرائد كجريدة الرشاد كانت تنشر دعواتهم من أجل قبول التجنيد والوقوف بجانب

1 - الرشاد: تقدير الشعور الوطني والانساني في بلدة بوسعادة، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.

2 - نفسه.

3 - نفسه.

فرنسا، مثل نقلها لنداء الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي¹، وهو نداء حماسي يدعوا فيه أبناء بلاده الى مؤازرة فرنسا².

كما نشرت جريدة الرشاد مقالا تثنى فيه على تلبية الشبان من الأهالي للنداء والتجنيد الذي رفعته فرنسا، للزج بهم في ساحات المعارك والتضحية بهم في حرب هم في غنى عنها، حيث نشرت مقالا جاء تحت عنوان "من لعائلات العساكر غير أمهم الحنون"، واصفة فرنسا بالحنون، وكيف ينطبق عليها الوصف وهي تزج بأبنائنا كما يدعون في معارك بل في الصفوف الأمامية ولا يستفيدون من تضحياتهم سوى العبودية والمذلة حيث تقول: «ظاهرتان كانت محل الاعجاب أولاهن: تلبية الشبان الجزائريين المسلمين دعوة لمقيم العام بحماس فريد، وثمر باسم، وحسن وتفاؤل بالمستقبل، وثانيها مباردة الحكومة إلى إحلال نفسها محل المتجندين في القيام بعائلاتهم التي هي أعز ما تركوه»³.

وصفت هذا الموقف المشرف من الأهالي وكذلك من فرنسا، لكن هذه الدعاية المغرضة للتجنيد ليس لها شيء من الصحة، فلطالما اشتكى العساكر الذين جندوا في الحرب العالمية الأولى من سوء المعيشة ونقص مرتباتهم وسوء المعاملة مع المعطوبين ومع عائلاتهم، ويمكن القول أنه قد جندت الطريقتين من أجل الدعاية للتجنيد مقابل امتيازات، فأين تلك الحقوق التي لطلما طالب بها الأهالي مقابل تجنيدهم اجباريا، وأين هي قولها: «من حق الأم من ناحية أخرى أن تبدي ما يمكن فؤادها من الحنان والعطف على أسرة فلذة كبدها من زوجة وأولاد وقراة وتحنو على جميعكم

1- ينظر الملحق رقم: 17 (نداء عبد العزيز بن الهاشمي للشباب الجزائري من أجل التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي)

2 - عبد العزيز بن الهاشمي الشريف: نداء إلى أبناء وطني الأعزاء، الرشاد، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.

3 - عباس محمود العقاد: من لعائلات العساكر غير أمهم الحنون، الرشاد، ع55، 17 رمضان 1325هـ، 30 أكتوبر 1939م.

حنو المرزعات على الفطيم»¹ أين هذه الادعاءات من الواقع، وأين هي حقوق الأهالي التي لطالما رفعوها؛ ثم يقول: « وهكذا فقد أدت الأم الحنون فرنسا بدورها واجبها المقدس نحو أبنائها الأبناء إذ ضمت خواطرها بحيث جعلتهم لا يفكرون إلا في تحصيل الشرف للوطن والبطولة»².

لقد كان الطرقيون اتباع فرنسا يقرون أفكارا مغالطة لمطالب الجزائريين رغم تليبتهم لواجب الدفاع عن فرنسا مختصر في الشرف الوطني، وليس له علاقة بالمطالب، وفي الأخير أكدوا أن فرنسا لن تفرط في عائلات المجندين كونها أهمهم الحنون³، كما أنهم كانوا يحفزون الشبان الجزائريين ببعض القصائد التي ترفع معنوياتهم وتدفعهم الى قبول فكرة التجنيد ومساندة فرنسا، زاعمين أن الجنود كانوا يرددونها كونها تعطيهم القوة وتبعد عنهم اليأس⁴.

وقد كان بعض رجال الزوايا والطرقيين على علاقة وطيدة بالاستعمار الفرنسي، منها الزاوية القاسمية التي كانت ترسلهم، وذلك حسب ما أشارت له جريدة الرشاد قولهم: « وفي مكتبة زاويتنا القاسمية عدة رسائل بقلم هذا الفرنسي العظيم (الوالي العام مسيو تيرمان) ملؤها العطف واللطف والدعوة الى الأخوة والمشاركة في العمل»⁵، ثم يؤكدون ذلك بقولهم: « فمن جهة رئيس الجامعة الزعيم الديني الفذ، العلامة، الشيخ مصطفى القاسمي، نراه يبادر الى تقديم ما عز لديه من تضحية في سبيل النجدة»، كما أن الشيخ محمد القاسمي لم يتوقف عن الدعوة الى التجند لجانب فرنسا بل نجده يبذل لأجلها، فإلى جانب دعوته للمريدين، نراه يقدم أعز ما لديه وهو تقديمه لأعضاء أسرته وخيرة أتباعه للجنديّة، وقد أعلن ذلك صراحة في سائر الصحف المحلية⁶.

1 - عباس محمود العقاد: من لعائلات العساكر غير أهمهم الحنون، المصدر السابق.

2 - نفسه.

3 - نفسه.

4 - الرشاد: بشر بن عوانة يعود من جديد، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.

5 - الرشاد: أعمال الزوايا ماضيها وحاضرها، ع53، الاثنين 11 شعبان 1358هـ، 25 سبتمبر 1939م.

6 - نفسه.

كما كانوا ينشرون الفتاوي التي تحث على الجهاد والتجنيد في سبيل الله ولصالح فرنسا، حيث يقول عبد القادر القاسمي: إن المسلمين كلهم مستعدون للعمل والتضحية في سبيل فرنسا أم الوطن، حكومتهم المحبوبة، زيادة على تقديم دلائل الوفاء والاخلاص لها¹، ثم يدعم قوله بالآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهدي لولا أن هدانا الله ﴾. وكانوا يحفزون الأهالي على التجنيد ويخلدون بطولاتهم بأفواههم، لا بأعمالهم فكانوا يقولون: « يا أيها المواطنون المسلمون الجزائريون عهدي بكم أهل وفاء وشجاعة، وقد أظهرتم هذا الوفاء وهذه الشجاعة... منذ الإعلان بأمر النفير العام، وقد قضيتم باندفاعكم الى التجنيد في هدوء وحرصانة على تلك الاشاعات الكاذبة التي كان يروجها أعداء مصلحتكم ومصلحة البشرية بأسرها »².

فكانوا ينادون المواطنين بأسمى عبارات الشجاعة والاقدام من أجل الوقوف بجانب فرنسا رفقة الجنود الفرنسيين للمشاركة معها كونها راعية الديمقراطية، ومع بداية الحرب بدأت الدعاية الفرنسية بقوة للحرب والتجنيد لها من قبل الجزائريين على ظهور الطرفين، الذين كانوا ينشرون في صحفهم المقالات الدعائية لصالحهم وصالح فرنسا لا الجزائريين، حيث نشروا عدة مقالات منها مقال جاء بعنوان "نداء الى الأمة الجزائرية الإسلامية" ومن أهم ما جاء فيه: « اخواني المسلمين إن بواعث وأسباب عديدة ترغمننا على القيام كرجل واحد بواجبنا نحو حكومتنا الفرنسية، وهذه البواعث منها ما هو ديني ومنها ما هو وطني، ومنها ما هو إرضاء الوجدان والضمير والوفاء بالعهد... يكون بتقديم أنفسنا وأولادنا وشبابنا وكهولنا وأموالنا للوقوف في صف فرنسا الديمقراطية بإخلاص ونزاهة وأمانة »³.

1 - الرشاد: أعمال الزوايا ماضيها وحاضرها، المصدر السابق.

2 - الرشاد: ولاء المسلمين الجزائريين لفرنسا في الوقت الراهن، ع56، الاثنين 30 رمضان 1358هـ، 13 نوفمبر 1939م.

3 - الرشاد: نداء الى الأمة الاسلامية الجزائرية، ع52، الاثنين 26 رجب 1358هـ، 11 سبتمبر 1939م.

ثم قام الشيخ القاسمي وتقدم الناس وكان يلقي فيهم بعضا من عبارات الشهامة وكلها تدخل ضمن الدعاية للتجنيد حيث خطب في الناس وقال: ما أريد أن أبادر الى اعلانه الآن هو تقديم نفسي كجندي مخلص يقوم بأية خدمة تسندها إليه الحكومة، كما أصرح بأني قد قدمت سائر أعضاء عائلتي القاسمية نفسها في سلك الجندي الفرنسية، وللحكومة الفرنسية أن تكلف كل واحد منهم بالخدمة التي تراها لازمة له¹.

1 - الرشاد: نداء الى الأمة الاسلامية الجزائرية، المصدر السابق.

المبحث الثالث: المواقف الراضية للتجنيد الإجباري من خلال الصحافة الأهلية

لقد شهدت حملت التجنيد الاجباري الذي فرضته فرنسا على الشباب الجزائري قلقا كبيرا لدى الأوساط الجزائرية، حيث عبرت هذه الأخيرة عن موقفها من عمليات التجنيد الواسعة بين الرفض والقبول، وقد اتخذت الصحافة كوسيلة ناجعة من أجل تبليغ مواقفها، ونختص بالذكر المواقف الراضية للتجنيد بين أطراف الحركة الوطنية الجزائرية، الذين رفضوا الانضمام الى المشروع الفرنسي الذي يهدف الى تجنيد الجزائريين من أجل الدفاع عن مصالح فرنسا وعليه سجلنا من خلال الصحافة المواقف التالية:

1- موقف صحافة حزب الشعب الجزائري من التجنيد الاجباري:

أحدثت مسألة تجنيد الجزائريين اجباريا قلقا في وسط الجزائريين عامة، وفي أوساط النخب بصفة خاصة، حيث تضاربت مواقفهم بين مؤيد ومعارض للتجنيد ومن بين الراضين للتجنيد الاجباري نجد حزب الشعب الجزائري الي كان طرفا بارزا في النضال السياسي بالجزائر حيث عبر أعضائه عن رفضهم لتجنيد أبناء الجزائر والزج بهم في حروب لا تعنيهم، كما أنه لا فائدة ترجى من مشاركتهم فيها¹، ويبدو أن أعضاء حزب الشعب الجزائري قد أعلنوا رفضهم القاطع للتجنيد، ومسألة الرفض لتجنيد الاجباري لم تتغير منذ عهد النجم، حيث كان خطباء النجم المجيد يهاجمون المرتدين الذين يطالبون بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وينادون : إما برفض الخدمة العسكرية، وإما بالفرار من الجيش، وقد صرح زعيم الحزب مصالي الحاج² في مؤتمر 16 سبتمبر 1933 قائلا : « يجب أن لا نكون خرافا تساق الى المذابح »¹.

1 - محمد عباس: الموجز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، د.ت، ص48.

2 - أحمد مصالي الحاج: هو مصالي أحمد بن الحاج على عكس بن باديس وفرحات عباس، الزعيم السياسي الجزائري الآخر في ذلك الوقت، كان رجلاً من عائلة متواضعة في تلمسان خدم في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، ثم عمل كعامل في منطقة باريس، هناك كان يعرف الشيوعية، وقد اخترقها وأسس في مارس 1926 حزباً مناهضاً للاستعمار: L'Etoile nord-africaine تم تجنيد أعضائه من البروليتاريين الأصليين الذين يعيشون في متروبوليس، قصد النجم

لكن يبدو أن الدعاية أثرت تأثيرا كبيرا على بعض من أعضائه، حيث ظهر تيار آخر ضمن حزب الشعب الجزائري، هذا التيار الذي أظهر عداوة لفرنسا وأعلن مناصرته لألمانيا، ومن بين شخصياته نجد راجف قاسم الذي يبدو أنه اتخذ هذا الموقف منذ 1934، وعبر هذا الأخير عن آماله الكبيرة التي كان يعلقها على ألمانيا الهتلرية من أجل مساعدة الجزائريين بما وصفه بـ: « رمي الفرنسيين في البحر » كما أنه صرح سابقا بقوله: سوف نشترى المدافع لما نكون أغنياء²، خاصة وأن ألمانيا كانت تروج على نطاق واسع لفكرة تقديم الدعم العسكري لصالح القضايا العربية، الأمر الذي جعل هتلر في هذا الشأن محل تقدير واهتمام من قبل المغاربة الذين رأوا فيها دعما قويا للتخلص من الاستعمار، وتؤكد ذلك مع تلك الانتصارات التي حققتها ألمانيا في جبهات بولندا وهولندا وبلجيكا، فوجهت ألمانيا الدعاية صوب الجزائريين مدنيين ومجندين مستعملة في ذلك وسائل مختلفة كالجرائد والمناشير نذكر على سبيل المثال "مجلة الدنيا الجديدة" التي تناولت فيها مجد الجيش الألماني، وكذلك جريدة "لسان الأسير" التي هاجمت فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا، بالإضافة الى ذلك استعملت في دعايتها للتجنيد ضد فرنسا وسيلة الراديو، وقد توجهت الى هذه الوسيلة بعد أن تأكد لها انتشار الأمية بين أوساط شعوب شمال إفريقيا الذين تعرضوا للتهميش في التعليم بسبب سياسة التمييز التي كانت تطبقها فرنسا ضمن مخططاتها التعليمي الاستعماري، فقد كان الراديو وسيلة ناجعة لإيصال الدعاية الى فئة الغير قراء، فكان الجزائريون يجتمعون في المقاهي والأسواق الأسبوعية للاستماع للأخبار، حيث خصص الألمان حصصا للأخبار باللغة العربية في "راديو برلين" والتي بدأت البث منذ 04 ديسمبر 1939 تدور

L'Etoile الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا وتنقيف أعضائه كانت وكانت مطالبه ثورية وفي نفس الوقت مع القوميين.
ينظر:

op cit, P33. :CLAUDE MARTIN

1 - شارل رويبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص557.

2 - نفسه، ص570.

فحواها حول السياسة الفرنسية الشنيعة في شمال افريقيا، كما تطرح عدة تساؤلات حول كيفية اقتناع الشعوب ومنها الجزائريون حول التجند لصالح فرنسا التي حرمتهم من أدنى الحقوق¹.

قامت فرنسا بالتعرض لحزب الشعب الجزائري والتضييق على نشاطه كونه كان يرفض التعامل معها والتعاطي مع سياستها، ومنها التجنيد الاجباري الذي رفضه الحزب جملة، إذ رفع مناضلوه شعار: فرنسا لن تعطينا أي شيء فلماذا نموت من أجلها². مع وجود قادة الحزب وعلى رأسهم أحمد مصالي الحاج وافق حزب الشعب الجزائري ضمن التجمع الاستعماري على محاولة رفع الاستئناف في 25 نوفمبر 1938 الى "إدوارد دالاديي Edouard Daldier" من أجل طلب التماس للإفراج عن زعيم الحزب مصالي الحاج الى جانب المناضل أحمد بورقيبة وعلال الفاسي، وقد اعتبر هذا الافراج بمثابة الشرط الأول للمساهمة التي يمكن أن يقدمها التجمع الاستعماري في الجهود الفرنسي في المستعمرات³.

وأعلن حزب الشعب تضامنه مع بقية الأقطار المغاربية ومنها القطر التونسي، حيث رد على المطالب الإيطالية في تونس في جريدته "جريدة الأمة" في 15 ديسمبر من نفس السنة أن حزب الشعب الجزائري قادر على المشاركة في الدفاع عن بلدان المغرب بقولها: « لن نتخلى عن حفنة تراب في شمال افريقيتنا الحبيبة التي نحن على استعداد للموت في سبيلها الى آخر رجل فينا ». وقد اشترطت هيئة تحرير هذه الصحيفة قيام الحكومة الفرنسية بعمل ما وصفته على حد قولها : « يجب على أي حكومة تكثر لمصالح الفرنسيين ومصالحنا أن تقوم حيال كل هذه التهديدات وهذه الأطماع بالعمل على افشالها من خلال الاستجابة للنداءات الملحة من السكان المسلمين في شمال افريقيا عن طريق فعل رمزي لتلبية تلك المطالب».

1 - Charles Robert Ageron : **Les Population Du Maghreb Face A La Propagande Allemande**, Revue D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N° 114, PUF, 1975, P15

2 - حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة، باب الواد، الجزائر، 2007، ص 86.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص569.

أمام غياب قادة حزب الشعب الجزائري المسجونين تولى تنشيط الحزب من باريس كل من "راجف" و"سي الجيلاني" و"عمار خيدر"، ولم يكونوا يخفون إعجابهم بقوة ألمانيا الوطنية الاشتراكية التي كانت تهدف في نظرهم وحسب دعايتها أنها تسعى الى تحرير بلدان المغرب، وهو ما دفعهم الى الوقوف الى جانبها ورفض التجند لصالح الاحتلال الفرنسي، حيث يذكر المناضل محمود عبدون في مذكراته أنه في جانفي 1938 اتصل المناضل راجف بألمانيين من أجل الحديث عن إعانة محتملة في حالة الحرب بواسطة المناضل "أوعمار محمد"، والتمس في هذا التوجيه اعتماد مناضلي مدينة الجزائر الذين يكونون في الواقع القاعدة الأكثر عددا في الحزب¹، ولكن أحمد مصالي الحاج كان يتصف بالحنكة وبعد الرؤية حيث كان يرى بأن قوات المحور تشكل خطرا كبيرا على مستقبل افريقيا الشمالية ومنها الجزائر، وكان ينصح الشبان المناضلين بعدم الانجرار وراء الدعاية الألمانية المغرصة².

أمام هذه المواقف اللينة والمتعاطفة التي كانت تبديها صحيفة الأمة أمر مصالي الحاج بإطلاق صحيفة جديدة أطلق عليها اسم: "البرلمان الجزائري" أنشأها بمعية رفاقه في السجن، وذلك ابتداء من ماي 1939، لكن لم يصدر منها إلا 07 أعداد، حيث غيرت هذه الجريدة من موقفها بنبرة خشنة، فكانت تلوح بمطلب الاستقلال وطالبت بحق الجزائريين في تسيير بلادهم، وانشاء برلمان جزائري يشارك ضمنه الجزائريون أكثر في تسيير الشؤون العمومية للجزائر، كما قام مصالي الحاج بفرض الصرامة والانضباط داخل الحزب والعدول عن فكرة مناصرة الألمان، وبالرغم من انسلال بعض الاعضاء الى العاصمة برلين من اجل دعم موقفها إلا أن مصالي الحاج كان يحذر من مغبة اللجوء الى طلب مساعدة ألمانيا النازية فهو بمثابة اللجوء الى استعمار آخر³.

1 - محمود عبدون: شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص55.

2 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص569.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص572.

بالمقابل كثفت فرنسا من عمليات التفتيش مع أنها كانت تمارس القمع على مناضلي حزب الشعب وبقية الأحزاب السياسية المعارضة، حيث كثفت الشرطة الفرنسية من عمليات الاعتقال، فأصدرت محكمة الجزائر قرار الحكم على 24 مناضلا من الحزب وقد عرضت جريدة البصائر¹ هذه المحاكمة في وقفة تضامنية مع أعضاء حزب الشعب الجزائري، هذا الحزب الذي عرف انتشارا واسعا بين الجزائريين، فقد وصل عدد مناضليه سنة 1939 الى ما يناهز 4000 مناضل من عامة الشعب الى جانب ممن يمتنون مهن مختلفة حسب ما أقرته جريدة الأمة : « إن المهنة الحرة والمثقفين يمثلون أقلية في صفوفه»².

توفي المناضل أرزقي كيجل الذي كان خليفة مصالي الحاج على رأس الحزب، الى جانب صدور حكم ادانة كل من "دوار"³ ومحمد خيضر الأمر الذي زاد من عزيمته المناضلين من أجل رفض قرار التجنيد لصالح فرنسا بسبب هذه الانتهاكات التي تمارسها ضدهم وضد بقية الجزائريين، حيث أوردت تقارير الشرطة الفرنسية مقولة كانت تتكرر على أفواه المناضلين حيث كانوا يقولون: أن يموت الانسان على باب داره أحسن له من أن يموت في ساحات الحرب وهو لابس البزة

1 - جريدة البصائر: صدرت هذه الجريدة الرائدة بالجزائر العاصمة في 01 شوال 1354هـ الموافق لـ 27 ديسمبر 1935م وقد اسندت ادارتها العامة ورئاسة تحريرها الى السيد الطيب العقبي، وصدر منها 83 عددا لتتوقف بعدها وتنتقل الى قسنطينة حيث مكتب الشيخ عبد الحميد بن باديس، ويؤكد الشيخ سليمان الصيد أن الشيخ العقبي تخلى عن تحريرها في سبتمبر 1937 الى الشيخ مبارك الملي، صدر عددها الأخير ضمن سلسلتها الأولى في 09 رجب 1358هـ - 25 أوت 1939م لتصدر من جديد في عهد الشيخ البشير الابراهيمي في 25 جويلية 1947م الى غاية 1956م، وهي من أهم الصحف العربية الجزائرية التي تركت بصمتها في مسيرة الجزائر المعاصرة. ينظر: فوزي مصمودي: تاريخ الصحافة والصحفيين في بسكرة وإقليمها من 1900 إلى 1956، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص 177-178.

2 - البصائر: الحكم في قضية الدعاوي السياسية أعضاء حزب الشعب الجزائري، ع 154، السنة الرابعة، الجمعة 04 محرم 1358هـ، 24 فيفري 1939م. ينظر الملحق رقم: 18 .

3 - قام الحزب بترشيح مناضل مجهول يدعى دوار وهو موظف في الشركة النقل الترام الجزائرية ووراءه شعار واحد: من ينتخب دوار فقد انتخب مصالي. ينظر، شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 02، المرجع السابق، ص 571.

العسكرية الفرنسية، كما صرح مناضلون آخرون من حزب الشعب بقولهم: إذا كانوا يرضون بالتجنيد فلكي يوجهوا أسلحتهم إلى صدور الفرنسيين¹.

كما نشرت صحيفة الأمة² مقالات تؤكد هذا الطرح بقولها: «لا تربط أفريقيا الشمالية بفرنسا أي عاطفة ما عدى الكراهية التي زرعتها مائة سنة من الاستعمار في قلوبنا... وإذا كانت الرغبة في العيش أحرارا تعني أن نكون معادين لفرنسا فإننا إذا معادون لها ونظل معادين لها دائما وأبدا، قد يأتي اليوم الذي يزول فيه الاستعمار من ديارنا ولن يترك بعده أي أثر إلا ذكرى كابوس»³.

تم منع صحيفتي الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور في أوت 1939 وتم على إثر ذلك حل حزب الشعب الجزائري بموجب مرسوم صدر في 26 سبتمبر 1939، وتمت مطاردة مناضلي الحزب وتبعهم من قبل الشرطة، حيث تم القبض على 28 مناضلا في 04 أكتوبر ومن بينهم مصالي الحاج نفسه الذي حكم عليه بـ 16 سنة سجن مع الأعمال الشاقة ووضع و 13 مناضلا منهم في السجن⁴، بينما المناضلون الذي كانوا يدعمون الطرح الألماني بأسوأ بعد أن أسسوا لجنة العمل الثوري لشمال أفريقيا CARNA من الحصول على الدعم المرجو، فابتعدوا وعزفوا عن القيام بأي نشاط عسكري أو دعائي لألمانيا، وقام أعضاء هذه اللجنة بالاتصال بقنصل إيطاليا في

1- شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص572.

2 - جريدة الأمة 1933-1938: برز العدد الأول منها في 08 سبتمبر 1933، صدر منها 170 عدد اهتمت بمختلف ميادين الحياة الوطنية والعربية والدولية، من خلال تعرضها لمختلف القضايا الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية التي تعترض المسلم في الجزائر وحتى خارج الجزائر، كما ساندت القضايا التحررية في مختلف بقاع العالم. ينظر : محمد بن صالح ناصر: المرجع السابق، ص 181-188.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص572

4 - Mohammed Harbi : Le FLN mirage et Réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962 , Naqd, ENAL, alger, 1993, P23.

مدينة الجزائر وحصلوا بعد ذلك على المال من الحكومة الفاشية، غير أن أغلب المنخرطين في الحزب استجابوا لأمر التجنيد دون اعتراض أو احتجاج¹.

بينما يذكر المناضل محمود عبدون بأن أعضاء CARNA قد عقدوا بعدها عدة اجتماعات ببولوجين تحت الأقواس بحي بينام من أجل الحديث عن الوضع الدولي الراهن، وعقد آخر اجتماع في 15 ماي 1939 وتم اقرار ارسال وفد مكون من أربعة أعضاء الى ألمانيا لدراسة العلاقة المقبلة معها، وقد ضم هذا الوفد كلا من : فليته أحمد، و م. ميكداش لخضر، و م. طالب، وحمزة عمار، كما تقرر زيادة وفدين بعد عودة هذا الوفد من مهمته².

عملت إدارة الاحتلال الفرنسي جاهدة أثناء الحرب 1939-1940 على تحطيم حزب الشعب في الجزائر كليا كونه كان على رأس المعارضين لسياسة التجنيد التي فرضتها فرنسا على الأهالي، وبعد عملية التوقيف التي شملت 41 مناضلا والمعلن عنها في شهر أكتوبر 1939 بتهمة إعادة تشكيل جمعية محضورة، سجن محمد خيضر في 1940 الذي كان السكرتير الفدرالي لمنطقة الجزائر، وتم سجن ثلاثين مناضلا، كما تم ايقاف خمسين جزائريا في شهر جوان بتهمة : كلام مضاد لفرنسا³.

إتصلت الحكومة الفرنسية ذاتها بمصالي الحاج ودعته للتعاون مع سلطة بيتان، رغم إلحاح النقيب شوان عن طريق عدة وسطاء ومن بينهم أحمد بومنجل، كما رفض أي تعاون مع ألمانيا النازية، وهو ما عرضه للسجن، حيث تمت محاكمته في 16 مارس 1941 بتهمة "التظاهر ضد السيادة الفرنسية والمساس بأمن الدولة"⁴، وهو ما أدى إلى إصدار عقوبة السجن لمدة 16 سنة

1- شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق ، ص572.

2 - محمود عبدون: المصدر السابق، ص ص 58-59.

3 - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق ، ص 927.

4 - عمار بن تومي: الدفاع عن الوطنيين، تر، مراد وزناجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص23.

مع الأشغال الشاقة و 20 سنة من الإقامة الجبرية و 30 مليون كغرامة مالية، وحرّم من حقوقه المدنية و الشخصية، ونقل بعدها إلى سجن لامبيز¹، جاءت هذه المحاكمة بعد أن رفض مصالي الحاج التعاون مع سلطة بيتان

2- موقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

أما عن جمعية العلماء المسلمين فقد كان موقفها من التجنيد الاجباري واضحا، فقد أعلنوا رفضهم لسياسة الكيل بمكيالين، الحرمان من الحقوق مع واجب المشاركة في الدفاع عن الوطن الأم كما كانت تدعي فرنسا، ونلمح ذلك من خلال ما كانت تصدره صحفهم ومنها "جريدة البصائر"، فقد أعلنوا رفضهم للتجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين وطالبوا الحكومة الفرنسية بضرورة الاستجابة لمطالب الأهالي المسلمين مقابل ما بذلوه من أرواح وأموال جراء التجنيد الاجباري الذي فرض عليهم²، فقد كانوا في حالة حرب مع الادارة الفرنسية منذ شهر مارس 1938، أي منذ أن قرعت طبول الحرب وبدأت فرنسا تشدد من سياسة التجنيد الاجباري على الأهالي، فقد كانوا يطالبون المنتخبين المسلمين بوقف كل تعاون داخل مختلف المجالس، وكانوا يوصونهم بتجاهل السلطات الفرنسية لأنهم كانوا يعتبرون كما كان يقول بن باديس: العلم مضطهد والعلم محاربا والمساجد متابعة والمدارس مغلقة والتعليم مخنوقة أنفاسه³.

يبدو أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد اتخذوا موقفا محايدا تماما للأحداث الدولية الجارية والمتمثلة في النزاع العالمي، وظهر موقفهم ابتداء من شهر سبتمبر 1939، حيث صرح بن باديس قائلا: «هذه الحرب لا تعني المسلمين وليس لهم أن يشاركوا فيها»، غير أنه يكون قد أسر لأحد تلاميذه بأنه لن يتردد في أن يكون على رأس تمرد على فرنسا إذا ما دخلت إيطاليا الحرب

1 - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 264.

2 - عبد الحميد بن باديس: بيان وتحذير الى الأمة الجزائرية الاسلامية والحكومة الفرنسية، البصائر ، ع100، الجمعة 17 ذي الحجة 1356هـ ، 18 فيفري 1938م.

3 - شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق ، ص922.

حيث قال في ذلك : « لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة الجزائرية يوافقني على إعلان الثورة لأعلنتها »¹.

كانت جمعية العلماء المسلمين تنبه للسياسة الفرنسية وما تبثه صحفها من دعاية للتجنيد لصالح المحتل الفرنسي، حيث علقت على أحد المقالات التي كان تنشرها الصحف الاستعمارية والذي جاء بعنوان "فرنسا والعرب المسلمون"، والذي نشر في جريدة البصائر، حيث يقول صاحب المقال: « أن الفرنسيين والعرب مهددون في هذا الوقت بتيار الإجتياح الجرمانى، والجرمانيون لا يفرقون بين فرنسيين وعرب بل يريدون استعباد الفريقين لسلطتهم العليا والخضوع التام لأوامر رئيسهم الأعلى هتلر، والفرنسيون والعرب شعبان عظيمان تربطهما ببعضهما بعضا روابط قديمة ودية وهما أكثر شعوب الأرض تملقا بالحرية والاستقلال، ولذا وجب على العرب والفرنسيين التعاون معا في معترك هذه الحياة دفاعا عن مصلحتهم ودفاعا عن حريتهم»²، فعن أي حرية يتكلمون، فلطالما ناشد الجزائريون الحرية إن لم نقل فقط المساواة كما بينا ذلك سابقا لكن بقيت مجرد شعارات تساق على الأذهان ومجرد وعود كاذبة تزول بمجرد زوال الخطر عن دولة فرنسا؛ والواضح من هذا المقال أنه مجرد استعطاف للشعوب العربية ومنها شعوب شمال افريقيا وخاصة الجزائر، ثم يعلق الكاتب مبارك الميلي على هذه العبارات التي لطالما تغنت بها فرنسا بأن كل شيء مبني على الثقة، وثقة الجزائريين سحبت منذ الحرب العالمية الأولى حيث يقول في ذلك: « يعتمد أحدكما على الآخر أو ييأس كل منكما من صاحبه، والاعتماد المبني على الثقة راحة كما أن اليأس المبني على الخبرة راحة وكلا الاعتماد واليأس خير من تعاون مبني على النفاق ورجاء مبني على الغرور»، ثم ختم كلامه ببيت شعري يقول فيه :

فإما أن تكون أخي بصدق *** فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطر عني واتخذني *** عدوا أتقيك وتتقيني³

1 - سليمان الصيد المحامي: رد الشبهات حول موقف جمعية العلماء المسلمين من ثورة 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص24.

2 - مبارك الميلي : فرنسا والعرب المسلمون، البصائر ، ع145، الجمعة 02 ذي القعدة 1357هـ ، 23 ديسمبر 1938م.

3 - نفسه.

كانت السلطات الاستعمارية لا ترى في هذه الجمعية ذلك الخطر الذي يهدد كيان فرنسا وتواجدها في الجزائر بالنظر الى عدد المنخرطين القليل الذي كان لا يتجاوز 1800 شخص ويبدو أنه السبب الذي حول للشيخ عبد الحميد بن باديس بحرية التنقل من دون مضايقة من قبل السلطات الفرنسية قبل أن يصاب بالمرض ويضطر لملازمة الفراش ليتوفى بعدها في 16 أفريل 1940¹.

لكن بالرغم من تحصينات جمعية العلماء المسلمين من مكائد ودسائس الادارة الفرنسية التي كانت تتخوف منها فقد سارعت الى ايقاف مجلتها "الشهاب" عن الصدور حتى لا تتعرض الى الرقابة المفروضة أو التوجيه الاجباري الذي تقتضيه ظروف الحرب خاصة لصالح الاحتلال الفرنسي²، وكذلك تحسبا لأي طارئ كأن تجربها فرنسا بنشر أي شيء يخدم مصالحها، ويتنافى مع أهداف ومبادئ الجمعية التي تحظى بتزكية شعبية بين أوساط الجزائريين، وبالتالي فإنها لم تكن تأمن على فرنسا من استغلالها لصالحها، فتأمر أعضاء الجمعية بضرورة اقناع الشعب الجزائري على ضرورة القبول بفكرة التجنيد والوقوف الى جانب فرنسا في الحرب ضد ألمانيا عبر قنوات جريدتهم تلك³، إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي يمكننا القول أنها تمكنت من التسلل الى بعض أعضائها والتمكن من استمالتهم واغرائهم فيعلنوا بذلك الولاء لها، ويظهر ذلك جليا من خلال البرقيات التي تحمل فتاوي توجب الوقوف الى جانب فرنسا في الحرب⁴.

ففي رواية شفوية لأحمد حماني نقلها لنا أحمد مريوش في كتابه "الشيخ الطيب العقبي" أن ادارة الاحتلال الفرنسي أرسلت رسلها الى الملي والتبسي من أجل تسخير جريدة البصائر لخدمة سياستها لكنهما رفضا تلك المساومة، وبعد هذا الفشل اتصلت بالشيخ العقبي وأفنته بإعادة

1- شارل رويير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص 921-922.

2- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط01، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص196.

3 - عبد الحفيظ بو عبد الله: فرحات عباس بين الاندماج والوطنية (1919-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشرف، يوسف مناصرية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص99.

4 - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص261.

اصدار جريدة الاصلاح¹ المتكلمة بلسان الاصلاح في الأمة شريطة أن تكون موالية لخدمة فرنسا وحلفائها في الحرب، فقبل العقبي وأخرج الجريدة من جديد².

لكن الشيخ العقبي ظل يفند ذلك من خلال البند العريض الذي كان يكتب في أعلى الجريدة منها قوله: «الاصلاح جريدة اسلامية حرة في مباحثها وهي دينية قبل كل شيء»³، لكن نظرا للمضايقات التي كانت تعترض الجريدة ومن أجل مساندة الواقع الذي تفرضه مضايقات فرنسا بنجده يستعرض بعضا من انتصاراتها منها مقاله بعنوان: "قادة البلاد الفرنسية يحققون الانتصار لهم" يستعرض فيها الانتصار الذي حققه الفرنسيون على الألمان⁴.

اتصل الشيخ الطيب العقبي بين باديس وطلب منه أن يوجه برقية إلى الحكومة الفرنسية، تحوي في مضمونها ولاء وتأييد الجمعية لها في حربها ضد ألمانيا النازية، لكن ابن باديس رفض ذلك الطلب وقال له: «كيف نكون مع فرنسا مع أنها لم تقم لنا وزنا، ولم تعترف لنا بحق، وأمعت في إهانتنا واحتقارنا، فكيف تجدننا ساعة الخطر أعوانا وأنصارا؟!»، يجب علينا أن نسكت عنها ولا نقول لها كلمة»⁵.

ويذكر المناضل محمود عبدون في مذكراته أنه في سبتمبر 1938 انعقدت الجمعية العامة لجمعية العلماء، استوجب عليها أن تحكم النزاع القائم بين الشيخ العقبي وعبد الحميد بن باديس رئيس الجمعية، الذي يحاول إعداد خطة سياسية تكون أقرب الى الوطنيين، خلافا للعقبي الذي كان ينشد موقفا منحازا كليا للفرنسيين؛ وتبين في المناقشات الأولى أن الشيخ العقبي الذي ساند

1 - جريدة الاصلاح 1927-1948: أصدرها الشيخ الطيب العقبي في 08 سبتمبر 1927م واتخذت شعار "العمل على تحطيم الحزافات وهدم الأوهام، أول واجب لتنوير الأفكار وتهذيب الرأي العام"، حيث طبع هذا العدد بتونس، وقد استبشرت العديد من الصحف بظهورها منها جريدة الشهاب التي كتبت: الإصلاحي... صدق للخبر، انتهجت النهج الإصلاحي حيث اعتبرت أحد أهم ارجاج العمل الإصلاحي بالجزائر. ينظر: عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص72. فوزي مصمودي: المرجع السابق، صص51-53.

2 - أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2006، صص278-279.

3 - الاصلاح: عدد 20، 02 صفر 1359هـ الموافق ل 11 مارس 1940.

4 - الاصلاح: قادة البلاد الفرنسية يحققون الانتصار لهم، عدد 20، 02 صفر 1359هـ الموافق ل 11 مارس 1940.

5 - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، صص261.

بعض العلماء أنه منحاز للطرف الفرنسي ووضع توصية موافقة للحكومة الفرنسية ويصرح قائلا: "بأن كل الشعب الجزائري وفي ومستعد للمحاربة من أجل فرنسا، كما يشكر فرنسا على حبها للجزائر، وعلى الخيرات التي بذلتها لبلادنا"؛ ودون أن ينتظر الشيخ عبد الحميد بن باديس التصويت على التوصية فقد قاوم بعنف مكذبا هذه الادعاءات وأن فرنسا لم تسد خيرا أبدا للجزائر، ولا نحارب أبدا أعداءها، ويذكر أن تلك الحادثة كانت سببا في استقالة العقبي من الجمعية¹.

كما كانت الجمعية تتعرض للسياسة الاستعمارية المشينة التي تطبقها على الأهالي، فكانت تتعرض الى الأعمال التي يقوم بها الجنود الفرنسيون وأتباعهم من الجزائريين في التفتيش عن الشبان واقتحام البيوت بحثا عنهم من أجل تجنيدهم إجباريا والحاقهم بصفوف الحرب دفعا بهم الى حتفهم وحرب هم في غنى عنهم، فكانت تصور للأهالي السياسة الفرنسية التي تدعي فيها باسم الحرية والمساواة، وكأنها تحذر الأهالي من الاندفاع للتجنيد، وتوجههم الى ضرورة التحلي عن هذا الاستعمار الفرنسي الغاشم، حيث صورت لهم الأفعال المشينة التي يقومون بها مع الأهالي في حالة عدم إيجادهم الشباب للتجنيد حيث تقول في ذلك: « وإذا لم يجدوا شيئا عمدوا الى أثاث المنزل فحطموه، والى سقفه (القرمود) فكسروه، وحاولت النساء الخروج فرارا من اعتدائهم تلك فأمسكوا عليهن ونزعوا ما كان عليهن من الثياب وتركوهن عاريات وأخرجوهن »².

ويبدو أن ذلك كان سبب استقالة العقبي من ادارة الجمعية بعد رفض الشيخ بن باديس الدعاية والتعامل لفرنسا³، حيث يذكر المناضل محمود عبدون في مذكراته بأنه قد وجد وثيقة رسمية سرية ترتب الرجال السياسيين الأكثر خطورة على السيادة الفرنسية، وكانت المفاجأة الكبيرة بأن يكون كما قال بأن بن باديس كان مسجلا على رأس القائمة، ويتبعه مصالي الحاج، أما بالنسبة للطبيب العقبي فقد كان يعتبر على حد قوله: كأكبر صديق لفرنسا؛ ويذكر تصريح الجنرال "كاتروكس" قائد القوات الفرنسية بالشرق الأدنى سنة 1917 في هذه الوثيقة قائلا: « العقبي

1 - محمود عبدون: المصدر السابق، ص ص 57-58.

2 - محمد الطاهر الورتلاني: التشكيل للقاعدين على أداء المغرم الدولي، البصائر، ع153، السنة الرابعة، الجمعة 27 ذي الحجة 1357هـ، 18 فيفري 1939م.

3 - رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1900-1940)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص178.

عمل مع الجيوش الفرنسية بالحجاز ليثور العرب ضد الأتراك، ولم يوجد هناك سوء تفاهم بينه وبين القيادة الرئيسية»¹. ويبدو أن هذا الموقف الذي اتخذه بن باديس ظل بقية أعضاء الجمعية من العلماء متمسكين به حتى بعد وفاة عبد الحميد بن باديس في 16 أبريل 1940².

بقيت جمعية العلماء تشهر عدائها لفرنسا من خلال صحفها حيث نشرت مقالا في جريدة البصائر جاء بعنوان "المساواة العرجاء" حيث ذكر فيها الكاتب أن فرنسا التي تدعي بالمساواة إنما هي مساواة كما وصفها بالعرجاء، تساوي بين الناس في شق وتفترق بينهم في شق آخر، فهي تساوي بينهم في الضراء ولا تساوي بينهم في السراء، تساوي بينهم في الشدة ولا تساوي بينهم في الرخاء، تساوي بينهم في البذل ولا تساوي بينهم في العطاء والجزاء، هذه هي المساواة العرجاء كما وصفها الكاتب وهذه هي التي لطالما عرفتها الجزائر من ديمقراطية فرنسا، حيث يقول الكاتب : « ألسنا نساق الى ميادين الموت ولا لنا ميادين الحياة؟، ألسنا نعطي كل الضرائب وما لنا من الرأي في توزيعها إلا صوت ضئيل مكتوم وما لنا من خيراتها إلا النصيب المنزور، ألسنا؟ ألسنا؟³ ».

يؤكد الكاتب عبد الحميد بن باديس من خلال مقاله أن الجزائريين لطالما كانوا بكل صدق المقدمون في الضراء وأنهم هم المحرومون المؤخرون في السراء، فهو دليل مؤكد على سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها فرنسا ودليل مؤكد على عدائها وبغضها للأهالي الجزائريين⁴، ودفعها لهم وتجنيدهم في الصفوف الأمامية، كما نفت ادعائها بأن الجزائريين لا يمكنهم الترقية لأنهم لا يملكون الخبرة، فقد ردت على أكاذيبهم تلك بنشرها لمقال تؤكد فيه أهلية الجزائري في الترقية والمساواة في الحقوق حيث جاء المقال بعنوان "قيادة جزائري باخرة فرنساوية" وفيها تأكيد على أن الأهالي يملكون الخبرة ولهم الحق في الترقية فالمتبع للمقال يرى فيه افتخارا بهذا الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى بعثا للروح الوطنية من جديد بأن الجزائريين يمكنهم أن يكونوا قادة لا يحتاجون من

1 - محمود عبدون: المصدر السابق، ص 60.

2 - La Voix Indigène : N°506 , jeudi 25 Avril 1940.

3 - عبد الحميد بن باديس : المساوات العرجاء، البصائر ، ع177، السنة الرابعة، 17 جمادى الثانية 1358هـ، 04 أوت 1939م.

4 - نفسه.

يوجههم وفي ذلك اشارة الى ضرورة التخلي عن تقاليد الاستعمار والتوجه بقوة نحو الاستقلال عن فرنسا¹.

بالرغم من رحيل هذه الشخصية العظيمة - عبد الحميد بن باديس - التي حملت على عاقها مسؤولية الاصلاح والحفاظ على الهوية والشخصية العربية الاسلامية للجزائر الا ان ادارة الاحتلال الفرنسي لم تقلل من خطر هذه الجمعية، فهي لم تقلل من رقابتها المفروضة على العلماء وصعدت حربها عليها وإخماد أنشطتها فقامت بفرض الإقامة الجبرية على بعض العلماء أمثال البشير الابراهيمي الذي خلف عبد الحميد بن باديس حيث قامت بنفيه الى منطقة أفلو في أبريل 1940²، وقد أعرب البشير الابراهيمي من منفاه عن موقفه الثابت وهو عدم تأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا³، كما قامت بوضع البعض الآخر في مراكز محروسة، كما قامت بإيقاف المناضل "فرحات جراد" الذي كان سكرتيرا عاما للجمعية في نوفمبر 1939 لمدة ثلاثة أشهر، وقد تم إطلاق سراحه في جانفي 1940⁴.

كما أن مناضلي جمعية العلماء المسلمين كانوا يرون في أن هذه الحرب ستكون فآل خير على الجزائر، كما أن الدعاية الألمانية كان لها تأثيرها على نشاط العلماء، وهو ما أقرته تقارير الشرطة الفرنسية، حيث أن بعض العلماء كانوا يوصون أتباعهم من الجزائريين على ضرورة الاستماع الى الإذاعة الألمانية التي كانت تبث دعايتها في شمال افريقيا، خاصة وأنها خصصت لذلك برامج باللغة العربية تروج لقوة الجيش الألماني وتدعوا الجزائريين الى ضرورة التخلي عن فرنسا التي لطالما خلفت وعودها بعدم الوفاء بوعودها للجزائريين الذين أشركتهم في الحرب العالمية الأولى كما أنهم حاولوا إيصال معلومات لدى المذيعين العرب في إذاعة برلين.

كما كانت أغلب خطبهم ودروسهم التي كانوا يلقونها وخاصة في شهر رمضان تتمحور حول أن هذا الأمر سينتهي بالجزائر إلى نيل استقلالها بفضل هذه الحرب، مثلما حصلت مصر

1 - البصائر، قيادة جزائري باخرة فرنساوية، ع177، السنة الرابعة، 17 جمادى الثانية 1358هـ، 04 أوت 1939م.

2- Mohammed Tegua : L'Algérie en guerre, éd office des publications universitaires
Alger, 2007, pp 35-36.

3- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص196.

4- Mohammed Tegua, op cit, pp 35-36.

على استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، وكان مناصرو العلماء متأكدين بأن نتيجة الحرب ستؤدي الى وحدة الأطراف الإسلامية الى الأبد بالضرورة¹.

لطالما كانت جماعة الاصلاحيين المتمثلين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذلك الاتجاه الثوري الذي قاده النجم وأكملة حزب الشعب، لطالما أظهروا عدائهم لفرنسا حتى وإن شهدنا بعض الليونة في المقالات التي كانوا ينشرونها وذلك راجع الى المضايقات التي تفرضها فرنسا على كل من يعاكس سياستها، وعليه فقد وقف هؤلاء مع الشعب الجزائري، حتى وإن جند البعض منهم فإنهم أكدوا عدم التعاطي مع السياسة الفرنسية والرفض الكامل لكل القوانين الجائرة التي كانت تفرضها على الجزائريين ومنها مرسوم التجنيد الاجباري.

¹ - شارل روبيير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص 921-922.

الخطبة

جامعة الأمير
عبد الوهاب
مركز الدراسات والبحوث
للعلوم الإسلامية

إن مسألة تجنيد الجزائريين بدأت منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال انضمامهم اراديا الى صفوف الاحتلال الفرنسي، فكونوا منهم عدة فرق متمثلة في فرقة القومية والقناصة الجزائريين، الى جانب فرق الصبايحية وكذلك فرق الزواوة، وكلها فرق تجندت مقابل امتيازات منحت لها من قبل سلطات الاحتلال سمحت لفرنسا بالتغلغل أكثر في التراب الجزائري لمعرفة الجزائريين بجغرافية بلادهم، وكذلك من أجل كسب ثقتهم في الدواوير والقرى تجنبا لاشتعال ثورات لا يمكن لها إدراك مدى قوتها وحجم خسائرها، فكانت هذه الفرق أداة ناجعة من أجل كبح غضب الجزائريين والتصدي لعدة مقاومات كانت ستقضي على الاحتلال في بداياته كمقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري.

إن مسألة الخراط الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي منذ البدايات الأولى للاحتلال مقابل امتيازات ضيقة شجعها من أجل استغلال طاقات الشبان الجزائريين في حروبها ولكن بصفة منتظمة ومقننة، وهو ما فتح الباب أمام طرح العديد من مشاريع التجنيد من أجل استغلال الجزائريين وتجنيدهم اجباريا في صفوف الجيش الفرنسي مع مطلع القرن العشرين.

إن هذه المشاريع التي طرحها النواب الفرنسيون وأبرزهم النائب ميسيمي لم تكن مرحبا بها سواء من الأهالي الجزائريين لأنهم رفضوا فكرة تجنيدهم وأبنائهم في حروب فرنسا لعدة أسباب أبرزها السبب الديني الذي يحرم مقاتلة المسلم لأخيه، كما لقيت رفضا كبيرا من قبل المستوطنين كونهم رأوا فيها أن تجنيد الأهالي في الجيش الفرنسي سيفتح لهم الباب من أجل تحصيل الحقوق السياسية والمدنية التي قد ترفع حسب رأيهم من قدر العبيد الجزائريين الذين كانوا خدما لهم في أراضي الجزائريين وتساويهم بالمستوطنين، هو ما يهدد مكانتهم بالجزائر كونهم يمثلون الأقلية مقارنة بهم.

إن اصرار السياسيين والعسكريين الفرنسيين على تأكيد مشروع التجنيد وتطبيقه على الجزائريين كان مفروضا على فرنسا التي لطالما أرادت توسيع مستعمراتها في إفريقيا، خاصة في ظل

الصراع والتنافس العسكري الذي تضربه ألمانيا التي تمثل العدو التقليدي لها، والتي أصبحت تهدد مكانتها حتى في أوروبا، بل أصبحت تهدد فرنسا في حد ذاتها، وهو ما فتح الباب أمام فرض التجنيد إجباريا على الجزائريين من أجل تقوية بأسها الحربي.

مثلت بداية القرن العشرين حدثا مفصليا في تاريخ الجزائر، حيث سجلت مرحلة انتقالية في مسار النضال الجزائري من العسكري الى السياسي الذي اتخذ من الصحافة أهم وسيلة للكفاح فقد أصبحت تعد أهم منابر التعبير عن المواقف والتوجهات، والمطالبة بالحقوق والحريات.

كان لصدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912 في الصحافة الأهلية التي خط كتابها بمختلف توجهاتهم ومشاربهم الكثير المقالات حوله، فكانت منبرا لتبليغ رسالة الجزائريين وكذا اسماع أصواتهم في المنابر العالمية من أجل كشف الحقائق وابرار المواقف الحقيقية تجاه السياسة الفرنسية، وخاصة سياسة التجنيد التي فرضتها فرنسا بمرسوم التجنيد.

سجلنا من خلال دراستنا تضاربا في مواقف الصحافة الأهلية بين مدعم لمرسوم التجنيد ورافض له، فلمحنا مسaire صحافة الشبان الجزائريين للسياسة الفرنسية والمطالبة بالادماج، فقد أثبتوا بعدهم الكبير عن تطلعات الأهالي الجزائريين، الذين لطالما كان موقفهم الرفض وعدم التعاطي مع السياسة الفرنسية بمختلف أشكالها، فكان موقف الشبان الجزائريين مبنيا على أساس المطالبة بحفنة الحقوق السياسية والنيابية التي أرهقوا أنفسهم بمطالبة فرنسا بها من أجل تحسين أحوالهم وأحوال الجزائريين، لكن يبدو أن هذه المطالب لم ترق من أجل أن تتحقق أمام تعنت المستوطنين الذين رفضوا كل مظهر من مظاهر تحسين أوضاع الجزائريين مهما كان ثمنه.

مثلت الصحافة الاصلاحية التي قادها مجموعة من الاصلاحيين المسار الصحيح الذي عبر عن موقف الجزائريين الراض تماما لمسألة التجنيد الاجباري، وقد أرفقت هذا الموقف بالكثير من المقالات في صحفها التي تعبر عن حق مدى وعي النخب الجزائرية بمصلحتهم ومصلحة الجزائريين، خاصة وأنهم كانوا يرفقون موقفهم ومطلبهم بأسباب تؤكد رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري،

وذلك من أجل تكذيب كل تلك الادعاءات التي كانت تصوغ حول كونهم محرضين ورافضين لمظاهر الحضارة التي تنشرها فرنسا في مستعمراتها ومنها الجزائر.

مثلت الصحافة الأهلية ومنها جريدة الحق الوهراني الوسيلة الناجعة أمام غلق كل السبل لتحقيق المطالب من قبل فرنسا أمام جزائريين، وذلك بإبلاغ آرائهم وسماع أصواتهم لفرنسا أولا ثم للرأي العالمي الذي تتشدد فيه فرنسا باسم ديمقراطية وسماحة ثورتها ومدى حظ شعوب المستعمرات منها، وكذا رفض مرسوم التجنيد وعدم تطبيقه عليهم، وذلك لعدة أسباب كانوا يرفقونها في بعثاتهم ورسائلهم التي بعثوا بها لباريس.

إن السياسة الاستعمارية التي فرضتها سلطات الاحتلال على نشاط النخب السياسي وخاصة الصحفي كان له صداه في الصحافة الأهلية التي لاحظنا أنها أصبحت لا تتخذ موقفا معارضا مباشرا ضد السياسة الاستعمارية، بل نجدها تستلطف بعبارات الود والتذكير بمبادئ السماحة التي لطالما تشدقت بها فرنسا باسم ثورتها، عكس مانوا يكتبونه في الصحافة الاجنبية، فنجد النخب تكتب مقالات صريحة في الجرائد المشرقية والمغاربية مثل ما كان ينشره الصحفي عمر بن قدور.

إن تجنيد الجزائريين في الحرب واستغلال كل الطاقات الشبانية التي أثبتت قدرتها وحسن ادارتها للحروب جعل سلطات الاحتلال تعمم قانون التجنيد الاجباري على بقية الأقاليم الجزائرية المستثناة سابقا ومنها منطقة ميزاب سنة 1925 ضاربة بذلك عرض الحائط كل القوانين السابقة والعهود والمواثيق المعقودة، فتثبت بحق شخصية المحتل الفرنسي.

ساهمت تيارات الحركة الوطنية بمختلف أحزابها وتوجهاتها في معالجة مسألة التجنيد الاجباري في صحافتها، من خلال الرفض الكامل لهذا المرسوم أو القبول بشروط مثل ما سجلناه سابقا فلمحنا موقفا رافضا للتجنيد الاجباري لصحافة النجم وحزب الشعب الذين لطالما أثبتوا ولائهما للشعب الجزائري ومطالب الحرية، بينا واصل جماعة الادماجيين مع بن التهام وفرحات عباس

جرهم وراء مطالب ضيقة مقابل الانصياع لمرسوم التحنيد والدعاية له، ليثوا بعدهم الشاسع عن
تطلعات الجزائريين ومطالبهم البعيدة كليا عن ما تدعوا له هذه النخب الادماجية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة

المطابق:

جامعة الأمير عبدالمعز
مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
العلوم الإسلامية

الملحق رقم: 01 عريضة سكان مدينة المدية 1911م:

الحمد لله وحده:

الى السادة النواب المشرفين أعضاء الهيئة التشريعية بباريس المحروسة السلام عليكم سلاما تاما.
نحن سكان مدينة المدية، من عمالة الجزائر، الموقعين أسفله، يشرفنا أن نوجه اليكم هذه الشكوى
آملين أن تستقبل من طرفكم بعطف وتفهم لأنكم عادلون ومنصفون.
إن الغرض من رفع هذه الشكوى هو أن نحصل منكم على الحق والعطف والانصاف، ولنتأكد
بأنه لم يكن دافعها التعصب ولا من أجل الضغط والتأثير عليكم. ونطلب منكم أن تكونوا رحيمين
ومشفقين عند اطلاعكم عليها، والتي تتعلق بالدين وبالعقيدة لأنه «لا حياء في الدين».
وهذه هي الوقائع:

في عام 1908 صدر أمر من حكومة الجمهورية الفرنسية، يقضي بفرض الخدمة العسكرية على
الشبان المسلمين الجزائريين، ولقد أعلن المسلمون سكان المدية كلهم رفضهم لذلك. لقد انتابهم
الدهشة من جراء ذلك القرار الذي أقلق خواطرهم كما بلغ الى علمنا الرفض الذي عبر عنه
مسلمو مدن: البليدة، الجزائر، مليانة، تلمسان.

إن عدم قبول الخدمة العسكرية الاجبارية المفروضة على المسلمين من طرفنا ليس مبعثه التعصب
ولا العصيان لأوامر الحكومة، ولكن لأنه يمس بديننا للأسباب التي لا تجهلونها وفي عقد منها: أن
ديننا يمنعنا من قبول الخدمة العسكرية، لأن ل واحد يجند سيقوم ببعض الأعمال التي تحرمها
الشريعة مثل تكرار اهمال واجباته الدينية اضطرارا. يضاف الى هذا أنه أثناء الخدمة العسكرية يكون
الشباب بعيدا عن والديه مما يجعل من المستحيل عليهما منعه من القيام بأعمال قد تكون مضرة
بعقيدته وبشخصه، ثم إن الخدمة العسكرية قد تؤدي بنا في بعض الأحيان الى محاربة اخواننا في
الدين. كيف يمكن السماح لمسلم بمحاربة أخيه في الدين، وما هو المبرر الذي يخول له إراقة دمه؟!!

ومن هو الرجل العاقل الذي يستطيع تحمل هذه الوضعية المستحيلة؟ فليس هناك انسان يقبل الخضوع لتنفيذ أمر يهدف الى مقاتلة مواطنيه وأبناء دينه.

فليتأمل كل امرئ عاقل لهاته المأساة التي ستصيبه في مثل هاته الحالة، فإذا وجد أن ذلك مضرا بشخصه وفوق ما يستطيع تحمله فإننا نقول معه بأنه من العدل ومن الرحمة أن لا يجهل بها الأشخاص الذين هم دونه وتحت حكمه.

إننا ندرك غاية الادراك لسماعنا ذلك كثيرا بأن الحكومة الفرنسية تحترم الديانة الاسلامية، وتحترم تعلق المسلمين بعقيدتهم، وإننا نقول لكم انطلاقا من هذه المبادئ بأن الخدمة العسكرية الاجبارية هي ضرر خطير من الناحية الدينية، ونظيف الى هذا، أنه في 09 سبتمبر 1908 وجهنا الى الحكومة التماسا ترجيناها فيه اعفائنا من الخدمة العسكرية وعدم اجبارنا عليها، ولكن في 2 من شهر ديسمبر الجاري ولشدة دهشتنا قرأنا على الملصقات المثبتة على باب البلدية في مدينتنا أسماء أطفالنا المسلمين الذين بلغوا 18 سنة والمدعوين لأداء الخدمة العسكرية.

إننا نقوم بكل خضوع بتجديد شكاوانا السابقة مترجين بكل احترام السادة النواب أعضاء الجمعية التشريعية الفرنسية، المعروفين بعدلهم وشفقتهم اعفائنا من الخدمة العسكرية وعدم اجبارنا عليها تاركين الحرية لكل من يرغب القيام بها طواعية من أبناء ديننا دون أية معارضة من طرفنا. وإننا نظيف بأنه بقطع النظر عن الوقائع المرتبطة بالخدمة العسكرية المبينة أعلاه فإننا نعاني من مظالم كثيرة جدا وبعضها مرتبطة بالدين وهي:

1- منع القضاة من الفصل في المنازعات التي تحدث بين المسلمين في كثير من الأمور وهو شيء ضد تقاليدنا وعوائدنا.

2- التضييقات المفروضة علينا بخصوص المدارس المكلفة بتعليم القرآن في ظروف مقبولة ومستوى لائق. وهذا خلافا لما كان عليه الأمر في الماضي. وقد أدت هذه التضييقات

الى اغلاق هذه المدارس في بعض الأحيان في عدد من المدن، وحرمان السكان من تعلم القرآن. ويتطلب إعادة فتحها القيام بمساعي وإحاحات كثيرة.

3- تخفيض الاعتمادات المخصصة لصيانة المساجد وتغطية مصاريف القائمين على شؤونها.

4- الأمور التي تتعلق بالأموال وبالأشخاص مثل:

1- الضرائب الخاصة المفروضة علينا والتي هي أعلى من تلك المفروضة على الممولين الآخرين.

2- منعنا من قطع الخطب وإعداد الفحم في الغابات التي هي من أملاكنا الخاصة وكذلك الحضر المفروض على المسلمين وعلى حيواناتهم من الدخول الى غابات الدولة واذا ما حدث أن اقترفت إحدى هاتين المخالفتين من طرف مسلم فإنه يعاقب أشد العقوبات وبدون شفقة.

3- انتزاع الحكومة بالقوة لأحسن الأراضي التي هي بين أيدي المسلمين لتأسيس مراكز استعمارية عليها.

4- القوانين الخاصة بالمسلمين: قانون الأهالي، المحاكم القمعية ومحاكم الجنايات. يوجد بيننا أشرار ، ولكن هؤلاء المجرمين يقتربون جرائم ضد أبناء ملتهم، ونادرا جدا ما يتعرضون للأوروبيين.

5- مع كل هذه المظالم التي نعاني منها دائما تقوم الحكومة بفرض الخدمة العسكرية علينا والتي لن نقبلها لأنها ستضعف من آلامنا.

وهذه المظالم ما هي إلا جزء من تلك التي لا نستطيع طلبها، من أجل مغادرة الجزائر والذهاب الى مكان يحلوا لنا العيش فيه وفي اطمئنان حسب ديننا وحسب تقاليدنا.

عند احتلال الجزائر من طرف فرنسا حرصت الحكومة على احترام ديننا وتقاليدينا، وجعلنا نعتقد أن هذا المسلك الحسن نحونا سيكون دائما أكثر تسامحا وسخاء نحونا، ولكننا نلاحظ اليوم عكس ما كنا نأمله. ومع الأسف فإن حالتنا تزداد سوءا باستمرار على الرغم من كوننا تعودنا على معاملة الحكومة الحسنة لنا.

فلتكن لديكم شفقة على حالتنا التي تستحق اهتمامكم العطوف المنصف. إننا نعاني من الحياة القاسية ومن الاحتقار، وإذا لم تأخذوا بعين الاعتبار شكوانا المتعلقة بعمليتنا فعاملونا على الأقل معاملة انسانية لأننا بشرا مثلكم.

وباختصار فإننا لن نياس في أن نرى حالتنا تتحسن بوجود على رأس الحكومة رجالا حريصين على العدل، الذين سيقدمون العلاج المطلوب، ويتقبلون شكوانا بالرضى.

وقبل اختتام هذا الملتقى المتواضع نترجاكم أيها السادة النواب أن تعذرونا عن التطويل في عرض الوقائع، إذ أن الضرورة أجبرتنا على ذلك، ونحن مرتكزين على الحق الممنوح لنا -نحن خدام الحكومة الطيعين- في اسماع شكوانا لأولئك الذين يمسون بزمام مصيرنا بين أيديهم.

تقبلوا حضرات السادة النواب عبارات ملئها الاحترام والاحلاص.

حرر بالمدينة في 14 ديسمبر 1911

المصدر: جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 278-282.

الملحق رقم: 02 محظر رفض التجنيد الاجباري 1911:

في يوم الجمعة 21 جويلية 1911 التأم المجلس البلدي كعادته فتقدم رئيسه بلائحة الحكومة الفرنسية للأعضاء المسلمين الستة، والتمس منهم ابداء آرائهم في المسألة. فأجابه عندهم السيد مصطفى بن الحاج موسى بموافقة زملائه بأن خطر هذا المشروع عظيم، وأن السكان لا يقبلونه أبدا مادام الأهالي في الهيئة المنحطة يتخبطون، وأقتنع الرئيس بأنه لا يستطيع هو وزملائه أن يقدموا للحكومة الرأي الصريح، وأن الرأي العام هو المعمول به في هذا الباب، واتمس منه أن يرجع الى أعيان العاصمة ليسمع منهم رأيهم في القبول أو الرفض.

وفي يوم الثلاثاء 25 جويلية 1911 التأم الجمع في قاعة المفاوضات وافتتح رئيس المجلس البلدي الاجتماع بقوله: "إن الحكومة الفرنسية رأت الآن أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي تنفيذاً لمشروع السيد وزير الحربية الفرنسي (ميسيمي Messimey)".

وخلال المناقشة العامة قام الشيخ عبد الحليم بن سماية وقال: أتريدوني أن أتكلم بالنيابة عنكم أم لا تريدون؟ فأجابه الحاضرون نعم! تكلم أيها الشيخ! فقال الشيخ "بأن المسلمين إذا أرادوا أداء الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون بجميع معاني الكلمة ولو نالوا من الحرية ما يخول نبغائهم التربع في دسة رئاسة الجمهورية.

ودعا جنابه قائلاً: "إن الحرية والحقوق السياسية إذا منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الدينية، والجنسية، إذ يقع اندماجهم في الأمة الفرنسية نهائياً". وعندما أتم كلمته صاح الأعيان بالموافقة على رفض مشروع التجنيد الاجباري الفرنسي للجزائريين المسلمين سواء بنيل الحقوق أو بدونها.

المصدر: جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية أثر الثورة في الأوراس: ثورة الأوراس 1335هـ-

1916م، المرجع السابق، ص ص338-339.

الملحق رقم: 03 مرسوم بإنشاء الخدمة العسكرية الجزائرية بالاستئناف

تقرير لرئيس الجمهورية الفرنسية

مؤرخ في 03 فيفري 1912م

Décret instituant en Algérie le service militaire par appels.

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Paris, le 3 février 1912.

Monsieur le Président,

Actuellement, l'indigène musulman d'Algérie ne peut servir dans l'armée française que comme engagé, rengagé ou commissionné. Ce mode de recrutement, institué au lendemain de la conquête, n'a subi aucun changement depuis cette époque. Il nous fournit actuellement : trois régiments de tirailleurs, trois régiments de spahis et un très petit nombre d'hommes incorporés dans les corps et services français. soit en tout 17.000 hommes environ.

Nos troupes indigènes sont superbes. Depuis cinquante ans, elles ont affirmé leur valeur légendaire, leur endurance à toute épreuve dans toutes les campagnes en Europe et aux colonies.

Si, pendant longtemps, le recrutement de ces troupes s'est fait dans de bonnes conditions, par le seul jeu des engagements et des rengagements, il subit maintenant une crise grave due à des causes diverses, dont la principale est incontestablement la diminution de la capacité d'engagement de notre colonie, diminution due au développement économique si rapide du pays. Dans ce magnifique domaine agricole créé par les colons français, la main-d'œuvre est de plus en plus recherchée, partant mieux rémunérée. L'indigène, qui trouve plus facilement à gagner sa vie, est moins porté qu'autrefois à s'engager. Le rendement de notre ancien système d'engagement baisse donc rapidement; les effectifs de nos régiments, des régiments de tirailleurs surtout, sont en continuel déficit.

Cette situation devient particulièrement inquiétante au

moment où nos troupes indigènes ont à fournir au Maroc un rude effort militaire et sont appelées à constituer les éléments essentiels du corps d'occupation.

A plusieurs reprises déjà, le général commandant le 19^e corps d'armée a signalé cette situation. Mais tout récemment, dans un rapport très documenté, il a montré nettement l'insuffisance du système des rengagements, et demandé, d'une façon instante, le droit de procéder à très bref délai à des appels pour compléter les effectifs défallants.

Le Gouvernement, appréciant l'importance d'une telle question, avait déjà fait rechercher les moyens d'étendre le recrutement indigène en Algérie. A la suite d'une étude spéciale confiée en 1907-1908 à une commission nommée par les départements de l'intérieur et de la guerre, il avait donné son adhésion de principe à l'établissement en Algérie d'un mode de recrutement qui nous permit de recruter les effectifs nécessaires, par un système analogue à celui qui fonctionne en Tunisie depuis notre installation dans la régence et qui donne d'excellents résultats.

Le décret du 28 février 1911, faisant suite au décret du 27 juillet 1908, consacrait le principe de cette modification dans la manière de recruter nos indigènes algériens et prescrivait, comme mesures préparatoires aux appels, le recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans et leur convocation devant des commissions locales.

Toutefois, l'idée de conscription a soulevé en Algérie certaines objections, d'inégale valeur sans doute, mais dont il nous paraît sage de tenir compte. Nous avons donc pensé qu'il y avait lieu d'écarter la conscription, même dans sa forme tunisienne très atténuée, et de chercher une solution plutôt dans le développement aussi large que possible des engagements et rengagements, en ne retenant les appels que comme moyen complémentaire.

Le décret du 31 janvier 1912 réalise la première partie de cette solution; la seconde pourra être obtenue en donnant au général commandant le 19^e corps d'armée, agissant sous la haute autorité du gouverneur général de l'Algérie, le droit de prélever par un mode des plus souples, sur les inscrits de chaque classe, le nombre d'hommes nécessaire pour compléter les effectifs légaux de nos unités indigènes. Ces hommes serviraient dans les mêmes conditions que nos engagés actuels, c'est-à-dire avec la même solde et une prime spéciale d'incorporation.

Le décret que nous soumettons à votre signature stipule

en conséquence, dans son titre I^{er}, que les indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie seront recrutés à l'avenir :

- 1° Par engagements;
- 2° Par rengagements;
- 3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

Les conditions dans lesquelles ces deux derniers engagements pourront avoir lieu sont fixées au titre II, qui détermine les règles à suivre pour procéder au recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans, le mode de prélèvement des hommes du complément, la composition et le rôle des commissions de tirage au sort, les cas de dispenses, etc.

Le principe du remplacement est admis sous la seule réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

Les indigènes incorporés auront la même solde que les engagés; ils percevront, en outre, une prime d'incorporation d'un taux élevé (chap. VII).

Des avantages spéciaux seront consentis aux anciens militaires et feront l'objet de dispositions particulières qui vous seront soumises après l'étude de la question par les départements intéressés.

Comme on peut le voir par l'ensemble de ces dispositions, les appels ainsi définis ne constituent qu'un mode de recrutement éventuel qui n'a rien de général, puisqu'il ne portera dans tous les cas que sur une très faible partie du contingent annuel, qui n'est pas personnel, enfin largement rétribué. Basée sur ces principes, l'institution de cette mesure ne saurait soulever ni objections de principe, ni difficultés sérieuses dans sa mise en pratique.

La sagesse et la prudence de notre méthode n'échapperont pas aux Français d'Algérie, qui comprennent, d'ailleurs, les nécessités militaires auxquelles la métropole doit faire face et se font un devoir de reconnaître les intérêts supérieurs en cause. Les indigènes se plieront d'autant plus volontiers aux nouvelles formalités de recrutement qu'elles ne constituent pas pour eux une charge, et qu'en les acceptant avec le loyalisme dont ils ont donné maintes fois les preuves, ils se créeront un titre de plus à la sollicitude du Gouvernement, décidé à pratiquer à leur égard une politique de bienveillant libéralisme.

Veillez agréer, Monsieur le Président, l'hommage de notre respectueux dévouement.

Le Ministre de la guerre,
A. MILLERAND.

Le Ministre de l'intérieur,
T. STEEG.

المصدر:

op cit, PP 57-59.:A. MESSIMY

ANNEXE III

Résultats du tirage au sort du printemps 1912.

DÉPARTEMENT D'ALGER.

Communes de : Aumale, P. E. (1); Aumale, M.; Gouraya, M.; Médéa, P. E.; Berrouaghia, M.; Boghari, M.; Miliana, P. E.; Les Braz, M.; Djendel, M.; Orléansville, P. E.; Cheliff, M.; Tenes, M.; Tizi-Ouzou, P. E.; Dellys, P. E.; Azeffoun, M.; Djurdjura, M.; Fort-National, M.; Haut-Sebaou, M.; Mizrana, M.

Nombre de jeunes gens de 18 ans inscrits sur les listes du recrutement.	8.483
Chiffre du contingent à prélever pour 1912.	753
Nombre d'engagements volontaires reçus par les commissions de tirage au sort.	77
Prélevés par tirage au sort.	676

ARRONDISSEMENT D'ORAN.

Communes de : Ain-Temouchent, P. E.; Ain-Khial, P. E.; Ain-Temouchent, M.; Saint-Lucien, M.; Saïda, P. E.; Cacherrou, M.; Frenda, M.; Saïda, M.; Tiaret, P. E.; Tiaret, M.; Djebel-Mador, M.; La Mina, M.; Bel-Abbès, P. E.; Mekarra, M.; Le Télagh, M.; Nédroma, M.

Nombre de jeunes gens de 18 ans inscrits sur les listes du recrutement.	4.707
Chiffre du contingent à prélever pour 1912.	466
Nombre d'engagements volontaires reçus par les commissions de tirage au sort.	271
Prélevés par tirage au sort.	276

ARRONDISSEMENT DE CONSTANTINE.

Communes de : Ain-Beïda, P. E.; Meskiana, M.; Morsott, M.; Oum-el-Bouaghi, M.; Batna, P. E.; Ain-Touta, M.; Khenchela, M.; Ain-El-Ksar, M.; Bône, P. E.; Edough, M.; La

(1) P. E. : Plein exercice; M. : Mixte.

المصدر:

للخبر 13/1

ع ٤ ب. من (ثلاث عشر الى عشرين) جوليت سنة 1912

السنة الحادية عشر

• الأقساط
 • خمسة 10 درعاه
 • عشرة 20 درعاه
 • عشرين 40 درعاه
 • الأقساط
 يتفق على اجريتها مع الادارة

الحق الوهراني

١٣٢٠

• الأقساط
 • خمسة 10 درعاه
 • عشرة 20 درعاه
 • عشرين 40 درعاه
 • الأقساط
 يتفق على اجريتها مع الادارة

• حرية الصحافة في تونس سنة 1912

رأي حر

مسألة تجنيد الأهالي
 هي المسألة التي طرقت جميع مسلمي الجزائر
 واشتعلت أركانهم واشتعلت بؤرهم
 ذار البأس والفتنة حتران جميعهم
 وحاروا للفرار سبيلا ما يقرب من
 الجرائم لا المستضعفين من الرجال والنساء
 والولدان الذين يفرون ريتنا خرجنا
 من هذه القرية الكمال أهلها واجلنا
 بل نزلنا بلينا واجلنا من لوفنا نحن
 كنت عنها الكتاب ما نسير لهم من الخوف
 كتب ما نسير لهم من خوفها وما نسيرها
 من نسيرها في الأخطار وما نسيرها في الأخطار
 وأضرب يراها لا تفيها الرضا هذه الفتنة
 والسياسة والاحتجاجية ولكن الرضا
 ضارونا محض المسلمين من الوجود والسياسة
 حضنا ما نسيرها من نسيرها في الأخطار
 الدين الحديث وشرو الخرافة الجديدة
 وأنشرو والنسب والسياسة وأضربوا
 جميعهم لمكانتها سيد الخطا كما هو

الذين والخدمة العسكرية تجرنا على
 مخالفة أحوالنا الفرسية وإنما الأ
 جانب منقلوبنا خلاصهم وقد هب من
 عفولنا قلبنا الأوهام الدينية والفرمان
 الإسلامية خلاصنا ما نسيرها من الرضا
 هم التي قبولها والرضا بها هو الضم
 في بعض أشتبا رات بنالها المسلمون
 بعد خدمتهم العسكرية
 وعاركوا العالمين وهم في خلاصنا
 الفرح هو السعادة بعينها السعادة التي
 لا تشاؤوا بعدها مما نسيرها في الأخطار
 وللمه خلقت. ولو تفتح المسلمون وهم
 حسد ما أتت به لهم الرجعة وروح الطامع
 ضلوا عليه وسلم لما نسيرها في الأخطار
 بكمه عم المسلمين والتاريخ شاهد على
 لا راد لاهند في
 اما الامتيازات التي كسبوا فيها العجز
 رين فقد يشهد لها العدة التي استولت
 فيها من نسيرها على الجزائر وهم في رديتهم
 كلهم
 اذا كان المسلمون العز كل لهم من الرضا
 تجرنا لاشيان ولهم نصيب من العلم والادب

هذه لم ينالوا شيئا فكيف بنا هؤلاء
 المسلمون الذين هم فيهم الجهل والتغلب
 عليهم الفع حتى صاروا الأجر للمواطنة
 من الدنيا في الدنيا؟
 في شيا رات لاننا هذا هو وضعنا
 حيث نسيرها في رضىنا العسكرية جفد
 الفرح والرضا من السور ونحو ما نسيرها
 ودر لته طر هو من الخافين
 ا هذا ريبه لا تشاؤوا فينا اقول
 جميع الناس ولجز من لم هو الحسن
 او كسر له ظلام ما قلته فيما عليه الا ان
 يميز لنا بالاداة التي اجدها في المسلمين
 لعلنا نتبعها وجدنا على الخرافة في
 عجزنا رات افيما عليه الفرح والاحتجاج
 اتمها ان الدين في رضىنا في رضىنا
 فيم من العجز والمناقشة الا العجز
 والسياسة الكمال الذي جعل الشير من
 عمه بالذكور طر رضىنا رضىنا في رضىنا
 عود بالله من المستعدين

اهل السياسة ان تقبل بيتا للبعثة امام
 بيت اهلها و توبعها ولا يقدر احد ان
 يكتب رضىنا ومن منشا بسوى بعد
 جانبا ويحاط امام الصالحات المحلية
 ويحكم عليه لاننا نسيرها في رضىنا
 وهل ان امنا امرأة من ايتنا كانت
 لها ان تاخت و رضىنا الكفاة والسكن
 حيث نشأت وتشتت رضىنا في رضىنا
 في التتوارع والادوية رضىنا
 وهل ما زال السكاري والادوية رضىنا
 ليسون النسيب صلح في الا رضىنا
 والشرايع ويلفظون افعال العجز
 البذخ من حراون وممنع من الناس
 فلا يقدر احد على خضارهم وهم احرار
 في نوك
 وهل يحجب ما الخزين به يصلح من
 الحنين ان المستعدين العرسيين
 اذ لا حتروا البيا حرات يطبقون النساء
 ليسن معهم؟ وهل رلىتم محرومين
 من النصف في كل شيء من نسيرها في رضىنا
 لا تسدون ولا تجيدون ومن رضىنا
 عد هم في رضىنا والثورة حتى حرم
 كما يحاها على رضىنا في رضىنا
 البلية لا يخلص بها الا في رضىنا
 الوائشان والحكم لا علمية رضىنا
 منحصين لا يلتفت اليهما؟
 وهل الآن لا وجود للضيوعات
 والحرية لنا والحرية ولا حيلنا
 ولا نسيرها في رضىنا ملايين رضىنا
 مع العجز؟ وهل يحجب ما بلغنا
 ان (لا رضىنا ليو ناس) رضىنا
 الصنعة بالاداة في رضىنا
 في رضىنا واثب العجزيين و
 الابحمة والدرسين والفران؟
 وهل ما زال السكاري والمستهزون
 ونحوه والخلاعة من اليهود و
 النصارى يجررون باذنهم وظواهرهم
 وامام يوتونهم ومسا جدم يطبقون
 اذوا لا لا تتركوا ويسبون الله و
 الرسول ولا احد يستطيع ان يجره
 في رضىنا؟ وهل يقضى لكم ما

تفادح والوطن وتتركون فلو
 بلا من رضىنا والامميين
 اني اسقاكم لان من رضىنا
 وافول
 هل انتم باقرن تحت الاحكام
 التي فيها يصر في رضىنا
 كما يشاءون ويحكمون عليكم كما
 يريدون والممنعون ان يستر
 باليكم والاضرب والسجى والنحو
 اجراء النسخين ولا معا حوله
 مراجع حفا فان او ما طرقت اول
 بقيت لان تلك الرضا علة
 الرضا ولا رضىنا رضىنا
 المستعمر والاحسين على رضىنا
 الالفرن ولو كان ذلك الاحسين
 تسمية اخرى ذلك الا في رضىنا
 كما ما يجرعون ان الاحبات

المستعمرين فليطون حتى لا تتحاصر
 الا هلال بالاعتداء عليهم في رضىنا
 المستعمرين يصر في رضىنا
 بانواع الاحقات فلا كلام لكم ولا
 حفر ولا ولا؟
 وهل يقينتم تسبون في رضىنا
 (سعال) اي الرضىنا الفخر والردع
 انما اي الحيوان الممتوح حشر
 لا تستطيعون ان ترميها رؤوسكم
 وهل بيوت الرضىنا في رضىنا
 الا بولاب اناة البساحد والعواض
 في رضىنا بلا ازرع والامتناع ومن
 حاول تشاؤوا من رضىنا
 اخذوا الى رضىنا رضىنا
 لان رضىنا من رضىنا رضىنا
 الثوار ويعد عمله رضىنا رضىنا
 وهل يقينتم تلك الحرية وهي

فاننا في جريدة العلم رضىنا
 ويحكمها مسلم جزا في رضىنا
 لتوزع الرضىنا في رضىنا
 من رضىنا احوال المسلمين الجزا رضىنا
 رضىنا نشر بعض الرضىنا رضىنا
 ايها التصدي رضىنا
 فلا يلغين مكتوبكم من شان الرضىنا
 التي تضمنت لكم و رضىنا رضىنا
 و رضىنا رضىنا ومن رضىنا رضىنا
 والخللان ما حوا رضىنا رضىنا
 الا لير رضىنا يلزم رضىنا رضىنا
 اذ انكم الوطن وكثير مستعمر رضىنا
 بالعلم وتطوركم مع رضىنا رضىنا
 رضىنا رضىنا رضىنا رضىنا
 فاننا يكره علينا و ايسر رضىنا

المصدر: الحق الوهراني: رأي حر مسألة تجنيد الأهالي، المصدر السابق.

11^e Année. — 2^e série. N^o 45.

10 Centimes

Du 17 au 24 Août 1918

AL HAKK

الحق

Journal politique hebdomadaire
Organe de défense des intérêts musulmans

AL HAKK est désigné pour l'inversion des annonces légales, judiciaires et autres exigées pour la validité des procédures et contrats

ABONNEMENTS

3 mois 4 fr.
6 mois 8 fr.
Un an 16 fr.

Étranger Le port en sus

RÉDACTION
3, Rue de l'Hôtel de Ville, Oran
2^e Étage

ANNONCES

On traite à forfait pour le bureau de Journal.

ADMINISTRATION
3, Rue de l'Hôtel de Ville, Oran
2^e Étage

مقال في حقوق

Le bureau de l'Agence d'Alger de AL HAKK est situé 07, rue Rougier.

Sommaire de l'édition arabe

Théorie de la colonisation européenne.
Le municipalisme en Algérie.
Amalgame de la Semaine.
Sentiments confraternelles des musulmans de l'Algérie.
On ne préjuge pas sans solidarité (d'après).
Affaires thuriques.
L'Algerien.
Annonces.

Les Provocations

Une lettre au "Cri d'Alger"

Nous avons adressé la lettre suivante au "Cri d'Alger" :

Oran, le 16 août 1918.

Monsieur le Directeur du "Cri d'Alger".

Le "Cri d'Alger" ayant publié que le Dr Benthami rédigeait "El Hack", nous répondrions le 27 juillet par une note indiquant que le Dr Benthami et ses amis étaient entièrement étrangers à la fondation, à la rédaction, à la direction et à l'administration de "El Hack".

Après avoir vu que le "Cri d'Alger" avait publié une note dans laquelle il était dit que le Dr Benthami et ses amis étaient étrangers à la fondation, à la rédaction, à la direction et à l'administration de "El Hack", nous avons été surpris de voir que le "Cri d'Alger" avait publié une note dans laquelle il était dit que le Dr Benthami et ses amis étaient étrangers à la fondation, à la rédaction, à la direction et à l'administration de "El Hack".

Les rédacteurs du "Cri d'Alger" ont écrit que le Dr Benthami et ses amis étaient étrangers à la fondation, à la rédaction, à la direction et à l'administration de "El Hack".

Le "Cri d'Alger" nous reproche d'avoir écrit : « à moins qu'il nous ait écrit, et prétend qu'il n'a écrit ». Nous espérons, tout en étant rédigé en style sabir, notre réponse apparaîtra suffisamment claire, et que le "Cri d'Alger" ne dira pas de cette lettre : *Grecque est, non sepser.*

Nous vous prions, Monsieur le Directeur, de vouloir bien insérer cette lettre, conformément à la loi, et de recevoir nos salutations.

G. Tapie.

prétendons être lue en Algérie et en France.

Or, la "Cri" avait écrit dans l'article qu'il nous reproche par une agence parisienne : Paris ne serait donc plus en France ?

De plus, comment peut-on juger et apprécier les sentiments d'un journal dont on n'a lu qu'une seule copie qui n'est elle-même que la reproduction — commentée, il est vrai — de trois journaux français ?

Pardonnez-moi, Monsieur le Directeur, si je suis obligé de vous adresser au "Progrès de Mascara" ou "Gaulois", en même temps que nous, puisque notre collaborateur Sabir n'a fait que souligner, pour les approuver, les dires apocryphes de ces journaux, qui ont employé des termes semblables à ceux employés souvent par "El Hack" pour se plaindre des mêmes vexations ?

Le "Cri d'Alger" nous demande si nous pourrions lui dire ce qu'on fait les indigènes en échange de ce que leur a donné la France ?

Nous le pouvons : les indigènes ont aidé la France, à la mesure de leurs moyens, à se défendre contre l'Allemagne, à confondre le Topographe, Madagascar, le Maroc. Et les Français, compte tenu de leur situation, nous ont rendu mille services.

Le "Cri d'Alger" nous reproche d'avoir écrit que les Arabes ne recourent plus de coups de bâton des Turcs ; mais ils en recourent souvent, qui pour n'être pas Turcs, ne les blessent pas moins. Exemple : Le directeur d'un établissement de Crédit que nous avons fait condamner pour avoir frappé un indigène de cinq ans et son père.

Le "Cri d'Alger" affirme que la population arabe saône se désintéresse de "El Hack".

Le "Cri d'Alger" peut-il affirmer qu'il connaît le chiffre de notre tirage, le nombre de nos lecteurs, les listes de nos abonnés : nous le surprendrions beaucoup en les lui communiquant.

Nous espérons, tout en étant rédigé en style sabir, notre réponse apparaîtra suffisamment claire, et que le "Cri d'Alger" ne dira pas de cette lettre : *Grecque est, non sepser.*

Nous vous prions, Monsieur le Directeur, de vouloir bien insérer cette lettre, conformément à la loi, et de recevoir nos salutations.

G. Tapie.

P. S. — Vous vous plaignez de ne pas avoir reçu "El Hack" en échange ;

un peu plus d'expérience des choses de notre profession, vous auriez appris que l'échange ne se fait habituellement pas entre quotidiens et hebdomadaires.

Nous nous sommes adressés d'ailleurs de désigner à votre disposition, à partir d'aujourd'hui.

C. T.

Une lettre au "Réveil de Reizane"

Nous avons écrit la lettre suivante au "Réveil de Reizane" :

Oran, le 16 août 1918.

Monsieur le Directeur du "Réveil de Reizane".

Nous avons dans le "Réveil" du 15 août 1918, les lignes suivantes :

"Le "Réveil" de Reizane, le "Réveil" de El Hack mener campagne assez violemment en faveur des indigènes, pourquoi n'avez-vous pas, vous, Français, le droit d'exprimer et de défendre par des idées sur la question indigène ?"

Vous m'obligez en me signalant une seule violence de plume qui aurait été sur "El Hack", une seule violence de langage dont, ses rédacteurs se seraient rendus coupables, un seul geste violent qui pourrait leur être attribué.

Nous sommes, au contraire, les ennemis de toute violence, ainsi que nous l'avons dit dans notre n^o 44, précédemment à l'occasion des incidents de Bougie.

Quant au droit d'exprimer et de défendre par des idées sur les questions indigènes, nous ne pouvons nous empêcher de vous dire que nous sommes, au contraire, les ennemis de toute violence, ainsi que nous l'avons dit dans notre n^o 44, précédemment à l'occasion des incidents de Bougie.

Quant au droit d'exprimer et de défendre par des idées sur les questions indigènes, nous ne pouvons nous empêcher de vous dire que nous sommes, au contraire, les ennemis de toute violence, ainsi que nous l'avons dit dans notre n^o 44, précédemment à l'occasion des incidents de Bougie.

Recevez, etc.

G. TAPIE.

Les mariages "franco-arabes"

Le "Petit Oranais" du 14 a publié un article dans lequel il est dit que nous avons critiqué les idées émises par ce journal sur les mariages entre Français et indigènes, et que nous avons réservé à ces idées un accueil hostile.

C'est une erreur matérielle que nous nous excusons ; nous n'avons jamais commenté les idées de M. Ballou ; cela nous paraît au-dessus des forces humaines ; là où il n'y a rien, le Roi perd ses droits, excepté au Tunisie, par exemple, où un quotidien de la Résistance a trouvé à glaner dans les articles de M. Ballou.

Nous avons d'ailleurs été parfaitement amical pour l'égard de articles sur les mariages "franco-arabes" ; puisque nous l'avons qualifié d'après de ces mariages et nous avons écrit : *Ex parte credo Roberto, Ahmed et non Robert.*

Si M. Ballou n'a pas compris le sens de ces trois mots, personne ne pourra les lui expliquer, pas même le plus d'let parmi les latinistes.

On nous assure, par ailleurs, que M. Ballou va continuer le série de ses études sociales (quo non accedam) par quelques articles vécus sur les divorces franco-arabes.

L'idée marche, dit M. Ballou ; les cocus aussi.

Le respect s'en va... A qui la faute ?

Il arrive que les arabophobes se plaignent que les indigènes ne professent pas à l'égard des Français toutes les marques de respect qu'ils désirent recevoir et qu'ils méritent.

Il faudrait d'abord démontrer qu'un homme est tenu à des marques extérieures de respect à l'égard d'un autre homme pour la seule raison qu'il a été plus fort, et nous étions nombreux beaucoup les patriotes français en essayant de leur prouver que les habitants de nos pauvres provinces perdues doivent prodiguer, à chaque instant, aux Allemands, les expressions d'une déferente sympathie.

Acceptons cependant, ce principe pour un instant et par simple hypothèse, et disons que si l'on rencontre parfois des indigènes qui manquent de respect à des Français, c'est uniquement de la faute de ces derniers : quelques exemples le montrent aisément.

On peut voir s'étaler sur tous les murs de l'Algérie une effroyable réclame sur laquelle sont figurés M. Loubet, ancien président de la République, et M. Fallières, président actuel, tous les deux portés les insignes de Grand maître de la Légion d'honneur ; ils sont attachés devant un cadavre de café et trinquant tous les deux, à la verre d'absinthe à la main. Leur main rejouit à chaque fois un cadavre de magistrats d'une grande hauteur.

Nous disons que cette attitude est fâcheuse, pour ne pas la qualifier plus sûrement.

Il y a peu de jours, un journal algérien donnait, sur la vie privée des magistrats de Tiemcen, des détails qui étaient loin de provoquer chez les lecteurs de ce journal, un grand respect pour la magistrature française.

Est-ce que, il y a quelques semaines, dans un centre important, un juge de paix n'a pas été frappé et vilipendé en public, par un fil d'espagnois, sans qu'une sanction soit intervenue ?

Les journalistes arabophobes ne se lassent pas aller trop souvent à employer des termes de mépris et injurieux à l'encontre de leurs contradicteurs, suscitant ainsi des protestations regrettables sans doute, mais en quelque sorte rendues compatibles par une provocation journalistique ?

Quelques colons, quelques fonctionnaires, dans leurs rapports avec l'indigène, n'emploient pas trop souvent des vocabulaires grossiers qui froissent la susceptibilité du vaincu ?

Comment pouvez-vous exiger de l'arabe, pour nos magistrats, un respect que vous ne professez pas vous-même : déjà, il méprise le buveur d'absinthe ; que sera-ce si vous représentez les hommes les plus respectables en état de gogueté ?

D'autre part, vous ne pouvez espérer aucune déférence de la part de l'homme que vous insultez vous-même.

Tout le monde ne pratique pas ce stoïcisme héroïque qui permet le mépris des injures ; de mépris suppose d'ailleurs une éducation antérieure, une culture élevée, des habitudes d'une grande noblesse, qu'il n'a pas été donné à tous les hommes, soit

d'acquiescer, soit de recevoir en son moment de leur naissance.

La conclusion à tirer de ces faits et de ces considérations est facile : Ne pas demander à l'arabe la pratique de vertus que vous négligez vous-même. Si vous êtes — ce qui est votre droit — mat embouché et peu respectueux des traditions, ne demandez pas à votre introuvable indigène, qui a d'autres soucis que de vivre en de telles, de vous répondre à la sévère.

Quant aux indigènes, nous leur recommandons, toutes les fois qu'ils rencontrent un arabe en contact et bien élevé, de lui faire comprendre, par une attitude semblable, tout le prix qu'ils attachent à la délicatesse des sentiments qui leur sont exprimés dans une forme amicale.

Si au contraire, l'indigène se trouve en présence d'un provocateur ou d'un insulteur, les moyens ne manquent pas de marquer un profond mépris pour celui qui oubliait et méconnaît les règles de la plus élémentaire bienséance.

Reste à examiner l'hypothèse de la rencontre d'un indigène et d'un européen, tous les deux étant patrons clients de leur dignité d'homme ; à ces deux énergumènes nous ne pouvons souhaiter que la venue de temps meilleurs où ils n'auront plus à se débattre de café et trinquant tous les deux, à la verre d'absinthe à la main. Leur main rejouit à chaque fois un cadavre de magistrats d'une grande hauteur.

Un Français.

Quelques chiffres

D'une réponse statistique 1918 on a pu relever les éléments dans les bulletins de la dernière recensement, il résulte que l'indigène possède 1.60 contre 3.50 possédé par l'Européen. En revanche l'indigène paie deux fois plus d'impôts directs que l'Européen et autant d'impôts communaux que lui.

En effet, les indigènes paient sur le total des recettes de l'Algérie qui est de 94 millions environ, 42 millions ; sur 28 millions d'impôts directs, ils supportent 18 millions, soit les 3/4 ; sur les impôts communaux, qui sont de 31 millions, ils paient 15 millions.

Cela s'appelle de la justice distributive.

Carnet d'un Glaneur

Je crois n'avoir rien à ajouter à la réponse qui a été faite au "Cri d'Alger", par notre directeur, et qui m'a suffisamment justifié du reproche d'arabe en sabir et d'être antifrançais ; à moins qu'il soit ou qu'il ne soit, à son choix de mauvaise foi, le "Cri d'Alger" reconnaîtra qu'il est encore bien plus calé que moi dans la langue... sabir, et que les sentiments que j'exprime dans mon carnet sont ceux, français copistes que les siens.

M. Hanotroux, ancien ministre des Affaires Étrangères, a fait paraître, dans la "Nouvelle Hebdomadaire", un substantiel article : la France en Afrique, où il prouve que l'état d'espérance musulman n'est nullement en contradiction avec celui des européens.

L'éminent académicien, au lieu de se plaindre et de développer, admettra que le colon détaché du sol, n'ayant d'immeubles étendus de vignes,

الملحق رقم: 07 عريضة أهالي الخروب:

قسنطينة : في 02 ماي 1912

إلى فخامة رجال مجلس الأمة للجمهورية الفرنسية العظيمة، بعد إهداء ما يليق بالمقام من التعظيم والاحترام، فإننا نحن الواضعين خطوط أيدينا أسفل من مسلمي سكان الخروب من إيالة قسنطينة قد أزعجتنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على ادخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية، فتحيرنا للغاية وتألما للنهائية لأن عهدنا بالدولة الفرنسية الفخيمة منذ ثمانين سنة من حين استيلائها أنها ذات عدل وإنصاف وحوولتنا في هذه المدة الطويلة نعماً غزيرة ، فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيماً، وإنا نرجوا من مراقبها واحسانها أن لا تلزمننا بذلك فإننا نراه عين الاذلال والاحتقار والجبر والقهر الشديدين، لأن كل انسان لا يرضى أن يكون مجبوراً مقهوراً على شيء أصلاً، سيما إن كان مثل زعيمة هذه الدولة الرؤوفة دولتنا العزيزة ذات الحرية التامة، فإنهم تربو في مهد احسانها وعدم ضغطها. وبحسبه فإننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الالزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي، وإن صممت الدولة ولا محالة ولم تنظر لفقرتنا ولا لذلتنا ولا لعدم من يأخذ بساعدنا فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية : إذ لا يحسن عقلاً ولا عادة أن يكون في وطن ثلاث عناصر: عنصران يتمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية والمساواة التامتين، والعنصر الثالث ممنوع من جميعها، ثم إذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصر الثالث لها ويقال له دافع عن وطنك، فأبي وطن لهذا الدليل الحقير الممنوع من كل حق والحال أنه بمراى ومسمع من أخويه المشترك معهما في تعمير ذلك الوطن، هما يتمتعان بلذائده الحسية والمعنوية مثل الوظائف العالية والحرية التامة، ويراها ينتخبان غيرهما لكل خطة ينتخبان من غيرهما، وهو منحط في وسط الذلة متروك في مزبلة الاحتقار لا يدوق في ذلك الوطن إلا القهر والجبر، ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على

جبرهم مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما.

ففي هذه الحالة فإن الدولة لا تستفيد منهم ثمرة دخولهم العسكرية، إذ يكر العنصر الغالب بالعنصر المغلوب، واعتماد الأول على الثاني، إنما يكون ذلك إذا كان المغلوب غير مقهور وغير مفهوم ، ولا يكون كذلك أي فائدة للدولة إلا إذا رأى نفسه مساويا لذلك الغالب في سائر الحقوق، هنالك تكون للمغلوب وطنية يدافع عنها مدافعة الأسود الكواسر، ويجب الغالب إذ ذاك محبة قلبية ويغريه بالنفس والولد والمال. أما إذا لم يتوصل بالحقوق فإنه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها، وإذا سيق لقتال عدو ينساق مدعورا مجبورا، ولا يخفى على رجال الدولة الفخام انسياق المقهور فلا تحدته نفسه إلا بأن ثمرة هذا الانتصار إلا القتل والأسر وقطع الأيدي والأرجل. ثم إذا رجع بخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة والجراحات العديدة لاقاه الاحتقار والل والانكسار.

فيا أنصار الانسانية هل هذا هو الانصاف الذي يفعله الغالب الرحيم مع المغلوب الضعيف، فيا حماة الضعفاء، ووكلاء المنكوبين، ويا من تغدوا لبان الحرية والانسانية و الاصداع بكلمة الحق، نحن رعية لكم نشكوكم إلى أنفسكم ونرفع ما ضربنا منكم وإليكم. إذ لا نصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذي لا يرضون بما يؤلمنا ويضرنا. فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه إلا إذا قهرتمونا عليها، وجبرتمونا على أدائها فنطلب إذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر الحقوق الوطنية ليتأتى لنا الدفاع عنها والذب عليها بقلب صاف وفرح وسرور من غير ذلة ولا احتقار ومن غير تجرع كأس القهر والانكسار بشرط عدم ادخالنا في الجنسية أصلا إذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية فكل منا على دينه وجنسيته، كما كنا منذ ثمانين سنة ونحن إخوة في الحقوق! والمدافعة على الوطن بل على سائر التراب الفرنسي حيث كان، ولا يدعي الملازمة بين الحقوق

والجنسية إلا من يريد أن يغبنا في حقوقنا من أعداء الانسانية التي تسعا في تعزيزها دولتنا الفخيمة.

وأملنا وطيد في رجال الدولة الفخام ووكلاء مجلس ألم الأحرار بأن يلتفتوا نحو شكايتنا ويعيروها بعضا من الاعتبار، ويرفعوا عنا عظيم مصيبتنا كما شأنهم في كل مهم رفع إليهم وكما هي عادتهم في دفع كل ضيم قدم لديهم. والسلام من المسلمين الساكنين بلخروب من إيالة قسنطينة الواضعين خطوط أيديهم أسفله.

المصدر:

عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي، المرجع السابق، ص 40-42.

الملحق رقم: 09 بيان الشباب الجزائري:

أمام هذه الوضعية ، فإن الاعيان الموقعين أسفله، وهم يعبرون عن عدد كبير من أبناء بلدهم ، قد رأوا أنه من المفيد ن يتوجهوا إلى حكومة الوطن الأم ليوضحوا لها وذلك بان يقدموا لها رجاء المسلمين الذين يعتبرون أن هذا العبء الجديد ، مضافا إلى أعباء أخرى ثقيلة جدا ، ينبغي أن توفر لهم بالمقابل تحسنا لحالتهم، إن هؤلاء النواب وهم يستوحون من عدد من العرائض التي صيغت فب العمالات الثلاثة للجزائر وليقنعوا أن كل أبناء فرنسا يجب عليهم أن يلبوا دائما النداء ، يصرحون أن الأهالي الجزائريين مستعدون للقيام بكل واجبات الوطنيين للوطن الأم .

ولكن من ناحية يعتبرون ضروريا ما يلي :

- أ- التقليل من الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين .
- ب- على أن يكون النداء على 21 سنة عوضا عن 18 سنة لأن في هذا السن مزال المخدمون لم يتكونوا جسديا بما فيه الكفاية .
- ج- إلغاء المنحة لان العائلات قد تكون فخورة بان اولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي بدون تعويضات مالية .

ومن ناحية أخرى فإنهم يطلبون أن تمنح لهم التعويضات الفعلية الآتية :

- 01- إصلاح النظام القمعي .
 - 02- تمثيلا جادا أو كافيا في مجالس الجزائر وفي الوطن الأم .
 - 03- التوزيع العادل للضرائب .
 - 04- اعتماد عادل لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين .
- النتائج التي وضعها الموقعون في العاصمة : يطلب السكان المسلمون :

- 1- أن توسع الهيئة الإنتخابية لضمان الفعالية ونزاهة الاقتراع .
 - 2- أن يرفع عدد من الممثلين الأهالي في المجالس الجزائرية إلى 2/5 من المجموع.
 - 3- أن تشكل الهيئة الانتخابية بنفس الكيفية للناخبين في كل المجالس الجزائرية في حالة ما يعتبر انتخاب في الدرجة الثانية ضروريا لتعيين مستشارين عامين ونواب ماليين، لا ينبغي أن يكون الاقتراع للمستشارين البلديين المنتخبين فقط باستثناء المساعدين الأهالي .
 - 4- أن المستشارين البلديين الأهالي يون لهم الحق في المشاركة في انتخاب شيوخ البلديات ونوابهم.
 - 5- أن العهديات العمومية يصرح بأنها متفانية مع وظائف القايد والنائب الأهلي .
 - 6- أن يكون الأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي أو أن يحدث في باريس مجلس يكون فيه الأهالي ممثلين بنواب منتخبين من طرفهم .
 - 7- أن الذين ينتهون من الخدمة العسكرية بواسطة الإستدعاء أو بالتطوع، يكون لهم الحق أن يختاروا الجنسية الفرنسية دون أن يخضعوا للإجراءات الحالية بواسطة تصريح بسيط .
- الموقعون: د.ب تامي، مستشار بلدي، مدينة الجزائر .
- المختار الحاج السعيد ، محامي ، قسنطينة .
- الحاج عمار ،مستشار بلدي ، جيجل .
- جودي، مستشار بلدي ، بوجو .
- بن دوش مستشار بلدي، تلمسان
- قارة علي، أحد أعيان عنابة.

المصدر: محفوظ سماتي: المرجع السابق، ص ص 285- 287.

الملحق رقم: 11 جدول يوضح الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بين الحربين.

السنة	المهاجرون	العائدون	عدد المهاجرين الفعلي
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	34755	9044	21711
1917	43985	18849	161316
1918	23340	20489	2851
1919	5568	17497	11929
1920	2168	21684	3404
1921	17259	17538	279
1922	44466	26289	18197
1923	71028	36990	21596
1924	24753	57467	13561
1925	48677	24753	11575
1926	21472	48677	13575
1927	39726	42948	14601
1928	42948	39720	14718
1929	42948	42948	721
1930	40630	40630	3247
1931	20847	20847	12103
1932	14950	14950	465
1933	16684	15083	1061
1934	12013	15354	3341
1935	13915	12195	1720

15978	11222	27200	1936
20940	25622	46562	1937
2044	36063	34019	1938
8255	32674	34419	1939

المصدر:

عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939، المرجع السابق، ص ص 22-23.

قائمة بأسماء بعض المجندين من مدينة المسيلة الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى.

Etat nominatif des prisonniers de guerre
de la Commune Mixte de M'Sila rapatriés

(Circulaire du 15 Janvier 1942 N° 43, relative au
recasement des prisonniers de guerre rapatriés
3.O.R.T.I. (N° 260))

N°	Noms et Prénoms du Prisonnier de Guerre	Douars d'origine	Emplois occupés	OBSERVATIONS
1	Khider Dehmene	Bani Ilmen	cultivateur	Les prisonniers de guerre indigènes et tant pour la majorité que ceux qui sont libérés n'ont pas demandé à ce jour des occupations autres que celles exercées avant la guerre. Ils reprennent tous leur profession de cultivateur. Cependant quelques uns d'entre eux - 6 environ ont été employés sur divers chantiers qui fonctionnent sur le territoire de la Commune Mixte.
2	Mened Mohammed	d°		
3	Benseghir Benyehia			
4	Lamri Lakhdar			
5	Khier Mohammed	Dréat		
6	Semmah Mohammed			
7	Tayoub Ali			
8	Halfaya Lahmidi			
9	Hafsi La bi	herabcha		
10	Nettah Laid			
11	Djefafle Derradji			
12	Laouche Salem			
13	Djaïdja Abderrahmane			
14	Safari M'Hammed	M'Sila		
15	Zeheni Terfaya			
16	Ab Slimane			
17	Acoudraï Meftah			
18	Yatoudji Lyatoudji	Melouza		
19	Menouar Rebah			
20	Djeghlouli Abdallah			
21	Khodja Mohammed			
22	Titraoui Mohammed			
23	Haderbache Mohammed	M'Sila		
24	Salem Athmane	d°		
25	Belgecem			
26	Korichi Amer			
27	Okke Mohammed			
28	Mhammedi Brahil			
29	Rizoug Zeghlache Ahmed			
30	Beldjoudi Mohammed			
31	Benyad Ahmed			
32	Bensalah Ahmed			
33	Souelhi Abderrahmane			
34	Hemouda Saïdi	Meterfa		
35	Bedar Salah			
36	Kheniche Saïd			
37	Bouteraï Aïssa			
38	Boussaïd Dilmî			
39	Maïmeri Abdelkader			
40	Boukhalat Tahar			
41	Abi Lemri	Bouled Addi		
42	Boussena Saïd			
43	Benrebah Mansour			
44	Toumiat Mebarek			
45	Brehimi Mehidi	Od Mansour		
46	Fernat Mohamed			
47	Khemissa Braham			
48	Meliani Sahli	Saïda		

.../

المصدر: أرشيف ولاية المسيلة

- 1- La commune de M'sila Mixte. G.G.A. Carton 9H/16. Le S/préfet de M'sila, Circulaire du 15 janvier 1942, N°43, relative au recasement des prisonniers de guerre rapatriés, 3.O.R.T.I.(N°26).

قائمة بأسماء بعض المجندين الجزائريين

Etat justificatif des primes à payer aux personnes qui ont prouvé
 les engagements jusqu'au 31 décembre 1914.
 Cr. - 10000
 Def. - 1580

Noms et prénoms des engagés	Devenir	Durée	Agent recrutaire
Djerad Mohammed	Mbaadiel	3 ans	avis de Jelloul
Djenad Amor	- d -	3 - d -	- P -
Hamza Bachir	Kerabcha	3 - d -	agent Lehouër
Said Sayeb & Deguiz	Selmane	4 - d -	avis de Khera
Djafir Dekimi	M'Barfa	3 - d -	- P -
Khalidi Mousa	M' Sela	3 - d -	- P -
Brabimi Abdelkader	- d -	3 - d -	avis de Joghla
Said Benayache	Selmane	3 - d -	- P -
Prouane Benazgouz	Saida	4 - d -	avis de Khera
Benelkader Mohammed	Mbaadiel	3 - d -	- P -
Abecbaoui Wiloud	Sidi Fissa	3 - d -	- P -
Bouameur Zouaoui	Saida	4 - d -	avis de Joghla
Bouameur abmed	- d -	4 - d -	avis de Khera
Peguez Louachet	Ouled Hanou	3 - d -	avis de Joghla
Mejdjekh Sellaoui	M'Barfa	4 - d -	avis de Joghla
Bouchiaf Belkacem	Saida	4 - d -	- P -
Yagoubi Babar	- d -	4 - d -	- P -
M. P. Mohammed P. Abdallah	Bou-Saida	4 - d -	agent Babou
Sai Mohammed	Selmane		
Souillab Dekimi	Bir Hanat	3 - d -	avis de Khera
Ouadab Mousa	Saida	3 - d -	avis de Khera
Ehebaba Zouaoui	Mbaadiel	3 - d -	agent Lehouër
Emroum Abdou	M'Barfa	4 - d -	avis de Joghla
Mouyine Abdelkader	Sidi Fissa	3 - d -	agent Lehouër
Saknaoum Seddik	Ouled Hanou	3 - d -	avis de Joghla
Latribe Said	Beni Selmane	3 - d -	- P -
Mekatfi Ladjou	Ouled Hanou	3 - d -	- P -

Prénoms et Noms engagés volontaires	Donar	Service	Agents Recrutés
Lakmiche Saïd	Saïd	3 ans cor. LKhad	
Bouguina Nouri	Kerabka	3. d. cor. Guerre	
Bellafé Kbelifa	Bou-Hamad	3. d. cor. LKhad	
Souli Hocine	H. Boufa	"	
Boutrik abdelkader	Sichoussa	4. d. cor. LKhad	
Bouyouz abmed	Djorf	3. d. cor. LKhad	

Engagements du 2 au 31 décembre 1914
 30 engagements de 3 ou 4 ans
 8 pour service de la guerre

المصدر: أرشيف ولاية المسيلة

C.A.O.M. G.G.A. Carton G1000/1980. Le S/préfet de M'sila , Engagement du 31
 dicember 1914, 30 engagement de 3 ou 4 ans, 8 pour ouieé de la guerre.

قائمة بأسماء بعض المجندين من بلدية بركة المختلطة

LIVRE D'OR.

Loi du 25 Octobre 1919.

MINISTÈRE
DES PENSIONS.
DIRECTION
DE LA LIQUIDATION.
BUREAU
DE L'ÉTAT CIVIL
Rue Oudinot, n° 8.

COMMUNE DE BARIKA
DÉPARTEMENT DE Constantine

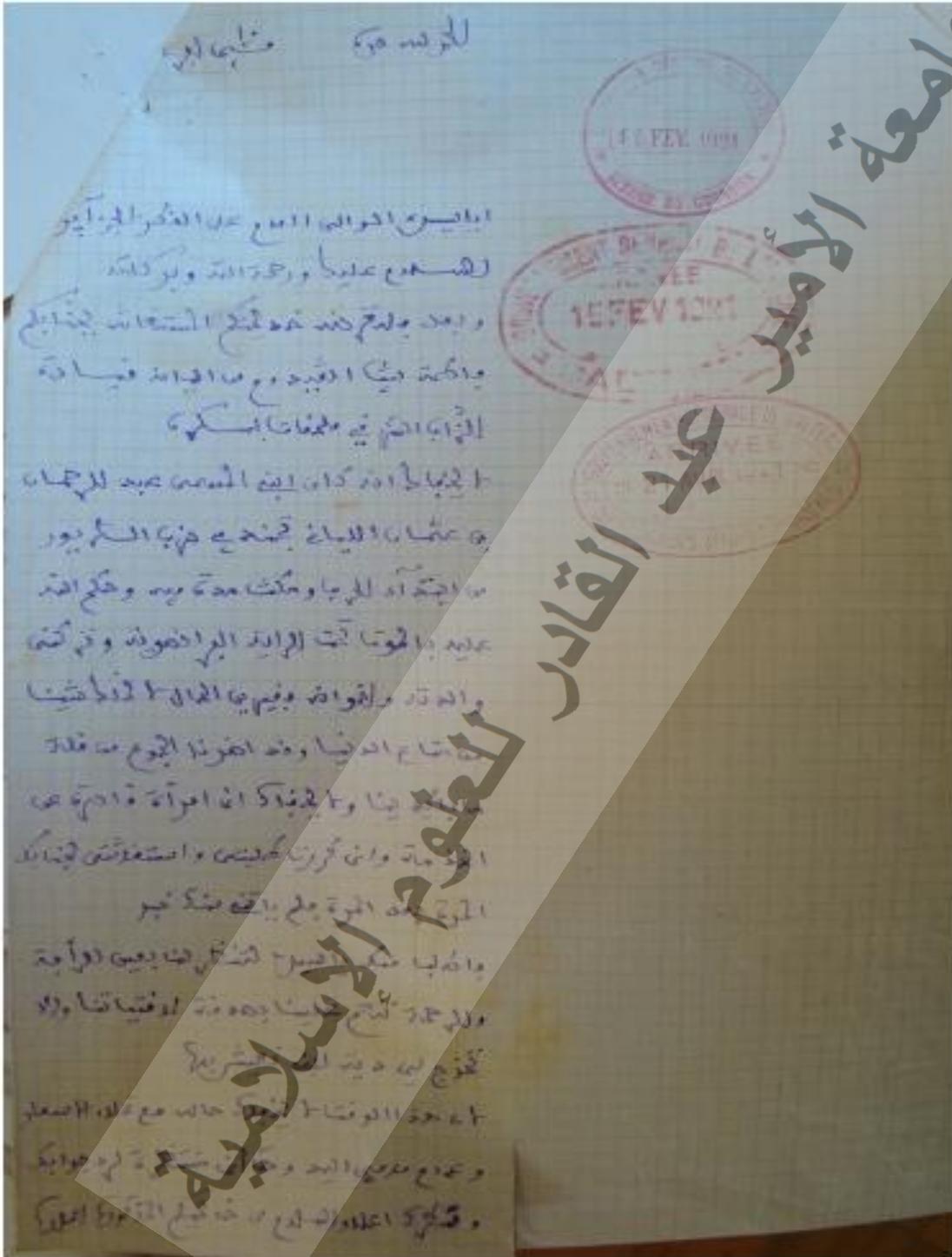
NOM ET PRÉNOMS.	DATE ET LIEU DE NAISSANCE.	RÉGIMENT ET GRADE	DATE ET LIEU DE DÉCÈS.
ABDEKADER Ben ALI	en 1894, Douar Aïna Melba (Constan- tine)	3 ^e Tirail. de Marche. - Soldat	29 Sept. 1914 Eragny-la-Mont (Oise)
ABDELHAFID Ben Djama	en 1883 Bitam. (Constanti- ne)	Soldat 1 ^{er} Mixte de Souaves et Tirailleurs	16 Mai 1915 Stenestraete. (Belgique)
ABDELHAFIDI Mohamed	en 1891 Douar M' Douhol	Soldat 1 ^{er} Mixte de Ti- railleurs.	18 Avri 1 1917 Morchvilliers (Marne)
AHMED Ben Mohamed	? 1843 Douar Bétas Constantine	Soldat 3 ^e Tirailleurs	15 Décembre 1916 Moussont. (Meuse)
ALGUMMI Amor Ben Ammar	en 1895 Douar de Gucua (Constantine)	Soldat 1 ^{er} Marche de Tirailleurs.	28 Octobre 1918 Champagne
AHMED Ben Abdallah	? ?	Soldat 1 ^{er} Souaves et Tirailleurs	23 Sept. 1915 Malaons de Cham- pagne.
AHMED Ben Amor	en 1891 Douar D'irwar (Constantine)	Soldat 1 ^{er} Mixte de Soua- ves et Tirail.	18 Août 1916 Marepaus. (Somme)
AHMED Ben Mohamed Ben M'Bark	en 1895 Methaoucho. (Constantine)	Soldat 1 ^{er} Mixte de Soua- ves et Tirail.	14 Juin 1918 Oghon. (Oise)
AHMED Ben Mohamed Tahet	en 1897 Douar Bitam	Soldat 3 ^e Tirail. de Marche Oret. (Belgique)	23 Août 1914
AHMED Ben Bouzid	en 1890 Douar Sahraon (Constantine)	Soldat 3 ^e Tirailleurs	23 Juin 1916 Proides. (Meuse)
AHMED. (S.M.P.) Mohamed	en 1893 Douar Bitam	Soldat 3 ^e Rgt de Tirail.	15 Décembre 1916 Moussont. (Meuse)
AHMED Ben El Radj	en 1894 Douar Saggana Constantine	Soldat 3 ^e Tirailleurs	16 Juin 1915 Quenavières. (Oise)

المصدر: الأرشيف الفرنسي

Livre D'OR, commune de Barika, ministre de pension, Direction De La liquidation, l'éta civile, rue N°8, loi De 25 Octobre 1919.

www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr/mm/media/downlaod/frdan85_OF9v255170_L-medium.jpg

الملحق رقم: 14 شكوى لوالدة مجند جزائري لم تتحصل على حق التعويضات



المصدر: عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 326.

PREMIERE DE CONSTANTINE
DEPOT LEGAL
N° 303
Mardi 6 Mai 1930 dixième Année
EN-NADJAH
QUOTIDIEN ARABE D'INFORMATIONS
34, Rue Damrémont, 34, CONSTANTINE - (Algérie)
Téléphone 7-76 632525
يتم نشره في كل يوم من أيام السنة
يتم نشره في كل يوم من أيام السنة
يتم نشره في كل يوم من أيام السنة



تأسست يوم الثلاثاء 7 ذو الحجة سنة 1348 - 6 ماي سنة 1930 السنة السادسة
مدير الجريدة وصاحب امتيازها: | رئيس تحرير
عبد الحفيظ بن المصطفى | ماسي اسماعيل
Directeur gérant: ABDELHAFID ben EL-HACHEMI
Rédacteur en Chef: MAMI SMAÏL
الاشتراكات: | في شمال إفريقيا 100 فرنكا السنة و 60 نصفها
وفي سائر الأقطار الأجنبية 130 فرنكا السنة و 70 نصفها
الروضة للاشتراكات لا تستر الا اذا كانت مضافة من المدير او رئيس التحرير
العدد 930

السياسة العامة

لوماسل «التجاح» الخاص بباريس

وقد صلت الحكومة عميلة ليلة غرة 5 ماي وكانت من جلة الضربات الثانية التي نالت الحركة الشيوعية. وتلك العميلة هي جريدة لوماسل التي ما الذي اصدرته جريدة لوماسل في ذلك ان الحكومة قد علمت من الدعاية بايدي موسكو قد خرجوا عددا خاصا وبه تعادلت حارة الثورة وحيث تحريض العمال على الاخل بالانظر ويعتاد الجنود يولون منهم شيئا فالترب صمو على توزيع ذلك العدد 30 ايريل بان على ان جريدة لوماسل ل تتقدم بقرعة ماي

وقد صلت الحكومة بعد من هؤلاء البلاد الفرنسية بعد ان أكد ان الوثائقه قد خسرت كل ثراها وبقيت كل ما كان لها من تأثير على الطبقات العاملة في البلاد الفرنسية.

وقد جاتنا الان بالوثيقة هذه التي من اغلب البلاد الأوروبية حتى الشرقية منها. وكانت كلها تدل على ان الورق الأخير قد تخفى فيها خطية كبرى:

حتى في الاقطار التي قال الشيوعيين ويقامون كبير: ولسوا وفيها في وقت من الاوقات حكومة لهم: في تلك البلاد ينصها طالب اليوم الاخر خبيثة تارة

في الاضافة انه قد اصبح من الامور القوية النوع تنسج على الخيوط الالمانية الخريجين المدمرين. وان حكومتهم في روسيا يساعدها فاذن بالزوال لانه لم يحدث للبلاد الايجابية خاصة: بمس ذلك اليوم يكون مرابا متوترة الان.

الجدير

قدوم رئيس الجمهورية

يوم مشهود بالعاصمة

للجزائر

تم توجهه الى قصر حيث اختل بالانتماء والاعتراف مائة بعد عائلة والوالي يقدم له وهناك التي خطبا وانما هي التي بنانا جلول وستوايهم في تم تناول التدايم خاصة من رجال الادارة والقبيلة

وفي الساعة الرابعة توجه الى محل البق بالكروبي حيث عناق وسام الاخرام من رتبة فرانس كوكون شيخ العرب بوزين من ماقولياش انه جلول والوسام عنه من رتبة فرانس كوكون شيخ العرب لانا مهدي بالبورقة ومايو ومن رتبة كوكون بالذور رئيس الوزراء ما ومن رتبة ماهاه واهدي الى الرئيس السيد البشير انا جلول حصانا بسرح ذهب عوض ذلك

كان رئيس الجمهورية اهدي الى باعترق خبير ذهب ثم وتم استعراض الجيوش الالمانية القديمة والحديثة وفي المساء التي حفرة السيد بومدين في البلاط على مسامحة رئيس الجمهورية وباريس مسود تابة التبرك والتمسكت بالزواو بكيفية خاصة

وبعد ذلك تم توزيع المسحوق وكان عدد الامة عظيم والفرق ثمة طريق باريس في الازدحام بالجزائر

تم توجهه الى قصر حيث اختل بالانتماء والاعتراف مائة بعد عائلة والوالي يقدم له وهناك التي خطبا وانما هي التي بنانا جلول وستوايهم في تم تناول التدايم خاصة من رجال الادارة والقبيلة

وفي الساعة الرابعة توجه الى محل البق بالكروبي حيث عناق وسام الاخرام من رتبة فرانس كوكون شيخ العرب بوزين من ماقولياش انه جلول والوسام عنه من رتبة فرانس كوكون شيخ العرب لانا مهدي بالبورقة ومايو ومن رتبة كوكون بالذور رئيس الوزراء ما ومن رتبة ماهاه واهدي الى الرئيس السيد البشير انا جلول حصانا بسرح ذهب عوض ذلك

كان رئيس الجمهورية اهدي الى باعترق خبير ذهب ثم وتم استعراض الجيوش الالمانية القديمة والحديثة وفي المساء التي حفرة السيد بومدين في البلاط على مسامحة رئيس الجمهورية وباريس مسود تابة التبرك والتمسكت بالزواو بكيفية خاصة

وبعد ذلك تم توزيع المسحوق وكان عدد الامة عظيم والفرق ثمة طريق باريس في الازدحام بالجزائر

مطالب الشعب الجزائري

تألمدنا السيد سامي اسماعيل الذي هو الان في العاصمة لمباراة و رئيس الجمهورية

تلبية لانتماء الشعب وعمل النواب المنتخبين بتطلعة منتظية بتوجهه الرضائي للثورة السيد الحكيم بن القاسم دعوة الى سائر الثورات المليون والمليونين يتغلغل الخراب وهران للاجتماع والايان على مطالب تقدم للحكومة بدنية الاحوال التي ترى وزارة مسمو رئيس الجمهورية لهذا الوطن

وبين الاجتماع يوم الجمعة على الساعة الثامنة وما دعت الساعة المذكورة حتى شتى لغة الاجتماع طاعة بالسرور التي التي ذكرهم لادة بالسرور ابن العاصي الشاب المسمى عبد الرحمان او رابع الشاب المسمى احمد الشاب المسمى ابراهيم الشاب المسمى فلام الله محمد الشاب المسمى خليفة الشاب المسمى عيسى اجد بن والي الشاب المسمى ابن مخروب على الشاب المسمى عمر الطاهر الشاب المسمى شكري بن جردو الشاب المسمى بومدين الشيرخاطبة شيخ المدينة على بن بلال الشاب المسمى ابن سبياسة العاهدي الشاب الباقدي

ولا تم عند الاجتماع افتتاح الجلسة الملكية ابن العاصي وقال لسان ثواب المائدة الدستورية حسب اقتراح جريدة التجاح قدر اجدوا وانتموا على مطالب يرتفعها منهم وفيها بواند الجوع يأتي دونكم لامل اليه حكومتهم وان لم يكونوا قد اذقتهم اليكم هذا الشاب لظن بوالرثة انها والانتفخ والزيادة ثم قدم المطلب للشيخ خليفة كراد فاجابها بالترسوبة وهو ما ورد معاودة بين الاضواء التي المصعب بها وهي:

- (1) ازالة في البرلمان كل الممنوعين
- (2) ازالة في اعضاء الليابلات
- (3) ازالة في سائر اعضاء
- (4) ازالة في اللجنة الكريمة
- (5) ازالة في اللجنة الكريمة
- (6) ازالة في اللجنة الكريمة
- (7) ازالة في اللجنة الكريمة
- (8) ازالة في اللجنة الكريمة
- (9) ازالة في اللجنة الكريمة
- (10) ازالة في اللجنة الكريمة

ان م جيلت باسم الصحف الالمانية للتحرير قد اذنا مشاركة خفية في جرائمه ضد عدد لعدد وصغير كمدخل لبيبا اليه الماراة الاكثيرة



رسم هيرست
ان م جيلت باسم الصحف الالمانية للتحرير قد اذنا مشاركة خفية في جرائمه ضد عدد لعدد وصغير كمدخل لبيبا اليه الماراة الاكثيرة

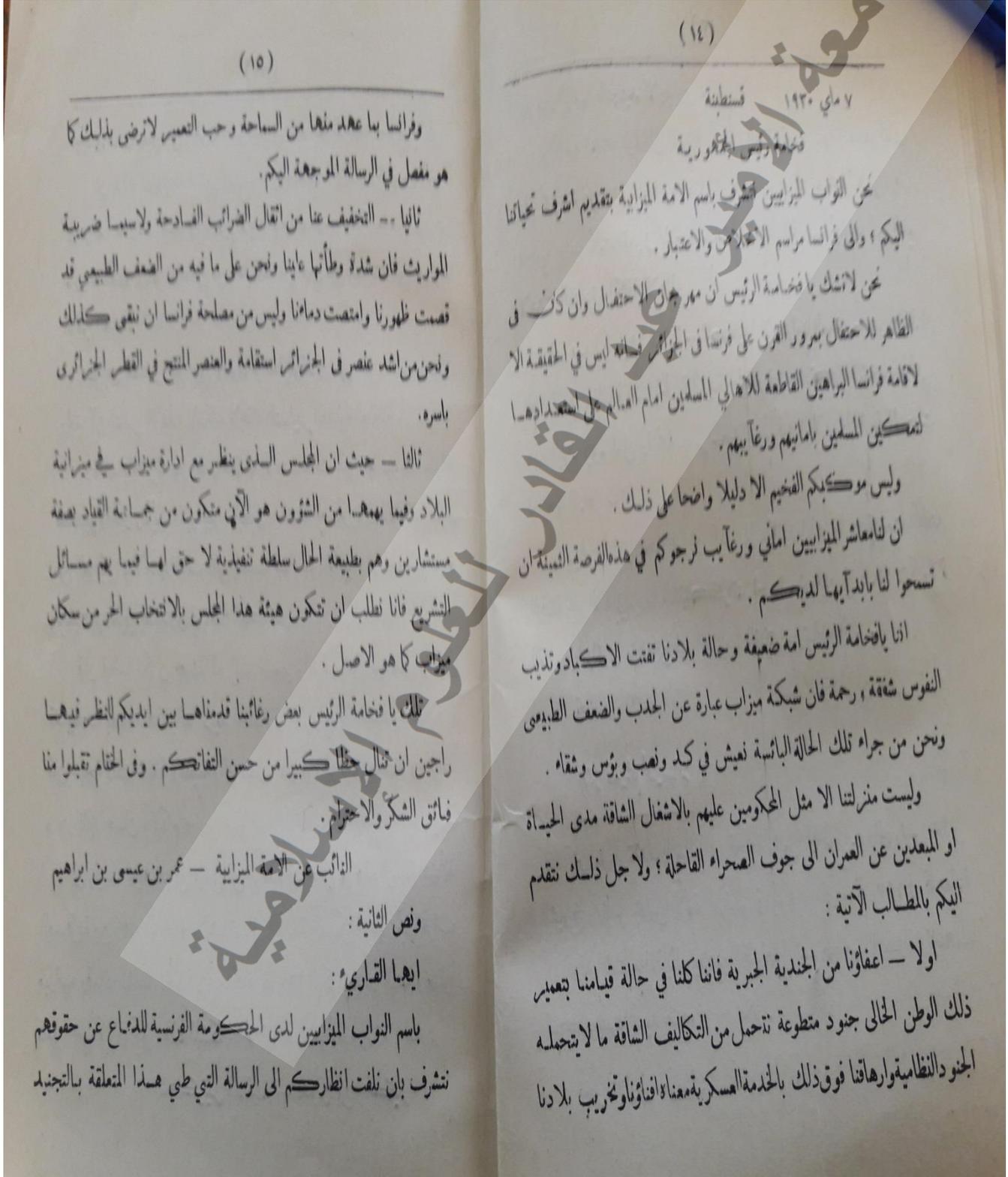


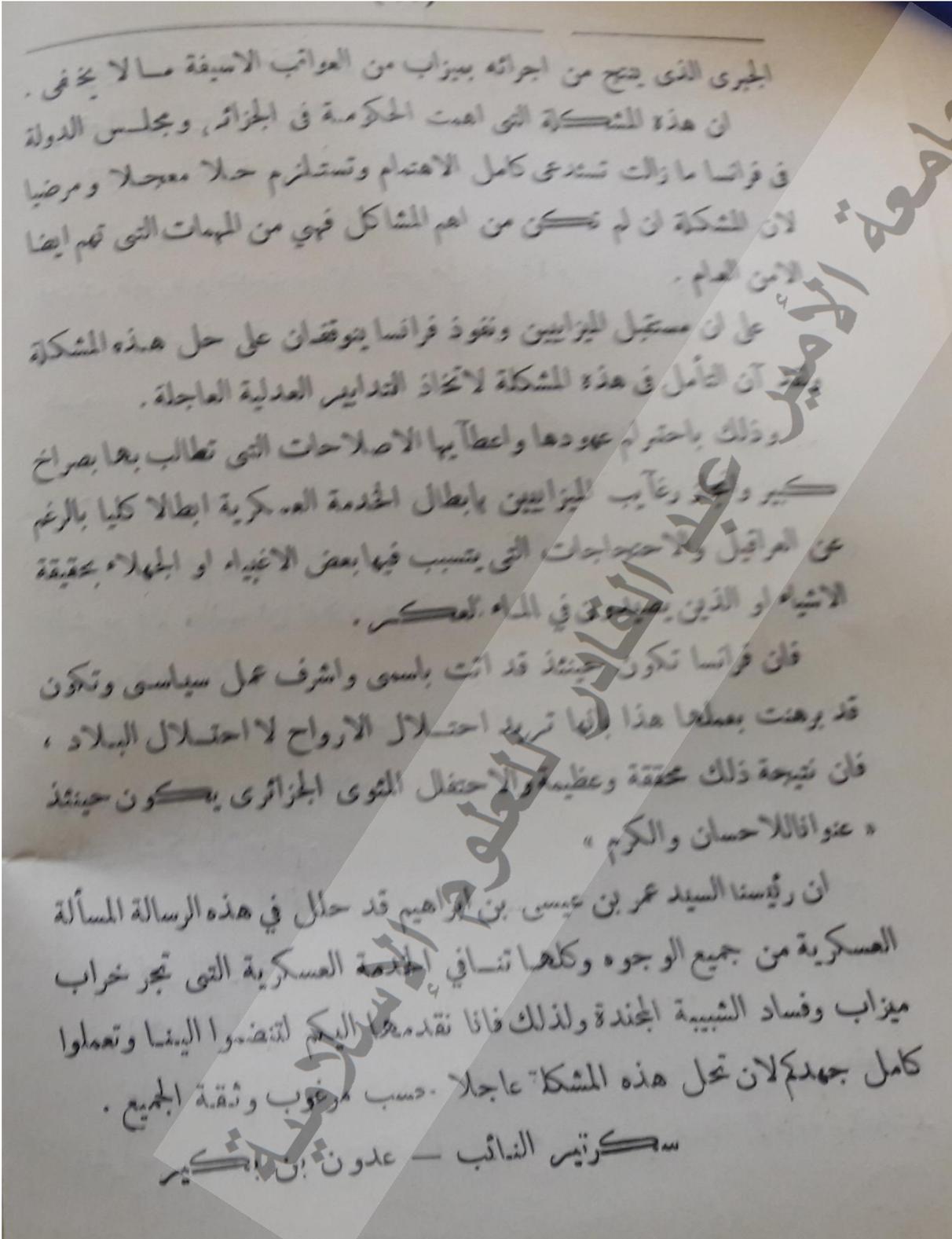
وم المصير تمام حجة شهيرة لاجراء لسا ادا سيطرته اية الديكتاتور لاجال السكوت كلالو صبار ورومين الذين كذبت كلار مصاديقهم اذ ان السكوت بالبرباري

المصدر: سامي اسماعيل: مطالب الشعب الجزائري، المصدر السابق.

الملحق رقم 16: عريضة النواب الميزابيين حول رفضهم للتجنيد الاجباري في 07

ماي 1930





المصدر: عمر بن عيسى بن ابراهيم: بيان حقيقة عن التجنيد الاجباري وما ينتج عنه

بوادي ميزاب، المصدر السابق، ص ص 14-16.

الملحق رقم: 17

نداء عبد العزيز بن الهاشمي للشباب الجزائري من أجل التجند في صفوف الجيش

الفرنسي

حول ضم الجند

عن النسخة والرواية

بما أتته... من ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين...

ان كان حسينا في المكان الأول... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين...

جدار البيت وأمامه... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين...

بما أتته... من ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين...

بما أتته... من ذلك من هؤلاء القسطنطين... من كان يظن أن ذلك من هؤلاء القسطنطين...

المصدر: عبد العزيز بن الهاشمي الشريف، نداء إلى أبناء وطني الأعزاء، الرشاد، ع56، الاثني

30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م

الحكم في أقضية الدعاوي السياسية أعضاء حزب الشعب الجزائري

ساحة ع

العازر

في المحكمة التأديبية
الحكم في أقضية الدعاوي السياسية
أعضاء حزب الشعب الجزائري

— الوكيل لجريدة الامة —
القضية التي تدخل السيد جيلاني رفضت الاستئناف لعدم التقيد للمحكمة التأديبية ومنحت العوارض المخففة لوكيل جريدة الامة وحكمت عليه بشهر سجن مع التحميل على قانون التاجيل
— الحكم على السيد العمودي والسيد جيلاني —
المحكمة التأديبية صرحت بانها جديرة للحكم ورئيسها السيد انتونا بناء على القضية التي تخص السيد الامين العمودي والتي تخص السيد جيلاني والعمودي مما اعترف بالمدق والولاء، الطاهر من تصريحاتها، وتعديهما على قانون ريشي كان مصحوبا بالوراض المخففة وحكمت عليها المحكمة مما وتضامنا بآفة فرك غطية مع المصاريف
(البصائر) نشرنا هاتين جمة كما جاء تناو هي محررة عن صحيفة «الجزائر ريبيلكن» وقد حكتنا كلتنا في عدد سابق

في اجراء جلسة التفرقة السادسة للمحكمة التأديبية سميت قراءة تنفيذ الاذنية للدعاوي السياسية المختلفة اربعة وعشرين: هذا ما نرى الشعب الجزائري انه يهين بتجديد لجرمة المنحلة والتحرير على الشوش ضد السلطة الفرنسية صدر عليهم الحكم بسنة -وجنا مع التحميل للعوارض المخففة- نعم السادة قناش محمد -جلول احمد - بوجديدة عمر - بومزة علاوة - فيلالي -بارك - فيلالي علي .
السادة من عصمان عبد الكريم - لساككر محمد بعشرة أشهر سجننا
السادة دشارك مصطفى - ميزنا محمد - يوزناش جينا - من عروش علي - هرقا عبد القادر بن دحمان عمر - ابن خازي ابراهيم - حيواني الانضر - السوي محمد - عبد الرحيم الطاهر - الكسوري محمد - بوالبرهان محمد - بورزور محمد متشاري محمد - ستة اشهر سجننا مع التحميل على قانون التاجيل

من الوهم والتخييل
إلى التذليل والتضليل

ذات الطريقة التوتانية في غيرها وأصبحت منه بنزلة الجزء من الكل ولا ينسكو ذلك سي فغوراني جه في العصر الاخير وتناهي بأن يكون أحد (أركاب) ورواها الروحانيين الذين يخلدون الى الراحة ولا مورد لهم إلا مال الامة . لذلك ترم إذا حاولوا الصاق تهمة ببريحيه أنهموه بأنه عالة على المجتمع لانهم لا يفرقون غير تحييت الموارد يقول سي فغور (وهل يعدقنا حزة إذا سألناه وزم في الجواب انه لم يتنفع هو أو زولائه من مالية الجمعية الى أن قل ولا تكلفه أن يجيبنا عما انتفعت به الجمعية من طرف شيوعية اليهود وهل امتراج الجمعية جمعية برأسهم ك ش أو ومخالفتها للشيرعية التي أخذ أعضا الجمعية يرشعون قانتها بدمعة الجزائر الخ سي فغور مكان عضوا بجمعية العلماء ولا شك أنه مطلع على ما لبثا ولديه بيانات على أن أعضاء الجمعية ينتفعون من مالها . فهل له أن يذكر لنا الكمية التي انتفع بها أيام كان عضوا؟ يقول انه لم ينتفع ولكن هل يبين لنا من انتفع؟ وكية الانتفاع وكيفيتها؟ انظر لا يستطيع ذلك

اما انا فاقول ان سي فغور انتفع من جمعية العلماء وآية ذلك انه كان تكرة من التكرات قبل دخوله في الجمعية وبعد دخوله في الجمعية تالم ما يسبه ككتابة او خطابة وذكر اسمه في الجرائد فهو في الحقيقة امتعت عليه الجمعية اسم ، الشيخ تجوزا اعتبارا يزول اليه
اما تاجيل سي فغور على الجمعية أو إلتها لشيوعية اليهود . وبينما الشيوعية -زب واحد لا تفرق بين اليهود والنصارى تراه يخص اليهود بالذكر لما يرى ؟ لا شك انه يريد من وراء ذلك بث بذور الفتنة بين العناصر المساكين في هذه البلاد وهذا مرض اجتماعي حارجه القواون السماوية والرضعية قدنيا وحدينا وما كان ينبغي لسي فغور وهو دينياً لأن يكون شيخ مسجدة لوموظفا دينيا ان يخص اليهود بالذكر في هذا المقام الذي لا يدل الا على الاستهجان

والزوال كجمعية السنة التي غرّب فجمها وأسست على انتقاضها جامعة اتحاد الزوايا ، التي ادعى سي فغور انها تبت قانون جمعية العلماء الاساسي وتنتى ان تحل محلها .
وقب عنه ان جمعية العلماء وانضمامها لا يتخوفون من الجمعيات التي تتصانط كالوراق الحريف ولا تتخل الواحدة سنتها الاولي حتى تصيح مشيا تذروه الرياح .
ولن تستطيع اي جمعية من هذه الجمعيات أن تتكون كجمعية العلماء شجا في حاق دعاة التصيركا أنها لم تكن بما ميت به جمعية العلماء من الصادات والمقاومات وتسلط المشاقين عليها من كل جانب
ولن كانت جمعية العلماء لا تفرق بين صباح هؤلاء المشاقين وصباح الثعالب
واين زفير الاسد من كل جانب
لمشغل سمعي عن صباح الثعالب

وانا والله انه يجب من هذا الرجل . لا يجسر على استهجان عنصر من الماصر جهلمه لكه . سكين موقور ووتره انتخاوي لذلك انهم الجمعية وهويكاد يتميز من الفظ بانها والتشويعية وأخذ لانتها يرشعون قانتها بعاضرة الجزائر) وكلامه هذا يلحن بعضه بهذا لان الجمعية لو تدخلت في لانتخاب ورشح امضاتها قائمة الشيوعيين لما اقتضرت على حاضرة الجزائر لانها بعفتها جمعية تويد حزبا من الاحزاب يلزمها تأيد ذلك الحزب وكل الميادين الانتخابية . وهذا الاسي الذي يحز قلب سي فغور لا يسكبه زيادة صوت منتخب في القائمة التي يود نجاحها ثم يدعي اننا نخوفنا من انشاء جمعية غير جمعية العلماء ظنا منا ان الامة محصورة في جمعية العلماء وانما هو الخ ما امت عليه التريمة الوردية والقطرة القادة ، تعاملته بان الجمعيات التي استت لمقاومة جمعية العلماء كان خطها الفناء

المصدر: البصائر: الحكم في أقضية الدعاوي السياسية أعضاء حزب الشعب

الجزائري، ع 154، السنة الرابعة، الجمعة 04 محرم 1358هـ، 24 فيفري 1939م. 1-4

قائمة

المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم.
 - الحديث النبوي الشريف.
 - أولا: تال تقارير الأرشيفية.
- 1- Algérie dans Bulletin du Comité de l'Afrique Française, janvier –février 1915.
 - 2- **Algérie dans la Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, janvier – février 1915.
 - 3- ARCH: com d'Ain Témouchent, Boite N° 71, affaire indigène.
 - 4- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16. Le S/préfet de Mascara au préfet d'Oran, Mascara le 15/10/1914.
 - 5- Centre de Documentation Histoique sur l'Algérie; CDHA; archives algérie; recrutement; armée d'Afrique; tirailleurs.
 - 6- Commissariat Générale du Centenaire de l'Algérie: L'Armée d'Afrique 1830-1930, Ed Librairie de l'armée, Alger 1930.
 - 7- Commission D'enquête sur exode de Tlemcen : rapport à monsieur le gouverneur général , Alger , 01 décembre 1914.
 - 8- Dawo: série I 4474, Renseignement individuel pour servir au recrutement du personnel administratif indigène à la surveillance politique et administratif populations musulmans d'oranie (1914à1918) .
 - 9- Extrait du discours de M . :LE Député Abel Ferry à la chambre des députés , première séance du 16 décembre 1913.
 - 10- L'émir Khaled : Réflexions sur le Rapprochement Franco-Arabe En Algérie, Imprimerie GOJOSSO, Alger, Décembre 1913.

11- L'énigme de Charleroi / [signé Aristote Crapet] **Crapet, Aristote.**

12- Les archives de la SPCA sur les Algériens : Nombre de reportages 79, Nombre de photographies : environ 570, Nombre de films comportant des séquences montrant des Algériens 41.

13- rapport à monsieur le gouverneur général : **Commission D'enquête sur exode de Tlemcen**, Alger , 01 décembre 1914.

• الأرشيف الفرنسي:

Livre D'OR, commune de Barika, ministre de pension, Direction De La liquidation, l'êta civile, rue N°8, loi De 25 Octobre 1919.

- www.siv.archives-nationales.culture.gouv.fr

/mm/media/downlaod/ frdan85_OF9v255170_L-medium.jpg

• أرشيف ولاية المسيلة:

1- La commune de M'sila Mixte. G.G.A. Carton G1000/1980. Le S/préfet de M'sila , Engagment du 31 dicember 1914, 30 engagment de 3 ou 4 ans, 8 pour ouieé de la guerre.

2- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16. Le S/préfet de M'sila, Circulaire du 15 janvier 1942, N°43, relative au recasement des prisonniers de guerre rapatriés, 3.O.R.T.I.(N°26).

• ثانيا: قائمة الصحف والمجلات:

أ- باللغة العربية:

• جريدة المبشر:

1- المبشر : العدد ، 22 أفريل 1865.

2- المبشر : العدد 04 فيفري 1867م.

- 3- المبشر: 14 فيفري 1867.
- 4- المبشر: 27 ديسمبر 1866.
- 5- المبشر: العدد 198، 30 نوفمبر 1855.
- 6- المبشر: العدد 5690، السبت 16 رمضان 1332 هـ 08 أوت 1914 م.
- 7- المبشر: عدد 5716، السبت 18 ذي الحجة 1332 هـ، 07 نوفمبر 1914 م.
- جريدة المغرب:
- جريدة المغرب: قانون وزيري في شأن استعمال الأهالي في الفرق والطواق العسكرية، السنة الأولى، العدد 03، الجمعة 19 محرم 1321 هـ الموافق لـ 17 أبريل 1903 م.
- جريدة التقدم التونسية:
- 1- بن قدور عمر الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، التقدم، ع29، 05 مارس 1908.
- 2- بن قدور عمر الجزائري: الجزائر لحضرة مراسلنا، التقدم، ع29، 25 مارس 1908 م.
- 3- بن قدور عمر الجزائري: بين جدران المعمرين، التقدم، ع35، 30 أبريل 1908.
- جريدة المشير:
- بن قدور عمر الجزائري: هفوات الأوربيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر، جريدة المشير، ع30، 03 سبتمبر 1911 م.
- جريدة الفاروق:
- 1- بن قدور عمر الجزائري: طور جديد للجزائر والجزائريين، الفاروق، عدد 49، 20 فيفري 1914.
- 2- بن قدور عمر الجزائري: إلى الشعب الاسلامي، الفاروق، ع40، 24 ربيع الأول 1332 هـ، 20 فيفري 1914.

- 3- بن قدور عمر الجزائري: العويصة الكبرى "سياسة فرنسا في شمال افريقيا"، الفاروق، ع42، 02 جانفي 1914م.
- 4- بن قدور عمر الجزائري: نحن والأفاكون، الفاروق، ع04، 21 مارس 1913م.
- 5- بن قدور عمر الجزائري: إلى الشعب الإسلامي، الفاروق، عدد 73، 10 أوت 1914.
- 6- الفاروق: بلاغ الوالي العام الى مسلمي الجزائر، عدد 73، 10 أوت 1914م.
- 7- بن قدور عمر الجزائري: الشهامة الافريقية، الفاروق، ع79، 25 سبتمبر 1914م.
- جريدة الحق الوهراني:
- 1- الحق الوهراني : شكايه، العدد 31، 11-18 ماي 1912.
- 2- الحق الوهراني: أحوال المسلمين الجزائريين، ع34، 01 الى 08 جوان 1912.
- 3- الحق الوهراني: الإكتتاب العسكري الوطني، عدد 31، 11-18 ماي 1912.
- 4- الحق الوهراني: البعثة الوطنية في العسكرية، عدد 39، 15-22 جوان 1912.
- 5- الحق الوهراني: التجند العسكري الوطني، ع34، 01 الى 08 جوان 1912.
- 6- الحق الوهراني: المسالة العسكرية، ع41، 20-27 جوان 1912.
- 7- الحق الوهراني: رأي حر مسألة تجنيد الأهالي، ع40، 13-20 جويلية 1912م.
- 8- الحق الوهراني: شبان ندرومة، عدد 31، 20 الى 27 جوان 1912.
- 9- الحق الوهراني: شكايه من بريقو على العسكرية، ع39، 15-22 جوان 1912.
- 10- الحق الوهراني: قلة الولادات بفرنسا ومسألة التجنيد الوطني، ع35، 08 الى 15 جوان 1912.
- 11- الحق الوهراني: مسألة التجنيد العسكري، العدد 35، 08-15 جوان 1912م.
- البريد الجزائري:
- 1- البريد الجزائري: المناورات الحربية الكبرى في القطر الجزائري، العدد 04، 18 سبتمبر 1913.

- 2- البريد الجزائري: تجنيد الأهالي، العدد 02، 04 سبتمبر 1913.
- 3- البريد الجزائري: خطة الجريدة السياسية، عدد 01، الخميس 28 أوت 1913.
- 4- البريد الجزائري: مقدمة الجيش، عدد 01، الخميس 28 أوت 1913.
- جريدة الاقدام:
- 1- الاقدام: مدة الخدمة العسكرية في مجلس الدفاع الوطني، ع09، السنة الأولى، 05 نوفمبر 1920م.
- 2- لالانطيون: حول مسألة الضريبة الجزائرية، الاقدام، ع26، 08 أبريل 1921م.
- النصيح:
- 1- النصيح: زيارة جناب رئيس الجمهورية، ع17، السنة الثانية، الجمعة 09 شعبان 1340هـ، 17 أبريل 1922م.
- 2- النصيح: لطالبي الوظائف من العسكر، ع18، السنة الثانية، الجمعة 23 شعبان 1340هـ، 21 أبريل 1922.
- 3- النصيح: حقوق أصحاب النفقات العسكرية الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية، ع14، الجمعة 26 جمادى الثانية 1340هـ، 24 فيفري 1922.
- 4- النصيح: تسريح مجندي سنة 1921، ع06، السنة الأولى، الجمعة 3 ربيع الأول 1340هـ، 04 نوفمبر 1921.
- 5- النصيح: قانون جديد للعفو عن العسكرية، ع17، الجمعة 09 شعبان 1340هـ، 07 أبريل 1922م.
- 6- النصيح: المسألة العسكرية، ع15، 10 مارس 1922م.
- 7- النصيح: للعساكر رتبة كلاص 1920، ع28، 12 أكتوبر 1922.
- 8- النصيح: الضباط ونواب الضباط الجزائريين، ع14، الجمعة 26 جمادى الثاني 1340هـ، 14 فيفري 1922م.

• جريدة النجاح:

- 1- بن الهاشمي عبد الحفيظ: المطالب الأهلية، النجاح، ع305، السنة 06، الجمعة 29 ذو القعدة 1344هـ، 11 جوان 1926م.
- 2- شاشارونة: دغدغة قلم المساوات في الخدمة العسكرية، النجاح، ع171، 22 أوت 1924م.
- 3- الكاتب مسلم: من لا يقوم بالواجب لا ينبغي له أن ينجو من المصائب، النجاح، ع448، 23 ذو القعدة 1345، 25 ماي 1927.
- 4- مامي اسماعيل: الشعب المزابي والتجنيد، النجاح، ع265، 13 رجب 1344، 19 جانفي 1926.
- 5- مامي اسماعيل: الشعب الميزابي والتجنيد، النجاح، ع264، الجمعة 29 جمادى الثانية 1344هـ، 15 جانفي 1926م.
- 6- مامي اسماعيل: مطالب الشعب الجزائري، النجاح، ع930، الثلاثاء 07 ذو الحجة 1348هـ، 06 ماي 1930م.
- 7- مؤلف مجهول: حسنة للسيد مورينو بمجلس البرلمان في المطالب الأهلية العسكرية، النجاح، ع189، الجمعة 02 جانفي 1925م.
- 8- النجاح: ع136، 07 ديسمبر 1923م.
- 9- النجاح: تلامذة الطب والعسكرية، ع929، 05 ذو الحجة 1348 الموافق ل 04 ماي 1930م.
- 10- النجاح: عساكر السلم، ع264، السنة السادسة، الجمعة 29 جمادى الثانية 1344هـ، 15 جانفي 1926م.
- 11- النجاح: عن العسكرية، ع110، الجمعة 11 ماي 1923م.

12- النجاح: مكتب الخدمة الصحية العسكرية، ع1150، الأربعاء 18 ذو الحجة 1349هـ ، 06 ماي 1931م.

• جريدة الشهاب:

1- بن الصديق المولود: حقوق الأمة والاندماج العسكري، الشهاب ، ع07، الخميس 07 جمادى الثانية 1344هـ ، 24 ديسمبر 1925م.

2- الشهاب: إذا طلبنا حقوقنا الشرعية نكون أصدقاء فرنسا؟!، ع86، الخميس 27 شعبان 1345هـ الموافق ل 03 مارس 1927.

3- الشهاب: حول كلمة من وزير الداخلية للوفد الجزائري، ع43، الانين 23 محرم 1345هـ الموافق ل 02 أوت 1926.

• جريدة المنتقد:

1- بن باديس عبد الحميد: إفريقيا الشمالية الناكرة للمعروف!!، المنتقد ، ع16، الخميس 26 ربيع الأول 1344، 15 أكتوبر 1925م.

2- بن باديس عبد الحميد: من عند تصريح م. بانلوفي في البرلمان، المنتقد، ع01، الخميس 11 ذي الحجة 1343هـ، 02 جويلية 1925م.

3- بن باديس عبد الحميد: نعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية، المنتقد، ع12، 14 ربيع الأول 1344هـ، 01 أكتوبر 1925م.

4- المنتقد: آمال سمو الوالي العام بالجزائر، نقلا عن جريدة الديبش، ع17، 03 ربيع الثاني 1344هـ، 22 أكتوبر 1925م.

• التقدم:

5- التقدم: وظيفة القيادة وقدماء العساكر، ع56، 20 شوال 1344هـ، 01 ماي 1926م.

• جريدة المنهاج:

- 1- اطفيش أبو إسحاق إبراهيم: وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925م، المنهاج ، ج01، 1344هـ.
 - 2- اطفيش أبو إسحاق إبراهيم: وادي ميزاب يوم 15 ماي 1925م، المنهاج ، ج02، 1344هـ.
 - 3- اطفيش أبو إسحاق إبراهيم: وادي ميزاب، المنهاج، ج 02، 1344هـ.
 - 4- الفرقد : نحن و م. قوفيون، وادي مزاب، ع60، 14 جمادى الثانية 1346هـ ، 09 ديسمبر 1927م.
 - 5- المنهاج: حول مسألة التجنيد بوادي ميزاب، 1344.
- وادي ميزاب:
- 1- وادي ميزاب: أنباء ميزاب، ع61، 21 جمادى الثانية 1346هـ ، 16 ديسمبر 1927م.
 - 2- وادي ميزاب: معاهدة تحريم الحرب، ع 101، الجمعة 07 ربيع الثاني 1347هـ ، 21 سبتمبر 1928م.
- المغرب:
- 1- بن ابراهيم عمر بن عيسى: يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم ، المغرب ، ع16، الثلاثاء 21 ربيع الأول 1349هـ ، 16 سبتمبر 1930م.
 - 2- بن عمر عبد الرحمان: اليد العاملة بالجزائر، المغرب، ع (محول) ، الثلاثاء 02 ربيع الأول 149هـ ، 29 جويلية 1930.
 - 3- بن عمر عبد الرحمان: بيان من جمعية النواب الميزابيين لدى السلطات العمومية للدفاع عن حقوقهم، المغرب ، ع36، الخميس 22 شوال 1349هـ ، 12 مارس 1931م.

- 4- بن عمر عبد الرحمان: وادي ميزاب "هذا بيان للناس، المغرب، ع36، الخميس 22 شوال 1349هـ، 12 مارس 1931م.
- 5- المغرب: الأهالي يستعدون لمقاومة التجنيد، ع28، الثلاثاء 18 رجب 1349هـ، 09 ديسمبر 1930م.
- 6- المغرب: الخدمة العسكرية، ع13، الثلاثاء 24 ربيع الأول 1349هـ، 20 أوت 1930م.
- 7- المغرب: الشؤون الأهلية العسكرية، ع26، 04 رجب 1349هـ، 25 نوفمبر 1930م.
- 8- المغرب: ميزانية التسليح الفرنسي الوطني لعام 1930، ع09، الثلاثاء 25 صفر 1349هـ، 22 جويلية 1930م.
- جريدة البلاغ:
- البلاغ: مسامرة عمومية يقوم بها السيد زناتي مدير جريدة الصوة الأهلي الفرنسية، ع160، 12 ذي القعدة 1348هـ، 11 أبريل 1930م.
- جريدة الميدان:
- 1- الوارزقي حسن: لا ترغم إلا هاتيك الأنوف، الميدان، ع02، العام الأول، 24 ربيع الثاني 1356هـ، 03 جويلية 1937م.
- 2- ابن القنينة: جمعية سقطاء الحرب المسلمين لعملة قسنطينة تستنجز مطالبها من الوزراء الفرنسيين، الميدان، ع06، 23 جمادى الأولى 1356هـ، 01 أوت 1937م.
- 3- الميدان: مشروع قانون بلوم فيوليت غير كاف، ع21، الأحد 10 رمضان 1356هـ، 14 نوفمبر 1937م.
- 4- الميدان: حديث الدكتور بن جلول رأيه في تعمير الوطن، ع05، 12 جمادى الأولى 1351هـ، 25 جويلية 1937م.

- 5- عباس فرحات: آن لفرنسا أن تعمل، الميدان ، ع11، الأحد 28 جمادى الثانية 1356هـ، 05 سبتمبر 1937م.
- جريدة الرشد:
- 1- بن الهاشمي الشريف عبد العزيز: نداء إلى أبناء وطني الأعزاء، الرشد، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 2- الرشد: أعمال الزوايا ماضيها وحاضرها، ع53، الاثنين 11 شعبان 1358هـ، 25 سبتمبر 1939م.
- 3- الرشد: الجزائر أثناء الحرب الحاضرة، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 4- الرشد: الشعر الجماعي والجنود المسلمون الجزائريون، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 5- الرشد: بشر بن عوانة يعود من جديد، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 6- الرشد: تقدير الشعور الوطني والانساني في بلدة بوسعادة، ع56، الاثنين 30 رمضان 1356هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 7- الرشد: نداء الى الأمة الاسلامية الجزائرية، ع52، الاثنين 26 رجب 1358هـ، 11 سبتمبر 1939م.
- 8- الرشد: ولاء المسلمين الجزائريين لفرنسا في الوقت الراهن، ع56، الاثنين 30 رمضان 1358هـ، 13 نوفمبر 1939م.
- 9- العقاد عباس محمود: من لعائلات العساكر غير أمهم الحنون، الرشد، ع55، 17 رمضان 1325هـ، 30 أكتوبر 1939م.
- جريدة البصائر:

- 1- البصائر: الحكم في أفضية الدعاوي السياسية أعضاء حزب الشعب الجزائري، ع 154، السنة الرابعة، الجمعة 04 محرم 1358هـ، 24 فيفري 1939م.
 - 2- البصائر: قيادة جزائري باخرة فرنساوية، ع177، السنة الرابعة، 17 جمادى الثانية 1358هـ، 04 أوت 1939م.
 - 3- بن باديس عبد الحميد: بيان وتحذير الى الأمة الجزائرية الاسلامية والحكومة الفرنسية، البصائر ، ع100، الجمعة 17 ذي الحجة 1356هـ ، 18 فيفري 1938م.
 - 4- بن باديس: المساوات العرجاء، البصائر، ع177، السنة الرابعة، 17 جمادى الثانية 1358هـ، 04 أوت 1939م.
 - 5- المليي مبارك: فرنسا والعرب المسلمون، البصائر ، ع145، الجمعة 02 ذي القعدة 1357هـ ، 23 ديسمبر 1938م.
 - 6- الورتلاني محمد الطاهر: التنكيل بالقاعدين على أداء المغرم الدولي، البصائر، ع153، السنة الرابعة، الجمعة 27 ذي الحجة 1357هـ ، 18 فيفري 1939م.
- جريدة الاصلاح:
- 1- الاصلاح: عدد 20، 02 صفر 1359هـ الموافق ل 11 مارس 1940.
 - 2- الاصلاح: قادة البلاد الفرنسية يحققون الانتصار لهم، عدد 20، 02 صفر 1359هـ الموافق ل 11 مارس 1940.
- ب- باللغة الأجنبية:

• Rêve du monde Musulmans :

- Rêve du monde Musulmans : Les algériens musulmans et la guerre, décembre 1914.

• Revue africaine :

- 1- Camille Brunelle :**Communication sur le service obligatoire des indigènes En Algérie**, Revue Africaine, N°52, 1908.
- 2- Payson: **le service obligatoire pour les indigènes en Algérie**, revue africaine N° 52, 1908.
- 3- Revue africaine : **Le service militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie** [Rapports], N° 268, 1908.
 - **Afrique Française :**
 - bull : **la conscription des indigènes**, Afrique Française, juillet 1912 , N 6, P226.
 - **la revue indigène :**
 - 1- la revue indigène :**Histoire de la question du service militaire** indigène, N° 29, septembre 1908.
 - 2- Bourdarie Paul : **le recrutement par voies d'appel des indigènes Algérienne**, La Revue Indigènes , N° 31 , 31 Novembre 1902.
 - 3- Bourdarie Paule :**la discussion du problème indigène dans l'Afrique française du nord**, la revue indigène, N69, janvier 1912.
 - 4- La Revue Indigène : **Le problème natalité**, N° 29, Septembre 1908.
 - 5- La Revue indigène, N°75, 30juillet 1912.
 - **Le Temps :**
 - 1- Le Temps, avril 1903.
 - 2- Le Temps, N16999, jeudi 09 janvier 1908.
 - 3- Le Temps : **La loi de deux ans et la question indigène**, N° 17002 , Dimanche 12 janvier 1908.
 - **revue des deux mondes :**
 - J. DU SAULT : **une Réussite Française en Afrique du nord Charles Jonnart**, revue des deux mondes, N° octobre 1953.

• **La dépêche algérienne :**

- 1- La Dépêche Algérienne : **La Conscription des indigènes**, N° 8326, Mardi 02 Décembre 1908.
- 2- Mestré Ramon: **chronique pour les colons Grave question**, La Dépêche Algérienne , N° 8134, Mardi 05 Novembre 1907.
- 3- De Solliers Félix: **La conscription des indigènes** , la Dépêche Algérienne , N° 8229 , Dimanche 09 Février 1908.
- 4- Rounet Jules: La dépêche algérienne, 05 novembre 1907.
- 5- La Dépêche Algérienne, 24 octobre 1908.

• **AKHBAR :**

- 1- AKHBAR : **La conscription des indigènes Algériens**, N° 13689, Dimanche 02 Juillet 1911.
- 2- Ben siam mohamed : **jours d'épreuve**, Akhbar, N 13762, dimanche 30 aout 1914.

• **revue correspondance d'Orient :**

- Tardieu André : **le mystère d'Agadir**, revue correspondance d'Orient, année 1912.

• **L'islam :**

- 1- dendan Sadek : **Notre action dans la guerre**, l' islam, N204, samedi 22 aout 1914.
- 2- Denden Sadek : **La Conscription des Indigènes**, L'Islam, N°115, Dimanche 28 Avril 1912.
- 3- Hadj ammar : **tous pour la France** , L'islam, N 205, SAMEDI 03 octobre 1914.
- 4- M. Messimy : **la conscription des indigènes**, L'islam , N123 , Mardi 03 juillet 1912.
- 5- Recouly Raymond : **La conscription des indigènes en Algérie** , L'islam , N° 101 , Dimanche 14 Janvier 1912.

• **Le Mobacher :**

- 1- Le Mobacher : **partie officielle , Ministère de la guerre**, N 5436 , samedi 02 mars 1912 , 13 rebi el-ououel 1330.
- 2- Le Mobacher : **partie officielle , Ministère de la guerre**, N° 5436 , samedi 02 mars 1912 , 13 rebi el-ououel 1330.
- 3- Ministre de la guerre : **Rapport au Président de la République Française**, Le Mobacher, N. 5436, Samedi 02 mars 1912.

- **JOURNAL OFFICIEL' DES ÉTABLISSEMENTS français DE L'OCÉANI :**

- 1- journal officiel : **DÉCRET relatif au recrutement des indigènes algériens du 3 Février 1912**, N° 3668, 7 février 1912.
- 2- **RAPPORT AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE : JOURNAL OFFICIEL' DES ÉTABLISSEMENTS français DE L'OCÉANIE , 1^{er} novembr 1917.**

- **Le Rachidi :**

- 1- Ali Baba : **Les Arabes au Régiment (Décret du 03 février 1912)**, Le Rachidi, Vendredi, N°69, 19 Avril 1912.
- 2- Chitane : **lettre ouvert A Excellence M. le Ministre de la Guerre**, Le Rachidi, du 03 mai 1912.
- 3- El hack : **une lettre d'un indigènes de Tlemcen**, N10, du 14-23 Décembre 1911.
- 4- Kebaili : **Les Indigènes algériens devant le service militaire**, Le Rachidi, N°50, vendredi 08 Décembre 1911.

- **El hack :**

- El hack : **la conscription des indigènes**, N21, 02-09 mars 1912.

- **Echo d'Oran :**

- 1- Echo d'Oran : **L'Exode des indigènes de Tlemcen** , N14530 , Mardi 18 octobre 1911.

- **L'Echo d'Alger :**

- 2- L'Echo d'Alger : **Le Loyalisme des indigènes**, N967, 07 novembre 1914.

3- L'Echoc d'Alger : Les indigènes de l'Algérie protestes contre l'attitude de la turque, N969, jeudi 09 novembre 1914.

• **La Voix Indigène :**

- La Voix Indigène : N°506 , jeudi 25 Avril 1940.

• ثالثا: قائمة المصادر

أ- باللغة العربية:

- 1- أ. بيليسي: حوليات جزائرية، مج01، تر، دليلة حباني، أصالة، الجزائر، 2012
- 2- بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجنونون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، ط01، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009.
- 3- بن ابراهيم عمر بن عيسى: بيان حقيقة عن التجنيد الاجباري وما ينتج عنه بوادي ميزاب، ط01، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ.
- 4- بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 5- الحاج أحمد مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- 6- زكريا مفدي: تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، تحقيق أحمد حمدي، ط01، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003.
- 7- الزواوي أبو يعلى: تاريخ الزواوة، ط01، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005.
- 8- سياسة فرنسا في شمال افريقيا مقالات معربة عن مجلة الأهالي الوطنيين (لاروفوانديجين)، عدد73، الصادرة في 30 مايو 1912 بباريس، 1330هـ.

- 9- عباس فرحات: الشاب الجزائري 1930 " الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة "،
تر: أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة
أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 10- عباس فرحات: غدا سيطلع النهار، تر، حسين لبراش، وزارة الثقافة، الجزائر.
- 11- عبدون محمود: شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر،
2013.
- 12- محمد باشا بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار
الجزائر، ج 01 سيرته السيفية، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903.
- 13- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،
1988.
- 14- المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر،
2001.
- 15- الورتلاني فضيل: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تصحيح محمد بن
أبي شنب، مطبعة نيرفونتان الشرقية، الجزائر، 1968، دار الكتاب العربي،
بيروت-لبنان، 1974.

- ب: باللغة الأجنبية:

- 1- A. MESSIMY : le statut des Indigènes Algériens, HENRI CHARLES-LAVAUZELLE Editeur militaire, Paris, 1913.
- 2- A. Prunelle: le recrutement des indigènes Algériennes par la voie de l'appel, Adolphe Jordan, Alger , Algérie , 1913.

- 3- Ammar ou Boulifa Saïd: Le Djurdjura à travers l'histoire, J. Bringau (Alger), 1925.
- 4- Azan Paul (général): Les grands soldats de l'Algérie, publications du comité national métropolitain du centenaire de L'Algérie, Alger, 1930.
- 5- Bachagha boualem : les harkis au servus de la France, ed France empire, copiraight 1963.
- 6- Boukaboye Hadj Abdallah : l'islam dans l'armée Française , libraire nouvelle de laussene, 1917.
- 7- C .G .C: LES SPAHIS
- 8- C.g.c : le chasseur d'afrique.
- 9- Capitaine Passols : l'Algérie Et L'assimilation Des Indigènes Musulmans, Henrie Charles La Vauzelle Editeur Militaire, Paris 1903.
- 10- Charles Lavauzelle Henri: le statut des indigène algériens, I.L.M.paris, 1913.
- 11- CLAUDE MARTIN : Histoire de l'Algérie française, Tomes 2 Imprimerie-Reliure Maison Marne – Tours © Tchou, éditeur,, Paris, 1979.
- 12- De Gaulle Charles: la France et son armée, librairie Plon, Paris, 1938.
- 13- Desachy T. : "l'Algérie & l'assimilation des indigènes Musulmans, Etude sur l'utilisation des ressources militaires de l' Algérie", Bulletin de la Société de Géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord (S. G. A.), 1906 .
- 14- Eugène Lunnel: La question algérienne les arabes, l'armé, les colon, La chaud libraire-éditeur, paris, 1869.
- 15- Gautherot Gustave : La conquête d'Algérie 1830, éditeur Librairie Payot, Paris 1929.

- 16-** Louis de szafranec bystrzonowski :le spectateur militaires résumé des principes de la guerre, D'apret l'ouvrage du posthume Du Général de Clausewitz chapitre IX esquisse de la tactique, chez M. noirot, directeur-gérant, Paris, 1846.
- 17-** grand court Clément : nos indigènes nord-africain dans l'armée nouvelle bergerlevrant, Edition paris, 1926.
- 18-** J.O : Le Livre D'or Des Tirailleurs Indigènes De La Province D'alger: Ou, Fastes Et Services Des Bataillons D'Alger Et De Titheri, Devenus 1^{er} Régiment De Tirailleurs Algériens, ALGER BASTIDE, LIBRAIRE-ÉDITEUR, Constantine-paris, 1866.
- 19-** Juin Oclan : Le livre d'or des tirailleurs indigènes de la Province d'Alger, éditeur Librairie Bastide, Alger 1866.
- 20-** L. Darier- Chatelain : historique du 3em régiment de tirailleurs algériens , Constantine Georges Heim éditeur, 1888.
- 21-** Le Français (capitaine): une erreur militaire , une faute politique, le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, Berger, levraut, Paris, France, 1913.
- 22-** Le Français capitaine: une erreur milliaire une faute politique , le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, berger , levraut, paris , France, 1913.
- 23-** Merad Ali :Le réformisme musulman en Algérie De 1925 à 1940 essai d'histoire religieuse et sociale , Paris , la Haye , 1967.
- 24-** Raspail: Etude sur le service miliaire obligatoire des indigènes en Algérie, L.M.R, Paris, 1910.
- 25-** Robert Huré (Général) : L'Armée d'Afrique 1830-1962, Ed Charles La Vauzelle, Paris1977.

- 26- Robert M. Jean Migrante : La France et les œuvres indigènes en Algérie, publication Du comité national métropolitain du centenaire de -l'Algérie, 1930.
- 27- Rovigo
- 28- sisban Cherif : Note ser les Réformes par la Fédération des Elus des Indigènes du Département de costantine, Imprimerie P. Braham, costantine, 1931.

• رابعا : قائمة المراجع

أ- باللغة العربية:

- 1- أبو عرجة تيسير: دراسات في الصحافة والاعلام، ط01، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 2- أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج02، تر، حاج مسعود وع. بلعربي، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- 3- أجرون شارل روبير: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر، محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2004.
- 4- أجرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، تر، محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 5- آدامز سايمون: الحرب العالمية الأولى مشاهدات علمية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- 6- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

- 7- بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجنودون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، ط01، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- 8- البديهي نشأة: مصطفى كامل شاب من مصر، كتاب الجمهورية، مصر، 2008.
- 9- بركات داود: السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.
- 10- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 11- بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 12- بن تومي عمار: الدفاع عن الوطنيين، تر، مراد وزناجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- 13- بوحجام محمد ناصر: الشيخ بيوض والعمل السياسي، ط01، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1991م.
- 14- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط01، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
- 15- بورنان سعد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، ط02، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- 16- بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دراسة تاريخية و اديولوجية مقارنة، منشورات

- المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر .و الإشهار، الجزائر، 1996 م.
- 17-** بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين(ثورات القرن التاسع عشر)، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009.
- 18-** بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 19-** بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 20-** البيطار فراس: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج04، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 21-** تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1900-1940)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
- 22-** تليلاي أحسن: جريدة النجاح حقيقتها ودورها، إصدار وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
- 23-** ثنيو نور الدين: اشكالية الدولة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، 2015.
- 24-** الجابري محمد صالح: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، الدار العربية للكتاب، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- 25-** مجموعة مؤلفين: ثورة الأوراس 1335هـ-1916م، من انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2009.

- 26- جورج ديفورس وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا والعالم - أوروبا من 1789 حتى أيامنا، ج03، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة أنطوان أ. الهاشم، ط01، منشورات عويدات، بيروت ، لبنان، باريس ، فرنسا، 1995.
- 27- جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج01، تر، جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 28- الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج02، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 29- الحاج سعيد يوسف بن بكير: تاريخ بني ميزاب دراسة اقتصادية واجتماعية وسياسية، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص164.
- 30- خرفي صالح: صفحات من الجزائر - دراسات ومقالات من 1962 الى 1972 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1 ، الجزائر، 1972.
- 31- دياكوف نيكولاي: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015.
- 32- زوزو عبد الحميد: الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 33- زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 34- زوزو عبد الحميد: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996.
- 35- ساحل عبد الحميد: عمر بن قنور الجزائري رائد الصحافة الاصلاحية في الجزائر 1906-1927، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.

- 36- سطورا بن يامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1918-1974م، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات بمناسبة الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002.
- 37- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2000.
- 38- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج02 1900-1930، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- 39- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج06، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- 40- سماتي محفوظ: الشبان الجزائريون الجزائر الفتاة (مراسلات وتقارير 1837-1918)، تر، محمد المعراجي وعمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013.
- 41- سماتي محفوظ: الشبان الجزائريون الجزائر الفتاة (مراسلات وتقارير 1837-1918)، تر، محمد المعراجي وعمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013.
- 42- سيف الاسلام الزبير: تاريخ الصحافة في الجزائر، ج03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 43- صاري الجيلالي قداش محفوظ: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954م الطريق الاصلاحى والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- 44- طعمة ناجي: دليل الصحافة العربية، ط01، دار نعمان للطباعة، لبنان، 1992.
- 45- عبد الرحمان عواطف: الصحافة العربية في الجزائر-دراسات تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- 46- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة، باب الواد، الجزائر، 2007.
- 47- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2007.
- 48- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط01، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985.
- 49- فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 50- فيلاي مختار: ثورة 1916 في الأوراس أسبابها وسيرها ونتائجها، ثورة الأوراس 1335 1916، جمعية أول نوفمبر، مطبعة عمار قرني، باتنة-الجزائر، 1996.
- 51- قداش محفوظ و قناش محمد: نجم شمال افريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 52- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج01، تر: أحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 53- قرين مولود: عمر بن قنور الجزائري دوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1886-1932، دار الخليل، الجزائر، 2013.
- 54- قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- 55- مجموعة مؤلفين: مئة عام على الحرب العالمية الأولى - مقاربات عربية، ج02
مجتمعات البلدان العربية الأحوال والتحويلات، ط01، المركز العربي للأبحاث
ودراسات السياسيات، قطر، 2016.
- 56- المحامي سليمان الصيد: رد الشبهات حول موقف جمعية العلماء المسلمين من ثورة
1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 57- محمد الكرياسي محمد الصادق: معجم المشاريع الحسينية، الجزء 01، دائرة
المعارف الحسينية، ط01، المركز الحسيني للدراسات، لندن، المملكة المتحدة،
2010.
- 58- مريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة،
الجزائر، 2006.
- 59- مزيان سعيد: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان
منها 1871-1914، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010.
- 60- مصمودي فوزي: تاريخ الصحافة والصحفيين في بسكرة وإقليمها من 1900 إلى
1956، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 61- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 62- منور العربي: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر،
2006.
- 63- مهديد ابراهيم: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919م دراسة حول المجتمع
الجزائري الثقافة و الهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006.

64- ناصر محمد بن صالح: الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ط2، ألفا ديزاين، الجزائر، 2006.

65- ناصر محمد: المقالة الصحفية الجزائرية، ج01، ط01، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

66- نجادي بوعلام: الاستعمار الفرنسي في الجزائر زمن المجازر (حقبة التحريق)، تر، بن فرحات مباركة، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

67- نيت علجت محمد الصالح: صحف التصوف الجزائرية من 1338 هـ إلى 1373 هـ 1920 م إلى 1955 م، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001.

68- وزارة المجاهدين: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث، الجزائر، 2007.

- ب: باللغة الأجنبية:

- 1- Bado Jean-Paul, Jamot Eugène: le médecin de la maladie du sommeil ou trypanosomiase 1879-1937, Editions KARTHALA, Paris, 2001.
- 2- Ben habiles Chérif :L'Algérie Française vue par un indigène, Alger Orientale, 1914.
- 3- Bouveresse Jacques: Un parlement colonial ? les élégation financières algériennes 1898-1945, Publication Univ Rouen Havre, 2008
- 4- Djeghloul Abdelkader : De Hamdan Khodja a Kateb Yacine, pour un regard national ! Essais algériens d'histoire sociale et culturelle, Editions Dar El Gharb, 2009.

- 5- Duruy Victor : Le 1^{er} Regiment de Tirailleurs Algériens Histoire et campagnes, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1899.
- 6- figuras André : gloire à l'Armée d'Afrique, ed France ets genou monrouge, 1987.
- 7- Fogarty Richard S. :Race and War in France: Colonial Subjects in the French Army, 1914-1918, the Johnis Hopkins University Press, *Baltimore*, 2008.
- 8- Germain Michel : *Personnages illustres des Savoie*, Autre Vue, 2007.
- 9- Guillerme André, Lefort Anne-Cécile, Jigaudon Gérard : Dangereux, insalubres et incommodes: paysages industriels en banlieue parisienne, XIXe-XXe siècles, Editions Champ Vallon, 2004.
- 10- Harbi Mohammed : Le FLN mirage et Réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962 , Naqd, ENAL, alger, 1993.
- 11- Ihedaden Zohir :Histoire de la presse indigène en Algérie origines jusqu' en 1930, ENAL, Alger, 1983.
- 12- Jean-Marie Mayeur, Arlette Schweitz: *Les parlementaires de la Seine sous la Troisième République*, vol. 1, Paris, Publications de la Sorbonne, 2001.
- 13- kaddache Mahfoud: Histoire du nationalisme algérien, tome 1 1919-1939, Edition ENL, Alger , 1983.
- 14- Liorel Jules: Races berbères, Kabylie Du jurjura, préface de M. Emile Masqueray, Paris, 1982.
- 15- Meynier Gilbert : l'Algérie Révélée la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe (20) ème siècle, libraire Droze , Genève, 1981

- 16- Pascal : le paumat, la politique musulmane de France Au xx eme siècle, maison neuve et la rose , paris, 2003.
- 17- Pautremat Pascal : la politique musulman de la France xx Siecle , de l'hexagone aux terres d'islam, Espoire, réssites, échecs, Maisonneuve et la larose, Paris, 2003
- 18- Potz Richard, Wieshaider Wolfgang : Islam and the European Union, Éditeurs Peeters, Paris, 2004.
- 19- Pouillon François : Dictionnaire des orientalistes de langue française, Editions KARTHALA, Paris, 2012.
- 20- Recham Belkacem : Les musulmans algériens dans l'armée française, 1919-1945, L'Harmattan, France, et L'Harmattan Inc Canada, 1996.
- 21- Sieberg Herward : Eugène Etienne und die französische Kolonialpolitik (1887-1904), Springer Fachmedien Wiesbaden GmbH, 1968.
- 22- Tegua Mohammed : L'Algérie en guerre, éd office des publications universitaires Alger, 2007.

● خامسا: المجلات والدوريات

أ- باللغة العربية:

- 1- جريدة الخبر : 04 فيفري 2006 .
- 2- الجيلالي عبد الرحمان: جوانب من كفاح الشيخ عبد الحلیم بن سماية السياسي والثقافي 1866-1933، مجلة الأصالة، ع13، مارس -أفريل 1973
- 3- جريدة الشروق : 02 مارس 2006.

ب: باللغة الأجنبية:

- 1- Ageron Charles-Robert : **Une politique algérienne libérale sous la IIIe République (1912-1919)**, In

- Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 6 N°2, Avril-juin 1959.
- 2- Ageron Charles-Robert : **Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?**, In Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°2, 1966.
 - 3- Ageron Charles-Robert : **Les migrations des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)**, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 22^e année, N. 5, 1967.
 - 4- Ageron Charles-Robert : **Les Population Du Maghreb Face A La Propagande Allemande**, Revue D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N° 114, PUF, 1975.
 - 5- Alain Sainte-Marie : **Écoles d'élèves-officiers « indigènes » en Algérie (1912-1946)**, Cahiers de la Méditerranée, Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, journals. open édition, 15 juin 2010.
 - 6- Audy Diane: **Les zouaves de Québec au XXe siècle**, CELAT, les Presses Université Laval, Canada, 2003.
 - 7- CERVERA Suzanne: **Indigènes et colonisation dans la presse niçoise de la Belle époque**, Archives Départementales des Alpes-Maritimes, Nice test, Revue Recherches régionales, N 190 , 2008.
 - 8- Pervillé Guy: **L'Algérie de 1912 à 1913 dans la Revue de l'histoire des colonies françaises**. In: Cent ans d'Histoire des Outre- Mers., Société française d'histoire des outre-mers, Paris, 2013.
 - 9- Weil Patrick :**LE STATUT DES MUSULMANS EN ALGÉRIE COLONIALE Une nationalité française dénaturée, La réforme ratée de 1919**, Histoire de la justice ,2005/1 N°16.

• سادسا: الرسائل والأطروحات الجامعية

أ- باللغة العربية:

- 1- بالحاج أحمد ناصر: موقف سكان وادي ميزاب من التجنيد الاجباري 1912-1925م، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001-2002.
- 2- بجاوي محمد: المهندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، أشرف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر العاصمة بوزريعة، الجزائر، 2005-2006.
- 3- بلجة عبد القادر: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس ، 2015-2016.
- 4- بو عبد الله عبد الحفيظ: فرحات عباس بين الاندماج والوطنية (1919-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف، يوسف مناصرية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007.
- 5- ثابتي حياة: الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانعكاساتها على الجزائريين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف ابراهيم مهديد: كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران-السانية، 2006.
- 6- حباطي عايدة: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2003-2004.

7- غانم محمد: المقاومة الوطنية المناهضة للتحديد الاجباري في الغرب الجزائري انتفاضة معسكر سبتمبر-أكتوبر 1914م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ديسمبر 1976.

8- مسألة الادمج في السياسة الكولونيالية، ص145. الفصل 02، ص40.
- ب: باللغة الأجنبية:

- 1- amuel André-Bercovici : Les anciens combattants dans l'Algérie coloniale, les associations d'anciens combattants et l'Algérie française (1942-1962), Université Paris 1 – Panthéon-Sorbonne UFR 09 Master Histoire des sociétés occidentales contemporaines, Centre d'histoire sociale du XXe siècle, Histoire, 2014.
- 2- Belmessous Saliha : Assimilation and Empire, Uniformity in French and British Colonies, 1541-1954, Oxford University Press, 2013.
- 3- Urban Yerri : Race et nationalité dans le droit colonial français (1865-1955), Droit, Université de Bourgogne, Français, 2009 .

فهرس

الجبائك والأعلام

والأماكن

جامعة الأمير
القادر العام
الإسلامية

فهرس الجرائد والمجلات:

● باللغة العربية:

- 1- جريدة "روني دو باريس" 187
- 2- جريدة الأخبار 190, 253, 258, 260
- 3- جريدة الاسلام 137, 141, 146, 147, 148, 149
- 4- جريدة الإقدام 211, 230, 231, 232
- 5- جريدة الأمة 304, 306, 307
- 6- جريدة البريد الجزائري 137, 138, 139, 140
- 7- جريدة البصائر 306, 309, 310, 311, 312, 314, 315, 316
- 8- جريدة البلاغ 272, 273, 274
- 9- جريدة الحق البوني 123, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 141, 131, 132, 134, 135, 136, 137, 139, 159, 161, 162, 164, 81, 82, 83, 86, 165, 166, 169, 170, 171
- 10- جريدة الرشاد 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300
- 11- جريدة الرشيدي 188, 186, 191, 142, 149, 151, 152
- 12- جريدة الشهاب 311, 220, 221, 228, 239, 246, 258, 259, 312
- 13- جريدة الصوة الأهلي 273, 274
- 14- جريدة الفاروق 185, 199, 185, 202, 204, 206, 208, 158, 202, 203, 204, 205, 207, 208, 210
- 15- جريدة المبشر 170, 171, 197, 203
- 16- جريدة المشعل 141
- 17- جريدة المغرب 269, 262, 264, 265, 266, 267
- 18- جريدة المنهاج 250, 251, 252, 254, 255, 256, 258

- 19- جريدة الميدان 283, 284, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294
- 20- جريدة النجاح 152 214, 215, 216, 219, 221, 222, 223, 241, 242, 243, 244, 245, 248, 249, 252, 253, 254, 255, 276, 277, 281, 282, 284, 256, 257, 258, 260
- 21- جريدة النصيح 212, 213, 217, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 240, 241
- 22- جريدة ذو الفقار 158
- 23- جريدة صباح وهران 268
- 24- جريدة لافريك لاتين 225, 231, 238, 240
- 25- جريدة لسان الأسير 303
- 26- جريدة لوراديكال 169
- 27- جريدة لوطن 131
- 28- جريدة ليتوايون نور أفريكان 268
- 29- مجلة الدنيا الجديدة 303

● باللغة الأجنبية:

- 1- L'Afrique Française 218
- 2- l'islam 147, 148, 91
- 3- La Dépêche Constantine 211
- 4- La Dépêche algérien 117, 53, 57, 62, 64, 70
- 5- La France militaire 121
- 6- le Républicain 146
- 7- le Temps 118, 120, 129, 131, 147
- 8- L'Echo D'Alger 197
- 9- L'Echo D'oran 170
- 10- Revue du monde musulmans 195
- 11- Temps 44, 72, 73

فهرس الأعلام:

• باللغة العربية:

-أ-

- 1- ابن التهامي 184
- 2- ابن باديس 313, 314
- 3- ابن سالم بن عبد الله 296
- 4- أبو اسحاق 250, 251, 252, 255, 256, 259
- 5- أبو اليقظان 269.252.
- 6- أبو بكر عبد السلام بن شعيب 60
- 7- الأتراك 26, 31.142
- 8- أجام 186, 187
- أجرون 110, 111, 112, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121.
- 169, 170, 172, 173, 174, 176, 177, 178, 179, 180,
- 181, 187, 188, 192, 202, 203, 205, 206, 207, 208, 209,
- 212
- 9- أحمد باي 32
- 10- أحمد بورقية 304
- 11- أحمد بوشمال 223
- 12- أحمد بومنجل 309
- 13- أحمد حماني 312
- 14- إدوارد دالاديي 304
- 15- أرزقي كيجل 307
- 16- الاصلاحيون 120.121. 124

- 17- اطفيش 250, 251, 252, 254, 255, 256, 259
- 18- الآغا الطاهر بن محمد 192
- 19- الآغا لخضر بن جلول 194
- 20- الآغا مصطفى بن اسماعيل 20
- 1- ألبين روزيت 45
- 2- ألكسندر ميلراند 196
- 3- الأمير خالد 11, 230, 231, 232, 233, 234, 155, 156, 281.269
- 4- الأمير عبد القادر 19, 20, 21, 26, 27, 30, 32, 34.116
- 5- أندري ماجنو 235
- 6- اندري 42
- 7- أندي سيرفي 211
- 8- الأهالي 121, 123, 127, 130, 131, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 155, 156, 157, 159, 160, 161, 164, 165, 166, 167, 168, 170, 171, 173, 174, 175, 167, 169, 170, 171, 176, 177, 178, 179, 180, 183, 184, 185, 187, 188, 189, 190, 192, 193, 194, 197, 198, 199, 200, 201, 203, 204, 265, 266, 267, 18, 21, 25, 27, 29, 38.205, 208, 209, 210, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 286, 287, 289, 290, 292, 294, 295, 296, 297, 38, 40, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 299, 309, 314, 51, 52, 53, 56, 57, 58, 60, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 70, 80, 81, 82, 85, 86, 87, 71, 72, 73, 74, 75, 77, 79, 80, 82, 89, 90, 95, 97, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106,

107, 108, 110, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 120, 121,

122

9- أوجان إتيان 57,57

10- أوعمارة محمد 305

-ب-

1- بارثو 240

2- باروكان 190, 252, 253, 257, 259, 260

3- باسول 43, 44, 116

4- باش تارزي 281

5- الباشاغا بوعلام 22

6- البان روزي 133

7- بانلوفي 223, 235, 239

8- بريان 261

9- برونييل 84

10- البريفي بورد 244

11- البشير الابراهيمي 306, 316

12- بلقاسم بن التهامي 138

13- بلوم فيوليت 286, 288

بن التهامي 60, 280, 281, 215, 248

14- بن باديس 281, 302, 306, 310, 311, 313, 314, 315,

316

15- بن تهامي 133, 146

16- بن جلول 283, 284, 285, 286, 288, 289, 290, 291

17- بن رحال 128, 133, 211

- 18- بن سحاية 79, 81, 82
 19- بن قانة 21
 20- بن قدور 76, 81
 21- بن لونيسي علاوة 214, 216
 22- بن يعقوب 281
 23- بنورة 261
 24- بوانكاري 133, 139, 153
 25- بوزياني خيرة بنت الحبيب 235
 26- بوضربة 60, 65, 281, 118
 27- بوقشايبة عمر بن بلقاسم 197
 28- بول بورد 168
 29- بوليفة عمار 16
 30- بيتان 293, 309
 31- بيجو 294
 32- بير لاشيه 57
 33- بيرتيزن 29

-ت-

- 1- التلمسانيين 87
 2- تيراد 32
 3- تيرمان 252, 261

-ث-

- 1- ثيودور ستيف 220, 221, 235

-ج-

- 1-جراندكور 242
- 2-الجرجاني 79
- 3-جمعية العلماء المسلمين 294, 309, 310, 311, 316, 317
- 4-الجنرال بلان 172
- 5-الجنرال فار 86
- 6-جورج فريش 22
- 7-جوفر 172
- 8-جول روني 111
- 9-جون ميرانث 15
- 10-جونار 47, 60, 63, ,260,180, 181, 190,143, 144, 146
- 64, 65, 67, 74

-ح-

- 1-الحاج الزروق 296
- 2-الحاج عبد الله بوكوبويا 236
- 3-الحاج عمار 189
- 4-حزب الشعب الجزائري 301, 302, 304, 306, 308
- 5-حظرية أحمد 235

-خ-

- 1-خليفة كراد 248
- 2-خليل قايد لعيون 145

-د-

- 1- الدكتور مرسلې 146
- 2- دو بورمون 16
- 3- دوبازيلر 172
- 4- دوينيوس 15
- 5- دوكلاص 69
- 6- دي بورمون 14, 29
- 7- دي كاري 176
- 8- ديانسې 144
- 9- ديون 142
- 10- ديهاي دوبونفال 178

-ر-

- 1- راجف 302, 304
- 2- راندون 251
- 3- روديه 55
- 4- رورادي كارد 150
- 5- روفيغو 23, 65
- 6- روندي سان 200
- 7- ريبارتي 41
- 8- ريتشارد 182
- 9- ريجينالد كان 243
- 10- ريمون بوان 169

-ز-

- 1- زروق محي الدين 245-281.

-س-

- 1- ساباتيه 142
- 2- السبايس 25
- 3- سي إبراهيم بن الحاج محمد بن بلقاسم 196
- 4- سي الجيلاني 304
- 5- سيد الشيخ 275
- 6- سيد علي أحمد التيجاني 195
- 7- السيد ميلي 187

-ش-

- 1- شارل جونار 47, 63
- 2- شارل جيد 131
- 3- شارل ميشال 131
- 4- الشبان الأتراك 187
- 5- الشبان الجزائريين 97, 118, 270, 275, 276, 277, 297, 298
- 120, 121, 127, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145,
- 146, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 159,
- 175, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, ,163, 167
- 41, 56, 60, , 267, 249, 261, 191, 193, 194, 197, 200, 206
- 97, 101, 106, 109, 114, 118, 121 ,65, 66, 72, 75
- 6- شكيكن حمادو 281
- 7- شلي جلول 167
- 8- شوتان 37, 40
- 9- شوشان دانغان 245
- 10- الشيخ محمد بن الحامل بن عزوز 196

-ص-

1- صادق دندان 145,189,133

-ط-

1- الطيب العقبي 306, 312, 313

-ع-

1- عاجي ابراشان كيني 29

2- عائلة آل محي الدين 192

3- عائلة آل يعقوب 192

4- عائلة بومعيزة 192

5- عباس بن حمدان 184

6- عبد الحفيظ بن الهاشمي 214, 221, 222, 245

7- عبد الحليم بن سماية 79, 80, 81

8- عبد الحميد بن باديس 223, 214, 223, 225, 226, 228, 243, 244

313, 315, 316, 225

9- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون 131, 133, 136, 153, 154, 163,

219,164

10- عبد الرحمن بن عثمان اليمني 235

11- عبد العزيز بن الهاشمي 297

12- عبد الكريم الخطابي 224

13- العقبي 223

14- علال الفاسي 304

15- علي بن الغسراوي 296

- 16- علي بن فجار 144
- 17- علي مراد 187
- 18- عمار خيذر 304
- 19- عمر الطاهر 215, 248
- 20- عمر بن عيسى بن ابراهيم 264
- 21- عمر بن قدور الجزائري 121, 122, 123, ,122, 123, 124, 168
- 185, 199, 200, 201, 202, 206, 207, 208, ,, 158, 168,124
- 85, 86, 88, ,59, 66, 67, 73, 75, 76, 77, 79, 82,209, 210
- 90, 91, 111, 113, 114, 115
- 22- عيسى بن ابراهيم 251, 255, 258, 260, 263, 264, 265,
- 266, 267
- غ-
- 1- غالبو 21
- 2- الغوث التيجاني 196
- ف-
- 1- فالي 30, 31
- 2- الفتيان الجزائريين 184, 186, 187, 188,142
- 3- فرحات جراد 316
- 4- فرحات عباس 17, 218, 225, 227, 231, 238, ,128, 147, 148
- 266, 274, 278, 291, 292, 293, 294, 303, 312,240
- 5- فيرجي 32
- 6- فيكتور باروكاند 67, 73
- 7- فيليكس دوسوليه 83

8- فيوليت 280, 281, 282, 283, ,221, 239, 245, 253, 257, 268
285, 286, 288, 289, 290, 291, 293

-ق-

1- القلي 281

2- القناص 44

3- قناصة افريقيا 22, 23, 24, 35

4- القناصة 40, 42, 52, 71, 74, 77

5- قوفيون 260, 261

-ك-

1- كاتروكس 314

2- الكراغلة 29,21, 31

3- كلوزويتز 14

4- كلوزيل 16, 30, 31

5- كليمنصو 61, 63, 65, 66, ,261,179, 180, 181,143, 144

67, 69

6- كليمنتال 56

-ل-

1- لاروش 61

2- لامورسيير 22, 23

3- لوفرونسييه 56

4- لويس خوجة 114

5- ليزار 172

-م-

- 1- ماسكاو 248
- 2- مبارك المليبي 306, 311, 223
- 3- المحافظين 58
- 4- المحامي رندرقن 138
- 5- محفوظ قداش 268, 278, 280, 281, 282, 284, 285, 287
- 6- محمد الخامس 173, 207
- 7- محمد الصالح بجاوي 15, 18, 29, 30, 32
- 8- محمد بن بلقاسم ادزيري 296
- 9- محمد بن بوضياف 60
- 10- محمد بن رحال 58, 125, 133, 167
- 11- محمد بن سيام 190
- 12- محمد بن محمد 195
- 13- محمد بو قندورة 80
- 14- محمد خيضر 307, 309
- 15- محمد عبده 46, 158
- 16- محمد مصطفى بن باديس " 214, 216
- 17- محمود عبدون 305, 308, 313, 314, 315
- 18- المستوطنون 114, 115, 116, 117, 121
- 19- المسيو باروكان 253, 260
- 20- مسيو تيرمان 298
- 21- مصالي الحاج 302, 304, 305, 307, 308, 309, 314, 222
- 22- مصطفى القاسمي 296, 298
- 23- المغاربة 90, 114, 168, 169
- 24- المقراني 19, 35
- 25- الملازم أحمد الصغير 32

- 26- مليكة 261
- 27- المملوك التونسي يوسف 20, 29
- 28- المنتخبين 280, 281, 310
- 29- مورينو 219, 220
- 30- المولود بن الصديق 246, 247, 248, 259
- 31- موليير Molière 33
- 32- مويليرو 61
- 33- ميسيمي 121, 122, 130, 133, 135, 143, 148, 149, 37, 48, 50, 51, 52, 53, 54, 55, ,153, 160, 165, 166, 167, 61, 62, 63, 64, 66, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 82, 80, 95, 96, 98, 109, 111, 113, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121
- 34- ميشال 184
- 35- ميكداش لخضر 308

-ن-

- 1- نابليون الثالث 294,24
- 2- نامور 210
- 3- النخب 121, 124, 125, 126, 144, 158, 168,118
- 4- النقيب ديزون 32
- 5- نيكولا أندري 41
- 6- نيكولا بيسكو 18

-ه-

- 1- هانوتو 169
- 2- هتلر 302, 310

-و-

1- ويشايدر 182

2- ويلسون 210

3- اليهود 69

-ي-

1- اليهود 136, 163, 164.

باللغة الأجنبية:

- 2- Barrucand 71, 73
- 3- Chailley 120
- 4- Chailley 66, 70
- 5- Chardenet 72
- 6- Charleroi 171
- 7- Chautemps 40, 41, 42, 57
- 8- Clemenceau 143, 144, u 61, 63
- 9- Clément Grandcourt 242
- 10- Cuttoli 58, 66
- 11- Depretti 58
- 12- Eugène Etienne 115
- 13- Gallienie 177
- 14- Général de Clausewitz 14
- 15- Joley 58
- 16- Jules Rouanet 54
- 17- L'Etendard 146
- 18- Iutaud 170
- 19- Millerand 150
- 20- Passol 116, 43, 44
- 21- Raiberti 41, 42
- 22- Serviere 48

فهرس الأماكن:

-أ-

- 1- إسبانيا 244
- 2- استانبول 204
- 3- الإسرائيلية 112, 113
- 4- الإسلام 185, 186, 189, 191, 198, 201, 204, 211
- 5- آسيا 57
- 6- الأصنام 140
- 7- أغادير 93, 168, 169
- 8- الأغواط 275
- 9- افريقيا الشمالية 66, 243, 244, 144, 165
- 10- افريقيا 39, 211, 216, 218, 234, 236, 241, 243, 244
- 80, 85, 88, 92, 94, 42, 51, 57, 61, 64, 69, 70, 71, 72, 79
- 111
- 11- أفلو 316
- 12- أقبو 196
- 13- الأزراس 55, 210, 212
- 14- ألمانيا 169, 171, 180, 186, 192, 193, 194, 196, 202,
- 167, 168, 186, 192, 193, 195, 203, 206, 207, 208, 210
- 167, 182, 197, 200, 202, 204, 205, 206, 207, 210, 211
- 283, 302, 304, 305, 308, 309, 312, 210, 168, 197, 206
- 82, 83, 85, 88, 92, 39, 54, 55, 57, 61, 71, 81, 313, 316
- 93, 92, 93, 93, 94
- 15- أم البواقي 193

- 16- إنجلترا 82, 94
- 17- الأوراس 266 ,172, 177, 178, 179, 205, 212
- 18- أوربا 90, 91, 92, 93, 94, 95
- 19- أولاد جلال 275
- 20- الإيرن 211
- 21- ايطاليا 308, 310, 19, 34, 35
- ب -
- 1- باتنة 177, 179
- 2- باريس 217, ,159, 165,130, 131, 132, 133, 143, 155, 166
40, 45, 47, ,288, 302, 304 ,224, 227, 236, 243, 261, 268
88, 113, 116, 118 ,51, 55, 57, 61, 65, 68, 72, 73, 78
- 3- بايلك 29, 31
- 4- برج بوعريريج 166
- 5- البرلمان الجزائري 305
- 6- برلين 92 ,303, 305, 317
- 7- بريقو 135, 136, 137, 164, 165, 166
- 8- بريكة 266,179 ,172
- 9- بسكرة 275
- 10- بلجيكا 303
- 11- بلعباس 166
- 12- بني شقران 266 ,172, 205, 212
- 13- بني ميزاب 249, 253
- 14- بولندا 303
- 15- البويرة 15

- 16- بير خادم 32
- 17- البيض 296,275
- ت-
- 18- تبسة 131
- 19- تركيا 192, 193, 196, 212
- 20- تلمسان 144, 149, 151, 153, 160, 166, 167, 169, 176, 89, 119,
- 21- تليلات 159
- 22- توقرت 275
- 23- تونس 175, 202, 122, 126, 144, 169
- 24- تونس 88, 89, 90, 51, 55, 64, 79, 82
- 25- تيارت 19
- 26- تيزي وزو 15
- 27- التيطري 29, 31
- 28- تيقصر 32

-ج-

- 1- جرجرة 16
- 2- الجزائر 121, 122, 123, 124, 125, 128, 133, 135, 137, 141, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 153, 154, 156, 157, 158, 160, 162, 163, 164, 165, 167, 168, 169, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 176, 177, 170, 171, 178, 179, 180, 181, 184, 186, 188, 189, 190, 192, 198, 210, 199, 202, 203, 204, 205, 209, 210, 211, 212, 213, 211, 213, 217, 218, 220, 221, 222, 224, 227, 228, 231,

232, 234, 238, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 247, 250,
265, ,251, 254, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 265, 267
266, 267, 268, 272, 273, 274, 278, 279, 280, 281, 282,
283, 284, 285, 288, 289, 292, 293, 294, 295, 301, 302,
303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313,
38, 39, 42, 45, 46, 49, 50, 51, 52, ,314, 315, 316, 317
53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 64, 66, 67, 69, 70, 71, 72, 73,
81, 83, 86, 87, 88, 89, 90, 91, ,74, 76, 77, 78, 79, 80, 81
94, 96, 97, 98, 100, 102, 106, 109, 111, 112, 113, 114,
14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, ,115, 117, 118, 120, 121
22, 23, 24, 26, 27, 31, 32, 33, 34, 35, 36

3-الجلسة 275

4-جنوب افريقيا 147

-ح-

1-الحراش 32

-خ-

1-الخروب 136, 162

2-خنشلة 193

3-خواشي 60

-د-

1-الدار البيضاء 287

2-الدولة العثمانية 39, 81 ,192, 193, 197, 205, 206, 211

3-الدوير 20, 21, 30

-ر-

1- الرمة الجزائريين 46

2- روسيا 94,55

-ز-

1- زاوية سيدي عدة 140

2- الزمالات 20

3- الزواف 15, 16, 18, 19, 20, 116

4- الزوافة 16, 19, 29, 33, 35, 36

5- زواوة 15, 16, 17, 18, 19, 20, 22, 25, 29, 30, 15

-س-

1- سطيف 166, 145

2- سكيكدة 169, 202, 207

3- السميلة 20, 21

4- السنغال 27

5- سوريا 89, 290, 224, 149, 168, 169

6- سوق أهراس 196

-ش-

1- شارلورا 171, 210

2- الشاوية 90

3- الشرق الجزائري 193, 205, 212, 162

4- الشلف 140

5-شمال افريقيا 165, 149, 144, 142, ,124, 311, 304, 303, 302
295, 316

-ص-

1-الصحراء الافريقية 211

-ط-

1-طرابلس 15

-ظ-

1-الظهرة 192

-ع-

1-العطف 261

2-عناية 207, 202, 169, 27, 26, 24, 23

3-عين البيضاء 142, 193

4-عين الصفراء 275

5-عين بوسيف 245

-غ-

1-الغرب الجزائري 169, 162, 136, 126

2-غرداية 268, 267, 261, 257, 249, 276, 275

-ف-

1-فاس 90, 91, 168

2-فاشودة 39

3-فرنسا 136, 135, 134, 132, 130, 129, 127, 126, 123, 121

137, 139, 140, 142, 143, 144, 145, 147, 148, 149, 150,

151, 152, 153, 156, 157, 159, 160, 161, 164, 165, 166,
 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, ,167, 168, 170
 175, 176, 177, 178, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186,
 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198,
 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209,
 210, 213, 214, 215, 216, 217, 218, ,210, 211, 212, 213
 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229,
 230, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241,
 242, 243, 244, 245, 246, 247, 251, 253, 254, 255, 256,
 265, ,257, 258, 259, 261, 262, 263, 265, 266, 267, 268
 266, 269, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 282, 283,
 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294,
 295, 296, 297, 298, 299, 301, 303, 306, 307, 309, 310,
 38, 39, 40, 41, 43, 46, 47, ,311, 312, 313, 315, 316, 317
 49, 50, 51, 52, 54, 55, 58, 60, 61, 62, 64, 65, 66, 69, 70,
 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, ,73, 75, 76, 77, 78, 80, 81
 88, 89, 90, 91, 92, 93, 98, 99, 100, 101, 110, 112, 113,
 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 22, 23, ,114, 118, 120, 122
 24, 25, 27, 32, 34, 36, 38

-ق-

- 1- القبائل 170, 175, ,14, 15, 16, 17, 18, 20, 21, 25, 31, 34
 38, 52, 64 ,269 ،180
 2- القرارة 261
 3- القرم 19, 27, 33, 34, 37

- 4-القسطنطينية 142
 5-قسطنطينية 197, 177, 248, 217, 214, 33, 31, 26,
 97, 99, 114, 281, 283, 286, 287, 288, 306, 312
 6-قصر البخاري 245
- ك-
- 1-الكونغو 93
- ل-
- 1-اللورين 212, 210, 55
- م-
- 1-المارن 171, 211
 2-مدغشقر 34
 3-المدية 78, 19, 29
 4-مراكش 168
 5-مستغانم 166
 6-المشرق العربي 149, 166
 7-مشية 275
 8-المشير 122
 9-معسكر 166, 193, 174, 172, 212, 205, 30
 10- المغرب الاسلامي 142
 11- المغرب الأقصى 88, 93, 69, 211
 12- المغرب 269, 275, 276, 284, 290, 124, 142, 168, 169
 88, 89, 93, 98, 46, 47, 304, 305
 13- مغنية 169

- 14- مليطة 20
- 15- الميتربول 143
- 16- ميزاب 209, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 276, 278, 268, 269
- ن-
- 1- ندرومة 151, 132, 134, 151, 159, 161
- 2- النمسا 94, 211, 195
- ه-
- 1- هولندا 303
- و-
- 1- وادي الفضة 140
- 2- وادي مزاب 250, 257, 259, 260, 261
- 3- الولايات المتحدة 61
- 4- وهران 18, 20, 22, 23, 26, 27, 125, 126, 132, 135, 159, 58, 57, 58, 77, 281, 33

فهرس المكتوبات

جامعة الامير عبد القادر
مطعم الاسلاميه

الصفحة	الموضوع
12-1.....	مقدمة:
	الفصل التمهيدي: المجدون الجزائريون ودورهم في توسيع نفوذ الفرنسيين بالجزائر
13.....	1900-1830
14.....	1900 - 1830 الفرق الجزائرية المجندة في الجيش الفرنسي
15.....	فرقة الزواف (الزواوة)
20.....	فرق القومية les goumies
22.....	فرق القناصة الجزائريون
25.....	فرق الصبايحية les spahis
29.....	1900-1830 مراحل تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي
29.....	1841-1830 المرحلة الاولى:
31.....	1855-1841 المرحلة الثانية:
33.....	1900-1855 المرحلة الثالثة
	الفصل الأول: المشاريع التي سبقت صدور مرسوم التجنيد الإجمالي 1900-
37.....	1911
38.....	1906-1900 المبحث الأول: مقترح شوتان حول التجنيد الاجباري
49.....	1909-1907 المبحث الثاني: مشروع ميسيمي حول التجنيد الاجباري

المبحث الثالث : تجدد مشروع ميسيمي حول التجنيد الاجباري 1909-	
1911.....	66
الفصل الثاني: مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 الأسباب	
والتداعيات.....	79
المبحث الأول: أسباب صدور مرسوم التجنيد الاجباري.....	80
التناقص في تعداد الجيش النظامي الفرنسي.....	80
تراجع نظام الانضمام الإرادي.....	84
الحملة العسكرية الفرنسية على المغرب الأقصى.....	87
تخوف فرنسا من اندلاع الحرب في أوروبا.....	90
المبحث الثاني: مرسوم التجنيد الاجباري 03 فيفري 1912 "دراسة في بنوده"	
.....	94
المبحث الثالث: ردود أفعال المستوطنين تجاه صدور مرسوم التجنيد الاجباري 03	
فيفري 1912:.....	108
تخوف المستوطنين من تدريب الأهالي وتسليحهم.....	111
رفض المستوطنين لمسألة تجنيس الأهالي الجزائريين.....	114
الفصل الثالث: مواقف الجزائريين من مرسوم التجنيد الإجباري وصداه في الصحافة	
الأهلية 1912-1914.....	120

المبحث الأول: الصحافة الاصلاحية ومرسوم التجنيد الاجباري 1912 -	
1914.....	121
المبحث الثاني : موقف صحافة حركة الشبان من مرسوم التجنيد الاجباري 1912-	
1914.....	138
المبحث الثالث: موقف الرأي العام الجزائري من التجنيد الإجباري وصداه في الصحافة الأهلية 1912- 1914	
.....	154
الفصل الرابع: الصحافة الأهلية ومسألة تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى	
1914-1918.....	167
المبحث الأول: الحرب العالمية الأولى والتجنيد الإجباري للجزائريين 1914-	
1918م.....	168
المبحث الثاني: مواقف صحافة الإدماجين والموالين لفرنسا من تجنيد الجزائريين في الحرب	
.....	183
موقف صحافة حركة الشبان من تجنيد الجزائريين في الحرب	183.....
مواقف الجزائريين الموالين لفرنسا من تجنيد الأهالي في الحرب	190.....
1-2- الأعيان الرسميون.....	190
2-2- أصحاب الطرق والزوايا الموالين لفرنسا.....	193
المبحث الثالث: موقف الصحافة الاصلاحية من تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 1914-1918	
.....	197

الفصل الخامس: تداعيات الحرب العالمية الأولى على الجزائريين وعودة مسألة التجنيد	
الاجباري 1919-1930.....	210
المبحث الأول: الصحافة الأهلية و مطلب المساواة في مدة الخدمة العسكرية....	211
المبحث الثاني: الصحافة الأهلية ومطلب المساواة في الامتيازات مقابل التجنيد....	230
المبحث الثالث: فرض التجنيد الاجباري على وادي ميزاب 1925 ومواقف ذلك في	
الصحافة الأهلية.....	249
الفصل السادس: تطور عمليات التجنيد الاجباري للأهالي وردود فعل الصحافة	
الأهلية 1930-1939.....	269
المبحث الأول: تطور عدد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1930-1939	
.....	269
تطور عدد الأهالي المنخرطين في الجيش الفرنسي.....	269
تطور عدد الأهالي المجندين إجباريا.....	273
تجنيد الأهالي عن طريق الاستدعاء.....	278
المبحث الثاني: المواقف المدعمة للتجنيد وصداه في الصحافة الأهلية	282
مواقف بن التهامي الصحفية من استمرار عمليات التجنيد الاجباري للجزائريين	
.....	282
مواقف فرحات عباس الصحفية من استمرار عمليات التجنيد الاجباري	
للجزائريين.....	292

294.....	موقف الجرائد الطرقية: (جريدة الرشاد أموذجا)
	المبحث الثالث: المواقف الراضة للتجنيد الإباري من خلال الصحافة
301.....	الأهلية.....
301.....	موقف صحافة حزب الشعب الجزائري من التجنيد الإباري
308.....	موقف صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
316.....	الخاتمة.....
321.....	قائمة الملاحق.....
354.....	قائمة المصادر والمراجع.....
386.....	فهرس الجرائد والأعلام والمكان
411.....	فهرس المحتويات.....

حلنصاثة

الأطروحة

جامعة الإمام
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص باللغة العربية:

تعد الصحافة من المصادر الأساسية لتدوين تاريخ الشعوب المعاصر، فقد مثلت إحدى وسائل النضال السياسي، لما لها من سرعة في ابداء الرأي وتبليغ المطالب، وقد شهدت الجزائر مطلع القرن العشرين نهضة فكرية تبعتها ظهور حركة صحفية واسعة قادتها مجموعة من الأعلام البارزة في مختلف الميادين من الإصلاح والادماج وغيرها من التيارات الفكرية، فظهرت الصحافة الأهلية عامة سواء الناطقة بالعربية أو الفرنسية وهي تحاول طرق المسائل المتنوعة التي تخص الجزائر، و اتخذت منبرا لتبليغ المطالب ومواجهة السياسة الفرنسية وخاصة منها سياسة التجنيد الاجباري.

تتبع الصحافة الأهلية مرسوم التجنيد منذ طرحه كمشروع من قبل ميسيمي وذلك بتبيان مخاطره على الجزائريين نذكر منها جريدة المغرب؛ وتوسع نشاط الحركة الصحفية مع صدور مرسوم التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912، حيث تعددت مواقفها بتعدد توجهاتها، فقد عارضت الصحافة الاصلاحية مسألة التجنيد ومنها صحيفة الحق الوهراني، بينما سايرت صحف أخرى السياسة الفرنسية سعيا منها لتحصيل حقوق المواطنة الفرنسية التي تبنتها صحافة التيار الادماجي.

مع قرب اندلاع الحرب العالمية الأولى وتأكيد فرض مرسوم التجنيد الاجباري على الجزائريين سارعت صحافة التيار الادماجي إلى التعبئة الشاملة من أجل مساندة فرنسا مقابل تلبية مطالبهم، بينما دعت الصحافة الاصلاحية الجزائريين إلى رفض مسألة التجنيد والتمسك بمواقفهم، ما نتج عنه بروز اضطرابات أهمها انتفاضة الأوراس سنة 1916. مع نهاية الحرب العالمية بدأت فرنسا في توسيع تطبيقها لمرسوم التجنيد ليشمل أهالي ميزاب الذين تربطهم معها موثيق بعدم التدخل في شؤونهم، فتدخل بذلك الصحافة الميزابية معترك الصراع وعلى رأسها صحافة أبي اليقضان، من خلال نشرها للعرائض وتتبعها للوفود الراضية له، لكن مع مرور الوقت نجد أن الصحافة الأهلية اجمالا بعد تأكدها لتطبيق فرنسا لهذا المرسوم غيرت مواقفها نوعا ما تجاهه وسايرت سياسة فرنسا من أجل تحصيل الحقوق للجزائريين.

Résumé:

La presse est l'une des principales sources d'écriture de l'Histoire contemporaine des peuples, car elle avait été représentée comme étant l'un des moyens de lutte politique grâce à sa rapidité à exprimer des opinions et à communiquer des revendications. L'Algérie avait connu une renaissance intellectuelle au début du XXe siècle, qui avait été suivie par l'émergence d'un large mouvement de presse dirigé par un groupe d'intellectuels dans divers domaines entre autres ; le réformisme, l'intégrisme et d'autres courants intellectuels. La presse populaire, en général, était apparue qu'elle soit arabophone ou francophone tout en essayant de parler de diverses causes concernant l'Algérie et elle avait mis une plate-forme pour revendiquer et affronter la politique française, particulièrement celle de conscription militaire forcée.

La presse populaire avait suivi le décret de conscription depuis qu'il avait été présenté comme un projet par MESSIMY, en montrant ses dangers aux Algériens, on cite par exemple, le journal maghrébin ainsi que l'activité du mouvement cette presse s'est développée avec la publication du décret de conscription obligatoire le 3 février 1912 où ses positions varient selon ses différentes orientations. De plus, la presse réformiste s'est opposée à la cause du recrutement militaire forcée, notamment le journal Al-Haq Al-Wahrani, tandis que d'autres journaux avaient suivi la politique française pour obtenir les droits de citoyenneté française qui avaient été adoptés par la presse intégriste.

Quand le déclenchement de la Première Guerre mondiale approchait et le décret de conscription obligatoire avait été imposé aux Algériens, la presse intégriste s'empressa de se mobiliser globalement pour soutenir la France en échange de ses demandes, tandis que la presse réformiste appelait les Algériens à refuser la conscription militaire et s'en tenir à leurs positions, Ce qui avait causé l'instabilité comme le soulèvement des Aurès en 1916.

A la fin de la guerre mondiale, la France avait commencé à étendre son exécution du décret de conscription pour inclure les gens du M'zab qui sont tenus par des chartes; de ne pas s'immiscer dans leurs affaires, ainsi la presse mozabite entre sur le champ de bataille du conflit, comme la presse d'Abi Al-Yaqdhan qui était au sommet en publiant des pétitions et en suivant les délégations qui la rejettent.

En guise de conclusion, La presse publique, en général, avait changé sa position après avoir confirmé la mise en œuvre de ce décret par la France, et

avait suivi la politique de la France afin d'obtenir des droits pour les Algériens.

Summary:

The press is one of the main sources of writing the contemporary history of peoples, because it had been represented as one of the means of political struggle because of its rapidity in expressing opinions and communicating demands. Algeria had experienced an intellectual renaissance at the beginning of the 20th century, which was followed by the emergence of a large press movement led by a group of intellectuals in various fields among others; reformism, fundamentalism and other intellectual currents. The popular press, in general, had appeared whether Arabic or French speaking while trying to talk about various causes concerning Algeria and it had put a platform to claim and confront the French policy, particularly that of forced military conscription. .

The popular press had followed the conscription decree since it had been presented as a project by MESSIMY, showing its dangers to Algerians, we cite for example, the Maghrebian newspaper as well as the activity of the movement this press has developed with the publication of the compulsory conscription decree on February 3, 1912, where its positions vary according to its different orientations. In addition, the reformist press opposed the cause of forced military recruitment, notably the Al-Haq Al-Wahrani newspaper, while other newspapers followed French policy to obtain the French citizenship rights which had been adopted by the fundamentalist press.

When the outbreak of World War I approached and the compulsory conscription decree had been imposed on Algerians, the fundamentalist press hastened to mobilize globally to support France in exchange for its demands, while the reformist press called on Algerians to refuse military conscription and stick to their positions which had caused instability such as the Aures uprising in 1916.

By the end of the World War, France had begun to extend its execution of the conscription decree to include the people of M'zab who are bound by charters; not to interfere in their affairs, thus the Mozabite press enters the battlefield of the conflict, like the press of Abi Al-Yaqdhan which was at the top by publishing petitions and following the delegations that reject it.

In conclusion, the public press, in general, had changed its position after confirming the implementation of this decree by France, and had followed France's policy to obtain rights for Algerians.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر
الخطوم الإسلامية
تم
بجهد
الله

Democratic Popular Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Amir Abdelkader University for Islamic Sciences.

-Constantine -

Faculty of Arts and Islamic Civilization

Department of History

Registration Number :

Serial Number :



The echo of forced recruitment in the civil press in Algeria (1900-1939)

Research presented for the LMD degree in human sciences - History of
the modern and contemporary history of Algeria

Prepared by the student :

Rezzig Ali

The supervision of Prof. Dr :

Abd elmadjid Kaddor

The Discussion Jury members:

Name and First Name	Function	Scientific Rang	Original University
Mr. Dr. Noureddine Thiniou	Chairman	Professor	Emir Abdelkader University for Islamic Sciences, Constantine
Mr. Dr. Abdul Majeed Kaddour	Supervisor and Reporter	Professor	Emir Abdelkader University for Islamic Sciences, Constantine
Mr. Dr. Ahmed Abdali	member	Professor	Emir Abdelkader University for Islamic Sciences, Constantine
Mr. Dr. Ahmed Sari	member	Professor	Univ L'arbi Ben Mhidi Oum el Bouaghi
Mr. Dr. Mustafa Abeid	member	Professor	Mohamed Boudiaf University of M`Sila
Mr. Dr. Mohamed Al-Saeed Kasri	member	Professor	Mohamed Boudiaf University of M`Sila

University Year : 1441 H-1442 H/ 2020-2021.